جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية التطبيقية

العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام ١٩٩١م
(دراسة في الجيوبوليتيك)

رسالة تقدم بها

ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية

إشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

فاضل حسن كطافه الياسري

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

الاية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}

صدق الله العلي العظيم

[سورة آل عمران: آية ١٠٣]

الإهداء

إلى شهداء العراق...

إلى النور البهي المشع بالأمل والسعادة ...والديّ

إلى سندي وعدّتي وعوني يوم شدتي ... إخوتي

الى سكني و مسكني ...زوجتي

إلى أساتذتي ...

إلى زملائي وأصدقائي

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

إقرار المشرف العلمي

أشهد أن أعداد الرسالة الموسومة بـ ((العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١م دراسة في الجيوبوليتيك)) التي تقدم بها الطالب (ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي) في قسم الجغرافية التطبيقية – كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة كربلاء جرت تحت إشرافي بمراحلها كافة وأرشحها للمناقشة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية.

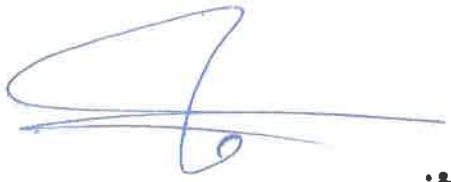

التوقيع:

الاسم : أ. م. د فاضل حسن كطافه الياسري

التاريخ: ٨ / ١ / ٢٠٢٢م

بناءً على توصيات المشرف المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.م. د. مرتضى جليل ابراهيم المعموري

رئيس قسم الجغرافية التطبيقية

التاريخ: ٩ / ١ /٢٠٢٢

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن أعداد الرسالة الموسومة بـ ((العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١م دراسة في الجيوبوليتيك)) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي وقومتها لغوياً وهي صالحة للمناقشة .

التوقيع:

الاسم: د. محمد عبد الرسول جاسم

التاريخ: ١٦/ ١ / ٢٠٢٢

اقرار المقوم العلمي

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة بـ ((العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١م دراسة في الجيوبوليتيك)) قد جرت مراجعتها من الناحية العلمية من قبلي وقومتها علميا و هي صالحة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ.م. د اعياد عبد الرضا عبد ال

التاريخ : / / ٢٠٢١

إقرار المقوم العلمي

أشهد أن أعداد الرسالة الموسومة بـ ((العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١م دراسة في الجيوبوليتيك)) قد جرت مراجعتها من الناحية العلمية من قبلي وقومتها علميا وهي صالحة للمناقشة .

التوقيع:

الاسم: أ.م.د سعدون شلال ظاهر

التاريخ : / / ٢٠٢١

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحنُ رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ((العلاقات العراقية ـ الكويتية بعد عام ١٩٩١م دراسة في الجيوبوليتيك)) و ناقشنا الطالب (ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي) في محتوياتها وفيما له من علاقة بالموضوع ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في الجغرافية البشرية / وبتقدير ( ) .

التوقيع :

الاسم : أ.د عبد العباس فضيخ دغبوش

رئيساً

التاريخ : ١٦ / ٢ / ٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ.د احمد حمود محيسن

عضواً

التاريخ : ١٤ / ٢ /٢٠٢٢

التوقيع :

الاسم: أ. م. لطيف كامل كليوي

عضواً

التاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ. م. د فاضل حسن كطافة الياسري

عضواً ومشرفاً

التاريخ : ١٣ / ٢ / ٢٠٢٢

مصادقة عمادة كلية التربية للعلوم الانسانية

صدقت من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.د حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء

التاريخ : ٢٧ / ٣ / ٢٠٢٢

شكر وتقدير

الحمد لله على ما انعم وتفضل واشكره اعترافا بمَنّه وآلائه ، وأصلي واسلم على صفوة أنبيائه وعلى اله وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور (فاضل حسن كطافه الياسري) الذي تفضل مشكورا بالإشراف على الرسالة لغاية اتمامها، ولم يبخل بنصح أو جهد أو وقت أو مشورة علمية، فكان نعم المشرف ونعم الاب، فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس قسم الجغرافية التطبيقية الاستاذ المساعد الدكتور (مرتضى جليل إبراهيم المعموري) لما قدمه لي من مساعدة كثيرة من معلومات تخص رسالتي هذه، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل اساتذتي في قسم الجغرافية التطبيقية- كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة كربلاء اسأل الله أن يوفقهم جميعاً لخدمة العلم ...

وأتوجه بوافر الشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور (أعياد عبد الرضا) لما ارفدت عملي البحثي من معلومات، كما أتقدم بالشكر الجميل إلى الاساتذة الافاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتكلفهم قراءة رسالتي وتقويمها، كما يطيب لي ان أشكر جميع زملائي وأصدقائي الذين كانوا عونا لي وسندا واخص هم بالذكر(علي سامي عباس الغانمي، قاسم محمد السعدي، زهراء صبار الموسوي، كرار عبد الكاظم الميالي، سارة مسلم هادي)، كما يسعدني أن أشكر موظفي مكتبة الكلية، والمكتبة المركزية على تعاونهم الكبير معي.

الباحث

المستخلص

واجهت العلاقات العراقية – الكويتية العديد من المشكلات التي كان لها تأثيرها في علاقة الدولتين وفي مقدمتها قضية ترسيم الحدود، ومشكلة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، التي ادت إلى قطع العلاقات بين الجانبين، واضافت المزيد من المشاكل بين الدولتين، وكرست من التباعد والخلاف بينهما، واسهمت بشكل مباشر في اثارة التوتر والعداء بينهما.

وبعد عام ٢٠٠٣، شهدت الساحة العراقية كثيرا من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بشكل خاص، وعلى دول المنطقة بشكل عام، وفي ظل هذه المتغيرات السياسية الجديدة التي شهدها العراق، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العراقية – الكويتية، اكد خلالها الجانبان على اهمية بناء علاقات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الدولتين، بما ينسجم ومبادئ القانون الدولي، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، ويوفر المناخ المناسب لإقامة أفضل العلاقات بينهما.

وعقب المساعي التي بذلها قادة الدولتين لتجاوز خلافات الماضي، التي عمقت جذورها السياسات الخاطئة للنظام السابق، الامر الذي تحقق بشكل فعلي حينما اسهمت الكويت في اخراج العراق من طائلة الفصل السابع ، بعدما أوفى العراق بكافة التزاماته بهذا الخصوص، فضلا عن تقديمها الدعم والمعونة للشعب العراقي وتقديمها عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية ٢٠٠٣، ما جملته مليار ونصف المليار دولار لإعادة اعمار البنية التحتية، إلى جانب تكثيف زيارات الوفود الرسمية بينهما والتي كان لها تأثيرها في تقوية اواصر العلاقات بين الدولتين الجارتين ، وترميم ما خلفته الحقبة السابقة من دمار.

تهدف الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام (١٩٩١م)، وذلك من خلال تحديد تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على العلاقات العراقية – الكويتية، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات المكانية من خلال الاشارة إلى طبيعة الحدود البرية والبحرية، وبيان اهم المشاكل التي تعيق وتعرقل تطوير العلاقات بين البلدين، كما تهدف الدراسة إلى تحديد وتوضيح اهم المحددات الاقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية، مع اعطاء رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية.

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
	الاية القرآنية	أ
	الاهداء	ب
	شكر وتقدير	ت
	المستخلص	ث
	فهرست المحتويات	ج – د
	فهرست الجداول	ذ
	فهرست الخرائط	ر
	فهرست الاشكال	ر-ز
	المقدمة	١ـ ٩
أولا	مشكلة الدراسة	٢
ثانيا	فرضية الدراسة	٢
ثالثا	حدود منطقة الدراسة	٣ – ٤
رابعا	أهمية الدراسة	٥
خامسا	أهداف الدراسة	٥
سادسا	منهج الدراسة	٦
سابعا	الدراسات السابقة	٦ـ ٨
ثامنا	هيكلية الدراسة	٨ – ٩
الفصل الأول	**المقومات الجغرافية للعراق والكويت**	**١٠ـ ٧٤**
المبحث الأول	المقومات الجغرافية الطبيعية للعراق والكويت	١٢ – ٣٩
أولا	الموقع الجغرافي	١٠ ـ ١٨
١-	الموقع الفلكي للعراق والكويت	١٠ – ١٣
٢-	الموقع بالنسبة للمسطحات المائية	١٣ – ١٥
٣-	موقع الجوار	١٥ – ١٧
٤-	الموقع الاستراتيجي	١٧ – ١٨
ثانيا-	المساحة	١٨ – ٢٢

ثالثا	التضاريس	٢٢ـ ٢٥
رابعا-	الخصائص المناخية للعراق والكويت	٢٥ ـ ٢٦
خامسا-	الموارد الطبيعية للعراق والكويت	٢٦ ـ ٣٥
١-	الموارد المائية للعراق	٢٦ ـ ٣٣
أ-	الموارد المائية السطحية	٢٧ ـ ٣١
ب-	المياه الجوفية	٣١ ـ ٣٣
٢-	الموارد المائية للكويت	٣٣ ـ ٣٥
٣-	الموارد المعدنية للعراق والكويت	٣٥ ـ ٤١
أ-	النفط	٣٥ ـ ٣٨
ب-	الغاز الطبيعي	٣٨ ـ ٣٩
ج-	المعادن الفلزية	٤٠ ـ ٤١
المبحث الثاني	**المقومات البشرية للعراق والكويت**	**٤١ ـ ٦٢**
أولا	الخصائص السكانية للعراق	٤٢ـ٥٧
١-	حجم السكان ونموهم	٤٢ ـ ٤٣
٢-	توزيع السكان وكثافتهم	٤٤ ـ ٤٦
٣-	الانحدار الجيوبولتيكي للسكان	٤٧ ـ ٤٨
٤-	تراكيب السكان	٤٩ ـ ٥٢
أ-	التركيب النوعي للسكان	٤٩ ـ ٥٠
ب-	التركيب العمري للسكان	٥٠ ـ ٥٢
٥-	التركيب الاثنوغرافي للسكان	٥٢ ـ ٥٧
أ-	التركيب القومي لسكان العراق	٥٢ ـ ٥٤
ب-	التركيب الديني	٥٤
ج-	التركيب الاقتصادي	٥٥ ـ ٥٧
ثانيا-	الخصائص السكانية للكويت	٥٧ ـ ٦٢
ا-	حجم السكان	٥٧ ـ ٦٠
٢-	التركيب الاثنوغرافي	٦٠ ـ ٦٢
المبحث الثالث	**النظام الساسي للعراق والكويت**	**٦٣ ـ ٧٤**
أولا-	النظام السياسي في العراق	٦٣ ـ ٧٠

ثانيا-	النظام السياسي في الكويت	٧٠ – ٧٤
الفصل الثاني	**العلاقات المكانية العراقية – الكويتية**	**٧٥ – ٩٦**
المبحث الأول	**التطور التاريخي للعلاقات العراقية – الكويتية**	**٧٥ – ٨٥**
أولا-	العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٢٠ – ١٩٥٨)	٧٥ – ٧٦
ثانيا-	العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٥٨ – ١٩٩١)	٧٦ – ٨٤
ثالثا-	العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٩١ – ٢٠٢٠)	٨٤ – ٨٥
المبحث الثاني	**الجذور التاريخية لمشكلات الحدود العراقية – الكويتية**	**٨٦ – ٩٠**
المبحث الثالث	**الوصف جغرافي للحدود العراقية – الكويتية**	**٩١ – ٩٦**
أولا-	تخطيط الحدود البرية	٩٢ – ٩٣
ثانيا-	تخطيط الحدود البحرية	٩٣ – ٩٦
الفصل الثالث	**عوامل التقارب والتباعد المؤثرة في العلاقات العراقية – الكويتية**	**٩٧ – ١٢٩**
المبحث الأول	**عوامل التقارب المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية**	**٩٧ – ١٠٨**
اولا-	التبادل التجاري بين العراق والكويت	٩٧ – ١٠١
ثانيا-	الاستثمار	١٠١ – ١٠٣
ثالثا-	التعاون الأمني	١٠٣ – ١٠٤
رابعا-	العلاقات الاجتماعية والسياحة الدينية	١٠٤ – ١٠٦
خامسا-	الدوافع الاقتصادية (الأسواق)	١٠٧–١٠٨
المبحث الثاني	**عوامل التباعد المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية**	**١٠٨ – ١٢٩**
أولا-	قضية تسوية الحدود البرية والبحرية بين البلدين	١٠٨ – ١٠٩
ثانيا-	الحقول النفطية المشتركة	١٠٩ – ١١١
ثالثا-	الغزو العراقي للكويت	١١١ – ١١٢
رابعا-	مشكلة المفقودين	١١٢ – ١١٣
خامسا-	التعويضات العراقية للكويت	١١٣ – ١١٤
سادسا-	دور الكويت في احتلال العراق عام ٢٠٠٣	١١٥ – ١١٦
سابعا-	ميناء مبارك	١١٦ – ١٢٠
ثامنا-	خور عبدالله	١٢٠ – ١٢٤
تاسعا-	ميناء الفاو الكبير	١٢٤ – ١٢٩
١-	الأهمية المحلية للمشروع	١٢٦ – ١٢٧

٢-	الأهمية الإقليمية للمشروع	١٢٧
٣-	الأهمية الدولية للمشروع	١٢٨
عاشرا-	ملف الأرشيف الوطني الكويتي	١٢٨ -١٢٩
الفصل الرابع	**المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية**	**١٣٠ – ١٨٢**
المبحث الأول	**المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية – الكويتية**	**١٣٠ – ١٤٥**
أولا-	جمهورية ايران الاسلامية	١٣٠ – ١٣٤
ثانيا-	إسرائيل (الكيان الصهيوني)	١٣٤ – ١٤٣
ثالثاً -	دول مجلس التعاون الخليجي	١٤٣ -١٤٥
المبحث الثاني	**المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات – الكويتية**	**١٤٦ – ١٨٠**
أولا-	الولايات المتحدة الامريكية	١٤٦ – ١٦١
ثانيا-	جمهورية الصين الشعبية	١٦١ – ١٧١
١-	أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الصينية	١٦١ – ١٦٤
٢-	مستويات العلاقات الصينية – الكويتية	١٦٤ – ١٦٨
أ-	مستوى التبادل الثقافي والإعلامي والاكاديمي	١٦٥-١٦٦
ب-	المستوى الاقتصادي والطاقة	١٦٦ – ١٦٧
جـ-	المستوى الأمني والعسكري والسياسي	١٦٧ – ١٦٨
٣-	العلاقات العراقية – الصينية	١٦٨ – ١٦٩
٤-	تأثير الصين على العلاقات العراقية – الكويتية	١٦٩ -١٧١
ثالثا -	جمهورية روسيا الاتحادية	١٧٢ -١٧٥
رابعا -	بريطانيا ودول الاتحاد الاوربي	١٧٥ - ١٨٠
المبحث الثالث	**الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية**	**١٨٠ – ١٨٢**
أولا-	مشهد تراجع وتأزم العلاقات العراقية – الكويتية	١٨٠ – ١٨١
ثانيا-	مشهد استمرار وتطور العلاقات العراقية – الكويتية	١٨١ – ١٨٢
	النتائج	١٨٣ –١٨٤
	التوصيات	١٨٥ –١٨٦
	المصادر	١٨٧ –٢١٠
	المستخلص باللغة الانكليزية	A - B

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	ص
١	جدول (١) أطوال الحدود العراقية مع دول الجوار	١٦
٢	جدول (٢) تصنيف باوند للدول حسب مساحتها	٢٠
٣	جدول (٣) الايراد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات للمدة (١٩٠- ٢٠٢٠ م)	٢٩
٤	جدول (٤) مؤشرات المياه الجوفية في العراق ماعدا اقليم كردستان العراق لسنة ٢٠٢٠م	٣٢
٥	جدول (٥) الوضع المائي للدول العربية بحسب حصه الفرد من المياه السنوية المتجددة لعام ٢٠١٩م	٣٣
٦	جدول (٦) احتياط وانتاج النفط للعراق والكويت مقارنة بدول العالم لعام ٢٠١٩م	٣٧
٧	جدول (٧) احتياطي الغاز الطبيعي للعراق والكويت مع دول العالم لسنة ٢٠١٩م	٣٩
٨	جدول(٨) أهم الثروات المعدنية في العراق لعام ٢٠١٧ بـ (مليون طن)	٤٠
٩	جدول (٩) حجم ونمو سكان العراق بين عام (١٩٩٧- ٢٠٣٠) م	٤٣
١٠	جدول (١٠) التوزيع العددي والنسبي والكثافي سكان العراق لعام ٢٠١٩م	٤٥
١١	جدول (١١) الانحدار الجيوبولتكي لسكان العراق ودول الجوار الجغرافي لسنة ٢٠١٩م	٤٧
١٢	جدول (١٢) الفئات العمرية في العراق مع نسبة النوع لعام ٢٠١٨م	٥٠
١٣	جدول (١٣) التوزيع النسبي للقوميات في العراق	٥٣
١٤	جدول (١٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة لسكان العراق حسب القطاعات الرئيسة لعام ٢٠١٩	٥٥
١٥	جدول (١٥) تقدير اعداد السكان الكويتيين لعام ٢٠١٩م	٥٨
١٦	جدول (١٦) التوزيع النسبي للإقامات الحالية في دولة الكويت لعام ٢٠١٩م	٥٨
١٧	جدول (١٧) اعداد المصوتين بـ (نعم ، لا) للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م	٦٦
١٨	جدول(١٨) اعداد الزائرين الوافدين للزيارة الاربعينية من العراقيين والعرب والاجانب لعام ٢٠١٨م	١٠٦

فهرست الخرائط

ت	عنوان الخريطة	ص
١	خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق والكويت	٤
٢	خريطة (٢) الموقع الفلكي للعراق	١٢
٣	خريطة (٣) الموقع الفلكي للكويت	١٣
٤	خريطة (٤) الموقع الجغرافي لميناء مبارك الكويتي والفاو الكبير	١١٧

فهرست الأشكال

ت	عنوان الشكل	ص
١	شكل (١) النسبة المئوية لأطوال حدود العراق مع دول الجوار	١٧
٢	شكل (٢) مساحة العراق وفق تصنيف باوند	٢٠
٣	شكل (٣) مجموع الايراد المائي في العراق لنهري دجلة والفرات من(١٩٨٠- ٢٠٢٠م)	٣٠
٤	شكل (٤) عدد الابار حسب احتياج المحافظات في العراق سنة ٢٠٢٠م	٣٢
٥	شكل (٥) كمية المياه الجوفية المستخرج في الكويت (١٩٩٠-٢٠١٩)م	٣٤
٦	شكل (٦) احتياط النفط للعراق والكويت مقارنة بدول العالم لعام ٢٠١٩ م	٣٧
٧	شكل (٧) انتاج النفط للعراق والكويت مقارنة بدول العالم لعام ٢٠١٩م	٣٨
٨	شكل(٨) احتياطي الغاز الطبيعي للعراق والكويت مع دول العالم لسنة ٢٠١٩م	٣٩
٩	شكل (٩) معدل نمو سكان العراق بين عام (١٩٩٧- ٢٠٣٠) م	٤٣
١٠	شكل(١٠) توزيع الكثافة العامة لمحافظات العراق لعام ٢٠١٩م	٤٦
١١	شكل (١١) التوزيع النسبي للانحدار الجيوبولتكي لسكان العراق ودول الجوار الجغرافي لسنة ٢٠١٩م	٤٨

١٢	شكل (١٢) الهرم السكاني للعراق لعام ٢٠١٨م	٥٢
١٣	شكل (١٣) التوزيع النسبي للقوميات في العراق لعام ٢٠٠م	٥٤
١٤	شكل (١٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة لسكان العراق حسب القطاعات الرئيسة لعام ٢٠١٩م	٥٥
١٥	شكل(١٥) النسبة المئوية للإقامات الحالية في دولة الكويت لعام ٢٠١٩م	٥٨
١٦	شكل (١٦) النسبة المئوية للمصوتين بـ (نعم ، لا) للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م	٦٦
١٧	شكل(١٧) يوضح مخطط ميناء الفاو الكبير	١٣٩

المقدمة (Introduction):-

شهدت العلاقات العراقية – الكويتية توترات عديدة وقديمة منذ العهد الثماني، فقد كانت الكويت قضاء تابع لولاية البصرة، وكان حاكم الكويت يحمل قائمقام تابع لولاية قضاء البصرة، لكن مع تصاعد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي ولغرض زيادة دورها السياسي والعسكري، اهتمت بموضوع الكويت ومستقبل تبعيتها الى البصرة وقد اخذ هذا الاهتمام شكلا اخر بين طرفين هما بريطانيا والدولة العثمانية، واستمر هذا الصراع حتى بعد عام ١٩١٣.

واصبحت بعد ذلك تحت الحماية البريطانية، وقد حاول العراق اعادة ضم الكويت اليه لكن كل تلك المحاولات لم تحقق المطلوب منها ، وكانت اخر تلك المحاولات في بداية التسعينيات من القرن الماضي عندما اقدم النظام العراقي السابق على غزو الكويت محاولا ضمها اليه، وقد ترتب على اثر ذلك الغزو انه تم تدويل هذه الازمة داخل اروقة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، كما انه سمح للتدخل الاجنبي في ان يوسع من نفوذه في المنطقة لاسيما تدخل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في اخراج العراق من الكويت وتحريريها عام ١٩٩١، كا ان ذلك الغزو قد لعد دورا سليا في قطع العلاقات العراقية – الكويتية حتى عام ٢٠٠٣، عندما اعلنت الولايات المتحدة وحلفائها شن حرب على العراق بدواعي اسلحة الدمار الشامل.

وترتب على اثر ذلك سقوط النظام العراقي السابق وانهيار الدولة العراقية، وقد اخذت العراقية ـ الكويتية تحسنا ملحوظا مع بقاء هاجس الخوف الكويتي تجاه نوايا العراق، لكن ان هذه الاحداث المتتالية قد اضرت بالعراق وبمستقبله كما وضعته في ضعف جيوبولتيكي، وهذا ما تم عندما تم تغيير و اقتطاع جزء من حدوده لصالح الكويت، فضلا عن ممارسات الكويت اتجاه العراق التي كانت توحي بانها تؤدي بورقة ضغط اتجاه العراق وخنقه بحريا من خلال انشائها ميناء مبارك الكبير على خور عبدا لله المنفذ الرئيس للتجارة الخارجية العراقية.

ثم ان العلاقات العراقية – الكويتية تمثل حالة معقدة و متشابكة جل من الصعوبة التنبؤ بها بمستقبلها لحساسية الامر بين الدولتين، بالرغم من تحسنها لمرات عديدة بين الدولتين وهذا ناجم عن حسن نويا الدولتين في تطوير العلاقات بينهما وتجاوز خلافات الماضي وهذا ما يؤكده موقف الكويت الداعم للعراق في حربه للإرهاب، فضلا عن تقديم الكويت للكثير من المساعدات المالية والانسانية للعراق في مؤتمر النازحين عام ٢٠١٥، وكذلك مؤتمر اعادة اعمار المناطق المحررة عام ٢٠١٨.

أولاً: مشكلة الدراسة (Problem of study):-

تتلخص مشكلة الدراسة بالتركيز على طبيعة العلاقات العراقية- الكويتية والعوامل المؤثرة فيها وحتى يتسنى معالجة المشكلة، لابد من طرح مجموعة من الاسئلة ذات الصلة بموضوع البحث وهي على النحو الاتي:

١- ما اهم المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في العلاقات العراقية – الكويتية ؟

٢- هل أثر غزو العراق للكويت عام ١٩٩١، والاحتلال الامريكي للعراق وسقوط النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ على العلاقات العراقية – الكويتية ؟

٣- كيف تؤثر عوامل التقارب والتباعد في العلاقات العراقية – الكويتية ؟

٤- ما اهم المحددات الاقليمية والدولية المؤثرة على طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية ؟

٥- ماهي الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية ؟

ثانيا: فرضية الدراسة (Hypotheses of study):-

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده ان العلاقات العراقية الكويتية تشهد العديد من التطورات الايجابية والسلبية، والتي تؤثر بالضرورة على التطورات المستقبلية لهذه العلاقة.

ويمكن توضيح فرضية الدراسة من خلال فرضيات ثانوية عدة وهي على النحو الاتي:-

١- إنّ للمقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية تأثيرا في رسم طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية.

٢- كان احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١ وللاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تأثيرا كبير على طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية .

٣- توجد عوامل تقارب وتباعد مؤثرة على طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية.

٤- إنّ للمحددات الاقليمية والدولية تأثيرا كبيرا على رسم طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية.

٥- هناك عدة سناريوهات او فرضيات يمكن من خلالها تحديد مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ؟

ثالثا: حدود منطقة الدراسة (Limits of study):-

تعد حدود الدراسة اهم ما يميز الدراسات الجغرافية، والتي تشمل:

١- الحدود المكانية:-

يقع العراق في الطرف الجنوب الغربي من قارة آسيا ممتداً بين دائرتي عرض (٦ ̄ ٢٩° – ٢٧ ̄ ٣٧°) شمالاً، وبين خطي طول (٣٩ ̄ ٣٨° – ٣٦ ̄ ٤٨°) شرقاً، وتحده من الشمال تركيا وايران من الشرق والخليج العربي والكويت من الجنوب والسعودية وسوريا والاردن من الغرب. ينظر خريطة (١) .

اما الكويت فتقع على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، الذي يحدها من جهة الشرق، ويحدها من جهة الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن جهة الشمال والغرب فيحدها العراق، وتقع الكويت بين دائرتي عرض (٢٨,٤٥ - ٣٠,٥ °) شمالاً وخطي طول (٤٦,٣٠ - ٤٨) شرقاً. خريطة (١).

٢- الحدود الزمانية:

تتمثل بالفترة الزمنية التي مرت بها العلاقات العراقية – الكويتية بين عامي ١٩٩١-٢٠٢٠، مع طرق بعض المراحل التاريخية لخدمة اغراض البحث العلمي .

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق والكويت

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العالم، دار المشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة ، سوريا ، ٢٠٠٦، ص ٣٦.

رابعا: أهمية الدراسة(Importance of study):-

يمكن تحديد اهمية الدراسة على النحو الاتي:

١- تسعى الى تقديم رؤية شاملة لمسار العلقات العراقية – الكويتية و تركيزها على القضايا والمشاكل التي كانت تمثل عقبة دون تطوير وتحسين علاقات الدولتين فضلا عن تناول الامور المشتركة التي كانت سببا في تطوير العلاقات العراقية – الكويتية .

٢- تنبع اهمية الدراسة من كونها تعالج مسألة بالغة الاهمية بالنسبة للعراق والكويت بشكل خاص، والامن القومي العربي بشكل عام، فالحالتان العراقية والكويتية لهما تداعياتهم على منطقة الخليج بشكل خاص، والعالم العربي بشكل عام.

٣- تحاول الدراسة استشراف مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ومحاولة تقديم تصور اكاديمي لكيفية تعامل العراق والكويت مع القضايا موضع الخلاف بينهما، والتي تشكل عائقا أساسيا أمام اي تقدم في هذه العلاقات، ومن ثمَّ فإن هذه الدراسة تحاول تقديم اضافة اكاديمية لموضوع من اهم الموضوعات التي شغلت المكتبة العربية منذ ١٩٩٠ ولغاية انتهاء مدة الدراسة.

خامسا: اهداف الدراسة (Objectives of study):-

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف الاتية :-

١- تحديد اهم المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية.

٢- تسليط الضوء على اهم القضايا الخلافية في العلاقات العراقية – الكويتية.

٤- التعرف على حالة العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١م.

٥- توضيح أثر الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على العلاقات العراقية – الكويتية.

٦- توضيح اهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية.

سادسا: منهج الدراسة (Study Approach):-

تتعدد مناهج البحث في الجغرافية السياسية، لهذا فان الباحث استخدم مناهج متعددة في كتابة هذه الرسالة وقد تم استخدام المنهج التاريخي من حيث تناول التطور التاريخي للعلاقات العراقية – الكويتية فضلا عن الجذور التاريخية للمشاكل والقضايا الخلافية بينهما كقضية ترسم الحدود بين الدولتين، والتعويضات، كما استخدم الباحث المنهج الاقليمي حيث تناول تحليل المقومات الجغرافية للدولتين من حيث العناصر التي تتكون منها مثل الظاهرات الطبيعية والبشرية وتحليل سياستهما بالعالم الخارجي، اما المنهج الذي تم الاعتماد عليه فهو المنهج الوظيفي من خلال دراسة علاقة الدولتين من حيث علاقتهما الخارجية واثر العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على رسم مسار السياسة الخارجية لكلا الدولتين، كما تم اعتماد منهج تحليل القوة من حيث تناول تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها واثر ذلك على طبيعة السياسة الخارجية لكلا الدولتين.

سابعا: الدراسات السابقة (Previous studies):

١- دراسة رشيد سعدون العبادي، الحدود العراقية الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية) [١]. (٢٠٠١) تناولت الدراسة الحدود العراقية الكويتية، من خلال تسليط الضوء على المشاكل الحدودية البرية والبحرية بين العراق والكويت.

٢- دراسة وسن سعدي السامرائي،(ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونية - سياسية)[٢]. (٢٠٠٢) تضمن هذه الدراسة النشأة التاريخية لكل من العراق والكويت والعوامل المؤثرة في ظهورهما، والحدود بين العراق والكويت في مرحلة النفوذ البريطاني، و استقلال الكويت ومشكلة ترسيم الحدود.

٣- دراسة افياء وطن الزيادي (العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد سنة ٢٠٠٣م) [٣]. (٢٠١١) تناولت الدراسة أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م- ١٩٩١م وكذلك أسباب

---

(١) رشيد سعدون العبادي، الحدود العراقية الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠١.

(٢) وسن سعدي السامرائي، (ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونية- سياسية)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢.

(٣) افياء وطن الزيادي (العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد سنة ٢٠٠٣م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١١.

الحرب وأثرها وانعكاساتها وما ترتب على دخول القوات العراقية للكويت ووضعه تحت طائلة الفصل السابع ، و دور الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج ١٩٩٠ م- ١٩٩١م و مستقبل العلاقة بين العراق والامم المتحدة.

٤- دراسة ابتسام العنزي، العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠ - ٢٠١٠) [١]. (٢٠١١)، تناولت العلاقات العراقية الكويتية منذ العام ١٩٩٠م وحتى العام ٢٠١٠م، وبدايات جذور الأزمة بين العراق والكويت ومسار العلاقات بين الدولتين.

٥- دراسة يسار عطية العقابي، (الوضع القانوني للحدود بين العراق وكل من ايران و الكويت والاثار الاقتصادية) [٢]. (٢٠١١) تضمنت الدراسة دراسة عن نزاعات الحدود ودور النزعات الحدودية في نشوب النزاعات المسلحة، وكذلك نبذة تاريخية لاتفاقيات الحدود العراقية مع كل من ايران والكويت.

٦- دراسة كريم كاظم الركابي (النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام) [٣]. (٢٠١٢) ناقشت فيه اتفاقيات تحديد الحدود بين العراق والكويت وكذلك إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية على وفق قرارات مجلس الأمن الدولي.

٧- دراسة رابعة فلاح سند السيحان(العلقات العراقية الكويتية: الواقع ورؤية مستقبلية)[٤]. (٢٠١٣)، تناولت الدراسة العلاقات العراقية الكويتية في الجانب السياسي والاقتصادي واعطت رؤية مستقبلية للعلاقات بين الدولتين.

٨- دارسة قحطان حسين طاهر(الأمم المتحدة وإدارة النزاع العراقي - الكويتي للحقبة١٩٩٠-٢٠١٢م) [٥]. (٢٠١٤)، تناولت الدراسة توضيح بعض الأفكار المرتبطة بدور الأمم المتحدة في

---

(١) ابتسام العنزي العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، الاردن، ٢٠١١.

(٢) يسار عطية العقابي، الوضع القانوني للحدود بين العراق وكل من ايران و الكويت والاثار الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية ، لبنان، ٢٠١١.

(٣) كريم كاظم كريم الركابي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة البصرة ، ٢٠١٢.

(٤) رابعة فلاح سند السيحان، العلقات العراقية الكويتية: الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، ٢٠١٣.

(٥) قحطان حسين طاهر، الأمم المتحدة وإدارة النزاع العراقي - الكويتي للحقبة (١٩٩٠- ٢٠١٢م)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

تسوية النزاع العراقي- الكويتي، وكذلك تاريخ النزاع العراقي الكويتي وتقييم اداء الامم المتحدة في تسوية النزاع، بين العراق والكويت.

٩- دراسة سعد محمود سلمان المكدمي(مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام١٩٩١)[١]. (٢٠١٥)، تناولت الدراسة مشكلة الحدود بين العراق والكويت، وما ترتب على عدم حلها منذ اعلان استقلال الكويت من تداعيات ادت الى احتلال العراق للكويت.

١٠- دراسة مصطفى شلال ندا العجيلي،(التقييم الجغرافي لترسيم الحدود بين العراق والكويت واثرهما الجيوبولتيكية المحتملة) [٢]. (٢٠١٩)، تناولت الدراسة مشكلات الحدود بين العراق والكويت كما تضمنت دراسة بالمتغيرات السياسية واثارها الجيوبولتيكية ما بعد عام ٢٠٠٣ بمنظور جغرافي وكذلك التحديات المستقبلية للعلاقات بين العراق والكويت.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنها تناولت موضوع العلاقات العراقية – الكويتية من منظور الجيوبوليتيك، إذ تم مسبقا دراسة الموضوع من نواحي عديدة سياسية وتاريخية وقانونية، كما تعد هذه الدراسة بأنها دراسة جغرافية سياسية جيوبوليتكية شاملة، وانها لم تغفل العامل التاريخي، والسياسي، في تحديد طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية، كما انها اعطت رؤى مستقبلية جيوبولتيكية عن طبيعة العلاقات بين الدولتين، بينما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، إذ يلاحظ اقتصار الدراسات السابقة في القاء الضوء على مراحل معينة من تطور العلاقات العراقية – الكويتية، أو أنها تناولت قضايا معينة سواء سياسية أم اقتصادية أثرت على طبيعة العلاقات بين الدولتين فضلا عن دراسة الخلافات حول محاور معينة بين الدولتين.

ثامنا: هيكلية الدراسة (Methodolog of study):-

شملت الدراسة على مقدمة تم من خلالها توضيح الاطار النظري للدراسة، كما شملت اربعة فصول رئيسة إذ جاء الفصل الاول بعنوان المقومات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) للعراق والكويت وتأثيرهما على العلاقات بين الدولتين، في حين تناول الفصل الثاني العلاقات المكانية العراقية – الكويتية من خلال التطرق إلى تحديد مسار وطبيعة الحدود البرية والبحرية العراقية –

(١) سعد محمود سلمان المكدمي، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٥.

(٢) مصطفى شلال ندا العجيلي،(التقييم الجغرافي لترسيم الحدود بين العراق والكويت واثرهما الجيوبولتيكية المحتملة) رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩.

الكويتية، أما الفصل الثالث فتم التطرق من خلاله إلى أهم عوامل التقارب والتباعد المؤثرة في العلاقات العراقية– الكويتية، في حين تناول الفصل الرابع المحددات الاقليمية و الدولية المؤثرة على طبيعة العلاقات العراقية– الكويتية، مع اعطاء نظرة على الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية، وقد انهت هذه الدراسة بنتائج وتوصيات تم من خلالها توضيح اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

الفصل الاول المقومات الجغرافية للعراق والكويت

المبحث الاول: المقومات الطبيعية للعراق والكويت

المبحث الثاني: المقومات البشرية للعراق والكويت

المبحث الثالث: النظام السياسي للعراق والكويت

المبحث الاول: المقومات الجغرافية الطبيعية للعراق والكويت

تتأثر الدولة بشكل واضح بالعوامل الجغرافية الطبيعية، والتي تكسب الدولة ميزات معينة اذا توافرت فيها، كما انها تسبب كثيرا من المشكلات اذا كانت هناك ثغرات في هذه العوامل، او نقاط ضعف تجعلها تؤثر في كيان الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فتؤدي هذه المقومات دورا كبيرا في توجيه سياسة الدولة [١]. كما ان العوامل الجغرافية الطبيعية تؤثر في قوة الدولة ومكانتها السياسية [٢].

وفيما يخص الدراسة سنتناول المقومات الجغرافية الطبيعية للعراق والكويت على النحو الاتي:-

اولا:- الموقع الجغرافي :-

يعد الموقع الجغرافي من العوامل المهمة التي تؤثر في نشاط الدولة، وعلى اتجاهات سكانها وعلى سلوكها السياسي، كما ان الموقع الجغرافي قد يحدد بوضوح دور الدولة الايجابي او السلبي، في مجال العلاقات الدولية في الحرب والسلم معا [٣]. كما يعد الموقع الجغرافي من ابرز الخصائص الطبيعية التي تؤثر في تحديد معالم قوة الدولة او الاقليم، ولهذا فان له اثرا مهما في تقدير وزن الوحدة السياسية وكيانها الذاتي من ناحية ومقياساً للوحدة السياسية من ناحية اخرى[٤]. وتشتمل دراسة الموقع الجغرافي ثلاثة انواع من المواقع هي الموقع الفلكي والموقع بالنسبة لليابسة والماء والموقع بالنسبة لدول الجوار [٥].

وسوف نوضح كل منها على النحو الاتي:

١- الموقع الفلكي للعراق والكويت (Astronomical location):-

يقصد به الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وان موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض هو اكثر اهمية من موقعها لخطوط الطول وذلك لأنه يؤثر على نوع وطبيعة المناخ الذي يسود في الدولة [٦]. كما ان دوائر العرض بسبب تأثيرها في اختلاف الصفات المناخية من جزء لآخر من سطح الارض فتؤثر

---

(١) علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٧.

(٢) محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٨٠.

(٣) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، ط٢،الاسكندرية، ١٩٩٩، ص٤٧.

(٤) جمال حمدان، شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان) ، ج٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص٧٨٨.

(٥) محمد محمود الديب، الجغرافية البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٧٨، ص٤٧.

(٦) قاسم الدويكات، الجغرافية السياسية، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان ، ٢٠١١ ، ص٩٣.

بدورها في نشاط سكان الدولة، كلما كانت دوائر العرض متعددة ادى ذلك الى تنوع في الظروف المناخية ومن ثم اعطى فرصة للدولة في التكامل بين اجزائها[1].

ويقع العراق في الطرف الجنوب الغربي من قارة آسيا ممتداً من دائرتي عرض(٦- ٢٩° – ٢٧- ٣٧°) شمالاً، ومن خطي طول (٣٩ ̅ ٣٨° – ٣٦ ̅ ٤٨°) شرقاً، ينظر خريطة(٢). ودوائر العرض تشغل امتداداً طوله بين الشمال والجنوب حوالي(٩٢٥كم)، أما طول الامتداد الافقي بالنسبة لخطوط الطول فيبلغ بين الشرق والغرب نحو ٩٥٠كم، مما يعني تقاربا نسبيا في امتداده افقيا ورأسيا[2]. ينظر خريطة (٢).

وقد أثر هذا الموقع على سطح ومناخ العراق وكذلك التربة والموارد المائية ونباته الطبيعي، أذ أنَّ الموقع الفلكي يحدد زوايا الإشعاع الشمسي الواصل الى السطح ومن ثم تتحدد على أساس ذلك درجات الحرارة ومن ثمَّ الضغط الجوي والرياح وكميات التساقط المطري والتبخر وهذه العوامل بمجملها لها دور كبير في تحديد طبيعة السطح ونوع التربة والموارد المائية وتوزيع النبات الطبيعي وكثافته، ومن هنا يتضح أن الموقع له دور كبير في تشكيل ملامح مناخ العراق [3].

([1]) صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص١٩.

([2]) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق اطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤.

([3]) مصطفى فلاح الحساني، مناخ العراق- اسس وتطبيقات، دار مسامير للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، السماوة ، ٢٠٢٠، ص ١٣.

خريطة (٢) الموقع الفلكي للعراق

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على- ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العالم، دار المشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة ، سوريا ، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

اما الكويت فتقع على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي[١]. الذي يحدها من جهة الشرق الخليج العربي، ويحدها من جهة الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن جهة الشمال والغرب فيحدها العراق [٢]. وتقع الكويت بين دائرتي عرض (٢٨,٤٥ - ٣٠,٥°) شمالاً وخطي طول (٤٦,٣٠ ٤٨) شرقاً [٣] . ينظر خريطة(٣).

وكان لهذا الموقع الفلكي تأثير كبير على مناخ الكويت، إذ يقع ضمن النطاقات المناخية الجافة بالرغم من اطلالته على الخليج العربي، إلاَّ انَّها تعاني من قلة سقوط الامطار، إذ تشغل السهول الرملية معظم

(١) سلمى عدنان محمد، اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية حقائق وارقام، منشورات مركز دراسات الخليج العربي للتوزيع المحدود ١٩٧٨، ص١.

(٢) يعقوب يوسف الغنيم، دولة الكويت الاماكن والمعالم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤، ص١٣.

(٣) سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،١٩٦٩، ص١٥٣.

ارجائها، فضلا عن الوديان الجافة و من أشهرها وادي الباطن[1]. ونتيجة لموقع الكويت البحري من خلال اطلالتها على الخليج العربي ادى ذلك الى زيادة نسبة الرطوبة لاسيما في المناطق الساحلية بدرجة كبيرة.

خريطة (٣) الموقع الفلكي للكويت

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على- ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العالم، دار المشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة ، سوريا ، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

٢- الموقع بالنسبة للمسطحات المائية:-

يقصد به موقع الدولة بالنسبة من البحار والمحيطات، فيساعد موقع الدولة البحري على تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية[2]. كما توثر البحار والمحيطات بتأثيرات بالغة في قوة الدولة وتزيد

(١) عبد الملك علي كليب، مناخ الكويت، الطبعة الثالثة، الكويت ،١٩٨١ ، ص١٨١.

(٢) محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ط٦، ٢٠٠٨، ص ١٨٩.

من اهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية، فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال مقارنة مع نظيراتها الدول القارية[١].

وهذا ما أكده بعض أنصار المدارس (الجيوبولتيكية) المعاصرة إذ يجدون أن الصراع العالمي هو صراع مستقطب بين قوى البر وقوى البحر، أي أن البحار هي مجال التصادم بين القوى البرية والقوى البحرية، وهذا ما تؤكده الاستراتيجيات الحديثة حول السيطرة على البحار لإحكام السيطرة والهيمنة عليها[٢]. وكذلك ما يؤكده(كريك) عندما يصفها (بالعين التي تقود الدولة أو ترى من خلالها العالم، لذا فإن السيطرة على المياه تعد عائداً للدولة)، وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بانها دول بحرية والتي لا تطل على مسطحات مائية تدعى بانها دول قارية و يطلق عليها دولا حبيسة [٣]. بالنسبة لموقع العراق البحري نلاحظ انه يتوسط خمسة مسطحات مائية وهي بحر قزوين في الشمال الشرقي والبحر الأسود في الشمال، والبحر المتوسط في الغرب، والبحر الأحمر في الجنوب الغربي، والخليج العربي في الجنوب، إلا أن قيمتها الفعلية لا تتعدى سوى اثنين هما(البحر المتوسط والخليج العربي)، كون بحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأحمر لا يتركان أثرا واضحا على مناخه بسبب عامل البعد الجغرافي لهذه البحار، فضلا عن وجود حواجز طبيعية متمثلة بالسلاسل الجبلية، تمنع وصول تلك المؤثرات المناخية اليه [٤]. وعلى الرغم من ذلك يبقى لموقعه البحري تأثير على مناخه وعلى الرغم من إحاطة العراق بتلك البحار فإنه لا يحده إلا الخليج العربي بساحل يقدر طوله (٥٦ كم)، بينما تبلغ حدوده البرية بحدود(٣٤٢٤كم)[٥]. أي بنسبة (٩٨,٢ %) من اجمالي حدوده، وبذلك يكون العراق شبه مقفل لأن حدوده البرية تفوق حدوده البحرية، فتكون الصفة البرية هي الغالبة، على اثر ذلك ان يكون العراق من الدول شبه المقفلة (دولة شبه حبيسة)، وكما ان طبيعة الساحل هي المعيار الذي يمكن من خلاله تقيم القيمة الفعلية لهذا الساحل، وعلى هذا فإن الجبهة البحرية لا تقاس أهميتها بطول الساحل بل بقيمتها المتعددة، إذ إنَّ طبيعة السواحل البحرية تختلف اختلافاً كبيراً في قيمة كل منها[٦].

---

(١) مجيد حميد شهاب، الخارطة السياسية الجديدة لجمهوريات آسيا الوسطى، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٤)، ٢٠٠٠، ص١١٢.

(٢) محمد كشيش خشان الموسوي، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية)،رسالة ماجستير، ٢٠١١، ص٥٠.

(٣) عبد المنعم عبد الهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص ٣٢.

(٤) خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكنب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص٤٠.

(٥) جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق: الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، ١٩٦٥، ص٨.

(٦) عدنان الصافي، الجغرافية السياسية (بين الماضي والحاضر)، مركز الكتاب لأكاديمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١١٧.

لذلك فإن العراق إذا ما أراد الوصول إلى منطقة البحر العربي مباشرة عن طريق المياه فيجب أن يضمن تأمين خطوط مواصلاته، وبعبارة أخرى إن أي تهديد ضمن المسار الذي تمر به خطوط المواصلات البحرية يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي مما يتطلب حصول العراق على تسهيلات بحرية، وهذا يعتمد على العلاقات مع الدول المطلة على الخليج العربي[١] .

اما فيما يخص الكويت فيبلغ طول السواحل الكويتية (٥٠٠كم) بما في ذك سواحل الجزر، ويتباين خط السواحل في شكله وتضاريسه وطبيعة رواسبه وتتأثر الكويت بالخليج العربي والمحيط الهندي، غير ان هذا التأثير محدود نظرا لان الرياح السائدة في الكويت تهب من جهة الاتجاه الشمالي الغربي ويظهر اثر هذه المسطح المائي عندما تهب الرياح احيانا من الاتجاهات الشرقية او الجنوبية الشرقية، حيث تزداد نسبة الرطوبة، وتنخفض درجة الحرارة نسبيا خلال النهار في فصل الصيف [٢] .

ويتبين مما سبق ان من الامور المهمة التي تحدد قيمة الموقع الجغرافي البحري هو طول السواحل البحرية، ويلحظ ان الكويت لها ساحل كبير جدا مقارنة بالساحل العراقي الصغير والضيق، فتكون هذه الدول من الناحية الاستراتيجية العسكرية تتمتع بفرص اكبر من الدول التي لها مجال ساحلي ضيق، اما في حالة الكويت فان عقدة صغر مساحتها، وعدم وجود عمق جغرافي مساحي، فضلا عن حجم سكانها الصغير، مقارنة بدول جوارها كالعراق والمملكة العربية السعودية، جعلها تعزز من علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى لتوفير الحماية لها كالولايات المتحدة الامريكية، و ما يؤكد هذا هو قيام الولايات الامريكية بتقديم كافة الدعم للكويت لتحريرها بعد غزو العراق لها.

٣- موقع الجوار(Vicinal Location):-

يقصد به موقع دولة ما على خريطة القارة التي تحتل مكانها فيها من الكرة الأرضية، وهناك عدد من الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية و التي تفصل بينها وبين تلك الدولة وما يتركه ذلك الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة)[٣].

كما أن موقع الجوار لأي دولة هو موقعها مع علاقاتها بعدد ونوع الدول المجاورة لها، وإن الخطوط الحدودية التي تفصل أية دولة عن جيرانها لها أهميتها الحيوية والمباشرة متى ما أخذت دول الجوار بالحسبان في

([١]) محمد كشيش خشان الموسوي، مصدر سابق، ص٥٢.

([٢]) رافت فهمي ميساك، سعيد عبد الحميد محفوظ، البيئة الصحراوية بدولة الكويت ملامحها – اسباب تدهورها– وسبل اعادة تأهيلها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ٢٠٠٣، ص١٧.

([٣]) عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩ ص٣٨.

علاقاتها[1]. كما ان موقع الجوار يخدم مصالح الدول المتجاورة و يسهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية في زمن السلم، ويكون موقع الجوار سلبيا عندما تحاط الدولة بمجموعة دول تختلف عنها سياسيا وايديولوجيا او انها تتباين عنها من حيث القوة، ويترتب على ذلك مشاكل سياسية واقتصادية عديدة[2]. وفيما يخص موقع الجوار الجغرافي للعراق فتشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء تحده ايران من جهة الشرق وتشترك معه بحدود طولها (١٣٠٠ كم) بنسبة تبلغ (٣٧,٦ %) وتأتي بالمرتبة الاولى من حيث طول الحدود المشتركة مع العراق مقارنة ببقية الدول المجاورة له، اما من جهة الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية فتشترك مع العراق بحدود طولها (٨١٢ كم) بنسبة بلغت(٢٣,٥%) اذا جاءت في المرتبة الثانية بالحدود المشتركة مع العراق، اما سوريا فتحد العراق من جهة الشمال الغربي بحدود طولها (٦٠٠ كم) بنسبة قد بلغت (١٧,٣%)، وجاءت في المرتبة الثالث، في حين تحده تركيا العراق من جهة الشمال وتشترك معه بحدود طولها (٣٧٧ كم) بنسبة بلغت (١٠,٧%) وجاءت في المرتبة الرابعة، اما فيما يخص الحدود الجنوبية للعراق فتحده الكويت وتشترك معه بحدود طولها (١٩٥ كم) بنسبة بلغت (٥,٦%) اذ جاءت في المرتبة الخامسة من حيث اطوال الحدود المشتركة مع العراق اما من جهة الغرب فتحده الاردن بحدود طولها (١٧٨ كم) بنسبة بلغت (٥,١ %). ينظر جدول (١) شكل (١)

جدول (١) أطوال الحدود العراقية مع دول الجوار

ت	دول الجوار الجغرافي	طول الحدود (كم)	النسبة (%)
١	ايران	١٣٠٠	٣٧,٦
٢	السعودية	٨١٢	٢٣,٥
٣	سوريا	٦٠٠	١٧,٣
٤	تركيا	٣٧٧	١٠,٩
٥	الكويت	١٩٥	٥,٦
٦	الأردن	١٧٨	٥,١
٧	المجموع	٣٤٦٢	%١٠٠

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على :
١- جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٨- ٢٠١٩، بيانات جدول (٢/١)، ص ٧.
٢- وزارة الموارد المائية/ الهيئة العامة للمساحة.

(١) مجيد حميد شهاب البدري، الدور الإقليمي لتركيا في ترتيبات الأمنية الجديدة وأثرها في الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٢٥.

(٢) عبد الرحمن علي عبد الرحمن الجادر، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص١٨ .

شكل (١) النسبة المئوية لأطوال حدود العراق مع دول الجوار

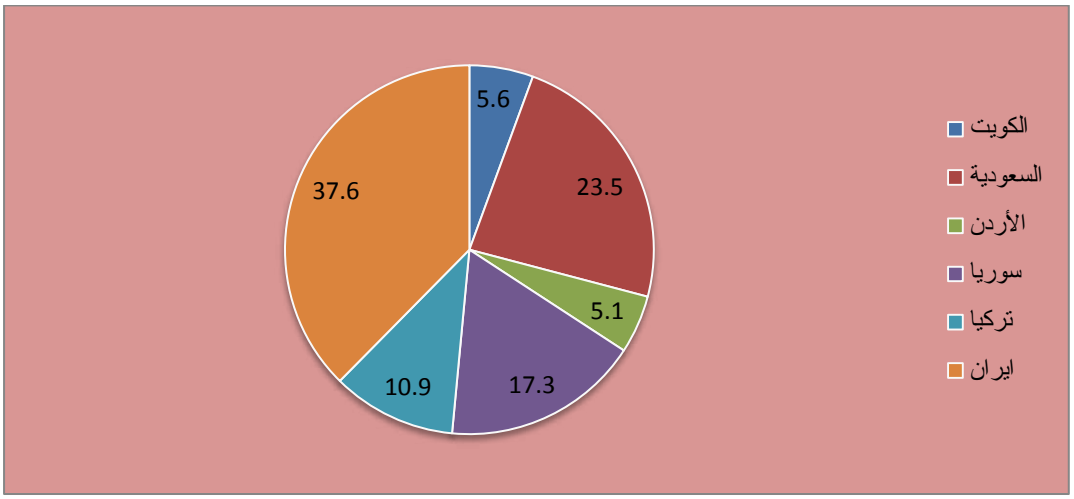

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

اما موقع الجوار الجغرافي للكويت فيحيط بها من جهة الشمال العراق ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية[١]. ومن الشرق الخليج العربي وعليه يمكن القول ان الكويت تقع بين ثلاث دول كبيرة هي (ايران والمملكة العربية السعودية والعراق)، وكما ان دولة الكويت لم تشهد استقرارا دائما مع دول جوارها الجغرافي (العراق و ايران والسعودية)، ويعود الضعف الجيوبوليتيكي الذي تمتاز به الكويت من حيث صغر المساحة وقلة عدد سكانها من جانب، وللتدخلات الدولية المتمثل بالاستعمار البريطاني الذي رسم حدود الكويت مع كل من العراق والمملكة العربية السعودية من جانب اخر، وكان لترسيم الحدود العراقية – الكويتية من قبل الاستعمار البريطاني الذي راعى فيها مصلحة الكويت على حساب مصلحة العراق دور كبير في تأزم العلاقات السياسية بين الدولتين.

٤- الموقع الاستراتيجي (strategically Location):-

يقصد بالموقع الاستراتيجي الموقع الذي يتيح للقوى التي تسيطر عليه مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية في وقت السلم والحرب على حد سواء[٢]. كما ان للموق الاستراتيجي اهمية كبيرة بالنسبة الى أمن الدولة واقتصادها وعلاقاتها الخارجية ففي وقت السلم يكون بوتقة للتفاعل الحضاري والفكري بين الشعوب

(١) اسماء عزري، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي (١٩٧٩- ١٩٩١م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر ٢٠١٨، ص٢٤.

(٢) محمد محمود ابراهيم الديب، مصدر سابق، ص ٣٠٠.

لأنه غالبا ما يكون عقدة للمواصلات، اما في وقت الحرب فان السيطرة على المواقع الاستراتيجية تحسم نتيجة المعارك[١].

وكما ان لكل موقع على سطح الكرة الارضية اهمية استراتيجية، وهذه الاهمية تختلف من مكان لآخر حسب التطورات الحاصلة (السياسية والعسكرية) والتي غالبا ما تكون نتاجا للتطور التقني والاقتصادي[٢]. يتمتع العراق بموقع استراتيجي في غاية الاهمية، لأنه يقع ضمن الجسر الذي يربط قارات العالم القديم الثلاث (اسيا وافريقيا واوربا) [٣]. ببعضها ويوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط [٤]. كما تتمثل أهمية موقع العراق الاستراتيجي بما لأرضه من مكانة مهمة في العالم الحديث ليس كونه غني في ثروته المعدنية والزراعية فقط بل لكونه ذات موقع جغرافي استراتيجي خطير يكسبه سمة السيطرة والإشراف على القسم الشرقي من الوطن العربي[٥]. فضلا عن كونه يعد نقطة الارتكاز في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهذا ما تؤكده جميع النظريات الاستراتيجية القديمة منها والحديثة [٦].

ثانيا:- المساحة(state space): -

يقصد بالمساحة هو الحيز المادي للارض التي تقوم عليها الدولة، وكما انها تمثل مساحة الوحدة السياسية وانها واحدة من اهم عناصر تقدير قوة الدولة، إذَّ انَّها تعد ميزة استراتيجية خاصة وميزة اقتصادية عامة [٧]. كما انها تعد من العناصر المكانية التي تسهم في معادلة كشف قوة القوة بوصفها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي والذي يمثل حجر الزاوية في تفكير رواد الفكر الجيوبولتيكي طالما ان عنصر المساحة يحدد امكانيات الدولة المادية بشكل خاص وكذلك هو المسؤول الى حد كبير الى تحديد لموارد

---

(١) عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦، ص٣١٣.

(٢) مسلم مهدي علي الخويلدي، الابعاد الجيوبولتيكية للتنافس الدولي على منطقة الخليج، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٣٥ .

(٣) خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، مصدر سابق، ص٩.

(٤) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص٩.

(٥) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد،٢٠٠٩، ص٨.

(٦) محمد كشيش خشان الموسوي، مصدر سابق، ص٥٤.

(٧) محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٩١.

المعنوية للدولة طالما له تأثير غير مباشر من الناحية النفسية لقوة الدول التي هي احد العناصر الخمسة لقوة الدولة[١].

فيما يخص مساحة العراق فمع اختلاف التقديرات الاّ انّها و بحسب المصادر الرسمية قد بلغت (٤٣٥٠٥٢كم٢) [٢]. والتي تكون بضمنها مساحة المياه الاقليمية البالغة (٩٢٤كم٢) [٣]. وقد خسر العراق كثيرا م الاراضي لصالح دول الجوار تقدر (١٨٤٤٨ كم٢) من مساحته الكلية البالغة عند تأسيس الدولة العراقية الحديثة (٤٥٣٥٠٠ كم٢) [٤]. وان الصفة العامة لها هي الأرض المنبسطة حتى لاتظهر فيها التضاريس الواضحة المعالم إلاّ في الشمال والشرق ما عكس وحدة المساحة الطبيعية، وما زاد من هذا التجانس والترابط اختراق الرافدين دجلة والفرات لها من الشمال إلى الجنوب[٥].

لقد احتلت المساحة في النظريات الجيوبولتيكية مكانة مهمة و بارزة حتى أن بعضهاً منهم عدها أساس لتلك النظريات، أمثال العالم الجغرافي فردريك راتزل [٦] في نظريته العضوية، وبسبب تلك المكانة الجيوبولتيكية التي تسهم بها المساحة في الوزن السياسي للدولة قام العلماء أمثال باوند وبليجي، بتصنيف المساحات على مستوى دول العالم وعلى الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق بين الباحثين على أساس موحد يصنف الدول بحسب مساحاتها[٧] . ينظر جدول (٢) شكل(٢)

(١) محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١ ، ص ٩٨.

(٢) فلاح جمال معروف، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦، ص٣٠.

(٣) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق ص٧.

(٤) عبد الله حسون محمد، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد٣٣، ٢٠٠٩، ص١٩.

(٥) فلاح جمال معروف، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٦) غالب ناصر السعدون، نظرية (بيولوجية الدولة – المجال الحيوي في السوق الصهيوني)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٢٧)، ١٩٩٣، ص١١٩.

(٧) محمد كشيش خشان الموسوي، مصدر سابق، ص٦٤.

جدول (٢) تصنيف باوند للدول حسب مساحتها

ت	الصنف	المساحة كم٢
١	دول قزمية	اقل من ٢٥٠٠٠
٢	دول صغيرة جدا	من٢٥٠٠٠-١٢٠٠٠٠
٣	دول صغيرة	من ١٢٠٠٠٠-٢٥٠٠٠٠
٤	دول متوسطة	من ٢٥٠٠٠٠ -٦٥٠٠٠٠
٥	دول كبيرة	من٦٥٠٠٠٠-١٢٥٠٠٠٠
٦	دول كبيرة جدا	من١٢٥٠٠٠٠-٢٥٠٠٠٠٠
٧	دول عملاقة	من٢٥٠٠٠٠٠-٦٠٠٠٠٠٠
٨	دول عملاقة جدا	أكثر من ٦٠٠٠٠٠٠

المصدر: من عمل الباحث / بالاعتماد على: رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٨، ص١٦٢.

شكل (٢) مساحة العراق وفق تصنيف باوند

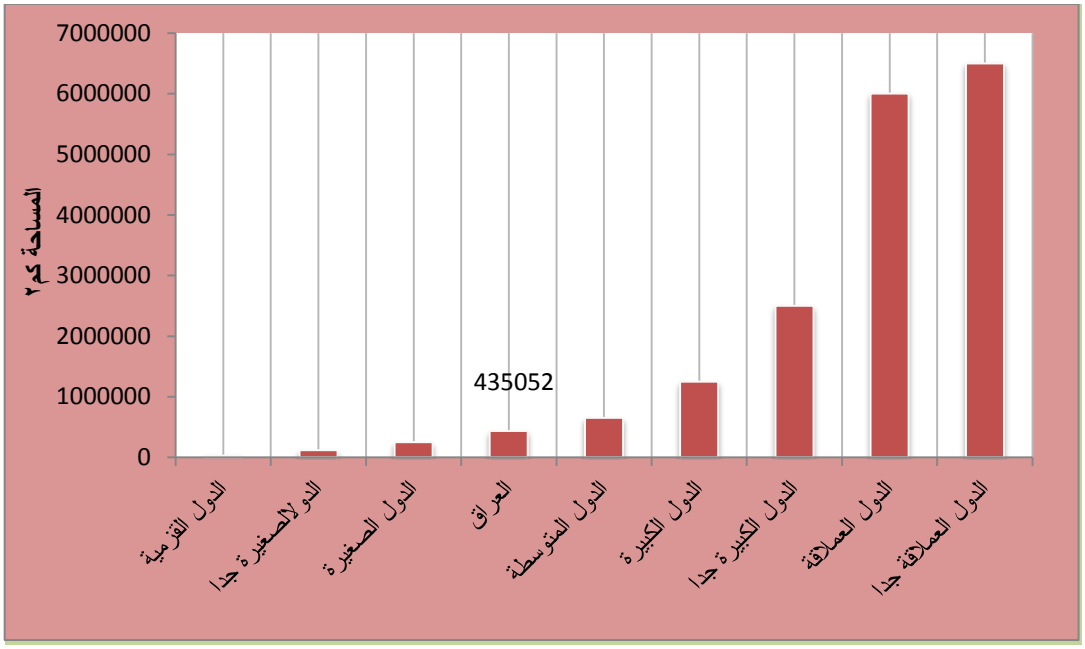

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(٢)

وتأسيسا على ذلك فإن العراق يعد من الدول متوسطة المساحة، إذ تبلغ مساحته بحسب المصادر الرسمية نحو (٤٣٥٠٥٢كم) بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة (٩٢٤كم٢)[١] . اما الكويت فقد بلغت

(١) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص٧.

مساحتها بحسب المصادر الرسمية (١٧٨١٨ كم٢) ويقدر امتداد أراضي الكويت من الشرق للغرب بحوالي(١٧٠ كم) ، اذ تبلغ المسافة بين اقصى موقع على حدودها الشمالية واقصى موقع على حدودها الجنوبية حوالي (٢٠٠ كم) [١]. و بالرغم من صغر مساحتها، إلا أنها تتمتع بموقع جغرافي بحري مهم ، اذ تقع في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي، فضلا عن امتلاكها لحدود طولها (٦٥٨ كم)، منها (١٩٥كم) حدود بحرية على سواحل الخليج العربي، إذ تمتلك موانئ بحرية ارتبطت بعلاقات خارجية بعد اكتشاف النفط فيها ، والذي زاد من اهميتها الجيوبولتيكية [٢]. تعاني الكويت من نقص المساحة الامر الذي اثر سلبا على التنمية الزراعية في الدولة ، كما ان معظم الاراضي الكويتية صحراوية إذ تتصف التربة فيها بأنها ذات قوام رملي تصل نسبة الرمل فيها (٩٠%) الامر الذي يجعلها منخفضة الانتاجية الزراعية[٣]. وكما هو معروف فإن مياه الخليج العربي غنية بالثروة السمكية ومن ثمَّ فهي تسهم في توفير الامن الغذائي للدول المطلة عليها ومنها الكويت، كما ان مساحة شريطها الساحلي المطل على الخليج العربي يبلغ طوله ما يقارب (٥٠٠ كم) مكنها من اقامة العديد من الموانئ، وبالتأكيد فان إيراداتها تسهم لتكوين الدخل القومي للبلاد، وتشير الدراسات التاريخية إلى انَّ الكويت كانت عبارة عن ميناء العراق الجنوبي المطل على الخليج العربي، إذ إنَّ موقع الكويت الجغرافي اتاح لها تسهيل عملية التبادل التجاري عن طريق البحر، فضلا عن احتكاكها الحضاري مع العالم الخارجي؛ لأن الدولة الساحلية غالبا ما ترتبط بالعالم الخارجي ارتباطا وثيقا، مما اسهم في لفت انظار الدول الغربية والاقليمية لها، لاسيما مع وجود اهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، فاصبح تأييد دول مجلس الامن لإقامة دولة الكويت امراً حتميا للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

ويتبع لدولة الكويت عدد من الجزر المهمة[٤] هي:-

١- جزيرة بوبيان: تعد من اكبر جزر الكويت، اذ تبلغ مساحتها (٨٦٣ كم٢) وتقع شمال شرق الكويت ويفصلها عن الاراضي العراقية خور عبدالله ، يتكون القسم الشمالي من الجزيرة من مستنقعات وجداول وهي الآن محمية طبيعية.

٢- جزيرة وربة: تبلغ مساحتها (٣٧ كم٢) وتمثل حاجزا جغرافيا مهما بالنسبة للكويت مع العراق.

([١]) رافت فهمي ميساك، مصدر سابق، ص١٦.

([٢]) سلام مجهول شهد الزيادي، الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، رسالة ماجستير ، ٢٠١٤، ص١٨.

([٣]) يسرى احسان داود، التنمية في الكويت: دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٩١-٩٣.

([٤]) خالد عبد الرحمن العجمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثرها على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص٤٧.

٣- جزيرة فيلكه: تقع جنوب الكويت تبلغ مساحتها (٢٤ كم٢) وهي الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان.

٤- جزر عوهة ومسكان وعكازة وقاروة وكبر وأم المرادم: وهي جزر كويتية صغيرة في الخليج العربي.

وعلى الرغم من امتلاك الكويت موانئ على الخليج العربي، إلا أنّها اقدمت على انشاء ميناء مبارك القريب من السواحل العراقية، ووفق القوانين الدولية يعد مخالفا من الناحية السياسية والاقتصادية، إذ يقلل من أهمية الموانئ العراقية ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناء أم قصر، فضلا عن تقليل أهمية ميناء الفاو الكبير المقدر إنشاؤه، وسوف نوضح تأثيرات انشاء ميناء مبارك على العراق في صفحات لاحقة من الدراسة.

ويمكن القول ان صغر مساحة الكويت التي تم ذكرها في مسبقا مثل لها عقدة ومشكلة كبيرة مع جيرانها وتحديدا العراق الذي يطالب بضمها اليه منذ مدد سابقة، وذلك لأنه يعدها جزء من اراضيه، اذ يمثل صغر مساحة الدولة احد السلبيات التي تواجه هذه الدول صغيرة الحجم فتراها تحتاج الى مساعدة الدول الكبيرة في توفير الحماية لها من أي تدخل يمكن ان يحصل، وهذا قد حدث فعلا عندما استعانة الكويت بالولايات المتحدة الامريكية بوصفها دولة كبيرة وقوية من الناحية العسكرية والاقتصادية في العالم لمساندتها في قضية دخول العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وتجدر الاشارة الا انه الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفي بمطالبة العراق من الخروج من الكويت، بل انها اقدمت على ضرب القوات العراقية المنسحبة آنذاك بعد وافق العراق على الانسحاب من الكويت، وثم بعد ذلك استفادة الكويت من قرار ترسيم الحدود في عام ١٩٩٣ وحصلت على ما يعادل ١٢٠ كم متربع لتشمل اجزاء من مدينة ام قصر الحدودية، فضلا عن مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية وحوالي(٥) ابار نفط من حقل الرميلة الجنوبي، انها هذه الامور قد اثرت وانعكست بشكل سلبي على مستوى العلاقات بين الدولتين بل انها قد زادة من حدة التوتر الحاصل بينها.

ثالثا التضاريس:-

تعد اشكال السطح احد العناصر الطبيعية التي يدرسها الجغرافي السياسي في محاولة تقييم القدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة[١]. كما تؤثر مظاهر سطح الارض في حياة السكان بالدولة، حيث لها دور كبير في تماسك الدولة او تفككها، فضلا عن تأثيرها في نوع نظام الحكم الذي يناسب طبيعة الدولة [٢].

(١) قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص١٤١.

(٢) علي احمد هارون، مصدر سابق، ص ٩٨.

اما فيما يخص العراق فأن هناك تنوعا في تضاريس العراق وجاء هذا التنوع نتيجة لتنوع التركيب الصخري والحركات الباطنية التي اثرت فيه، فضلا عن تأثير عوامل التعرية فيه، وسوف نتناول اقسام السطح في العراق وعلى النحو الاتي:

١- منطقة الجبال:

تقع هذه المنطقة في القسم الشمالي والشمالي الشرقي من العراق وتبلغ مساحتها ٢٣,٥٠٠ كم٢، اي انها تعادل حوالي(٥%) من المساحة الكلية للعراق[١]. ويتراوح ارتفاع ارضها بين ١٠٠٠ الى ٣٦٠٠ متر[٢]. وتتدرج الارض في هذا الارتفاع بالاتجاه من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق، وتكسو قمم هذه الجبال الثلوج طيلة ايام السنة[٣].

٢- السهل الرسوبي:

ويطلق عليها احيانا بالسهل الفيضي، وهو أحدث أقسام سطح العراق تكوينا، وأكثرها أهمية ونشاطا، وتقدر مساحته بحوالي (١٣٢٥٠٠كم٢) أي ما يعادل ربع مساحة العراق الكلية[٤]. ، كاما انه يمتد بشكل طولي مستطيل من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي ولمسافة تزيد على٦٥٠كم، فيما يقدر متوسط عرضه بحوالي ١٣٠كم وأقصى عرض له ٢٥٠كم[٥].

٣- المنطقة المتوجة:

تشغل هذه المنطقة مساحة تبلغ (٦٧٠٠٠كم٢) او ما يعادل (١٥%) من مساحة العراق الكلية، وتمتد على شكل قوس بطول يقرب من (٥٠٠كم) وعرض يتراوح ما بين (٨٠-١٥٠كم) [٦]. اما معدل ارتفاع ارضها فيتراوح ما بين ٢٠٠- ١٠٠٠متر عن مستوى سطح البحر[٧].

---

(١) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، مصدر سابق، ص٣٥.

(٣) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص١٩.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعراق لعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩، الباب الاول الاحوال الطبيعية، ص٢.

(٥) عبد الزهرة علي الجنابي، جغرافية العراق الاقليمية بمنظور معاصر، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط١، ٢٠٢٠، ص٥٠.

(٦) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص٢٩.

(٧) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص٤٣.

٤- منطقة الهضبة الغربية:

تعد هذه المنقطة التي تشغل الجزء الغربي من العراق بحوالي اقل من نصف مساحة العراق او ما يعادل (١٦٨٥٥٢كم٢) ويتراوح ارتفاع ارضها ما بين (١٠٠- ١٠٠٠) [١]. حيث انها امتداد طبيعي لكل من بادية الشام من الغرب وهضبة جزيرة العرب من الجنوب، الا ان حدودها هذه ترسمها الحدود السياسية بين العراق وكل من سوريا والأردن والسعودية والكويت[٢].

اما فيما يتعلق بسطح الكويت فانه يتسم بالبساطة و الاستواء، وتقطعه احيتنا بعض الاتلال قليلة الارتفاع والمنخفضات الحوضية وكما توجد بها مجموعة من الاودية الصغيرة [٣]. و يتألف بوجه عام من سهول رملية منبسطة تكتنفها بعض التلال القبابية القليلة الارتفاع التي يصعب تمييز اكثرها والتي لا تشكل أي عقبة بالنسبة للمواصلات، وينحدر السطح انحدارا تدريجيا من الغرب الى الشرق بوجه عام على شكل تموجات خفيفة متباعدة ومن المرتفعات التي تستحق الذكر هي جال الزور في الجهة الشمالية الغربية من جون الكويت والتي هي عبارة عن تلال من الصخور الرسوبية اذ تمتد من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي حيث تنتهي قرب قرية الجهراء، ثم تلال اللياح والتي هي اطول واكثر اتساعا من جال الزور وتمتد كذلك في الاتجاه السابق وتقع الى الشمال الغربي منها، وبينهما تلال كراع المرو، والى جانب السهول والتلال توجد كثير من المجاري الصغيرة الجافة والاودية الضحلة ومن أشهرها وادي الباطن، اذ يمتد من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي، والى الشرق من الباطن تمتد خطوط من التلال المستطيلة تشقها اودية جافة كثيرة وتعرف هذه المنطقة باسم الشقاق وفي غرب الكويت يمتد وادي الشق الضحل من الشمال اتلى الجنوب بوجه عام [٤].

يتبين مما تقدم ان اقسام سطح العراق وتنوع مناطقه منها الجبلية التي ترفد الدولة بالثروات الطبيعية الفلزية كالحديد والرصاص، وغير الفلزية كحجر الكلس والنفط والغاز هذا من جانب، اما من الجانب الاخر فان وجود السلاسل الجبلية يؤدي احيانا لمشاكل للنظام السياسي ويقوض فرض سيطرته على كامل اجزاء الدولة، اما فيما يخص المنطقة المتموجة التي ايضا يتوفر فيها العديد من احتياطي الثروات المعدنية كالبريت، فضلا عن وجود النفط والغاز الطبيعي فيها، اما منطقة السهل الرسوبي فهو يعد المنطقة الاكثر من حيث عدد

---

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعراق لعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩، الباب الاول الاحوال الطبيعية، ص٢.

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص٤٥.

(٣) محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ط١، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢٦.

(٤) عبد الملك علي كليب، مناخ الكويت، الطبعة الثالثة، الكويت ،١٩٨١، ص ١١- ١٢.

السكان فضلا عن ان هذه المنطقة تضم معظم الانشطة الزراعية والصناعية والتجارية، فضلا عن توفر الموارد المائية السطحية المتمثلة بنهري دجلة والفرات، كما فيها مدن تمثل مراكزا للجذب السياحي من اهمها كربلاء المقدسة والنجف الاشرف، والكاظمية، و سامراء، اما الهضبة الغربية فأنها تعد الجزء الاكبر الذي يشغل مساحة العراق وتحتوي على الكثير من المعادن الفلزية وغير الفلزية، تعد هذه المنطقة قليلة بأعداد السكان مقارنة بحجم المساحة الكبيرة لهذا تكون هذه نقطة ضعف من الناحية الاستراتيجية، فتكون هذه المساحات قليلة الاستيطان منطقة فراغ امني وعسكري يشكل خطر كبيرا يهدد امن واستقرار الدولة، وهذا ما استغلته التنظيمات الارهابية في عام ٢٠١٤ في دخولها للأراضي العراقية، وفي المقابل فان طبيعة سطح دولة الكويت واتصافه بالانبساط والاستواء وصغر مساحتها كانت تمثل نقطة ضعف من الناحية الاستراتيجية والعسكرية، وهذا سهل للعراق دخول الكويت واحتلالها فكان لذلك المتغير اثرا في العلاقات العراقية – الكويتية.

رابعا:- الخصائص المناخية للعراق والكويت:-

تعد خصائص المناخ واحدة من اهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وقدرتها على اداء وظائفها ومن ثمَّ في ظروفها السياسية واستقرارها، وذلك لأنها تؤثر في خصائص البيئة الطبيعية والاقتصادية والبشرية داخل الدولة، و يؤثر المناخ في المقومات الطبيعية والاقتصادية، والبشرية التي تؤثر في الكيان السياسي للدولة وقوتها وظروفها السياسية [١]. على الرغم من أحاطه العراق بخمسة مسطحات مائية، إلا أن تأثيرها على مناخه ينحصر على اثنين منها هما البحر المتوسط والخليج العربي[٢].

لذا فإن مناخ العراق يتأثر باليابس أكثر من الماء، أي يميل إلى الصفة القارية أكثر منه إلى الصفة البحرية، ومن ثمَّ فهو يتميز بالتطرف الحراري، كما يوصف مناخ العراق بأنه شبه مداري من حيث الحرارة لوجود (٩) اشهر لها معدل يزيد على (٢٠°م)، وهي القاعدة التي اقرها العالم كوبن في تصنيف المناخ، وهو ايضاً مناخ قاري أذ يتصف مناخ العراق بالصفات الأربع التي يتصف بها المناخ القاري وهي المدى الحراري اليومي والسنوي عال، و قصر الفصول الانتقالية (الربيع والخريف)، و قلة الامطار، و قلة الرطوبة النسبية، كما ان موقع العراق الفلكي وبعده عن البحار جعل مناخه يتصف بالقارية، اذ جعله يقع ضمن المنطقة المدارية الحارة في نصفه الجنوبي، وضمن المنطقة المعتدلة الدفيئة في نصفه الشمالي، فترتب على ذلك ان تكون أشعة الشمس عمودية أو قريبة من العمودية خلال فصل الصيف، ومائلة أو شبه مائلة في فصل الشتاء، اما مدة النهار فتكون اطول خلال اشهر فصل الصيف مما هي عليه في اشهر فصل الشتاء بزيادة ثلاث

([١]) محمد محمود ابراهيم الديب، مصدر سابق، ص ٣٠٠.

([2]) AL.Shalash, A.H, The climate of Iraq, Amman, Jordan,1966 , p.12.

ساعات و ٤٨ دقيقة، وبعبارة اخرى يمكن القول انه تبلغ طول مدة النهار في تموز (احر اشهر السنة) ١٤ ساعة و٤ دقائق، بينما تصل في شهر كانون الثاني(ابرد أشهر السنة) الى ١٠ ساعات و١٦ دقيقة [١]. اما مناخ الكويت فيتصف بانه من النوع القاري الذي يميز جغرافية الصحراء بصفة عامة، حار رطب صيفا، بارد شتاء [٢].

وكان لموقع الكويت الفلكي تأثير كبير على مناخها، إذ جعلها تقع ضمن النطاقات المناخية الجافة بالرغم من اطلالتها على الخليج العربي، إلاّ انّ الكويت تعاني من قلة سقوط الامطار، وتشغل السهول الرملية معظم ارجائها، فضلا عن الوديان الجافة التي من أشهرها وادي الباطن[٣]. ولهذا فان الظروف المناخية القاسية وطبيعة تربتها الملحية و الرملية تعد هذه واحدة من المحددات التي تعيق قيام نشاط زراعي فيها.

خامسا: الموارد الطبيعية للعراق والكويت:-

تشمل الموارد الطبيعية الموارد المائية وما يوجد في اعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية وتلك التي تتواجد في الغلاف الغازي وكذلك تشمل المعادن والقوى المحركة والارض التي تستغل في النشاطات الزراعية[٤]. ويهتم دارسو الجغرافية السياسية بدراسة الثروة الاقتصادية المتوفرة في المساحة التي تشغلها الدولة، لان توفرها يؤثر تأثيرا بالغا في قوة الدولة ومستقبلها، فضلا عن كون الموارد الطبيعية تعد حجر الاساس في تحقيق التنمية التي تريدها الدولة، كما ان توفرها واستثمارها في الدولة يعني توافر الموارد المالية التي بدورها تعزز الامن والاستقرار الداخلي وكذلك مواجهة اي شكل من اشكال التهديد سواء أكان التهديد مسلحا ام لم يكن مسلحا [٥] . وفيما يتعلق بالدراسة سنتناول الموارد الطبيعية للعراق والكويت على النحو الاتي:

١- الموارد المائية للعراق والكويت:-

([١]) عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص٧٠.

([٢]) ميثاق خير الله جلود، التطورات المعاصرة في المجتمع الكويتي: دراسة تاريخية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠١٩ ، ص ١٠١٧.

([٣]) عبد الملك علي كليب، مصدر سابق، ص١٨١.

([٤]) صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص٤٩.

([٥]) مروة سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨، ص ٧٥.

تحظى الموارد المائية بأهمية بالغة و قصوى في حياة الشعوب لدورها في بناء الامم والحضارات منذ نشأة الخليقة، كما انها تعد عنصرا اساسيا من عناصر قوة الدولة الحديثة ومن عناصر تقدمها، كما عد نصيب الفرد من المياه معيارا لرقي الشعوب وتطور مستواها المعيشي والاجتماعي[١].

وترتبط الموارد المائية بالكثير من انشطة وفعاليات الانسان التي يمارسها في حياته خصوصا في مجالي الزراعة والصناعة، وكان للماء دور بارز وواضح في تاريخ وحاضر العراق، فالاستيطان جاور الموارد المائية وقامت الى جانب رافديه اولى الحضارات الانسانية في العالم[٢]. ويمكن تقسيم الموارد المائية في العراق على النحو الاتي:-

أ- الموارد المائية السطحية:

تتمثل المياه السطحية في العراق بنهري دجلة والفرات فهما يعدان من اهم موارد العراق المائية، اذ يعتمد السكان على مياه النهرين في الزراعة والصناعة، بل تؤثر مياه نهري دجلة والفرات في توزيع السكان وعلى استيطانهم، وتجد الاشارة ان منبعهما خارج الحدود العراقية، كما تعد مياه نهري دجلة والفرات المصدر الاساس للموارد المائية في العراق لاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية اذا تقل كمية الامطار وتتردى نوعية المياه الجوفية بسبب ارتفاع نسبة الاملاح[٣].

ينبع نهر دجلة من جبال طوروس في جنوب شرق تركيا من منبعين رئيسين احدهما من الشمال الغربي يعرف بدجلة الغربي والمنبع الثاني من اتجاه الشمال ويعرف بدجلة الشرقي[٤]. وتعتمد على مياه نهر دجلة محافظات عراقية عدة وهي دهوك، واربيل، والسليمانية، كركوك، الموصل، صلاح الدين، بغداد، واسط وميسان، وجزء من محافظة البصرة[٥]. اما نهر الفرات فينبع من المرتفعات الجبلية الواقعة شمال شرق الاناضول ضمن الاراضي التركية وان أهم مصادر تغذية نهر الفرات هما فرعان رئيسان هما الشمالي

---

(١) حبيب راضي طلفاح، جواد علي فلاح، ناصر والي فريح، الاهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد٤، العدد ٧، ٢٠٠٨، ص١.

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق ، ص١٢٢.

(٣) سعدون شلال ظاهر، علياء معطي حميد، مريم سالم هادي الجبوري، اثر السياسية المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد١٥، ٢٠١١، ص٣٧٤.

(٤) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٥) قاسم عبد علي عذيب، التحديات الجيوبولتيكية للأمن المائي العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد١٨، العدد٣٦، ٢٠١٩، ص ٢٤٨.

ويعرف بفرات صو والفرع الاخر الجنوبي ويعرف بمراد صو ويبلغ طوله (٢٩٤٠كم) منها (١١٦٠ كم) ضمن الاراضي العراقية [١].

وتعتمد على مياه نهر الفرات محافظات عراقية عدة هي الانبار وبابل وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف والقادسية وذي قار والمثنى وكذلك جزء من محافظتي بغداد والبصرة [٢]. تبلغ مساحة حوض نهري دجلة والفرات معا (٧٨٤٠٠٠كم٢) وتتوزع على خمس دول تكون حصة مساحة العراق منها (٣٤٩٠٠٠كم٢) وبنسبة تقدر (٤٦%)، و(٢٠,٥%) من مساحة الحوض في تركيا، و(١٩%) في ايران، و بنسبة (٩ %) في سوريا ، و(٥،٥%) في المملكة العربية السعودية[٣].

و تختلف كميات المياه في احواض الانهار تبعا لسنوات الرطوبة والجفاف، إذ بلغ المعدل السنوي لنهري دجلة والفرات عام ١٩٨٠ (٨١,٤ مليار م٣)، بينما انخفض في عام ١٩٩٠ ليصل الى (٦٧,٥ مليارم٣)، اما في عام ٢٠٠٠ قد انخفض الايراد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات ليبلغ إلى (٢،٣٥ مليار م٣)، ثم ارتفع الايراد المائي السنوي بشكل بسيط ليصل (٤٧,٢مليار م٣) في عام ٢٠١٠، ثم بلغ بعد ذلك الايراد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات (٤٩،٥٩ مليار م٣) في عام ٢٠٢٠. ينظر جدول(٣)، شكل (٣)

(١) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص١٣١.

(٢) كريم جيجان هويش، السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سورية والعراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد١، العدد ١، ٢٠١١، ص٤٤.

(٣) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص١٢٦.

جدول (٣) الايراد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات للمدة (١٩٩٠- ٢٠٢٠ م)

ت	السنة	الايراد المائي لنهر الفرات (مليار م٣)	الايراد المائي لنهر دجلة (مليار م)٣	المجموع
١	١٩٩٠	١٢,٤٠	٣٠,٨٧	٤٣,٢٧
٢	١٩٩١	١٢,١٥	٦٢,٧٢	٧٤,٨٧
٣	١٩٩٢	١٢,٣٧	٦٦,٣٦	٧٨,٧٣
٤	١٩٩٣	١٥,٣٣	٤٤,٨٥	٦٠,١٨
٥	١٩٩٤	٢٣,٩٠	٦٥,٦٣	٨٩,٥٣
٦	١٩٩٥	٣٠,٠٠	٣٨,٨٥	٦٨,٨٥
٧	١٩٩٦	٢٧,٦٤	٤٢,٦٦	٧٠,٣٠
٨	١٩٩٧	٢٨,٩١	٤٩,٩٠	٧٨,٨١
٩	١٩٩٨	١٨,٦١	١٨,٨٠	٣٧,٤١
١٠	١٩٩٩	١٧,٢٣	١٨,٨٥	٣٦,٠٨
١١	٢٠٠٠	٩,٥٦	٢١,١٣	٣٠,٦٩
١٢	٢٠٠١	١٠,٩٥	٤٣,٠٠	٥٣,٩٥
١٣	٢٠٠٢	٢٧,٤٠	٤٩,٤٨	٧٦,٨٨
١٤	٢٠٠٣	٢٠,٥٤	٤٥,٥١	٦٦,٠٥
١٥	٢٠٠٤	١٧,٥٧	٣٨,١٠	٥٥,٦٧
١٦	٢٠٠٥	٢٠,٦٠	٤٤,٦٠	٦٥,٢٠
١٧	٢٠٠٦	١٩,٣٣	٣٩,٨٦	٥٩,١٩
١٨	٢٠٠٧	١٤,٧٠	٢٠,٣٧	٣٥,٠٧
١٩	٢٠٠٨	١٩,٣٢	٤٧,٦٩	٦٧,٠١
٢٠	٢٠٠٩	٢٧,٢٩	٢٠,٤	٤٧,٦٩
٢١	٢٠١٠	١٢,٤٥	٣٧,٦٧	٥٠,١٢
٢٢	٢٠١١	١٩,٨	٢٧،٣	٤٧,١
٢٣	٢٠١٢	٢٠,٤٢	٢٨,٦٩	٤٩,١١
٢٤	٢٠١٣	١٥,٥٣	٢١,٧٢	٣٧,٢٥
٢٥	٢٠١٤	٨,٠٢	٢٦,٥٩	٣٥,٣٤
٢٦	٢٠١٥	٧,٥	٢٧,٥	٣٥,٠
٢٧	٢٠١٦	١٥,١٥	٣٩,٦٠	٥٤,٧٥
٢٨	٢٠١٧	١٣,١٦	٢٧,٣٧	٤٠,٥٣
٢٩	٢٠١٨	٩,٥٦	٢٣,٤	٣٢,٩٦
٣٠	٢٠١٩	١٦,٩٥	٧٦,٥٢	٩٣,٤٧
٣١	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٩,٣٩	٤٩,٥٩

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : ١- جمهورية العراق، وزار التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٠، كمية ونوعية المياه، جدول ٥-١، ص١٣٥.

٢- جمهورية العراق، وزار التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاطلس الاحصائي الزراعي خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الاخضر)، الجزء الخامس، ٢٠١١، ص ٥- ٥.

٣- جمهورية العراق، وزار التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٢،كمية ونوعية المياه، جدول ٥-١، ص٩٤.

٤- جمهورية العراق، وزار التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير مؤشر الموارد المائية للسنوات من (٢٠١٥- ٢٠٢٠) جدول ١، ص .

٥- جمهورية العراق، وزار التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق (الماء – المجاري- الخدمات البلدية) لسنة ٢٠١٥، جدول ١-١، ص ٢٠.

شكل (٣) مجموع الايراد المائي في العراق لنهري دجلة والفرات من(١٩٩٠- ٢٠٢٠م)

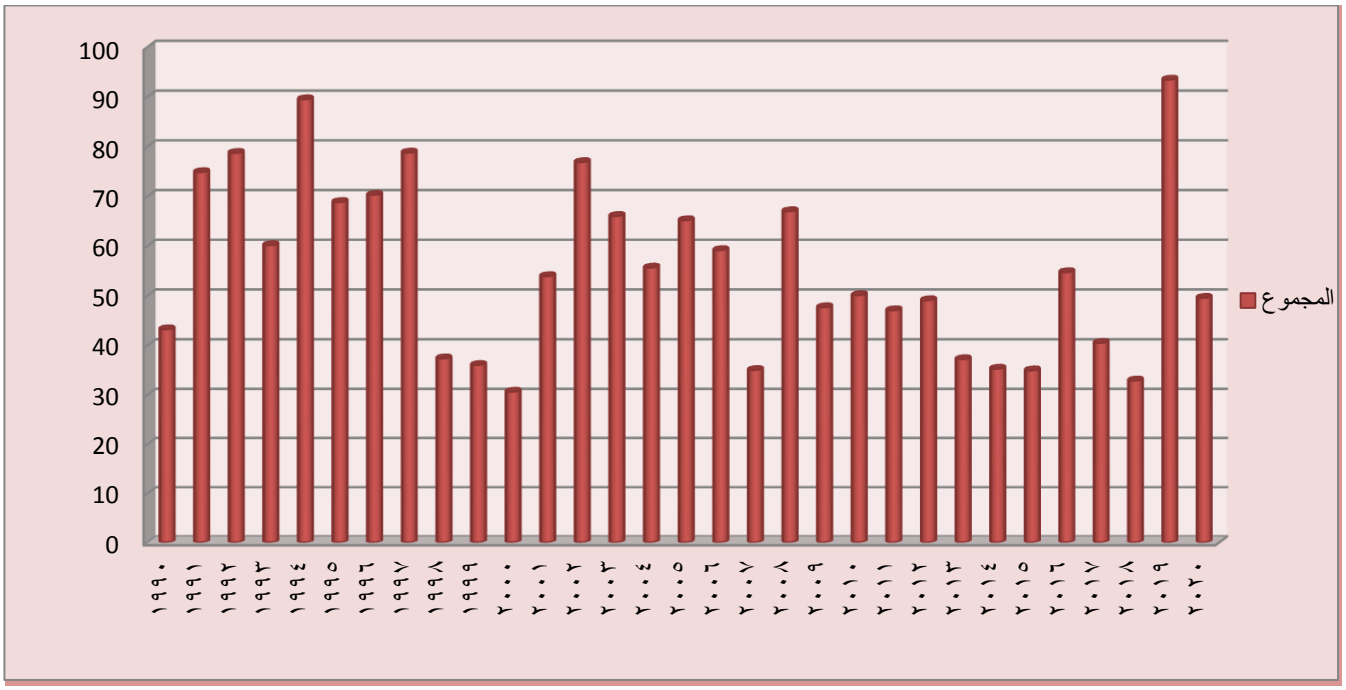

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

ويتبين من معطيات جدول (٣) ان هناك انخفاضا واضحا في الايراد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات ويعود هذا الانخفاض الى العديد من الاسباب منها هو انجاز عدد كبير من المشاريع و السدود التي اقامتها تركيا منها سد كيبان وسد قره قايا وسد اتاتورك، ومشروع باطمان وسد اليسو، على منابع نهري دجلة و الفرات [١]. فضلا عن ذلك هو الشحة الحاصلة في سقوط الامطار في السنوات الاخيرة في العراق[٢]. وتجدر الاشارة الى ان انخفاض كمية الواردات المائية في العراق سيؤثر سلبا على الزراعة ومن ثم على تحقيق الامن الغذائي ومن ثمَّ يؤدي الى كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل العراق يواجه صعوبات وتحديات كثيرة، وبهذا تستخدم تركيا المياه سلاحا للضغط على دول جوارها ، لاسيما العراق من اجل تحقيق اهداف سياسية واقتصادية [٣].

(١) مهدي فليح ناصر الصافي، تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي، مجلة كلية المأمون، العدد٢٣، ٢٠١٤، ص ٧٦- ٧٨.

(٢) كريم جيجان هويش، مصدر سابق، ص٤٥.

(٣) ابتهال محمد رضا داود، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٩، ٢٠١٧، ص ١٠٦.

كما ان أيران قد اخذت بتحديد وتغيير وتحويل الانهار التي تنبع من اراضيها والبالغ عددها (٣٦) رافدا، وقطعت المياه عن مدينة مندلي وخانقين، كما انها تحاول تحويل مجرى نهر سيروان وفي حالة تنفيذ هذا المشروع ستتحول الاراضي في محافظة ديالى الى اراضي صحراوية، وفي العام ٢٠٠٨، قد جفت بحيرة حمرين ومجاري وروافد كثيرة منها نهر ديالى والعظيم وغيرها، وهذا يعود لقلة سقوط الامطار في المنطقة من جانب، و لمنع ايران من تدفق مياه الروافد التي تنبع من اراضيها من جانب اخر، وان المياه الموجودة في ديالى عبارة عن مياه التصريف الصحي ومياه منها (٩٩) مبازل غير صالحة للاستخدام البشري والزراعي[١].

ب- المياه الجوفية:

يقصد بالمياه الجوفية هي جميع المياه الموجودة في التربة والطبقات الصخرية تحت الارض، والتي تخرج على شكل ينابيع او عن طريق حفر الابار والكهاريز[٢]. وتوجد المياه الجوفية داخل خزانات في باطن الارض او في الفراغات والشقوق بين حبيبات التربة والرمل والحصى والصخور[٣]. وتعتمد نوعية المياه الجوفية وكميتها وتوزيعها الجغرافي على عوامل عدة منها المناخ وشكل التضاريس، وطبيعة الصخور ودرجة مساحتها[٤]. وقد تم استخدام المياه الجوفية من قبل سكان العراق منذ القدم لاسيما المناطق الصحراوية الغربية من الدولة، و قد حظيت المياه الجوفية باهتمام كبير لأنها تعوض الى حدما عن مياه الانهار والامطار في بعض المناطق الغربية من العراق، وقد اصبح توفر تلك المياه اساسا في التوزيع الجغرافي لمراكز الاستيطان الحضري والريفي وكذلك الانتاجي[٥]. ينظر جدول (٤) شكل (٤) .

---

(١) عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة الفتح، المجلد ٥، العدد٣٨، ٢٠٠٩، ص١٩.

(٢) محمود ابراهيم متعب الجغيفي، بشرى احمد عباس، هيدرولوجية المياه الجوفية في قضاء بنجوين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ١٧٦.

(٣) صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر، ظلال جواد كاظم، الإمكانات المتاحة لاستثمار وتنمية المياه الجوفية في- محافظة النجف- الأشرف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٩، ٢٠١٤، ص ٢٩٤.

(٤) فلاح جمال معروف، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٥) صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر، ظلال جواد كاظم، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

جدول (٤) مؤشرات المياه الجوفية في العراق ماعدا اقليم كردستان العراق لسنة ٢٠١٩م

ت	اسم المحافظة	عدد الآبار	معدل الإنتاجية (لتر/ثا)	معدل الملوحة (ملغم/لتر)
١	نينوى	٥٧	٦,٥	٣٣٣٣
٢	كركوك	١٤	٨	٢١٥٠
٣	ديالى	٣٠	٥	٨٧٩
٤	الانبار	٢٧	٤,٥	١٨٧٣
٥	بغداد	١٨	٢	١٩٨١
٦	كربلاء المقدسة	٩	٥	٢٩٩٨
٧	واسط	٩	٥,٥	١٤١٨٢
٨	صلاح الدين	٤٤	٦,٥	٢٥٤٥
٩	النجف الاشرف	١٩	٤	١٧٦٧
١٠	المثنى	٩	٩	٣٤٧٢
١١	ذي قار	١	١,٥	٦١٠٠
١٢	ميسان	١٤	٥,٥	٥٢٢٢
١٣	البصرة	٣	٤,٥	١٥٠٠٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :- جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير الموارد المائية لسنة ٢٠٢٠، ص٩.

شكل (٤) عدد الابار حسب احتياج المحافظات في العراق سنة ٢٠١٩م

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(٤)

ولهذا فأن السياسة المائية التركية لاسيما المتعلقة بنهري دجلة والفرات تتعدى الأهداف الاقتصادية بل انها تريد ان تحقق أهداف سياسية وأمنية واجتماعية ولهذا ترى إن تركيا نفذت العديد من السدود ومن ضمنها بعض السدود العملاقة على النهرين دون إن تتفاهم مع الدول المتشاطئة وهذا كان على حساب حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات، كما ان للسياسة المائية الإيرانية ذات تأثير في تناقص الموارد السطحية والجوفية العراقية، اذ قامت بعدد من المشاريع على الأنهار دون إن تتشاور مع العراق، مما أثر سلباً في الوارد

السنوي للمياه في العراق، كما قامت بالعديد من السدود التي أثرت بشكل كبير على كميات المياه المتدفقة، لاسيما إلى شط العرب بدرجة كبيرة وتسببت هذ الامر في ارتفاع نسب الأملاح فيه، ولهذا فان استمرت كلٌّ من تركيا وإيران في بناء المشاريع على الأنهر وروافد دجله سيكون للوضع المائي السنوي خطورته بالتأثير على كمية ونوعية المياه [١]. اما فيما يخص حصة الفرد العربي من المياه سنويا فقد كانت حصة الفرد العراقي من (١٠٠٠-١٧٠٠ م٣/سنة)، وهذا يعني انه في ضمن الدول التي تعاني اجهادا مائيا، اما حصة الفرد الكويت فقد جاءت ب اقل من (٥٠٠ م٣/سنة) وبالتالي فأنها تعاني فقرا مائيا حادا ينظر جدول (٥) .

جدول (٥) الوضع المائي للدول العربية بحسب حصه الفرد من المياه السنوية المتجددة لعام ٢٠١٩م

ت	الوضع المائي	حصة الفرد (م٣/سنه)	السكان (مليون نسمه)	الدول
١	اكتفاء ذاتي	أكثر من ١,٧٠٠	٤,٠٧٧	موريتانيا
٢	اجهاد مائي	١,٠٠٠-١,٧٠٠	٥٦,٣٩٦	العراق، الصومال، جزر القمر، جيبوتي
٣	ندرة مياه	٥٠٠-١,٠٠٠	٢٠١,٨٦٥	لبنان، سورية، مصر، السودان، المغرب
٤	فقر مائي حاد	أقل من ٥٠٠	١٦٤,٧٧١	اليمن، السعودية، عمان، الكويت، الامارات، البحرين، قطر، الأردن، فلسطين، ليبيا، تونس، الجزائر

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :
١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٢٠٢٠)، تأثير كوفيد ١٩ على المنطقة العربية شحيحة المياه، ورقة السياسات ص(٥).
٢- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٠ ، ص ٤.

٢- الموارد المائية في الكويت:-

اما الموارد المائية في دولة الكويت فإنّها تتسم بقلتها، ويعود ذلك لمناخها القاري الصحراوي الذي يمتاز بصيف طويل وجاف وشتاء قصير، إذ يمتد موسم الامطار من شهر تشرين الاول إلى شهر ايار إذ لا يتعدى مستوى الامطار مساحة تبلغ (١٠٠ كم٢) لـ (١٠٠) مليمتر، فيما يتراوح هذا المستوى في الاجزاء المتبقية من الدولة بين (١٠٠-٣٠٠) مليمتر/ سنة، ويبلغ المتوسط السنوي لهطول الامطار في الدولة بين (١٠٦-١٣٤) مليمتر/ سنة [٢]. كما تندر المياه الصالحة للشرب والزراعة، ويوجد حقلان للمياه الجوفية العذبة وهما (الروضتين وام العيش) ويقدر المخزون الطبيعي لهذين الحقلين (١٨١,٨٤ م٣) وينتج حق الروضتين مليون

(١) منى علي دعيج، تحليل هيدروجغرافي لخصائص الموارد المائية الكمية في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٢٧، ٢٠١٨، ص ٢١٥.

(٢) تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم (الفاو)، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه، روما ،٢٠١٠، ص٢٩١.

جالون يوميا[١]. ومع النمو المتزايد للسكان، لم تعد المياه من الآبار كافية، ومن ثمَّ قامت الحكومة ببناء محطة لتحلية المياه في الكويت في عام ١٩٥٣، تليها محطات أخرى، وبناء محطتين بسعة تصل إلى ١٣٨ جالونا يوميا، كما توجد ثلاثة مصادر رئيسة للمياه للاستخدامات الحضرية والزراعية في الكويت، وهي المياه الجوفية، والمياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة، كما انه لا توجد أنهار دائمة في البلاد، وان ارتفاع مستوى التبخر يعني أن الجداول ومياه الجريان السطحي تستمر فقط بعد ساعات قليلة من هطول الأمطار، بل إن تغذية المياه الجوفية أكثر ندرة بسبب جفاف التربة وارتفاع معدل التبخر، وقد بلغ إجمالي الموارد المائية المتجددة للفرد الواحد(٥,١٣٩) متر مكعب في السنة في عام ٢٠١٤ [٢].

شكل (٥) كمية المياه الجوفية المستخرج في الكويت (١٩٩٠-٢٠١٩)م

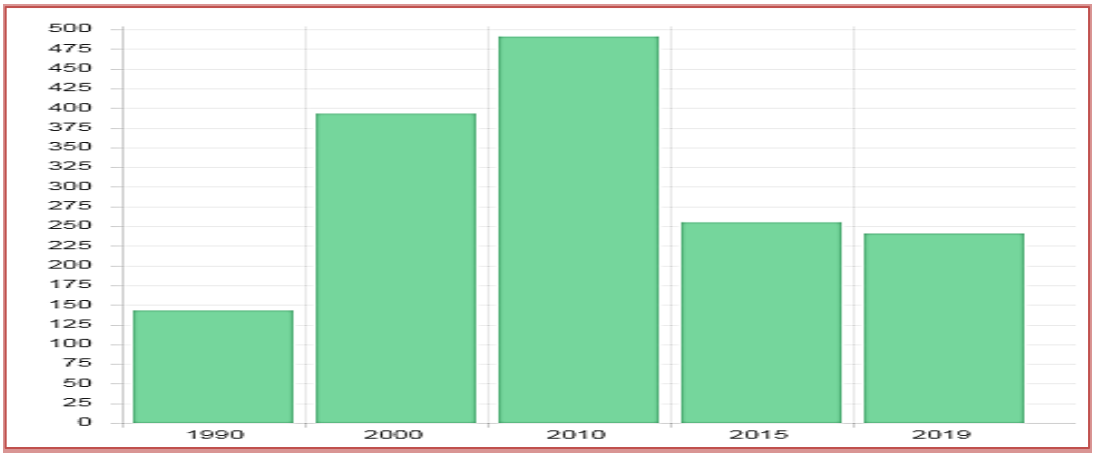

المصدر موقع انترنت : https://water.fanack.com/ar/kuwait/water-resources-in-kuwait/#_ftnref10

تعد قضية المياه من القضايا المهمة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وفي ظل التغيرات المناخية الحاصلة والجفاف على مستوى العالم فهذا ينذر بحدوث حدوث أزمة مياه تهدد مستقبل شعوب العالم، فان هذه الازمة لها تأثيرات تكون مرتبطة بأمن الدول ومن ثم تؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول التي ستعاني من محدودية المياه، وتجدر الاشارة ان الدول الخليجية وبضمنها الكويت تعاني من ندرة المياه وخصوصا العذبة، مما جعلها تعتمد على تحلية مياه البحر بشكل شبه كامل، ومن خلال المعطيات في جدول(٥) يتبين أن الكويت ستعاني عجزا مائيا وفقرا مائيا حادا في المستقبل، كما ان العراق هو الاخر سيعاني من نقص الموارد المائية ولكن اخف وطأة منها، ومن اجل حلحلة هذه الازمة فقد وضعت عدة مقترحات منذ مدد سابقة بان يتم تزويد الكويت بالمياه العذبة عن طريق العراق، لكن سرعان ما تم الغاء هذه

(١) يسرى احسان داود، مصدر سابق، ص٩٢.

(٢) دولة الكويت، الهيئة العامة للبيئة، التقرير الحولي الاول لكل سنتين لدولة الكويت الخاص باتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ٢٠١٩، ص٨.

الفكرة حينها، وذلك بسبب هاجس الخوف والشك لدولة الكويت وخوفها من احتمالية ان يستغله العراق ليكون عامل او ورقة ضغط سياسية واقتصادية عليهم في ذلك الوقت، وتجدر الاشارة الى ان الكويت في مدد لاحقة، انها لازالت ترى ان تزويدها بالمياه العذبة عن طريق شط العرب ومن جنوب العراق، يمكن ان يكون حلا لمشكلتها المائية، لاسيما بعد سقوط النظام العراقي السابق الذي كان احد العقبات الكبيرة في مسيرة العلاقات بين الدولتين، وفي ظل تغير الحكومات العراقية المتعاقبة والتي من الممكن تبدي مرونة بالتعامل مع الكويت او تعطيها ضمانات بعدم استخدام المياه كورقة ضغط عليها، وتستند الكويت بتحقيق رغبتها على حالة عدم الاستقرار السياسي الحاصل في العراق، فضلا عن عدم تفعيل الجيوبوليتك العراقي من قبل العراقيين انفسهم، وبالتالي هذه لها انعكاسات على مستقبل العلاقات بين الدولتين.

٣- الموارد المعدنية اللافلزية للعراق والكويت:-

ازدادت أهمية الثورة المعدنية في الوقت الحاضر، نتيجة التطور الصناعي الزراعي والتكنولوجي، اذ أصبحت الحضارة في الوقت الحاضر تعتمد اعتمادا كليا على الموارد المعدنية، لأن احتياجات الإنسان من المعادن ازدادت بازدياد ارتقائه في سلم التطور والتقدم، فالحضارة الحديثة تقوم على أساس المعادن ومصادر الطاقة، جيوبوليتيكا تعبر الثروة المعدنية عن قوة الدولة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، بالتالي انها تحدد وزنها الدولي[١]. كما ان طبيعة التكوين الجيولوجي والبنية الجيولوجية لأرض العراق انها قد افضت الى تحدي نوع المعادن والي بالإمكان العثور عليها في ارجاء الدولة، فضلا عن توزيعها الجغرافي كما ان هناك ٨٠% من المعادن الموجودة في الدولة لم تستثمر لغاية الان واغلبها معادن لا فلزية[٢].

و سوف نوضح اهم الموارد المعدنية في العراق وعلى النحو الاتي:-

أ- النفط:

تعد مصادر الطاقة محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما تتمتع به من مزايا مهمة فهي تضم سلعا استراتيجية لها خطورتها في وقت السلم والحرب [٣]. اذ شكل النفط العراقي ومنذ اكثر من تسعين عاماً الثروة الوحيدة التي تعتمد عليها الميزانية العراقية ومن ثمَّ حياة المجتمع العراقي بكل ميادينها، والمعروف ان العراق يملك احتياطيا نفطيا كبيرا، الاّ انّ الظروف السياسية الداخلية والاقليمية والدولية التي مر

(١) سلام داود غزيل، الأهمية الجيوبولتيكية للكبريت في العراق، مجلة بحوث ديالى الانسانية، العدد ٤٣، ٢٠١٠، ص٢٥٥.

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص٢٢٠.

(٣) محمد ازهر السماك، مصدر سابق، ص ١٨٢.

بها العراق طيلة العقود المنصرمة جعلت هذه الثروة الواعدة بعيد كل البعد عن خلق تنمية اقتصادية حقيقية لذلك بقي العراق اسير هذه الثروة واسير التقلبات الاقتصادية الدولية في اسعار النفط[١].

يعد النفط في العراق مصدرا رئيسا لرفد الاقتصاد الوطني، ويتمتع العراق بإمكانات هيدروكربونية تجعل منه احد اكثر الدول الواعدة نفطيا في العالم، لاسيما مع وجود (٤١٣) تركيبا جيولوجيا منها(٢٣٩) تركيبا عدت ذات احتياطات مؤكدة والتي تقدر بحوالي(٣٠٠) مليار برميل، وبذلك يمكن ان يحتل العراق المرتبة الاولى في الاحتياطات العالمية المؤكدة مستقبلا، ان احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العراق تتوزع عبر ٧٣ حقلا، توجد خمسة حقول فوق العملاقة وتقع في جنوب العراق اذا تشكل نسبة (٦٠ %) من اجمالي الاحتياطات المؤكدة [٢]. و بلغ احتياطي العراق المؤكد من النفط الخام (١٤٨,٤٠ مليار برميل) لسنة ٢٠١٩، اما انتاج العراق من النفط الخام في عام ٢٠١٧، بلغ (٤,٤٧) مليون برميل يوميا [٣]. بينما ارتفع انتاج النفط العراقي الخام لعام ٢٠١٩ ليصل الى(٤,٥٨) مليون برميل / يوم بنسبة تقدر (٣,٩ %) [٤]. ينظر جدول(٦) شكل(٦) .

(١) حبيب فارس عبد الله، جيوبولتيكية الموقع الجغرافي العراقي السوري وامن الطاقة العالمي، مجلة كلية المأمون، المجلد، العدد ٣٣، ٢٠١٩، ص٢.

(٢) امجد صباح عبد العالي، احمد جخيور ضويع، مستقبل الطاقة في العراق في ظل استراتيجية الطاقة للمدة (٢٠١٢- ٢٠٣٠) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد ٣٣، ٢٠١٧، ص٤.

(٣) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨، ص ٩٢.

(٤) المصدر نفسه ص ٩٧.

جدول (٦) احتياط وانتاج النفط للعراق والكويت مقارنة بدول العالم لعام ٢٠١٩م

ت	الدولة	احتياط النفط مليار (برميل)	ت	الدولة	انتاج النفط الف برميل/ يوم
١	فنزويلا	٣٠٣,٨٠٦,٠	١	الولايات المتحدة الامريكية	١٢,٢٣٢,٤
٢	المملكة العربية السعودية	٢٥٨,٦٠٠,٠	٢	روسيا	١٠,٦٢٥,٠
٣	جهورية ايران الإسلامية	٢٠٨,٦٠٠,٠	٣	المملكة العربية السعودية	٩,٨٠٨,٢
٤	العراق	١٤٥,٠١٩,٠	٤	العراق	٤,٥٧٦,١
٥	الكويت	١٠١,٥٠٠,٠	٥	جمهورية الصين الشعبية	٣,٨٢٥,٠
٦	الامارات العربية المتحدة	٩٧,٨٠٠,٠	٦	الامارات العربية المتحدة	٣,٠٥٧,٩
٧	روسيا	٨٠,٠٠٠,٠	٧	الكويت	٢,٦٧٧,٧
٨	الولايات المتحدة الامريكية	٥٢,٦٣٧,٠	٨	جهورية ايران الإسلامية	٢,٣٥٦,٢
٩	ليبيا	٤٨,٣٦٣,٠	٩	نيجيريا	١,٧٣٧,٤
١٠	نيجيريا	٣٦,٨٩٠,٠	١٠	ليبيا	١,٠٩٦,٦
١١	جمهورية الصين الشعبية	٢٦,١٥٤,٠	١١	الجزائر	١,٠٢٣,٢
١٢	قطر	٢٥,٢٤٤,٠	١٢	فنزويلا	١,٠١٢,٦
١٣	الجزائر	١٢,٢٠٠,٠	١٣	قطر	٥٩٥,٤
١٤	إجمالي دول أوبك	١,٢٢٦,٥٤٣,٠	١٤	إجمالي دول أوبك	٢٩,٣٧٥,٣
١٥	اجمالي العالم	١,٥٥٠,٧٣٦,٠	١٥	اجمالي العالم	٧٥,٢٦٢,٥
١٦	نسبة الدول العربية للعالم (%)	٥٦,٥	١٦	نسبة الدول العربية للعالم (%)	٢٨,٤

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:- التقرير السنوي لمنظمة اوبك، (فيينا)، بيانات جدول (٣,١) و جدول (٣,٦)، ٢٠٢٠، ص ٢٦- ٣٢.

شكل (٦) احتياط النفط للعراق والكويت مقارنة بدول العالم لعام ٢٠١٩ م

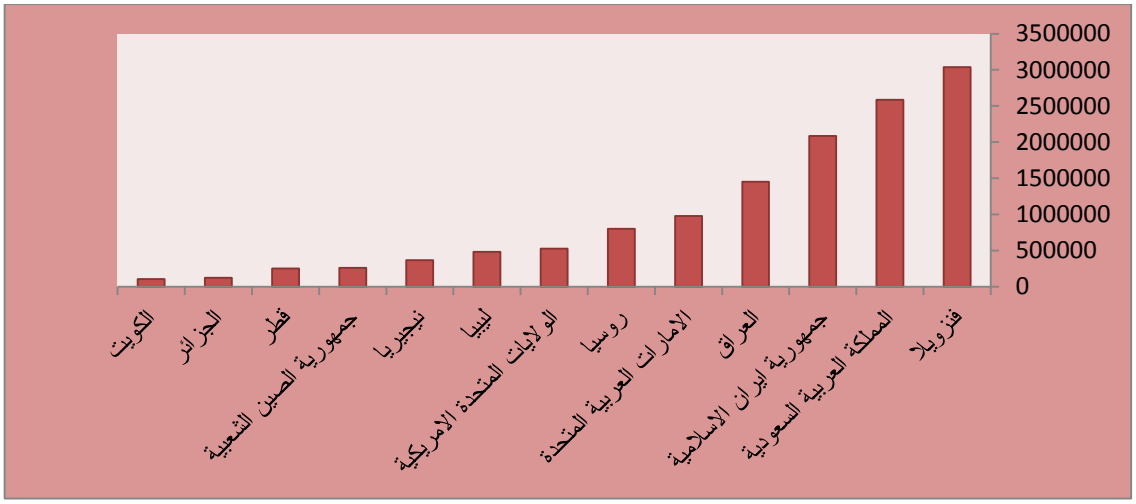

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

شكل (٧) انتاج النفط للعراق والكويت مقارنة بدول العالم لعام ٢٠١٩م

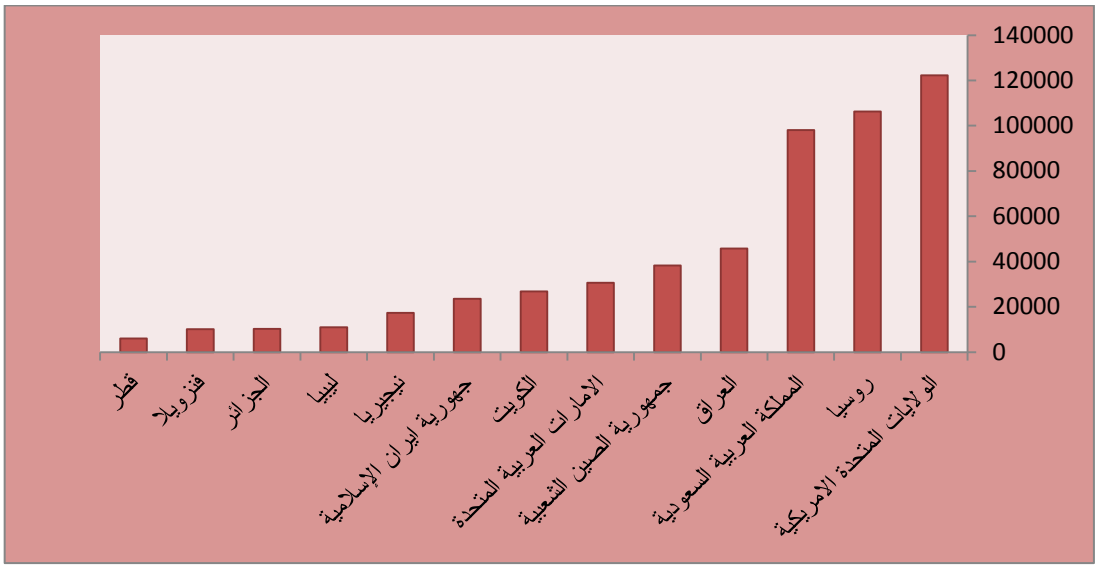

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

ب- الغاز الطبيعي:

بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في العراق(٣,٧١٤) مليار متر مكعب في سنة ٢٠١٩ اذ شكلت نسبة تقدر (١,٨%) من اجمالي الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي في العالم [١]. بلغت كميات الغاز الطبيعي المسوقة في العراق (١٣,٠) مليار متر مكعب / سنويا، بنسبة تقدر(١٤,٥%) لعام ٢٠١٨ [٢]. اما كمياته المسوقة لعام ٢٠١٩، فقد بلغت(١١,٥) مليار متر مكعب بنسبة وصلت (٢٠,٤%) [٣]. جدول(٧) ، شكل(٨).

(١) منظمة الاقطار العربية (اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي٢٠٢٠، ص٣٤.

(٢) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٢٠، ص ٩٧.

(٣) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٢٠، الملاحق الاحصائية بيانات الملحق (٤/٥)، ص ٣٣٨.

جدول (٧) احتياطي الغاز الطبيعي للعراق والكويت مع دول العالم لسنة ٢٠١٩م

ت	الدولة	الاحتياطي المؤكد (مليون م٣)
١	روسيا	٥٠,٢٧٩
٢	جهورية ايران الإسلامية	٣٣,٩٨٨
٣	قطر	٢٣,٨٣١
٤	الولايات المتحدة الامريكية	١٤,٢٥٤
٥	المملكة العربية السعودية	٩,٤٢٣
٦	الإمارات العربية المتحدة	٦,٠٩١
٧	نيجيريا	٥,٧٦١
٨	فنزويلا	٥,٦٧٤
٩	الجزائر	٤,٥٠٤
١٠	العراق	٣,٧١٤
١١	جمهورية الصين الشعبية	٣,٠١٣
١٢	الكويت	١,٧٨٤
١٣	ليبيا	١,٥٠٥
١٤	إجمالي دول أوبك	٧٣,١٣٦
١٥	إجمالي لعالم	٢٠٦,٢٠٥
١٦	نسبة الدول العربية للعالم (%)	٢٦,٧

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة اوبك بيانات جدول (٣,٦) ص ٣٢.

شكل(٨) احتياطي الغاز الطبيعي للعراق والكويت مع دول العالم لسنة ٢٠١٩م

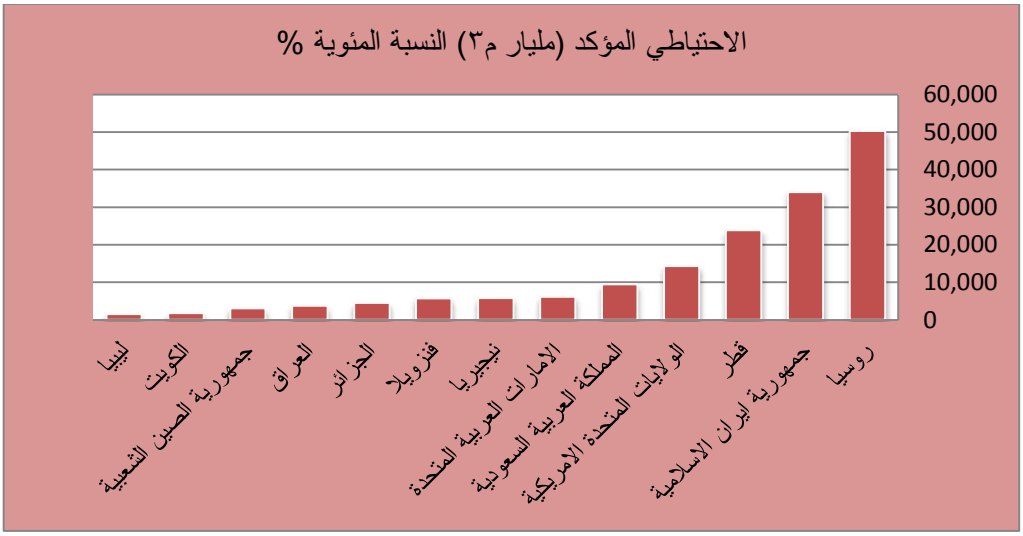

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات (٧)

ج- المعادن الفلزية:

تعد المعادن الفلزية ثروات طبيعية تمتلكها الدولة، وتدخل هذه المعادن كمادة اساسية في اغلب الصناعات كصناعة السيارات والقطارات، وصناعة الحلي، كما تدخل العديد من المعادن في الصناعات الغذائية[1]. كما تجدر الاشارة ان هذه المعادن تتباين في اهميتها وفي مدى تأثيرها في قوة الدولة وكذلك مكانتها كما انّ الدول التي تمتلك ثروات معدنية إستراتيجية زادتها بمميزات القوة، إذا تكاملت هذه المميزات مع بقية مرتكزاتها الجغرافية[2]. و يمتلك العراق كميات كبيرة من المعادن الفلزية اهمها الفوسفات، اذا يقدر حجم احتياطي الفوسفات (١٠,٠٠٠) مليون طن، وكما يقدر حجم احتياطي الحصى والرمل(٢٢٠٠) مليون م٣، وحجر الكلس يقارب (٨٠٠٠) مليون طن، وكذلك الرمل الزجاجي ب(٧٤,٦) مليون طن، ينظر جدول (٨). كما يتوفر في العراق كميات كبيرة من الكبريت لاسيما في محافظة نينوى تحديدا في حقل المشراق.

جدول(٨) أهم الثروات المعدنية في العراق لعام ٢٠١٧م

ت	الثروات الطبيعية	الموقع الجغرافي	الاحتياطي (مليون طن)
١	كلوريد الصوديوم (ملح السماوة)	محافظة المثنى	٥٠
٢	كبريتات الصوديوم (خام الكلوبرايت)	محافظة صلاح الدين	٢٢
٣	رمال السيليكا	محافظة الانبار	٣٩٠
٤	الرمال الحامل للفلدسبار	محافظة النجف الاشرف	٢,٣
٥	لرمال القياسية	محتفظة الأنبار	٠,٠٢
٦	أطيان الكاؤولين	محافظة الأنبار	١٢٠٠
٧	طين البنتونايت (مونتموريلونايت)	محافظة الأنبار	٢١
٨	طين أتابولغايت	محافظة الأنبار	٠,٥
٩	البورسيلينايت	محافظة الأنبار	١,٥
١٠	البوكسايت	محافظة الأنبار	١
١١	أطيان الفلنت	محافظة الأنبار	٩
١٢	الحديد الرسوبي	محافظة الأنبار	٣,٥

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق وزارة الصناعة والمعادن، هيئة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، ص٢٤ – ٢٥.

(١) صفاء عبد الامير رشم الاسدي، جغرافية الموارد الطبيعية، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٧، ص١٩٨.

(٢) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ص٦٤

اما بخصوص الموارد المعدنية في الكويت بالرغم انها شحيحة الا ان الكويت تستمد اهميتها الدولية من غناها بموردي الطاقة النفط والغاز الطبيعي[١]. وتحتل مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن التنمية الاقتصادية[٢]. و تمتلك الكويت حقل برقان الكبير للنفط والغاز ثاني أكبر الحقول في العالم وينتج ما يصل إلى ١,٧ مليون برميل يوميًا، وينقسم على ٣ حقول أصغر، وهي برقان ومقوع والأحمدي، كما توجد حقول عدة أخرى في الكويت، أبرزها العبدلي والرتقة والرميلة وخشمان وظريف، وفي عام ٢٠٠٦، كانت الكويت على موعد مع اكتشاف حقل الغاز الجوارسي غير المصاحب في شمال الدولة الذي يحتوي على ٣٥ تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الموجودة، كما تعمل على تعزيز إنتاجها من حقل غاز الدرة البحري، المشترك بين الكويت والسعودية وإيران، وتعد احتياطيات النفط في الكويت من اضخم الاحتياطيات في العالم[٣]. وقد بلغت احتياطيات الكويت من النفط المؤكدة (١٠١,٥٠٠) مليار متر مكعب، أي ما يزيد قليلاً عن ٧ % من اجمالي الاحتياط العالمي لعام ٢٠١٩، فيما بلغ انتاجها من النفط (٢،٦٧٧,٧) مليون (برميل/ يوميا)[٤]. و بلغت إيرادات الكويت من إجمالي الصادرات(٧٢,٠٧٩) مليار دولار في عام ٢٠١٩، تشمل (٥٢,٤٣٣) مليار دولار من عوائد قطاع النفط وحده [٥].

المبحث الثاني: المقومات البشرية للعراق والكويت:

تبرز العلاقة بين الجغرافية والسكان من جوانب عديدة أبرزها التوزيع السكاني على الإقليم الجغرافي مرتبطا به محددات ذلك التوزيع وأسبابه الجغرافية ونتائجه على السكان والإقليم، ومن هنا تأتي أهمية التوزيع الجغرافي للسكان في الدولة، وتكاد لا تخلو مصادر الجغرافية السياسية من الإشارة إلى مؤشرات توزيع السكان بوصفها كأحد القواعد الرئيسة التي تحدد قوة السكان والدولة[٦]. و تدرس الجغرافية السياسية السكان عندما تحاول تشخيص تأثير الاهتمامات المكانية للسكان حجما وتطورا ونموا وتركيبا ديموغرافيا وحضاريا

([١]) يسرى احسان داود، مصدر سابق، ص٩٠.

([٢]) حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي واثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد١، العدد١، ٢٠١٤، ص١١٩.

([٣]) يسرى احسان داود، مصدر سابق، ص٩١.

([٤]) التقرير السنوي لمنظمة اوبك، بيانات جدول (٣,٦)، ٢٠٢٠، ص ٣٢.

([٥]) مصدر انترنت : https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/909671/24-06-2019

([٦]) حيدر حسين عبد الستار المندلاوي، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٥٣.

في ادارة الوحدة السياسية وتنظيمها بما يمكنها من اداء دورها الوظيفي في الخريطة السياسية، ويعد السكان من العوامل المؤثرة في قوة الدولة وحيويتها في المجال الدولي[١].

وسوف نوضح في هذا المبحث المقومات البشرية للعراق وتأثيرهما على العلاقات السياسية بين الدولتين وعلى النحو الاتي:-

١- حجم السكان ونموهم:-

يوثر حجم السكان على الناتج القومي ومن ثمَّ على قوة الدولة ومكانتها الدولية [٢]. واذا كان حجم السكان يؤدي دورا مهما في قوة الدولة فلا غرابة ان تظهر قوة جيوبولتيكية ستؤثر حتما في خريطة العالم السياسية، وان قوة الدولة السياسية والاقتصادية تستند الى زيادة عدد سكانها [٣]. وان الحجم السكاني الذي لا يترك فراغات كبيرة في الدولة يساعد في الدفاع عن ارض الدولة، والذي يتناسب مع حجم الدولة او مساحتها او مواردها وان الحجم الافضل للسكان هو الذي يحقق الرفاه والدخل الجيد، وان التخلخل السكاني يولد ضعفا جيوبولتيكيا، يمكن ان يهدد كيان الدولة ويضعفها [٤]. كما يعد النمو السكاني من الموضوعات المهمة التي تعنى بها الجغرافية السياسية بوصفه يمثل خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان سواء اكانت هذه العوامل تتمثل بالولادات أم الوفيات أم الهجرة او الخصوبة...الخ، ولما يترتب عليه من نتائج وتداعيات تترك اثارها ليس فقط في بنية الدولة وتركيبها الدخل بل في سياستها الخارجية احيانا، وكما ان للنمو السكاني اثرا على حجم السكان وانعكاس ذلك على الانحدارات الجيوبولتيكية، وتحليل اثر النمو السكاني على موارد الثروة والقوة الطبيعية[٥].

فيما يخص العراق فتشير البيانات الى ان عدد السكان بلغ ١٢مليون نسمة في عام ١٩٧٧، وارتفع الى (٢٢مليون نسمة) عام ١٩٩٧، وواصل الارتفاع ليبلغ (٢٩مليون نسمة) عام ٢٠٠٧، ثم الى٣٢,٤٤ نسمة عام ٢٠١٠، وبلغ عدد السكان(٣٨,١٢٤,١٨٢) مليون نسمة عام ٢٠١٨[٦]. وبلغ عدد سكان العراق

---

(١) محمد ازهر السماك، مصدر سابق،ص٢١٨.

(٢) قاسم الدويكات، مصدر سابق ، ص١٥١.

(٣) محمد ازهر السماك، مصدر سابق، ص٢٢١.

(٤) قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص١٥٢.

(٥) احمد محمد حيدان، تحليل القوة في الجغرافية السياسية النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية دراسة حالة، مجلة دراسات اقليمية ، ٢٠١٨، ص ١٠٤.

(٦) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٥- ٢٠١٨، ص ٣.

حسب اسقاطات السكان لعام ٢٠١٩ (٣٩,١٢٧,٨٨٩) نسمة، وكان عدد الذكور (١٩,٧٦٨,٣٢٤) نسمة وبنسبة (٥١%) من مجموع السكان، في حين بلغ الاناث (١٩,٣٥٩,٥٦٥) نسمة بنسبة (٤٩%) من مجموع السكان، و قد بلغ عدد سكان العراق في سنة ٢٠٢٠ (٤٠,١٥٠,٢٠٠) [١]. جدول (٩) ، شكل (٩)

جدول (٩) حجم ونمو سكان العراق بين عام (١٩٩٧- ٢٠٣٠) م

ت	السنة	مجموع السكان (مليون نسمة)	معدل نمو السكان
١	١٩٩٧	٢٢٠٢٦٢٤٤	٣
٢	٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٢,٨
٣	٢٠١٧	٣٧١٣٩٥١٩	٢,٣
٤	٢٠٢٠	٤٠١٥٠٢٠٠	٢,٦
٥	٢٠٣٠	٥١٢١١٧٠٠	٢,٥

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩، بيانات جدول (١)، ص ٧.

شكل (٩) معدل نمو سكان العراق بين عام (١٩٩٧- ٢٠٣٠) م

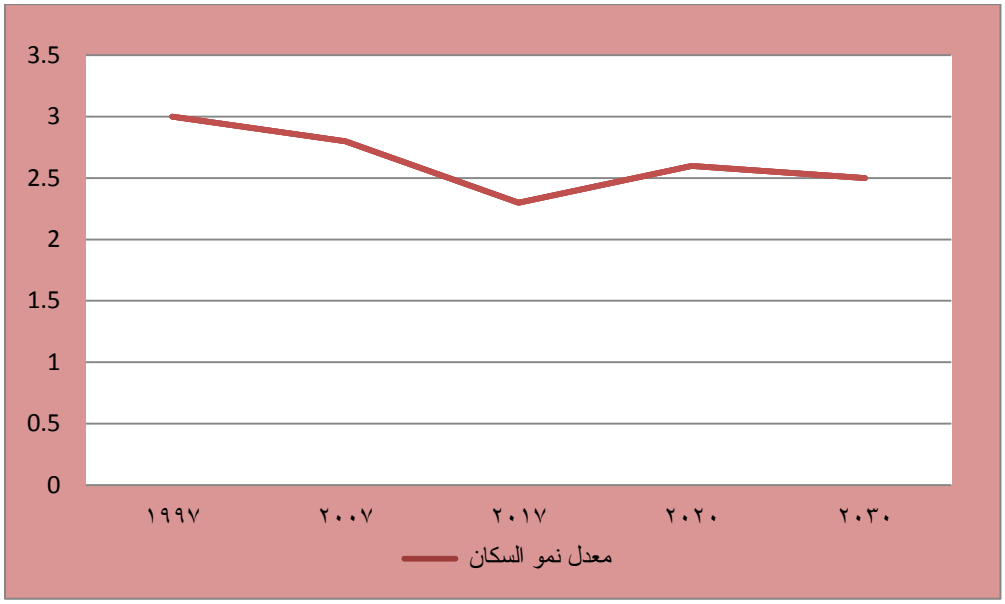

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٩)

[١] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩، ص ٣.

٢- توزيع السكان وكثافتهم:

ويقصد به اعداد السكان الذين يتواجدون في منطقة معينة ومحدودة وفي وقت معين والطريقة التي ينتشرون بها في المكان [١]. يتوزع السكان بشكل غير متماثل عادة بين اجزاء الدولة الواحد نتيجة تأثير مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المتداخلة في التأثير[٢]. كما يمثل السكان احد العوامل المهمة في قوة الدولة، وذلك لأنه يمثل القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الدولة في بنائها السياسي والاقتصادي، إذ يتوقف على انتشار السكان وتركزهم في استثمار الموارد وتقديم الخدمات والمشاريع الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينعكس تركز السكان وتوزيعهم الأمثل على قوة الدولة وأمنها القومي [٣] .

من بيانات جدول (١٠) يتبين بان سكان العراق يتوزعون جغرافيا على (١٨) محافظة عراقية، ويتباين توزيع السكان داخل الدول من محافظة الى اخرى، وترتب على هذا وجود مناطق من التركز السكاني الرئيسة وتضم (بغداد، نينوى، البصرة) ، وقد شكلت اكثر من ثلث سكان العراق اذا بلغ مجموع سكان المحافظات الثلاث (١٥١٥٣٩٨١) نسمة بنسبة مئوية قدرت (٣٨,٧٢ %) من اجمالي سكان العراق لعام ٢٠١٩، والبالغ (٣٩,١٢٧,٨٨٩) نسمة، وهناك محافظات تميز ت بتركز سكاني متوسط وقد شملت ثماني محافظات هي(السليمانية، ذي قار، بابل، اربيل، الانبار، ديالى، كركوك، صلاح الدين) بلغ مجموع سكانهم (١٥١٦٨٣٧٤) نسمة، بنسبة بلغت (٣٨,٧٦%) من اجمالي سكان العراق، فيما ضمت المنطقة الثالثة المحافظات المتبقية والبالغ عددها سبع محافظات (النجف الأشرف، واسط، دهوك، القادسية، كربلاء المقدسة، ميسان، المثنى)، اذ بلغ مجموع عدد سكانهم (٨٨٠٥٥٣٤) نسمة، وبنسبة بلغت (٢٢,٥٠ %) من مجموع سكان العراق.

---

(١) صادق جعفر إبراهيم، شكرية عبد الله كريم، التوزيع الجغرافي لسكان دولة قطر للمدة ١٩٨٦-٢٠٠٤، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٩، العدد٢، ٢٠١٤، ص ٢٢١.

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص ١٦٩.

(٣) أحمد حسن مجهول الحسناوي، مصدر سابق، ص٢٠.

جدول (١٠) التوزيع العددي والنسبي والكثافي سكان العراق لعام ٢٠١٩م

ت	المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية(%)	المساحة(كم٢)	الكثافة(نسمة/كم٢)
١	بغداد	٨,٣٤٠,٧١١	٢١	٤٥٥٥	١٨٣١,١١
٢	الانبار	١,٨١٨,٣١٨	٥	١٣٧٨٠٨	١٣,١٩
٣	نينوى	٣,٨٢٨,١٩٧	١٠	٣٧٣٢٣	١٠٢,٥٦
٤	كركوك	١,٦٣٩,٩٥٣	٤	٩٦٧٩	١٦٩,٤٣
٥	بابل	٢,١١٩,٤٠٣	٥	٥١١٩	٤١٤,٠٢
٦	كربلاء المقدسة	١,٢٥٠,٨٠٦	٣	٥٠٣٤	٢٤٨,٤٧
٧	ديالى	١,٦٨٠,٣٢٨	٤	١٧٦٨٥	٩٥,٠١
٨	واسط	١,٤١٥,٠٣٤	٤	١٧١٥٣	٨٢,٤٩
٩	النجف الأشرف	١,٥١٠,٣٣٨	٤	٢٨٨٢٤	٥٢,٣٩
١٠	صلاح الدين	١,٦٣٧,٢٣٢	٤	٢٤٣٦٣	٦٧,٢٠
١١	القادسية	١,٣٢٥,٠٣١	٣	٨١٥٣	١٦٢,٥٢
١٢	المثنى	٨٣٥,٧٩٧	٢	٥١٧٤٠	١٦,١٥
١٣	ميسان	١,١٤١,٩٦٦	٣	١٦٠٧٢	٧١,٠٥
١٤	ذي قار	٢,١٥٠,٣٣٨	٥	١٢٩٠٠	١٦٦,٦٩
١٥	البصرة	٢,٩٨٥,٠٧٣	٨	١٩٠٧٠	١٥٦,٥٣
١٦	اربيل	١,٩٠٣,٦٠٨	٥	١٥٠٧٤	١٢٦,٢٨
١٧	دهوك	١,٣٢٦,٥٦٢	٣	٦٥٥٣	٢٠٢,٤٣
١٨	السليمانية	٢,٢١٩,١٩٤	٦	١٧٠٢٣	١٣٠,٣٦
١٩	اجمالي العراق	٣٩,١٢٧,٨٨٩	١٠٠	٤٣٥٠٥٢	٨٩,٩٣

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة لعام٢٠١٩، ص ٤-٩.

اما من حيث الكثافة السكانية فقد احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى على العراق، اذ بلغت (١٨٣١,١١) نسمة /كم٢ وبنسبة (٢٠,٣٦%) من اجمالي كثافة العراق السكانية بينما جاءت محافظة الانبار في المرتبة الاخيرة اذ بلغت الكثافة السكانية فيها (١٣,١٩)، وبنسبة (٠,١٤%) وتمثل ادنى مرتبة من اجمالي الكثافة السكانية للعراق، ومن خلال بيانات الجدول (١١) يتضح بان هناك محافظات قد ارتفعت فيها الكثافة السكانية وهي كالاتي (بغداد، بابل، كربلاء المقدسة، السليمانية، البصرة، اربيل، دهوك، القادسية وكركوك) بينما انخفضت الكثافة السكانية في بقية المحافظات وهي كالاتي (النجف الأشرف، المثنى، الانبار، صلاح الدين)، وهذا يرجع لاتساع المساحة في هذه المحافظات مقارنة بعدد السكان الموجود فيها، وتأتي بعد ذلك بقية المحافظات وهي (واسط، ديالى، نينوى، ميسان) .

شكل(١٠) توزيع الكثافة العامة لمحافظات العراق لعام ٢٠١٩م

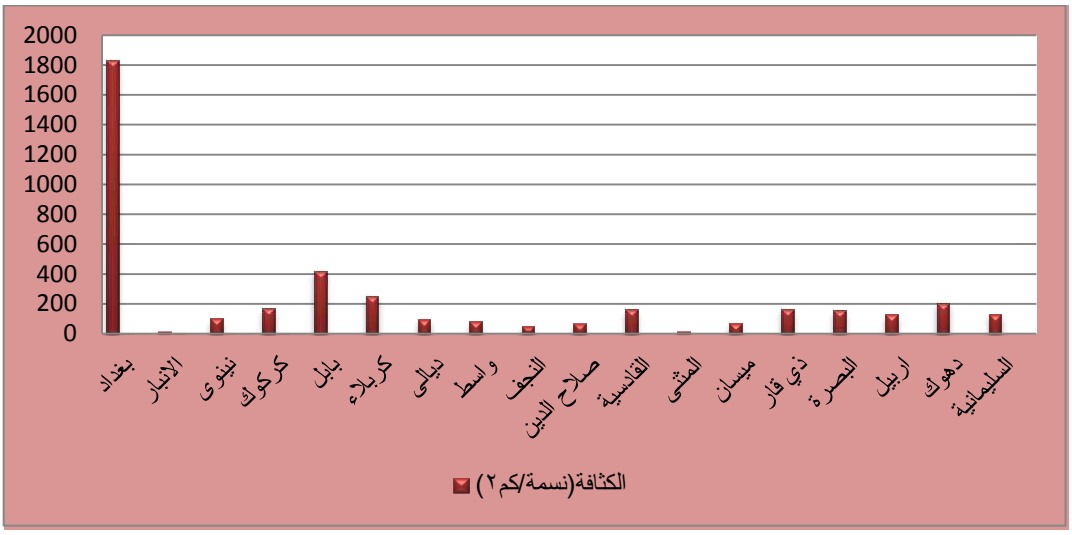

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٠)

من خلال ما تقدم يمكن القول ان معظم سكان العراق يتوزعون جغرافيا في المناطق الوسطى والجنوبية من الدولة، وتتمثل هذه المناطق بمنطقة السهل الرسوبي الذي يتميز بانه أكثر أقاليم العراق سكانا، وذلك لتواجد نهري دجلة والفرات وتفرعاتهم، فضلا عن الصفة التي يتميز بها بانبساط ارضه وخصوبة ارضه، وقد ترتب على ذلك تواجد وتركز السكان في هذه المنطقة، وفي المقابل تأتي المناطق الباقية، التي يقل عدد السكان فيها، فضلا عن قلة الكثافة السكانية فيها، مما ترتب على ذلك وجود مناطق فراغات سكانية ومناطق تخلخل سكان وهذا من شأنه تعريض الدولة للخطر وتقويض امنها واستقرارها.[١]

(١) عمار حامد هادي الزبيدي، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية واثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراقية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص٧٠.

٣- الانحدار الجيوبوليتيكي للسكان:

ويقصد مقدار ما يقابل كل فرد في دولة ما من مجموع سكان دول جوارها الجغرافي[١]. كما يقاس الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان الدولة من خلال مجموع سكان كل الدول المجاورة إلى عدد سكانها [*] ، وبالمقارنة في الجغرافية السياسية تستخرج نسب مماثلة لدول الجوار ثم تقارن، ومقياس حدة الانحدار الجيوبوليتيكي أو اعتداله هنا، هو اشتداد الانحدار وازدياد الهوة كلما زادت النسبة ويقل ويعتدل ويقترب من التكافؤ كلما قلت النسبة [٢]. ويتضح من بيانات جدول (١١) ان الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان العراق بوجود ضعفا جيوبوليتيكي واضح وبعيد عن مثالية الانحدارات او الاعتدال مقارنة بدول جواره الجغرافي والتي تتميز بإمكانات جيوبولتيكية مهمة مكنتها من القيام بدور اقليمي واضح في المنطقة. ينظر جدول (١١) و شكل(١١).

جدول (١١) الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان العراق ودول الجوار الجغرافي لسنة ٢٠١٩م

ت	الدولة	عدد السكان (نسمة/كم٢)	عدد دول الجوار	سكان دول الجوار (مليون نسمة)	سكان دول الجوار الى سكان الدولة (%)
١	تركيا	٨٣,٤٢٩,٩٦٠,٧	١٣	١٧٠٥٥٣٧٠٠	٢,٠٤
٢	جمهورية ايران الاسلامية	٨٢,٩١٣,٨٩٣	٧	٣٩٦٠٨٨٦٧٥	٤,٧٧
٣	العراق	٣٩,١٢٧,٨٨٩	٦	٢٣٢٦٢١٩٣٥	٥,٩
٤	المملكة العربية السعودية	٣٤,٢٦٨,٥٢٩	٧	٩١٧١٥٦٤١	٢,٦٧
٥	سوريا	١٧,٠٧٠,١٣١	٥	١٤٤٢٠٠٢٠٨	٨,٤٤
٦	الأردن	١٠,١٠١,٦٩٧	٤	٩٥٤٤٧٩٧١	٩,٤٤
٧	الكويت	٤,٢٠٧,٠٧٧	٢	٧٣٣٩٦٤١٨	١٧,٤٤

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩ ، بيانات جدول ١، ص ٧.

٢- بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/home

شكل (١١) التوزيع النسبي للانحدار الجيوبولتكي لسكان العراق ودول الجوار الجغرافي لسنة ٢٠١٩م

(١) عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبوليتيكي للملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠١١، ص٧٧.

(*) يتم معرفة الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان الدولة من خلال مجموع سكان كل الدول المجاورة / عدد سكانها.

(٢) حيدر حسين عبد الستار، مصدر سابق، ص ٤٠ .

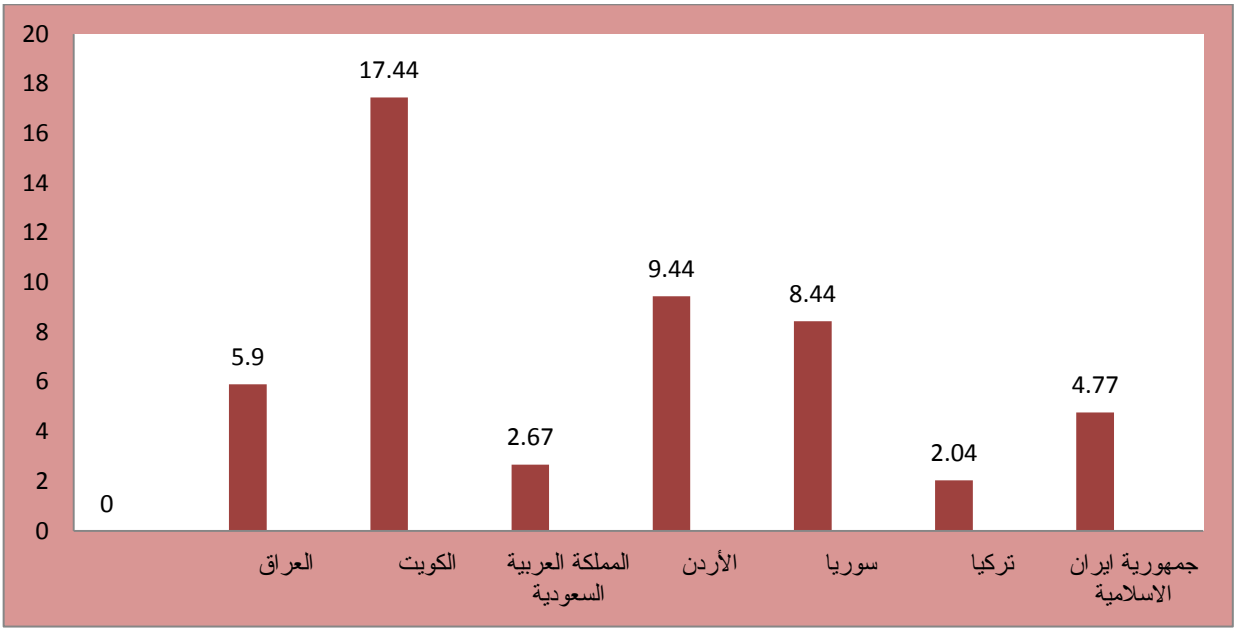

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١١)

ويتبين من معطيات جدول (١١) ان الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان العراق قد كان لصالح دول جواره الجغرافي المتمثلة بتركيا والمملكة السعودية وايران على التوالي، ومن ثم يأتي العراق بعدهم ومن ثم بعده سوريا والاردن ومن ثم جاءت الكويت بالمرتبة الاخيرة التي يكون الانحدار الجيوبولتيكي للسكان شديدا بنسبة بلغت (١٧,٤٤%) مقارنة بدول جوراها الجغرافي، لاسيما عندما تقارن بين نسبة الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان العراق التي بلغت (٥,٩%) وهنا تميل كفة الانحدار الجيوبولتيكي للسكان لصالح العراق على حساب الكويت، ولهذا فان عامل زيادة السكان في العراق له تأثيرا بشكل وباخر على سياسات الدول الخارجية وعلى قوتها ومكانتها الدولية، حينما يكون العامل السكاني عنصرا ايجابيا عند تعرض الدول الى خطر فيكونون هم القوة العسكرية المُشكلة التي تدافع عن هيبة الدولة وعدم سقوط نظامها و ما يؤكد هذا هو تصدي العراقيين في الدفاع عن ارضهم التي دخلها ودنسها تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤، اما فيما يخص الكويت وحجم سكانها المنخفض فترها تلجئ الى سياسة الاتزان او المهادنة او الاحتماء بغيرها من الدول القوية لمساعدتها في توفير الحماية لها او عقد تحالفات مع دول ذات قوة عسكرية كالولايات المتحدة الامريكية، التي لن تدخر جهدا في مساعدة الكويت لتحقيق اهدافها في المنطقة وما تحرير الكويت من العراق عام ١٩٩٠ وما تبعه من احتلال عام ٢٠٠٣، وتدمير قوته العسكرية والتي لازالت انعكاساتها لغاية الان، ولهاذا فان العلاقات المتدهورة بين دولتين جارتين وتدخل قوى دولية جعلها احدى المؤثرين في تأزم العلاقات العراقية – الكويتية ولما هذا التأثير من انعكاسات سلبية على العلاقات السياسة والاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين.

٤- تراكيب السكان:-

تهتم الجغرافية السياسية اهتماما كبيرا بتركيب السكان بوصفه احد أهم العناصر التي ترتكز عليها المقومات البشرية للدولة، إذ إنّ مؤشرات عدد السكان وحدها لا تصلح أساسا في جميع الأحوال لتقدير الفعالية السياسية للدولة، كما لا يصح القول ان الدول ذات الحجم السكاني الكبير هي دول قوية بشكل مطلق، بل يتم تقدير قيمة السكان بمقدار حيويته ونسبة العناصر الشابة فيه ومتوسط أعمارهم، فضلا عن وحدة سلالتهم العرقية وتشابه قوميتهم ولغتهم و وحدة دينهم وهذا ما يعني بالتركيب السكاني الذي يتم من خلاله دراسة الخصائص السكانية للمجموعات التي يتألف منها المجتمع داخل الدولة من حيث التركيب الديموغرافي و الاثنوغرافي والاقتصادي، كما ينقسم التركيب السكاني على التركيب النوعي و العمري و التركيب الاقتصادي [١]. وهنا لابد من احتساب التركيب النوعي والعمري للسكان؛ لأنه يخلق منه قوة جيوبولتيكية مؤثرة في المستويين الإقليمي وربما الدولي، أو يجعلها منطقة نفوذ وميدان لصراعات إقليمية ودولية[٢].

أ- التركيب النوعي للسكان:-

يعد التركيب النوعي من الصفات الديموغرافية الاساسية التي تؤثر بطريقة مباشرة في عدد المواليد والوفيات وحالات الزواج، كما يمكن ان تتأثر بمعدلات الهجرة والبنية المهنية، ويمكن استخراج نسبة النوع من خلال تحديد نسبة عدد الذكور لكل (١٠٠) انثى ويحسب لكل الفئات العمرية المختلفة[٣]. وان نوعية السكان في آية دولة تفوق أهميته من عدد السكان وحتى من كثافتهم وتوزيعهم، لان نوعية السكان تشير الى مستوى تفوق السكان من حيث التعليم والمهارة والتقنية والنشاط في العمل والتميز الحضاري والابداع والتفكير وايضا صحة السكان ولياقتهم البدنية[٤]. وتشير البيانات الاحصائية ان نسبة النوع في العراق بلغت (١٠٢,١%) من الذكور لكل (١٠٠) انثى، وبلغت نسبة الذكور للإناث في الفئة العمرية (صفر- ١٤) سنة، (١٠٦,٢%) من الذكور لكل (١٠٠) انثى، اما الفئة العمرية الثانية (١٥- ٦٤) سنة، فكانت نسبة النوع تقدر (١٠٠,٠%) ذكرا لكل (١٠٠) انثى، اما الاخير ة والتي تتمثل بالفئة العمرية (٦٥ - فاكثر) سنة، فقد بلغت (٨٨,٦%) . ينظر جدول (١٢) .

---

(١) اياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣، العدد١، ٢٠١٠، ص١٤٥.

(٢) محمد كشيش خشان الموسوي، مصدر سابق، ص٨٩.

(٣) قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص١٥٤.

(٤) حيدر حسين عبد الستار، مصدر سابق، ص١٠٠.

جدول (١٢) الفئات العمرية في العراق مع نسبة النوع لعام ٢٠١٨م

ت	الفئة العمرية	الذكور	الاناث	المجموع	النسبة المئوية(%)	نسبة النوع (%)
١	(١٤-٠)	٨١٥٥٨٧٩	٧٦٧٧٧٧٨	١٥٨٣٣٦٥٧	٤٠,٤٦	١٠٦,٢
٢	(٦٤-١٥)	١١٠٤٦٩١٩	١١٠٤٤٠٣٥	٢٢٠٩٠٩٥٤	٥٦,٤٥	١٠٠,٠
٣	(٦٥- فاكثر)	٥٦٥٥٢٦	٦٣٧٧٥٢	١٢٠٣٢٧٨	٣,٠٧٥	٨٨,٦
٤	المجموع	١٩٧٦٨٣٢٤	١٩٣٥٩٥٦٥	٣٩١٢٧٨٨٩	١٠٠	١٠٢,١

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩، ص ٤-٥.

ب- التركيب العمري للسكان:-

يؤثر التركيب العمري للسكان على حجم القوى العاملة ومن ثمَّ حجم الناتج القومي يرتبط ارتباطا وثيقا بقوة الدولة[١]. كما ان التركيب العمري يشير إلى وصف الحالة العمرية التي يكون عليها المجتمع السكاني[٢]. كما يعني من جهة اخر توزيع السكان الى فئات عمرية، اذ للأعمار شأن كبير في دراسة السكان ديموغرافيا، حيث ان نمط توزيعها في دولة ما يكشف لنا عن صفات كثيرة يهتدي بها الجغرافي السياسي، فنشاط الحياة الاقتصادية يعتمد الى حد كبير على عدد الشباب والقادرين على العمل والانتاج، كما ان معرفة عدد الرجال القادرين على حمل السلاح مهمة جدا في بناء جيش قوي يدافع عن الدولة، ومعرفة عدد الاطفال الذين تقع تكلفة تعليمهم على الدولة، فيمكن من خلالها التخطيط لتعليم وما يترتب عليه من توفير مستلزمات من مدارس ومدرسين وكتب منهجية وغيرها[٣].

اما توزيع السكان بحسب الفئات العمرية في العراق وهي كالاتي :

(١) قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص١٥٤.

(٢) جواد صالح مهدي النعماني، تقييم جغرافي لستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية، ص٥٦.

(٣) حيدر حسين عبد الستار، مصدر سابق، ص٤٠.

أ- الفئة الاولى صغار السنة (صفر- ١٤) سنة: و تضم هذه الفئة (٤٠,٤٦%) من اجمالي السكان في العراق [١]. في حين انها لا تشغل على المستوى العالمي اكثر من(٣٥%) ولا تتعدى (٢٣%) في الدول المتقدمة، وهذا يعني ارتفاع نسبة هذه الشريحة في العراق مقارنة بمعظم دول العالم وتمثل هذه الفئة القاعدة الاساسية للسكان، ان ارتفاع هذه النسبة يدل على الدولة تتميز بالحيوية[٢].

ب- الفئة الثانية: متوسطي العمر (١٥- ٦٤) سنة: تشكل هذه الفئة نسبة (٥٦,٤٥%) من السكان[٣]. في حين انها على المستوى العالمي تشغل (٥٩%) وفي الدول المتقدمة تشكل حوالي (٦٦%) من سكانها وان هذه الفئة هي العاملة والمقاتلة وهي التي تعيل الفئة الاولى والفئة الاخيرة [٤]. كما تعد هذه الفئة هي مصدر قوة الدولة وهي الفئة الناشطة اقتصاديا، فضلا عن انها تعد موردا مهما للقوة العسكرية للدولة [٥].

ج- الفئة الثالثة: فئة كبار السن (٦٥ فأكثر) سنة: وتكون نسبتهم في العراق بحدود(٣,٠٧٥%) من السكان[٦]. في حين ان نسبتهم على المستوى العالمي تصل الى (٦%) وفي الدول المتقدمة تصل (١١%)، مما يعني انها لا تزال قليلة مقارنة بدول العالم [٧] .

أما الهرم السكاني الهرم السكاني للعراق، فيتبين من خلال الشكل (١٢) بوجود قاعدة عريضة وهي متمثلة بالفئات العمرية العريضة الأولية والتي هي دون ١٥ سنة، اذا ان هذه الفئة تمثل الجانب المستقبلي لسكان الدولة في الاعوام القادمة والتي يمكن استثمارها في تحقيق قوة الدولة وبنائها، وكما يلاحظ ان ان هناك ارتفاعا في الفئة الثانية والمتمثلة بين(١٥- ٦٥) سنة وتكون هذه هي الفئة النشيطة والفئة المعيلة وان ارتفاعها له ابعادا جيوبولتيكية في الجوانب الاقتصادية والعسكرية ولها فان نسبة الاعالة[*] فقد بلغت ٧٧,١ وفق تقديرات السكان لعام ٢٠١٩، وكما يتبين من الهرم السكاني للعراق أن الفئة العمرية ٦٤ سنة فأكثر والمتمثلة

---

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩ ، ص ٥.

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص ١٧٢.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩، ص ٥.

(٤) صبري فارس الهيتي، مصدر سابق، ص٧٥.

(٥) مروة سامي جودة، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٦) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩، ص ٦.

(٧) عبد الزهرة علي الجنابي، مصدر سابق، ص ١٧٢

* نسبة الإعالة = فئة الأطفال + فئة كبار السن / فئة السكان البالغون (الفاعلون اقتصاديا) × ١٠٠.

بفئة كبار السنة تمثل جزء صغيرا جزءا من السكان في العراق وكانت نسبتهم في العراق بحدود(٣,٠٧٥%).ينظر جدول (١٢).

شكل (١٢) الهرم السكاني للعراق لعام ٢٠١٨م

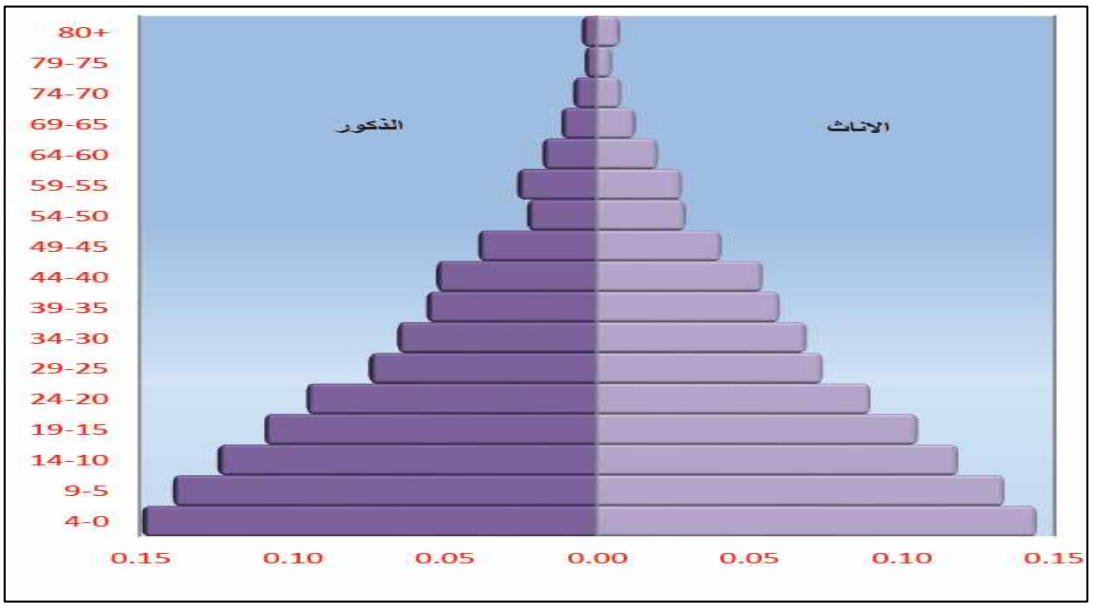

المصدر: - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق، ٢٠١٩، ص١٣.

٥- التركيب الاثنوغرافي للسكان:-

يهتم علم الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك بالدراسات الاثنوغرافية لما لها من دور كبير في تحديد عوامل القوة والضعف في حياة الشعوب والأمم، فهنالك التركيب الاثني المتجانس والآخر غير المتجانس[١]. ويقصد بالتركيب الاثنوغرافي هو دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل اطار الوحدة السياسية إذ انَ بعض الدول يتكون سكانها من قومية واحدة او من قوميات عدة [٢]. و يعد التركيب الاثنوغرافي واحداً من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة واستقرارها[٣].

(١) عبد الزهرة شلش العتابي، الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في إفريقيا، مجلة الاستاذ للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٢، العدد ٢٠٥، ٢٠١٣، ص ٣٥.

(٢) اياد عايد والي البديري، مصدر سابق، ص ١٤٦.

(٣) رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨، ص١٩٤.

أ- التركيب القومي لسكان العراق :

ان القومية هي شعور متبادل بين الافراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الانتماء لوطنهم لانهم من نفس الارض ويتكلون لغة و احدة ومصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية واحدة [١]. كما يعني التركيب القومي هو دراسة وضع الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية، او التوليفة البشرية التي يتألف منها المجتمع السكاني داخل الدولة[٢]. يتألف سكان العراق من ناحية التكوين القومي من قومية رئيسة هي القومية العربية، والتي تمثل الاغلبية العظمى من السكان [٣].

وقوميات ثانوية أكبرها الكرد والتركمان ومع عدم وجود احصاءات دقيقة عن نسبة كل منهم، فان الإحصاءات المتيسرة تشير الى ان نسبة العرب حوالي(٨٠%) من السكان[٤]. والكرد نسبتهم (١٥ %) [٥]. وتتوزع النسبة الباقية بين التركمان وأقليات أصغر حجما من الآشوريين والكلدانيين و الايزيديين نسبتهم (٥%) [٦]. ينظر جدول(١٣) .

جدول (١٣) التوزيع النسبي للقوميات في العراق لسنة ٢٠٠٧م

ت	القومية	النسبة (%)
١	القومية العربية	٨٠
٢	القومية الكردية	١٥
٣	القومية التركمانية	٤
٤	القوميات الاخرى	١
٥	المجموع	١٠٠

المصدر: أياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٣، العدد١، ٢٠١٠، ص ١٤٩.

(١) صبري فراس الهيتي، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) جواد صالح مهدي النعماني، مصدر سابق ، ص ١٠٨.

(٣) أياد عايد والي البديري، مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٤) عبد الزهرة الجنابي، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٥) مروة سامي جودة، مصدر سابق، ص٨٩.

(٦) عبد الزهرة الجنابي، مصدر سابق، ص ١٧٨.

شكل (١٣) التوزيع النسبي للقوميات في العراق لعام ٢٠٠م

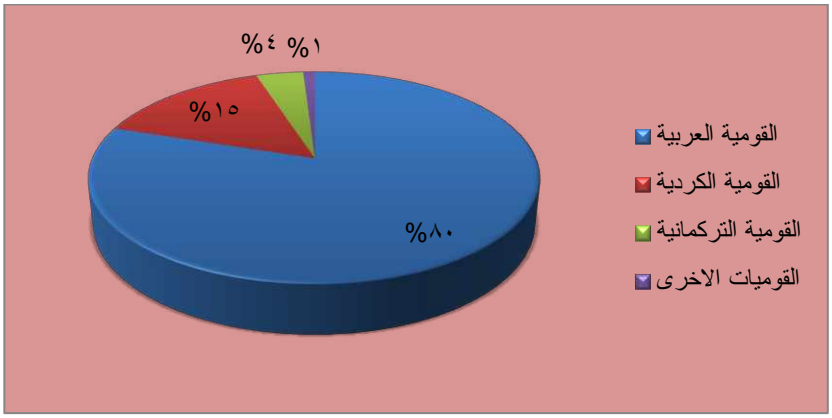

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٣)

ب- التركيب الديني:

يعد التركيب الديني من العوامل المهمة والمؤثرة في العلاقات السياسية بين الدول كما يعد العامل الديني هو احد العوامل التي اثرت في الجغرافية السياسية [١]. يقود الانسجام الديني الى قوة الدولة وعلى عكس ذلك فان التعقيد الديني او المذهبي فان ذلك يقودها الى الضعف وبالتالي يؤدي ذلك تفكك وحدة الدولة وكذلك تفك [٢]. كما ان للعامل الديني دورا مهما ورئيسا في قوة الدولة فيكون ايجابيا عندما يكون سكان الدولة يعتقدون بمعتقد واحد فهذا من شأنه ان يزيدها من القوة ما يكفي من التماسك الداخلي بين ثنايا الدولة، فضلا عن انه يبعدها عن مصير الاضطرابات والفوضى السياسية التي ممكن ان تحصل، وله جانب اخر سلبي حينما تشعر الجماعات الدينية بالتمييز والاضطهاد في داخل الدولة او من خارج الدولة، مما يعرض نسيجها الاجتماعي للخطر [٣]. ومن الناحية الدينية فان المسلمين يمثلون قرابة (٩٥%) من سكان العراق، فيما تتوزع النسب الباقية بين المسيحيين والصابئة و الايزيديين واليهود، وكانت نسبهم مهمة الاّ انّ توالي الاحداث السياسية قد اضطر الغالبية منهم الى الهجرة لاسيما بعد تعرض ديارهم في سهل نينوى بعد دخول عصابات داعش الاجرامية عام ٢٠١٤[٤].

---

(١) محمد محمود ابراهيم الديب، مصدر سابق، ص٥٢٨.

(٢) صباح محمود محمد، نافع ناصر القصاب، عبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية، مطبعة وزارة التعليم العالي، بدون سنة الطبع، ص٨١.

(٣) فالح عبد فرهود المشعلاوي، جيوبوليتيك المشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢١، ص ٧٨.

(٤) عبد الزهرة الجنابي، مصدر سابق، ص ١٧٨.

جـ- التركيب الاقتصادي:

ويقصد بالنشاط الاقتصادي هو استغلال امكانات الدولة الاقتصادية ممثلة في كل ما تملكه من موارد او ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ استراتيجيتها [١]. تبرز أهمية التركيب الاقتصادي في أي دولة من خلال تحديد ملامح النشاط الاقتصادي فيها، ومدى ارتباط الأخير ارتباطا محكماً بالتركيب العمري والنوعي والتعليمي للسكان[٢]. كما انه يجسد قوة الدولة الاقتصادية التي تعد عنصرا أساسيا في زيادة قوتها السياسية والعسكرية[٣].

جدول (١٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة لسكان العراق حسب القطاعات الرئيسة لعام ٢٠١٩

ت	القطاع	النسبة (%)
١	الزراعة	١٨,٢٧
٢	الصناعة	٢٢,٩٣
٣	الخدمات	٥٨,٨
٤	المجموع	١٠٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=IQ

شكل (١٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة لسكان العراق حسب القطاعات الرئيسة لعام ٢٠١٩م

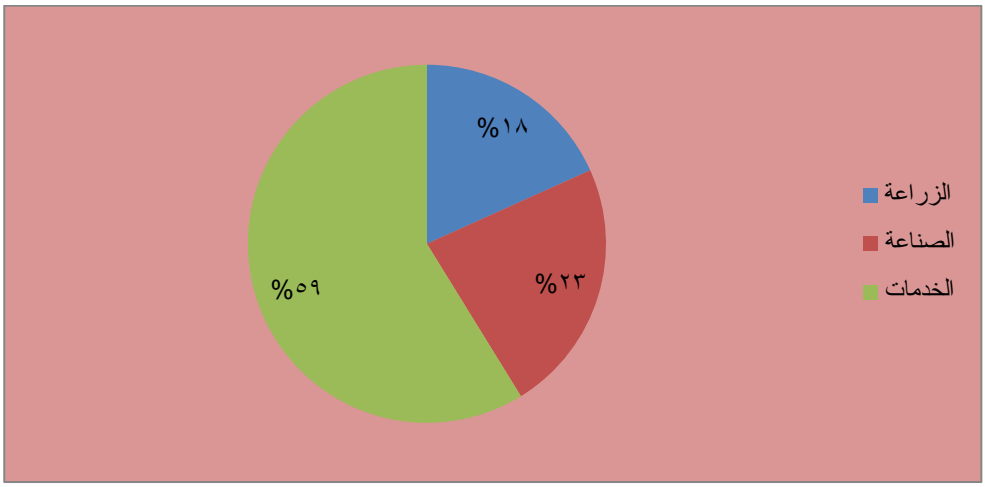

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٤)

(١) علي احمد هارون، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٢) أحمد حسن مجهول الحسناوي، مصدر سابق، ص٢٨.

(٣) جواد صالح مهدي النعماني، مصدر سابق ، ص ١٣٠.

مما تقدم يتضح أن قطاع الخدمات استحوذ على أعلى نسبة للقوى العاملة في العراق، اذ قدرت نسبته(٥٨,٨%)، وقد تفوق قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي، و بوصفه يحتاج الى ايدي عاملة كبيرة فضلا عن هذا القطاع هو قطاع عام تابع للدولة و تقدمه لمواطنيها، غير ان واقع هذا القطاع يشير الى تدنى مستوى الخدمات وفي معظم ارجاء الدولة تعاني من نقص في الخدمات وانعدامها ويرجع ذلك الى ارتفاع نسب الفساد الادري، فضلا عن عدم تقديم مشاريع جديدة تسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة، فيما يخص القطاع الزراعي فانه شهد تدهورا كبيرا بعد عام ٢٠٠٣، بدليل انحسار الاراضي الزراعية، فضلا عن كميات المحاصيل المستوردة من دول الجوار وغيرها ومن هذه المحاصيل، هي (الرز والسكر والبقوليات والزيوت والخضروات إلى جانب منتجات اللحوم والألبان)، إذ جاء قطاع الزراعة بالمرتبة الثالثة من حيث نسبة القوى العاملة، بعد القطاعين الصناعي والتجاري، اذ بلغت نسبته (١٨,٢٧%)، و نلاحظ أن هناك تذبذبا في هذه النسبة بين سنة واخرى، ويعزى هذا التذبذب الى عوامل عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية قد اثرت بهذا القطاع الحيوي والمهم، فضلا عن ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع الأساسي، وسوء الادارة و التخطيط[١]. ناهيك عن انخفاض مستوى المياه في نهري دجلة الفرات الذي اسهم في تدهور التربة وارتفاع نسبة ملوحتها، مما اثر في توفر المحاصيل الزراعية الاساسية، وهذا يجعل الدولة تتحمل اعباء توفير المحاصيل الزراعية الضرورية واساسية في نظام البطاقة التموينية، ويكلف الدولة مبالغ ضخمة تقدر بملايين الدولارات حين استيرادها من دول ذات المنشأ، اما فيما يخص القطاع الصناعي فقد جاء ثانيا بعد قطاع الخدمات، من حيث نسبة القوى العاملة في الدولة، ويعاني هذا القطاع من مشاكل عديدة اثرت بشكل كبير عليه وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ إذ تراجع هذا القطاع تراجعا مخيفا كما ان معظم المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة فقدت الدعم الحكومي لها مما ترتب على اثر ذلك تدهور القطاع الصناعي واغلقت العديد من المصانع وبعض لا يزال مغلقا، فضلا عن احالة بعض القوى العاملة الى دوائر الدولة المختلفة منها الصحة والتقاعد وتسريح عدد لا يستهان بهم، ووفقا تقرير البنك الدولي إن النفط والزراعة وانتاج الكهرباء كانت محركات النمو في عام ٢٠١٩، كما أشار البنك في تقريره إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة(٤,٤%) ، بعد عامين متتالين من الانكماش اذ كان قطاع النفط مستحوذا، بنسبة (٤,٢%) على أساس سنوي، في حين نما الاقتصاد غير النفطي بنسبة(٤,٩%) على اساس سنوي وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن الزراعة كانت تسهم بصورة كبيرة، في نمو جميع القطاعات غير النفطية، بعد أن توسعت بنسبة بلغت(٣٩%)[٢].

---

(١) عمار حامد هادي الزبيدي، مصدر سابق، ص٨٣.

(٢) تقرير البنك الدولي لربيع ٢٠٢٠ مراقب الاقتصاد العراقي موقع على شبكة الانترنت:

https://data.albankaldawli.org/country/iraq

اما في يخص نسبة الاعالة[*] فأنها قد بلغت ٧٧,١ للسنوات ٢٠١٨، و٢٠١٩ على التوالي[١].

ثانيا:- الخصائص السكانية للكويت:-

١- حجم السكان:-

بلغ مجموع سكان الكويت عام ٢٠٠٧ م (٣,٣٩٩,٦٣٧) نسمة، وبلغ مجموع السكان الاصليين (١,٠٥٤,٥٩٨) نسمة يشكلون نسبة (٣١%) من اجمالي سكان الكويت، بينما بلغ عدد السكان غير الكويتيين (٢٣٤٥٠٣٩) نسمة يشكلون نسبة (٦٩%) من اجمالي سكان الكويت[٢]. وقد ارتفع عدد سكان دولة الكويت في نهاية عام٢٠١٧ الى (٤,٢٢٦,٩٢٠) نسمة، منهم (١,٣٠٣,٢٤٦) من المواطنين، إزاء (٢,٩٢٣،٦٧٤) نسمة اجانب[٣]. وبلغ عدد سكان الكويت (٤,٤٢٠,١١٠) نسمة عام ٢٠١٩، حيث تبلغ نسبة السكان الكويتيين الاصليين (١,٣٣٥,٧١٢) بنسبة (٣٠,٢١%) من اجمالي سكان الكويت، بينما بلغ عدد سكان غير الكويتيين (٣,٠٨٤,٣٩٨) نسمة وبنسبة شكلت (٦٩,٧٨%) من اجمالي عدد السكان [٤]. ينظر جدول (١٥) شكل (١٤)

---

* نسبة الإعالة = فئة الأطفال + فئة كبار السن / فئة السكان البالغون (الفاعلون اقتصاديا) × ١٠٠.

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق للسنوات (٢٠١٨،٢٠١٩) ص٢.

(٢) مجلة الدستور موقع على شبكة الانترنت:

https://www.addustour.com/articles/335459-3-4

(٣) دولة الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للإحصاء، تقدير اعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية في ٢٠١٨/١/١، دولة الكويت، مارس ٢٠١٨.

(٤) الادارة المركزية للاحصاء الكويتي، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٩-٢٠٢٠، إحصاءات السكان ، ص ٥٩.

جدول (١٥) تقدير اعداد السكان الكويتيين لعام ٢٠١٩م

ت	السكان	ذكور	اناث	جملة
١	كويتي	٦٦٢,٩١٦	٦٧٢,٧٩٦	١,٣٣٥,٧١٢
٢	غير كويتي	٢,٠٧٣,٦١٥	١,٠١٠,٧٨٣	٣,٠٨٤,٣٩٨
٣	المجموع			٤,٤٢٠,١١٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: الادارة المركزية للاحصاء الكويتي، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٩-٢٠٢٠، إحصاءات السكان، ص٥٩.

جدول (١٦) التوزيع النسبي للإقامات الحالية في دولة الكويت لعام ٢٠١٩م

ت	الدول	عدد الاقامات	النسبة (%)
١	دول عربية	٩٩٧,٧٨٨	٣٣,٢٥
٢	دول اسيوية غير عربية	١,٩٢١,٤٦٥	٦٤,٠٤
٣	دول افريقية غير عربية	٤٥,٦٩٧	١,٥٢
٤	دول اوربا	١٣,٤٣٥	٠,٤٥
٥	دول امريكا الشمالية	١٨,٨٩٩	٠,٦٣
٦	دول امريكا الجنوبية والوسطى	١,٨٩٧	٠,٠٦
٧	مجموعة استراليا والمحيط الهادي	١,٤٣٠	٠,٠٥
٨	مجموعة جنسيات اخرى	٢	٠,٠٠
٩	المجموع	٣,٠٠٠,٦١٣	١٠٠,٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: الادارة المركزية للاحصاء الكويتي، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٩-٢٠٢٠، إحصاءات السكان ، ص ٧٥.

شكل(١٥) النسبة المئوية للإقامات الحالية في دولة الكويت لعام ٢٠١٩م

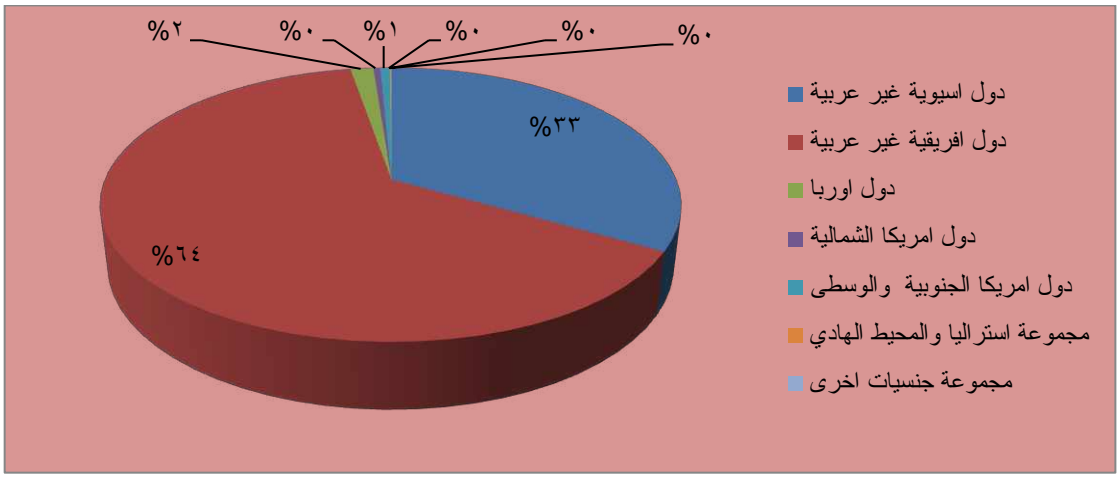

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٦)

وتتصدر جاليات الدول الاسيوية غير العربية الاقامات الحالية في دولة الكويت حيث وصل عددهم (١,٩٢١,٤٦٥) نسمة، بنسبة (٦٤,٠٤%) ومن اكبرها الهندية والفليبينية والبنغلادشية والسريلانكية، تليها جاليات الدول العربية بنسبة (٣٣,٢٥%)، ومن اكبرها الجاليتين المصرية والسورية، تليها جاليات الدول الافريقية غير العربية بنسبة (١,٥٢%) فقط[١]. جدول(١٦) شكل (١٥) وتشير البيانات ان معدل النمو الاجمالي للسكان في عام ٢٠١٩ قد بلغ (٣,٣ %) ليصل بذلك اجمالي عدد السكان في عام ٢٠١٩ إلى (٤,٤٢٠,١١٠) نسمة، وبلغ عدد السكان الاصليين (١,٤٣٢) مليون نسمة فيشكلون نسبة (١%) من مجموع السكان، أما عدد السكان غير الكويتيين فقد بلغ (٣,٣٤٤) مليون نسمة فيشكلون نسبة (٦٩%) من مجموع السكان [٢].

أما الكثافة السكانية فقد بلغت (٦٨%) نسمة / كم٢، ويعود سبب تفوق اعداد السكان غير الكويتيين على السكان الاصليين الى تلبية الحاجة للقوى العاملة على تنفيذ الخطط التنموية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن عجز القوى العاملة المحلية لتلبية متطلبات التنمية وبناء البنى التحتية، بعد تدفق النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والكويت بشكل خاص، اخذت الهجرة إليها تتصاعد وتتعدد مصادرها، وهذا يمثل تهديدا للهوية العربية والاسلامية لتلك الدولة، ونظرا إلى كون الهجرة هي في الاساس هجرة للهوية العربية والاسلامية لتلك الدول ونظرا إلى كون الهجرة هي في الاساس هجرة ايدي عاملة، إذ ارتفعت نسبة العمالة الواحدة من (٤٥%) لعام ١٩٧٥ إلى (٧٠%) لعام ٢٠١١، في حين ان العمالة

(١) الادارة المركزية للإحصاء- وزارة التخطيط، نشرة احصائيات الهجرة للعام٢٠١٧، دولة الكويت ص٢٣.

(٢) التقرير الاقتصادي الثامن والاربعون، بنك الكويت الوطني، الكويت، ٢٠١٩، ص١٠.

الوطنية لا تمثل سوى ٣٠% من مجموع اليد العاملة[١]. وقد صنفت الهجرة الوافدة لدول الخليج العربي وعلى رأسهم الكويت كإحدى المشكلات الاجتماعية، نظرا إلى تأثيراتها السلبية في الانتماء والولاء للدولة، كما عُدت احدى المشكلات الاقتصادية، نظرا إلى الاستنزاف المادي المتمثل بالتحويلات النقدية للعاملين الوافدين من دولهم، والتي وصلت إلى ١٧% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٩[٢].

٢- التركيب الاثنوغرافي لسكان الكويت:-

ان أغلب سكان دول الخليج العربي وبضمنها الكويت ينتمون الى تجمعات قبلية عربية، نزحت فيما بعد هذه القبائل من داخل شبه الجزيرة العربية و انتشرت في أطرافها المختلفة[٣]. وتشير البيانات الاحصائية عن بلوغ عدد سكان دولة الكويت (٤,٤٢٠,١١٠) نسمة لعام ٢٠١٩، حيث تبلغ نسبة السكان الكويتيين الاصليين منهم (١,٣٣٥,٧١٢) بنسبة (٣٠,٢١%) من اجمالي سكان الكويت، بينما بلغ عدد سكان غير الكويتيين (٣,٠٨٤,٣٩٨) نسمة، وبنسبة شكلت (٦٩,٧٨%) من اجمالي عدد السكان [٤]. وتشير التقديرات السكانية أنّ عدد سكان الكويت قد يصل في عام ٢٠٥٠ على ما يزيد عن خمسة مليون نسمة في ظل الزيادة السكانية المستمرة، فضلا عن السماح ببقاء الوافدين بالإقامة فيها[٥].

اما فيما يخص التركيب الديني فان الدستور الكويتي ينص على أن الديانة الرسمية الرئيسة لدولة الكويت هي الإسلام، وانّ الشريعة الإسلامية هي من أهم مصادر التشريعات والقوانين الكويتية، كما يدين معظم سكان دولة الكويت بالإسلام، ويتبع غالبيتهم الطائفة السنية والبقية تتبع الطائفة الشيعية، بينما يتمتع جميع معتنقي الديانات الأخرى بحرية العقيدة الكاملة في الدولة[٦]. وفق المادة الأولى من دستور عام ١٩٦٢م

---

(١) احمد عبد العزيز احمد البقلي، التركيبة السكانية وأثرها في التنمية المستدامة– ببلدان مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الكويت)، مجلة بحوث اقتصادية، العدد ٧٤ ، ٢٠١٦ ، ص٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٦١.

(٣) سلام مجهول شهد الزيادي، الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص ٤٧.

(٤) الادارة المركزية للاحصاء الكويتي، المجموعة الاحصائية السنوية٢٠١٩-٢٠٢٠، إحصاءات السكان، ص٥٩.

(٥) موقع المحيط، عدد الجاليات في الكويت ٢٠٢٠، محمود سليمان - ٢٧ يوليو، ٢:١٢، ٢٠٢٠ موقع على شبكة الانترنت https://www.almuheet.net/129727/

(٦) البوابة الالكترونية الرسمية، دولة الكويت، موقع على شبكة الانترنت:

https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/CultureAndHeritageReligiousPractices.aspx

الكويتي، تعد الكويت دولة عربية، وشعبها جزء من الأمة العربية، ونتيجة لهذا فان سكان الكويت يمكن تقسيم سكان الكويت الاصليين على أسس طبقية أو قبلية أو وطنية أو طائفية أو عائلية[١]. و يشكل المسلمون اكثر من (٩٠%) من السكان، بينما يشكل (١٠%) غير المسلمين [٢]. وكما يشكل الشيعة نحو (٢٥%) من المجتمع الكويتي وفق اقرب التقديرات الى الحقيقة، اذا لا يوجد احصاء موثوق عن عددهم في الكويت، وغالبيتهم من اصول فارسية، اما العرب الشيعة فأصولهم من منطقة الاحساء السعودية ومن العراق والبحرين[٣].

يتألف السكان في دولة الكويت من تركيبة اجتماعية متباينة من حيث القوميات بسبب نقص الايدي العاملة الكويتية التي تم استيراد بديل عنها من العمالة الخارجية من مختلف البلدان الاسيوية والعربية لغرض تنفيذ الخطط التنموية خاصة بعد اكتشاف النفط [٤]. فقد بلغ عدد سكان الكويت (٤,٤٢٠,١١٠) نسمة عام ٢٠١٩، حيث تبلغ نسبة السكان الكويتيين الاصليين (١,٣٣٥,٧١٢) بنسبة (٣٠,٢١%) من اجمالي سكان الكويت، بينما بلغ عدد سكان غير الكويتيين (٣,٠٨٤,٣٩٨) نسمة وبنسبة شكلت (٦٩,٧٨%) من اجمالي عدد السكان [٥].

وان اسباب مجيء العمالة الاجنبية التي تتفوق بنسبها عن سكان دولة الكويت الأصليين وذلك لتلبية لحاجة قوى العمل بهدف تنفيذ الخطط التنموية في مجالات الاقتصاد للدولة، نتيجة زيادة العائدات النفطية الكويتية، كما ان القوى العاملة من السكان الاصليين الكويتيين عاجزة عن تلبية متطلبات التنمية وبناء البنى التحتية للدولة، فضلا عن تدني الاجور التي تتقاضاها العمالة الاجنبية وعزوف الشباب الكويتيون عن الدخول في التعليم المهني والفني، لذا أصبحت قضية العمالة الأجنبية واحدة من ابرز صفات المجتمع السكاني في الكويت، وهذا يعد خللا في التركيبة السكانية الكويتية لما لها من اثار سلبية سياسية اجتماعية وثقافية وامنية و اقتصادية تمثلت في الاختلاف الجوهري للعادات والتقاليد اثرت على بعض منظومة القيم الكويتية، اما من ناحية التأثير السلبي في المجالات الأمنية والسياسية فقد تمثلت في ارتفاع نسبة الجريمة وظهور الاعتصامات والتظاهرات السياسية المعارضة فضلا عن تدخل بعض الدول بالشؤون الداخلية للكويت بهدف حماية رعاياهم، اما تأثير العمالة الاجنبية من الجوانب الاقتصادية على الكويت يكمن في ارتفاع نسبة البطالة

---

(١) فانك موقع على شبكة الانترنت:

https://fanack.com/ar/kuwait/population-of-kuwait/#ethnic

(٢) مصطفى احمد، حسام الدين ابراهم عثمان، الموسوعة الجغرافية، الجزء الاول، ط ١، اعداد، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٢.

(٣) كارين لحود ططر، الاسلام والسياسة في الكويت، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٥.

(٤) وداد حماد مخلف، الأبعاد الجيوبولوتيكية للعلاقات الدولية(العراق والكويت انموذجا) دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العد ٣، ٢٠١٢، ص ٧٤.

(٥) الادارة المركزية للاحصاء الكويتي، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٩-٢٠٢٠، إحصاءات السكان، ص٥٩.

للكويتيين بسبب الأجور المتدنية التي تتقاضاها العمالة الاجنبية مقارنة بأجور العمالة الوطنية، فضلا عن استنزاف الموارد الاقتصادية في الدولة[1].

من خلال توضيح الخصائص السكانية للعراق والكويت نلاحظ ان حجم سكان العراق في عام ٢٠٢٠ تجاوز الـ (٤٠) مليون نسمة، وعند مقارنة سكان العراق بسكان الكويت فإن سكان العراق يفوق سكان الكويت ثمان مرات، أما معدل النمو لسكان الدولتين متقارب بينهما (٢,٨%)، وبهذا الخصوص ونتيجة لارتفاع حجم السكان في العراق ادى إلى توفر اليد العاملة فيه ويمكن ان يؤثر ذلك إيجابا في العلاقات العراقية – الكويتية وذلك من خلال السماح لليد العاملة العراقية العمل في الكويت التي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة لتعويض النقص الحاصل لليد العاملة فيها. وفيما يتعلق بالتركيب الاثنوغرافي لسكان الدولتين نلاحظ تنوعا اثنوغرافيا في العراق إذ ان نسبة السكان العرب يشكلون اكثر من (٨٠%) ومعظم السكان ينتمون للدين الاسلامي، وهناك حقيقة من الضروري ذكرها وهي أن المسلمين الشيعة في العراق يشكلون اكثر من (٦٥%) من سكان العراق، أما الكويت يشكل سكان العرب الاغلبية العظمى بأكثر من (٩٠%) يعتنقون الدين الاسلامي يشكل (٦٥-٧٠%) من المسلمين السنة في حين يشكل المسلمون الشيعة نسبة (٢٠-٢٥%) من السكان.

وعليه يمكن القول ان سكان العراق يوجد فيه تنوع وتباين قومي ومذهبي يؤشر ذلك على انه عدم وجود تجانس سكاني مما يعرض الدولة الى اخطار عديدة ومنها اثارة النعرات الطائفية والمذهبية وهذا ما عمدت على تطبيقه بعض الدول الاقليمية والدول الكبيرة كالولايات المتحدة الامريكية، ومن جهة اخرى فان الكويت هي الاخرى تتصف بضعف جيوبوليتيكي بسبب قلة عدد سكانها وصغر حجمها مقارنة بدول جوارها مما جعلها ترسم علاقات قوية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من اجل الحفاظ على كيانها، ، فضلا مشكلة العمالة الاجنبية في الكويت واختلاف قومياتهم وعاداتهم التي تسبب خللا في التركيبة السكانية وتأثيرها على امن الدولة، و من خلال دراسة المؤشرات والخصائص السكانية للدولتين يمكن لبعضها ان يؤثر ذلك إيجابا في تطوير وتعزيز العلاقات العراقية – الكويتية ودفع مسارها الى الامام، لاسيما ان العراق والكويت يرتبطان بعلاقة الجوار الجغرافي، وتربط شعبهما روابط اصيلة ومتينة.

([1]) وداد حماد مخلف، مصدر سابق، ص ٧٤.

المبحث الثالث النظام السياسي للعراق والكويت:

اولا :- النظام السياسي في العراق:

يقصد بالنظام السياسي وحدة وظيفية تتكون من اجزاء مرتبطة ببعضها ومتفاعلة سويا وهو نتاج لعمليات سياسية يحاول ان ينظم الانسان بها نفسه في بيئته الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها ، مع اخذه في الحسبان تأثره بالنظم السياسية الخارجية [١]. وكما يمكن تعريفه بانه بناء سياسي مؤسسي، تتفاعل في إطاره الداخلي، بعلاقات متشابكة ومتداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع، أو إنه مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية [٢]. في القرن العشرين حصلت امور دولية عديدة الا وهي الحرب العالمية الاولى، والتي قد ساعدت بريطانيا في ان تضع يدها على العراق بعد ان كان خاضعا للحكم العثماني، لاسيما بعد ان دخلت الدولة العثمانية الحرب مع المانيا ضد بريطانيا وحلفائها فرنسا وروسيا، مما جعل ذلك مبررا لمهاجمة العراق واحتلال ولايات بغداد والبصرة والموصل التي كانت تخضع للدولة العثمانية وبهذا اصبح العراق كله تحت الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ [٣]. مما دفع العراقيين لرفض الانتداب والاحتلال البريطاني واندلاع ثورة العشرين في٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ بقيادة (شعلان ابو الجون) اذ تم وقتها قطع السكك الحديدية واطلاق العيارات النارية [٤].

ان فكرة نشأة الدولة العراقية لم تكن محلية بل جاءت الفكرة من الخارج، من خلال الاحتلال البريطاني للعراق، فضلا عن بروز الوعي القومي في العراقي بضرورة انشاء الدولة العراقية، ومن اجل هذا جاءت بريطانيا بالأمير فيصل من الحجاز وتوج ملكا على العراق في عام ١٩٢١ وكان ذلك برعاية بريطانيا واضحة ومعلنة بذلك بداية الحكم الملكي للعراق والذي بدأ من عام ١٩٢١لغاية ١٩٥٨[٥]. بعد انتهاء الحكم الملكي بدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق وتمثلت بقيام الجمهورية العراقية في ١٤تموز ١٩٥٨، بثورة

([١]) محمد محمود ابراهيم الديب، مصدر سابق، ص١١٣.

([٢]) زيد عدنان محسن، امير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام ٢٠٠٥ إنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧، ص ٢٢٦.

([٣]) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١١٧.

([٤]) عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار، ثورة القرن العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط العام، مجلة الكلية الجامعية الإسلامية، العدد ٢٣ ، ٢٠١٣، ص٨٨.

([٥]) عدنان كاظم جبار، حميدة عبدالحسين محمد، أسماء خالد جرجيس، التحليل السياسي الجغرافي لمحددات التطور السياسي في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٨١، ٢٠٢٠، ص٤٧.

قادها الجيش العراقي وبقيادة عبد الكريم قاسم وتعد هذه الثورة مرحلة مهمة من تاريخ العراق الحديث وانعكست اثارها على العراق وعلى دول الجوار والدول الاجنبية التي كانت متغلغلة في العراق[١].

ولم تستقر الحياة السياسية في العراق ابان الحكم الجمهوري من حيث الانقلابات العسكرية وغيرها لاسيما بعد الانقلاب الذي حصل على عبد الكريم قاسم بقيادة عبد السلام عارف وادى ذلك الى مقتله، وبعد تولي عبد السلام عارف ومن ثم عبد الرحمن عارف السلطة وكان لغاية عام ١٩٦٨، وثم جاء بعد ذلك تولى السيطرة حزب البعث المنحل على الدولة العراقية وكان ذلك بتاريخ ١٧ تموز عام ١٩٦٨، وعانى الشعب العراقي خلال هذه الحقبة من ويلات الحروب وقمع الحريات والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، وانتهى حكم البعث بسقوط بغداد عام ٢٠٠٣ بعد حرب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وبداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر، وتمثلت هذه المدة بمشكلات عدة خطيرة تواجه العراق منها الامن والاستقرار وبروز التنظيمات الارهابية نتيجة عدم اكتمال بناء الدولة ومؤسساتها الامنية والعسكرية، لاسيما بعد سقوط النظام السابق وتعمد الويات المتحدة الامريكية على تدمير قوته العسكرية، فضلا عن التناحر السياسي والمحاصصة الطائفية وقد مرت الدولة العراقية بمدة حرجة جدا تهدد كيانها ونسيجها الاجتماعي[٢] .

يعد العراق من بين اكثر دول المنطقة العربية والشرق الاوسط اهمية بالنسبة للسياسة الاميركية وذلك لاهتمامات عديدة اهمها الموقع الجغرافي والاحتياطي النفطي، وعليه دخل العراق ضمن دوامة الصراع والرغبة الاميركية في الهيمنة وبسط النفوذ في المنطقة لتحقيق مشروع استراتيجي مستقبلي يهدف الى اخضاع معظم الاطراف التي تتمتع بمزايا وامكانيات وثروات الى نفوذها بشتى الوسائل[٣].

كما ان الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تتضمن ثلاثة جوانب هي[٤]:

١- الجانب السياسي: من خلال بناء نظام سياسي في العراق على اساس الطوائف، وتكون المشاركة وتوزيع المناصب الحكومية فيه على اساس عرقي وطائفي.

([١]) بشار فتحي جاسم العكيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، المجلد٤، العدد ٨، ٢٠٠٧، ص٤.

([٢]) احمد شكر حمود الصبيحي، المشكلة السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة جامعة الأنبار للقانون والعلوم السياسية، المجلد٧، العدد٢، ٢٠١٧، ص١٤١.

([٣]) حيدر علي حسين، احتلال العراق وتداعياته الاقليمية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٦٠ .

([٤]) محمد مجيد حسين، الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي، العدد ٣٦، ٢٠٢٠، ص٣٢.

٢- الجانب الاقتصادي: تكمن في السيطرة والتحكم بالنفط ودمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي، فضلا عن عرقلتها وتهديدها بفرض عقوبات اقتصادية على العراق.

٣- الجانب العسكري: ان التواجد العسكري في العراق يحقق اهدفا منها التحكم بالموقع الاستراتيجي للعراق وان الاستراتيجية الامريكية تهدف الى وجود عسكري دائم في العراق بغية تحقيق اهدافها في المنطقة.

وتجدر الاشارة الى ان الكويت قد ادت دورا واضحا في عملية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية فقد ساندت وسهلت دخول القوات الامريكية للعراق عبر اراضيها [١]. ولهذا فقد مثل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية سنة ٢٠٠٣ انتهاكا للمواثيق الدولية ولكل مبادى القانون الدولي، فكان هذا الحدث هو نقطة تحول جوهرية في المنطقة اذ من خلاله تم اسقاط النظام العراقي السابق في يوم٩ / ٢٠٠٣/٤، وقد أخذت الامور منحى جديدا وتطورا اخر، اذا اصدر مجلس الامن الدولي القرار ١٤٨٣ ليضفي شرعية باحتلال العراق[٢]. فضلا عن تعيين حاكم عسكري على العراق(جي غارنر) ثم الحاكم المدني (بول بريمير) لغاية ٢٨/ حزيران/ ٢٠٠٤[٣]. ثم بعد ذلك جرى تشكيل مجلس الحكم العراقي بتاريخ ١٣/ تموز / ٢٠٠٣، فرحبت الولايات المتحدة الامريكية بإقامة مجلس الحكم العراقي[٤]. وبعد سقوط النظام سنة ٢٠٠٣ وسلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، و انتهاء العمل بدستور ١٩٧٠، صدر قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق والذي حمل سلطات الاحتلال مسؤولية الوقوف مع الشعب العراقي في كتابة دستور وقيام حكومة عراقية معترف بها دوليا وبناء مؤسسات تؤمن بالعدالة والحريات والحقوق دون تمييز، فجاءت المادة ٦١ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية بإلزام السلطة التشريعية اللاحقة بكتابة الدستور في موعد اقصاه ١٥/آب/٢٠٠٥ وتم عرض الدستور على الاستفتاء وتم اقراره بعد الاستفتاء الشعبي الذي حصل في ١٥ / ١٠ عام ٢٠٠٥ [٥].
جدول (١٧) ،شكل (١٦)

([١]) شيماء محمد جواد، انعكاسات دخول العراق للكويت على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاهه للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٠، ص ١٩٤.

([٢]) أزهار محمد عيلان، قرارات مجلس الأمن في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد، ٣٦، ٢٠٠٨، ص١٥٧.

([٣]) مروة سامي جودة، مصدر سابق، ص ١٠٦.

([٤]) أزهار محمد عيلان، مصدر سابق ، ص١٥٩.

([٥]) مثنى عباس عبد الكاظم المحمد، آليات الديموقراطية شبه المباشرة في الدستور العراقي النافذ(الاستفتاء انموذجا)، مجلة رسالة الحقوق، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص٣٢٢.

جدول (١٧) اعداد المصوتين بـ (نعم ، لا) للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م

ت	النتائج	عدد المصوتين	النسبة (%)
١	المصوتين بـ (نعم)	٧٧٤٢٧٩٦	٧٨
٢	المصوتين بـ (لا)	٢١٠٩٤٩٥	٢٢
٣	اجمالي عدد الاصوات	٩٨٥٢٢٩١	١٠٠

المصدر - لطيف كامل كليوي، اعياد عبد الرضا، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص١٦٩٢.

شكل (١٦) النسبة المئوية للمصوتين بـ (نعم ، لا) للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م

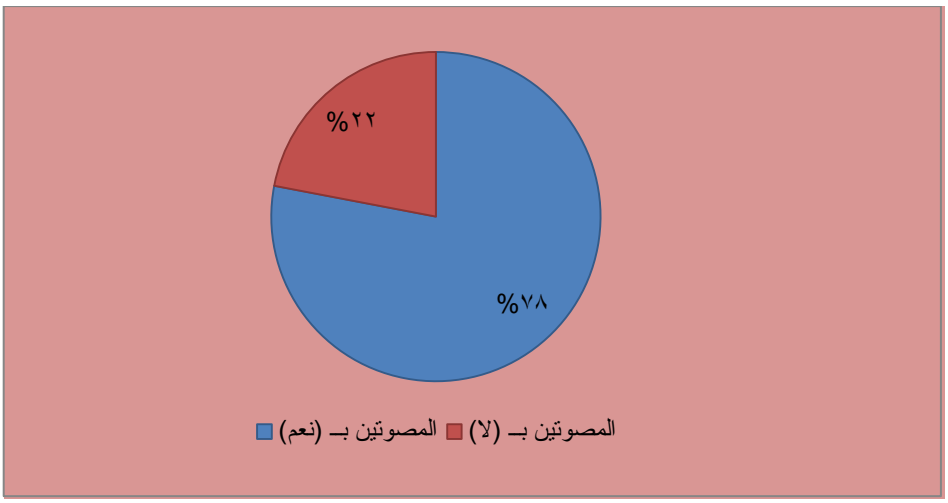

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٧)

يتضح من جدول(١٦) انه بلغ عدد المصوتين اجمالي عدد الاصوات التي شاركت في الاستفاء الشعبي على الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، بنحو (٩,٨٥٢,٢٩١) نسمة في حين بلغ عدد المصوتين بـ (نعم) (٧,٧٤٢,٧٩٦) فيما بلغ المصوتون بـ (لا) (٢,١٠٩٤,٩٥)، ووفقا للدستور العراقي تم الاستفتاء الشعبي عليه وتم اقراراه سنة ٢٠٠٥ ، وقد نصت المادة رقم(١) من الدستور ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديموقراطي وان هذا الدستور هو ضمان لوحدة العراق[١].

(١) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (١)، ط٥، ٢٠١١، ص١٠.

كما تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدا الفصل بين السلطات وهي كالاتي:

١- السلطة التشريعية:

تعد من الركائز الاساسية والرئيسة التي لابد من جودها في كل نظام سياسي تعمل على ادارة شؤون وتنظيم الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من خلال وضع اطر تشريعية وقانونية لتنظيم عمل الدولة وسياستها[١]. كما تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد وفقا للمادة (٤٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، ويتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق وهؤلاء يمثلون الشعب العراقي بأكمله، والبالغ عددهم (٢٧٥) عضوا ، ويتم انتخابهم من قبل الشعب عبر الاقتراع العام المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه[٢]. كما تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب هي اربع سنوات تقويمية[٣].

كما ان مجلس النواب يختص بمهام يمكن اجمال بعضها على النحو الاتي([٤]):

١- تشريع القوانين الاتحادية .

٢- الرقابة على اداء السطلة التنفيذية.

٣- انتخاب رئيس الجمهورية.

٤- تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

٥- مساءلة رئيس الجمهورية بناء على طلب مسبب، بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب.

اما مجلس الاتحاد فمن المقرر تأسيسه، إذ إنّه يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، كل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب[٥]. على اثر ذلك فقد اخذ المشرع العراقي بنظام البرلمان ذي المجلسين، اسوة بالأنظمة

([١]) زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٩، ص١١٢.

([٢]) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٤٩) مصدر سابق، ص٢٨.

([٣]) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٥٦) مصدر سابق، ص٣١.

([٤]) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٦١) مصدر سابق، ص٣٢.

([٥]) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٦٥) مصدر سابق، ص٣٨.

الاتحادية التي يمثل فيها مجلس النواب (عموم الشعب) في حين يمثل مجلس الاتحاد (الاقاليم والمحافظات) بوصفها وحدات مكونة للنظام الاتحادي حين تكونه[١].

٢- السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من جهتين تمارس صلاحياتهما وفقا للدستور والقانون[٢]. فتمثل الجهة الاولى رئيس الجمهورية، اما الجهة الثانية فأنها تمثل مجلس الوزراء، فان الجهة الاولى المتمثلة برئيس الجمهورية فيكون رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، فهو يمثل سيادة الدولة، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة اراضيه، وفقا لأحكام الدستور[٣]. يتولى رئيس الجمهورية صلاحيات عديدة اهمها[٤]:

١- اصدار المراسيم الجمهورية.

٢- المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.

٣- اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء.

٤- قبول السفراء.

٥- المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم الخاصة.

٦- يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب.

٧- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب.

---

(١) طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، ٢٠٠٩، ص١٠٥.

(٢) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٦٦) مصدر سابق، ص٣٩.

(٣) علي يوسف الشكري، المركز الدستوري لرئيس الجمهورية دراسة في الدساتير العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ، مصر ، ٢٠١٤، ص١٠٦.

(٤) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٧٣) مصدر سابق، ص٤١.

اما الجهة الثانية فهي تتمثل بمجلس الوزراء ويتم تكليفه من قبل رئيس الجمهورية ويمارس مجلس الوزراء العديد من الصلاحيات اهمهما[١]:

١- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة، والاشراف على عمل الوزارات ، والجهات غير المرتبطة بوزارة.

٢- اقتراح مشروعات القوانين.

٣- إصدار الانظمة والتعليمات والقرارات ، بهدف تنفيذ القوانين.

٤- اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

٥- التوصية إلى مجلس النواب، بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني ، ورؤساء الاجهزة الامنية.

٦- التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتوقيع عليها، او من يخوله.

٣- السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الاعلى، والمحكمة الاتحادية، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي[٢]. اذ يتولى مجلس القضاء الأعلى ادارة شؤون الهيئات القضائية، وينظم القانون، طريقة تكوينه، واختصاصاته، وقواعد سير العمل[٣].

ويمارس مجلس القضاء الاعلى صلاحيات عديدة اهمها [٤]:

١- ادارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي.

٢- ترشيح رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ، ورئيس الادعاء العام ، ورئيس هيئة الاشراف القضائي ، وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم.

٣- اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية ، وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.

---

(١) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٨٠) مصدر سابق، ص٤٤.

(٢) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٨٩) مصدر سابق، ص٤٧.

(٣) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٩٠) مصدر سابق، ص٤٨.

(٤) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٩٠) مصدر سابق، ص٤٨.

اما المحكمة الاتحادية فتتكون من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الاسلامي، وفقهاء القانون، ويحدد عددهم، وتنظم طريقة اختيارهم، وعمل المحكمة، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب[١].

وتختص المحكمة الاتحادية العليا بمهام عديدة اهمها[٢]:

١- الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة.

٢- تفسير نصوص الدستور.

٣- الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية ، والقرارات والانظمة والتعليمات، والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء، وذوي الشأن، من الافراد وغيرهم، حق الطعن المباشر لدى المحكمة.

٤- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية ، وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية.

يمكن القول من خلال ادارة الدولة العراقية وفق النظام البرلماني خلال مدة ١٨ سنة الماضية انّ هذا النظام لم يخدم الشعب العراقي، فقد كرس هذا النظام المحاصصة الطائفية واللامركزية في الحكم، وكان احد اسباب تفشي الفساد الاداري في العراق، وقد القى ذلك بتبعات اثرت سلبا على حياة الشعب العراقي وعلى عدم استقراره وتهديد وحدته وامنه الوطني، وبهذا الخصوص ترى الدراسة ان نظام الحكم البرلماني لا يخدم مصلحة العراق وشعبه وترى ضرورة تغيير نظام الحكم من برلماني الى رئاسي، إذ إنَّ تغيير الحكم من برلماني الى رئاسي يعد احد اهم الخطوات الاساسية لاستقرار العراق وحماية أمنه ووحدة اراضيه.

ثانيا:- النظام السياسي في الكويت:-

منذ تأسيس الكويت واعلانها كدولة مستقلة في عام ١٩٦١ فان طبيعة الحكم في الدولة هو حكم اميري يتمثل بحكم ال الصباح فيها، كما يعد الامير (صباح بن جابر) هو أول من حكم الكويت واستمر حكمه لمدة (٦) سنوات من عام (١٧٥٦-١٧٦٢)، وقد حكم ١٦ امير توالى على حكم الكويت، واخرهم هو الامير (نواف الأحمد الجابر الصباح) الي تولى حكم الكويت سنة ٢٠٢٠ولغاية الان، شهد النظام السياسي الكويتي العديد من التطورات منذ نشأة الكويت وحتى عام ٢٠٢٠، حيث قام الحكم فيها منذ تأسيسه على أساس مبدأ الشورى[٣].

([١]) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٩٢) مصدر سابق، ص٤٩

([٢]) دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، المادة (٩٣) مصدر سابق، ص٤٩.

([٣]) خليفة عبد الله الوقيان، الثقافة في الكويت بواكير اتجاهات ريادات، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٧، ص٢٩.

وقد كانت طريقة إختيار الحاكم أقرب إلى عقد إجتماعي غير مكتوب بين الحاكم والمحكومين، وكان هذا العقد يقوم على نظام البيعة مقابل مبدأ الشورى[١]. و يعد الدستور الكويتي أول دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، وأنجز المجلس التأسيسي الكويتي مشروع الدستور، وتم إقراره بالإجماع في جلسة ٣ نوفمبر ١٩٦٢، ليبدأ العمل به رسمياً في ٢٩ يناير ١٩٦٣، حيث أُسّس لأوّل مجلسٍ نيابي منتخب في دول الخليج العربي[٢].

وان الدستور الكويتي قد اخذ بالنظام الديمقراطي الخاضع لسيادة القانون، إذ نص على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة فهي مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور، وبينت المذكرة التفسيرية أن المقصود باستعمال لفظ (الأمة) أنه ترديد للمبدأ الديمقراطي القائل (الأمة مصدر السلطات) ودون الابتعاد عن حقيقة كون الأمة كما سبق في المادة الأولى من الدستور أمة واحدة هي الأمة العربية [٣]. كما أن دولة الكويت قامت على أساس عقد إجتماعي بين أسرة آل الصباح والشعب الكويتي، وقد استمر هذا العقد حتى بعد استقلال الكويت، حيث نشأت لدى النخبة الحاكمة قناعة تامة بأن وجود دستور وطني ومجلس تشريعي منتخب من الشعب يمثل الضمان الأمثل لقيام دولة ديمقراطية دستورية حديثة توازن بين شرعية الحكم الذي تتمتع بها الأسرة الحاكمة، والمشاركة السياسية للشعب في إدارة الدولة وذلك من خلال مجلس الأمة الذي يعبر عن إرادة الشعب ومشاركته في صنع القرار السياسي، وتجدر الاشارة الى أن دستور دولة الكويت مزج بين النظامين البرلماني والرئاسي، حيث أخذ من النظام البرلماني أن نظام الحكم وراثي والحاكم غير مسؤول وذاته مصونة لا تمس ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه، وكذلك الأخذ بالفصل المرن بين السلطات الثلاث مع التعاون والتداخل فيما بينهم، والوزراء أعضاء في مجلس الأمة ولهم حق التصويت، بينما أخذ من النظام الرئاسي أن عملية إختيار الحكومة تتم من قبل الحاكم وبمعزل عن نتائج الانتخابات البرلمانية ولا يملك مجلس الأمة حل الحكومة، وعند حدوث خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يحسمه الأمير، الوزارة مسؤولة أمام الأمير[٤].

([١]) سرور جرمان سرور الجرمان، دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٣، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد، مصر، ٢٠١٩، ص١٨٠.

([٢]) بن عودة محمد الامين، السلطة التنفيذية والتشريعية بالكويت دراسة لأوجه التعاون والتعارض، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد٦، الجزائر، ٢٠١٤، ص٩٨.

([٣]) عبد الله عوض المطيري، سلطات مجلس الامة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص ٢٥.

([٤]) سرور جرمان سرور الجرمان، مصدر سابق، ص١٨٢.

ويمكن تقسيم هيكل النظام السياسي في الكويت على النحو الاتي :

١- رئيس الدولة (أمير البلاد):

يتولى سلطاته من خلال وزرائه، ويعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، فضلا عن صلاحية رئيس الدولة في تعيين نائب عنه يمارس صلاحياته مدة غيابه خارج الدولة وذلك بأمر أميري[١]. كما يكون لأمير الدولة الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها وإصدارها، وهو بذاته القائد الأعلى للقوات المسلحة وله صلاحية إعلان الحرب الدفاعية والحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، كما له الحق في إبرام المعاهدات بمرسوم شرط إبلاغ مجلس الأمة[٢].

٢- السلطة التشريعية:

يمثلها مجلس الأمة الذي يختص بالتشريع والرقابة على التنفيذ للقوانين، ولا يصدر قانون في الدولة إلا إذا أقره مجلس الأمة وصادق عليه الأمير، أما اختصاصات السلطة التشريعية بحسب ما جاء في الدستور الكويتي، فهي في الشؤون التشريعية التي تشمل مشروعات القوانين والمراسيم والمعاهدات، الشؤون السياسية التي تشمل بدورها القرارات وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء وطلبات المناقشة أو التحقيق وتلقي ومعالجة الشكاوى من المواطنين، في حين الاختصاص الثالث من اختصاصات السلطة التشريعية في الشؤون المالية، والتي تشمل مناقشة ومصادقته الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية وإقرار ميزانية المجلس[٣].

٣- السلطة التنفيذية:

يتولى السلطة التنفيذية الامير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين في الدستور كما يمارس رئيس الدول (الامير) صلاحيات متعددة اذ يكون له دور بارز في اختيار رئيس مجلس الوزراء، بتعيينه بموجب أمر أميري [٤]. وكما يقوم مجلس الوزراء برسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، وقد جرى العرف على أن يكون رئيس مجلس الوزراء هو ذاته ولي عهد الدولة، فهو بذلك لا يتولى أي وزارة ولا يطرح مجلس الأمة موضوع الثقة فيه، وبرغم ذلك، فإنه في حال كان رأي مجلس الأمة أن هناك عدم تعاون مع

([١]) عبد الله عوض المطيري، مصدر سابق، ص ٢٣.

([٢]) محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (٢٠١٠- ٢٠١٣) ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٥، ص٨٣.

([٣]) محمد بدر المطيري، مصدر سابق، ص٨٣.

([٤]) عبد الله عوض المطيري، مصدر سابق، ص ٢٥.

رئيس مجلس الوزراء، فقد يرفع المجلس هذا الرأي إلى أمير الدولة الذي بدوره يملك الحق في أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو إن يحل مجلس الأمة، وفي الحالة الأخيرة، إذا قرر مجلس الأمة الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المعين عُدَّ معتزلا من منصبه ومن تاريخ قرار المجلس وتشكل وزارة جديدة [1].

من خلال التطرق لطبيعة النظام السياسية في العراق والكويت يمكن القول ان النظام السياسي في الكويت يتماز بالثبات والاستقرار تمثل ذلك بطبيعة نظام الحكم والذي منذ تأسيس دولة الكويت ولغاية الان، وكان لهذا تأثيرا كبيرا على امن واستقرار وازدهار الكويت اذا ما قورنت بالعراق، اما فيما يتعلق بالعراق فان طبيعة نظام الحكم فانه يتسم بعدم الثبات وعدم الاستقرار، وتمثل ذلك بتغيير نظام الحكم من الملكي الى الجمهوري ، وقد استمر الحكم الملكي منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١وحتى سقوطه ١٩٥٨، وبعد تغيير نظام الحكم الملكي، جاءت حكومات عسكرية متنوعة الأيدولوجية، استمرت من عام ١٩٥٨حتى ١٩٦٨، وبعد عام ١٩٦٨ استلم نظام البعث المقبور السلكة في العراق ، فتحول النظام السياسي من عسكري الى دكتاتوري تمثل بسلطة الحزب الاوحد وهو حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي عهد الرئيس المقبور صدام حسين عام ١٩٨٠استخدم سياسية الدم والحديد لبسط سلطته على شعبه، وقد ادخل العراق بحربين مدمرتين للعراق، تثملت الاولى بالحرب العراقية – الايرانية التي استمرت ٨ سنوات، ثم اتبعها بعد ذلك بالحرب الثانية وهي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والتي تمثلت بغزو العراق للكويت وتلى ذلك حصار اقتصادي على العراق وكان لهذه السياسية الرعناء تأثيرا كبيرا على الشعب العراقي وعلى مستوى العلاقات العراقية – الكويتية، وفي عام ٢٠٠٣، يمكن القول ان العراق قد دخل مرحلة جديد فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي في الدولة اذ تحول النظام السياسي من حكم سلطوي دكتاتوري الى نظام سياسي برلماني، وبالرغم من المساوئ التي نتجت عن تطبيق النظام البرلماني الا انه يعد من افضل النظم السياسية التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٢٠.

مما سبق يمكن القول ان كلا من العراق والكويت، يتمتعان بمقومات جغرافية مهمة ترتب على اثر ذلك اهمية استراتيجية واهمية جيوبولتيكية لدى دول العالم بحكم موقعهما الجغرافي، الا أن هناك حقيقة لا بد من الاشارة اليها هي وجود بعض المقومات الجغرافية المهمة في العراق، كما هو الحال في توفر الموارد المائية لاسيما المياه العذبة، بالرغم من تراجع ايراداتها بسب عوامل عديدة منها التغيرات المناخية وعوامل خارجية تخص اقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار وبالتحديد تركيا وايران، فضلا عن توفر العامل البشري المتمثل بالأيدي العاملة، فضلا عن توفر الكثير من الموارد الطبيعة والبعض

(1) محمد بدر المطيري، مصدر سابق، ص٨٣.

منها لم يستثمر الى الان، وتجدر الاشارة ان هناك تنوعا وتباينا قوميا ودينيا في سكان العراق مما سبب له عدم تجانس، وقد استخدمت القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ودول الجوار هذا الضعف الجيوبوليتيكي للتدخل في شؤونه الداخلية لتحقيق مصالحها في العراق.

اما دولة الكويت تتوفر لديها مقومات جغرافية مهمة، لاسيما توفر الموارد المالية وتطور النشاط الصناعي والخدمي فيها، فضلا عن انها غنية جدا بموارد الطاقة، فهي تعد من الدول المتقدمة في احتياط النفط والغاز الطبيعي، لكنها شحيحة وفقيرة من ناحية الموارد المعدنية، فضلا عن انها تفتقر الى توفر المياه العذبة، لعدم وجود انهار فيها من جانب وقلة تساقط الامطار من جانب اخر، كما تعاني الكويت من خلل في التركيبة السكانية حيث معظم سكان الكويت هم من الوافدين اليها اذ يشكلون نسبة(٦٩,٧٨%) بينما نسبة السكان الكويتيين الاصليين بلغت (٣٠,٢١%) من اجمالي عدد سكانها.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان طبيعة علاقة الجوار بين العراق والكويت تجعل من صانعي القرار السياسي للدولتين، اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الدولتين في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي من خلال التعاون في مجالي الموارد المائية وموارد الطاقة، كما يمكن ان تتفق الدولتان على استثمار الحقول النفطية المشتركة الواقعة قرب الحدود الدولية بينهما.

الفصل الثاني العلاقات المكانية العراقية – الكويتية

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات العراقية – الكويتية

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لمشكلات الحدود العراقية – الكويتية

المبحث الثالث: الوصف الجغرافي للحدود العراقية – الكويتية

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات العراقية – الكويتية

يعد موضوع العلاقات العراقية – الكويتية احد المواضيع المهمة التي تناولته الكثير من الدراسات السياسية والتاريخية، لما لهذه العلاقة من تشعبات كثيرة، كان للاستعمار الانكليزي ومن ثم الاحتلال الأمريكي دور كبير في نشأتها وتطورها، ولغرض توضيح طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية من الضروري توضيح البعد التاريخي لهذه العلاقات، وفي هذا الفصل ستناول طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية وعلى النحو الاتي :

اولا:- العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٢٠- ١٩٥٨): -

شهدت العلاقات العراقية الكويتية توترات سياسية منذ العهد العثماني فقد كانت الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة، اذ كان حاكم الكويت يحمل لقب قائمقام تابع لولاية قضاء البصرة، وكانت بريطانيا هي الدولة الأوربية الوحيدة المسيطرة على الخليج العربي[١]. وفي عام ١٨٦١ عقدت اتفاقات حماية مع جميع المشيخات في الخليج باستثناء الكويت وقطر، إلا أن ظهور النفوذ الروسي والألماني في الخليج عن طريق التفاوض مع الباب العالي دفعها الى كسب ولاء شيوخ الكويت والتعاون معهم لقاء مكافأة مالية قدرها (١٥,٠٠٠) جنيه إسترليني، الا أن حاكم الكويت طلب بدلاً عن ذلك وعداً من بريطانيا بحماية الكويت لقاء التعاون معها، ونتج عن ذلك توقيع معاهدة بين الطرفين التزم بها حاكم الكويت بعدم تأجير اراضيه لأية دولة اخرى الا بعد اخذ موافقة بريطانيا مقابل حماية الاخيرة للكويت من أي عدوان عليها وفقا لاتفاقية ١٨٩٩، وفي المقابل اعترضت الدولة العثمانية على هذا الاتفاق وحشدت قواتها في البصرة فأرسلت بريطانيا قطعات بحرية لحماية الكويت[٢].

(١) لمياء محسن الكناني، مالك دحام الجميلي، العلاقات العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، ٢٠١٢، ص٦.

(٢) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٤، ٢٠١٦، ص ١٢٥٠.

وبعد استقلال العراق من الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٠ وانضمامه إلى عصبة الأمم في عام ١٩٣٢، تم الاعتراف من جانبه بالكويت كدولة ذات سيادة بحسب الحدود المرسومة في اتفاقية ١٩١٣ ويتضح ذلك في الخطابات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق و حاكم الكويت آنذاك من خلال الوكيل البريطاني في الكويت، وذلك بحكم أن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية، لهذا ترى أن العلاقات السياسية الرسمية بين الكويت والعراق قد بدأت منذ عام ١٩٣٢عندما تمت المراسلات بينهما حول القضايا المشتركة وخاصة الحدودية، فحين شهدت اولى الدعوات لضم الكويت بوصفها جزء من العراق جاء على يد ملك العراق الملك فيصل آنذاك في عام ١٩٣٣، حيث دعى إلى ضم الكويت، الا انها لم تلبث ان تكون مجرد تصريحات ومع وفاته في عام ١٩٣٩ توقفت المطالبة العراقية بالكويت مؤقتا [١].

ثانيا:ـ العلاقات العراقية ــ الكويتية (١٩٥٨ـ ١٩٩١):ـ

اما في هذ المرحلة فقد شهدت العلاقات العراقية – الكويتية العديد من القضايا التي تسببت بها بريطانيا، بعدم التوصل فيها إلى ايجاد الوسائل الملائمة للتعاطي معها، مثل قضية تجارة الاسلحة والتهريب وقضية مشروع المرفأ العراقي وقضية المياه العذبة وقضية ضم الكويت للاتحاد الهاشمي[٢]. التي اتجه العراق فيها بعد انشاء الاتحاد العربي – الهاشمي إلى الكويت ، ليقترح على بريطانيا إنهاء حمايتها على الكويت، وإعلانها دولة مستقلة، ثم ضمها إلى الاتحاد الذي تحقق بين العراق والأردن في١٤ شباط من العام ١٩٥٨، وقد تبنى رئيس وزراء العراق في حينها، نوري السعيد، ذلك الاتحاد[٣].

إذ يخفف هذا الانضمام من الاعباء المالية التي تترتب على ذمة العراق ضمن الاتحاد[٤]. فضلا عن انه سيسهل على العراق تصدير نفطه عبر ميناء الكويت؛ لأنه لا يمكن إقامة مراسي لاستقبال حاملات النفط العملاقة في البصرة؛ بسبب عدم توافر العمق الكافي لها في مياه شط العرب الضحلة، وعندها سوف تستفيد الكويت بالمقابل من انضمامها في الحصول على

(١) وسناء محمد ابراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٣-٤٤، ٢٠١٦، ص١١١.

(٢) حيدر صبخي عفات الجوراني، العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩٠م – ٢٠١١م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٦.

(٣) حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت: جذورها ومعوقاتها، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١ ،٢٠٠١، ص٢٨٦ .

(٤) سرحان غلام حسين، وسائل تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٧، ٢٠٠٥، ص٨٢.

احتياجاتها من مياه الشرب العذبة، لكن حاكم الكويت الشيخ (عبد الله السالم)، والحكومة البريطانية، رفضتا انضمام الكويت إلى الاتحاد، غير انّ نوري السعيد استمر في اتصالاته مع الحكومة البريطانية، بحثّها على الأخذ بمشروعه، وعندما لمس تجاهلاً بريطانياً لفكرة المشروع، أوصى بإعداد مذكرة مشتركة لوزارة الدفاع والخارجية العراقيين تسلم إلى السفير البريطاني، وقد تم إعداد هذه المذكرة متضمنة ثلاثة مقترحات[١] :-

١- انضمام الكويت إلى الاتحاد، بعد منحها الاستقلال، على ان تقدم معونة سنوية للاتحاد .

٢- إذا تعذر الأخذ بهذا المقترح، يعاد النظر في حدود الكويت مع العراق، لتعود إلى ما كانت عليه في السابق .

٣- في حال عدم الأخذ بالاقتراح الثاني، يحتفظ العراق بحرية التصرف.

واجه السفير البريطاني تلك المذكرة بالاستغراب، وطلب مقابلة نوري السعيد، الذي تلمس إصراره على انجاز مشروعه، لذلك اقترح عقد اجتماع عراقي – بريطاني في أواخر شهر تموز من العام ١٩٥٨، لبحث المشكلات العالقة بين العراق وبريطانيا، بما في ذلك موضوع الكويت، غير أن قيام ثورة ١٤ تموز من العام ١٩٥٨م في العراق، ومقتل (نوري السعيد) صاحب المشروع، وانسحاب العراق من الاتحاد، بقرار عراقي بعد يومين من قيام الثورة، أنهت المشروع [٢].

وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨م في العراق[٣] . رحب امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح بالثورة عن طريق برقية التهنئة التي بعثها لرئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم (١٩٥٨م – ١٩٦٣م) بنجاح الثورة، وفي محاولة للتعامل بصورة أكثر تقاربا مع الكويت طلبت الحكومة العراقية من الحكومة الكويتية في التاسع عشر من كانون الأول، السماح لها بإقامة قنصلية أو ممثلية تجارية في الكويت لتقوم برعاية العراقيين من جهة وتكون

(١) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، بغداد ، ١٩٨٨م ، ص٢٣٤ -٢٤٠.

(٢) علاء جاسم الحربي، العلاقات العراقية – البريطانية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص٣٢٦ -٣٣٠.

(٣) ثامر عزام حمد، موقف دول المغرب العربي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٧، العدد ٢١، ٢٠١٥، ص١٥١.

حلقة اتصال بين الدولتين الشقيقتين من جهة اخرى، لا سيما لتنفيذ القضايا التي طلبها الشيخ عبد الله عند زيارته الاخيرة للعراق [١].

وهكذا اسهمت هذه المحاولة في تحسين العلاقات بين العراق والكويت، إذ تم تبادل الوفود الاقتصادية والتجارية بينهما[٢]. كما وفرت الوقت الكافي للكويت لتعزز مكانتها الدولية[٣]. وادارة شؤونها الخارجية بمفردها، ولتبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية التي اعلنت استقلال الكويت سنة ١٩٦١م، وألغت اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩م، وابدلتها بمذكرات متبادلة شكلت اتفاقية اشترطت ما يأتي[٤] :-

أ- تلغي اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩؛ لأنها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها.

ب- تظل روح الصداقة المتينة تحكم العلاقات بين الدولتين.

ج- عندما تقتضي الاحوال يتشاور الدولتين في القضايا التي تعني كل منهما.

د- لا شيء في هذه الاحكام يؤثر في استعداد حكومة صاحب الجلالة لمساعدة حكومة الكويت، إذا طلبت هذه الحكومة مثل هذه المساعدة.

وفي اليوم التالي بعث رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم برقية إلى أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، يهنئه على الغاء اتفاقية عام ١٨٩٩م والذي وصفها بالمزورة، وغير الشرعية، وغير المعترف بها دوليا، دون ان تشير البرقية إلى استقلال الكويت وفي الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٦١، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في مقره بوزارة الدفاع، أعلن فيه ان الكويت جزء من العراق[٥].

---

(١) قيس جواد علي الغريري، مشاكل الحدود العراقية – الكويتية عام ١٩١٣ – ١٩٦٨ دراسة سياسية تاريخية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، السنة الرابعة، لبنان، ٢٠٠٧، ص١٩.

(٢) عبد الرحمن عزام، النظام الدولي لدول الخليج الفارسي، القاهرة، ١٩٥٩م ، ص٥١.

(3) Mohamed H.Al-Baharana, The lega l status of the Arabian Gulf States, London : Man chester University press, 1968. Pp. 112 – 114.

(٤) علي سيف النامي، شرعية دولة الكويت وفقا للقانون الدولي، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الاولى، الكويت، ٢٠٠٧، ص٢٢٦.

(٥) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٢٨.

وبعد ان قدم شرحا مفصلا للروابط التاريخية بين العراق والكويت، أكد ان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بسيادة العراق على أرض الكويت، وانه سيصدر مرسوما بتعيين شيخ الكويت قائمقام الكويت الذي سيصبح تابعا للسلطة الادارية في لواء (محافظة) البصرة [١].

وكانت ردة فعل الكويت سريعة، إذ قدم امير الكويت شكوى امام مجلس الامن الدولي، بوصفه الجهاز المسؤول عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين في منظمة الأمم المتحدة وذلك في الاول من تموز العام ١٩٦١م، كما طالب من الحكومة البريطانية تطبيق الضمانة المنصوص عليها في اتفاقية الاستقلال لعام ١٩٦١م، وكذلك تقدمت الكويت بشكوى إلى جامعة الدول العربية لتتخذ الاجراءات الفعالة لصيانة استقلال الكويت[٢]. وفي الاول من تموز العام ١٩٦١م وصلت القوات البريطانية إلى الكويت واستكملت انتشارها في السادس من الشهر نفسه ، على الرغم من عدم وجود تحرك عسكري عراقي ملحوظ في المنطقة الحدودية، لذلك قدم العراق شكوى إلى مجلس الامن الدولي، لمناقشة التهديد البريطاني لأمنه واستقلاله ، غير ان مجلس الامن لم يستطيع اتخاذ قرار، بسبب التعارض بين المشروعين البريطاني والمصري [٣].

إذ عارضهما الاتحاد السوفيتي (السابق) مستخدما حق النقض(الفيتو) بدعوى أن مشروع قرار مجلس الأمن الدولي، لا يتضمن امرا بانسحاب القوات البريطانية من الكويت، لذلك طلبت من الجامعة العربية التدخل لتسوية الأزمة سلميا، فعقد مجلس الجامعة اجتماعا في الخامس من تموز، وقام بالاتصالات مع كل من بغداد والكويت والرياض، والطلب منها تسوية الازمة، وقد أثمرت الجهود المشتركة إلى عقد مجلس الجامعة العربية جلسة له في العشرين من تموز عام نفسه، قرر خلالها الموافقة على طلب الحكومة الكويتية بالانضمام إلى جامعة الدول العربية، واشرف الامين العام لجامعة الدول العربية على تشكيل قوة طوارئ عربية، ضمت قوات سعودية وأردنية ومصرية وتونسية وسودانية، وقد وصلت إلى الكويت في العاشر من ايلول العام ١٩٦١م ، لكنها لم تبقَ طويلا ، إذ انسحبت تباعا، واستكملت انسحابها في شهر كانون الثاني من

(١) خليل ابراهيم حسين، عبد الكريم قاسم ، موسوعة (١٤ تموز) الجزء الخامس : بغداد ، ١٩٨٩، ص٢٥٢.

(٢) منذر الموصلي، الاسرة الدولية: دور الكويت وآل صباح في الخليج العربي ، دار الرياض الريس للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص٢٢٩.

(٣) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتأريخه المعاصر١٩٤٥ – ١٩٧١، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ، ١٩٧٢ ، ص١٠٥.

عام ١٩٦٣[١]. ويبدو ان هذه الأزمة لم تنته [٢]. إلاّ بعد تولي عبد السلام محمد عارف السلطة في العراق عقب حركة الثامن من شباط من عام ١٩٦٣م ، والتي انهت نظام عبد الكريم قاسم في العراق، ولم يمض وقتا طويلا على الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، حتى بدأت بغداد، وفي شهر تشرين الأول من عام ١٩٦٣، مباحثات بين رئيس وزراء العراق والكويت[٣].

أسفرت عن التوقيع على اتفاق بين الجانبين تضمن توطيد العلاقات بين الدولتين العربيتين، من خلال فتح صفحة جديدة في هذه العلاقات، وقد تم الاتفاق على الامور الاتية [٤] :

١ـ اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتأريخ ٢١ حزيران ١٩٣٢، والذي وافق عليه امير الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ آب ١٩٣٢.

٢ـ تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الاخوية بين الدولتين الشقيقتين.

٣ـ تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين الدولتين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

٤ـ وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين على مستوى السفراء.

وطيلة اعوام (١٩٦٤– ١٩٩٠) لم يوقع الطرفان أي التزام فيما يخص المشكلة الحدودية ، كما لم يعانيا من أزمات وتوترات بسببها، باستثناء ازمة المخفر الحدودي المعروف بـ (الصامتة). في الاعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ والذي استطاعت الجامعة العربية من تطويق آثارها وانهاء مسبباتها، وفي شباط عام ١٩٧٣ تكررت زيارات الوفد الكويتي إلى العراق بناء على دعوة موجهة من وزير الخارجية العراقي لإنهاء مشكلة الحدود، وكان الموقف العراقي واضحا حيث لم يوافق على ترسيم الحدود وفقا للأسس التى يدعي بها حكام الكويت كون جزيرتا وربه

(١) سيد نوفل، الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، القاهرة ، مطبعة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٧، ص٢٥٠ – ٢٥٢.

(٢) مارثادوكاس، ازمة الكويت: العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٦١ – ١٩٦م)، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص٧٥.

(٣) أحمد علي السيد وآخرون، ترسيم الحدود الكويتية – العراقية: الحق التاريخي والادارة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٣، ص٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٦١ .

وبوبيان والشريط المقابل لهما يقعان ضمن الأراضي الكويتية [١]. وبحلول العشرين من اذار من العام نفسه بدأت حدة الأزمة من جديد بين العراق والكويت، فتوترت العلاقة بينمها من جديد عندما قامت الحكومة الكويتية باستغلال انشغال العراق بالعصيان المسلح في شمال العراق، فبدأت بالتوسع بالأراضي العراقية، مما دفع القوات العراقية إلى إعادة السيطرة على المركز الموجود في الصامتة[٢]. وقد تركزت المباحثات حول مشكلة الحدود البرية و البحرية، ومسائل التهريب التي تفشت عبر الحدود وطرائق مكافحتها، و مشروع نقل المياه العذبة من شط العرب الى الكويت [٣]. وقد امتازت طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية بالهدوء خلال سنوات الحرب العراقية – الايرانية، والتي شهدت الدعم الكويتي للعراق، والذي كان دعما سخيا، فقد استخدمت الكويت مرفأها الرئيس لنقل الامدادات العراقية وكانت الطرق البرية التي تعبر الكويت نحو الخليج العربي، قد تحولت إلى خطوط تموين رئيسة للعراق منذ بداية الحرب[٤].

وأثر اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في٤ أيلول لعام١٩٨٠م، تعطلت المفاوضات بخصوص ترسيم الحدود مرة أخرى، وتوقفت المباحثات بين العراق والكويت نتيجة لهذه الحرب، ولكن بعد انتهاء هذه الحرب في الثامن من آب لعام ١٩٨٨م، وجدت الكويت أنه لابد من استثمار حالة انشغال العراق في الحرب مع إيران لإنهاء مسألة ترسيم الحدود، وأصبحت الكويت تتصور أن الوقت قد أصبح مهيئاً في سبيل التوصل إلى اتفاقية ملزمة ونهائية دولياً، فتحولت هذه القضية بالنسبة لها إلى قضية مصيرية وأعطتها الأولوية على جميع القضايا الأخرى، واعتقد المسؤولون الكويتيون أنّه إذا لم يتم التوصل إلى حل في هذا الوقت، فالكويت ستخسر فرصة نادرة لطالما انتظرتها وبأن ليس بإمكانهم الحصول عليها مجدداً[٥].

(١) حسين مجيد عبد علي الحسناوي، ازمة الحدود العراقية الكويتية، ط١، دار ومكتبة البصائر للطباعة، لبنان، ٢٠١٣، ص٦٧.

(٢) محمد مظفر الادهمي، من موهافي الى الكويت الطريق الى حرب الخليج ، ط١، الاهلية للنشر، الاردن، ١٩٩٧، ص ١٢٣.

(٣) صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية، ع(٣٣) ، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، تموز، ١٩٧٣، ص ١١٣.

(4) shahram Chubin and charled Tripp , Iripp , Iran and Iraqat war , London, 1988, pp. 169 – 1972.

(٥) عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج: خليفة الأزمة ودور الأدراك الخاطئ، مجلة المستقبل العربي، ع (١٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٦٤-٧١.

وكانت الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران، فتجاوزت على أراضيه، حيث كان موقع الكمارك والجوازات الكويتية في منطقة المطلاع حتى بداية الستينيات[١]. وتم نقل هذا المركز إلى موقع العبدلي القديم الذي يبعد عن المطلاع أكثر من٧٠ كيلومتر شمالاً وباتجاه جنوب العراق وهذا دليل على التجاوز والقضم الذي حصل للأراضي العراقية في ذلك الوقت[٢].

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية كشف العراق عن عدد من المواقف التي ادعى ان الحكومة الكويتية قد اتخذتها، بهدف الحاق الضرر به، باتجاهات متعددة فهي من ناحية تجاوزت على أراض عراقية جديدة، وقامت بحفر الآبار، وسحب النفط العراقي من حقوله، ومن ناحية اخرى لجأت إلى ضخ البترول متجاوزة حصتها في منظمة الاوبك لرفع اسعار النفط نحو التدني، بالشكل الذي يعطل فرص العراق في التنمية، وتجاوز آثار الحرب، فكان العراق يعاني مشكلات اقتصادية كبيرة بعد الانتهاء من الحرب، التي لا شك في أن الكويت، قد دفعت باتجاه استمرارها عن طريق فتح موانئها ومساعدة العراق ماليا والإيحاء بأنها ستفي بتعهداتها للعراق حتى بعد انتهاء الحرب، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك، ففي الوقت الذي اتفقت فيه دول الأوبك على تحديد حصص الدول الأعضاء في الضخ نرى أن الكويت والأمارات لم تلتزما بحصصها ، إنما أغرقت الاسواق العالمية بكميات كبيرة [٣]. مما أدى إلى تدهور أسعار البترول من ٢١ دولار وصل الى ١١ دولار للبرميل ، وقد قررت الكويت زيادة إنتاجها النفطي بشكل جذري في آب ١٩٨٨م أي بعد يوم واحد من موافقة أيران على وقف إطلاق النار مع العراق ، وكان العراق بحاجة إلى أسعار نفط مستقرة لتمويل مشاريع الاعمار بعد الحرب، فضلاً عن ذلك قيام الكويت بالزحف على الأراضي العراقية لإقامة المنشآت النفطية والعسكرية والمزارع عليها[٤].

(١) وزارة الثقافة والإعلام، مسألة الكويت: رسالة وزير الخارجية العراقي الموجهة إلى وزراء خارجية دول العالم المتعلقة بتاريخ الكويت وصلتها التاريخية بالعراق، بغداد، ٤ أيلول ١٩٩٠،ص١٨.

(٢) وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية ـ سياسية) ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢، ص١٢٥.

(٣) سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيان، بيروت، ١٩٩٤، ص٧٠.

(٤) خالد يحيى الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، منشورات دار الكلمة للنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص٥٤.

إلى غير ذلك من الممارسات التي وجد العراق فيها مبررات لغزو الكويت واحتلاله في الثاني من آب من العام ١٩٩٠[١]. وقد لقيت المحاولات التي قام بها العراق لحل قضية الديون رفضاً من الجانب الكويتي وتم ربطها بمسألة ترسيم الحدود والاعتراف بسيادة الكويت وهذا ما أثاره أيضاً سعد العبد الله ولي عهد الكويت في مؤتمر جدة في آب ١٩٩٠ مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل، وقد استجاب العراق فيها لمساعي القادة العرب لحل الأزمة[٢].

إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب إصرار الجانب الكويتي على تجاهل المطالب العراقية العادلة، ومن جراء الضغط المتزايد على العراق ورفض كل المبادرات العراقية في التوصل لحل الأزمة، دخلت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب لعام ١٩٩٠، لقد تضافرت أسباب عدة في حمل العراق على دخول الكويت منها اقتصادية، ومسألة الحدود، ولكن السبب الأكثر تأثيراً هو دفع الولايات المتحدة الأمريكية الكويت للضلوع في مخطط لإضعاف العراق ومن ثم احتواهه في مرحلة لاحقة، وهو ما حصل فعلاً بعد العدوان عليه في ١٧ كانون الثاني لعام ١٩٩١، بهدف السيطرة على المنطقة "منابع النفط" وتحييد وشل قدرات العراق في المعادلة الإقليمية ولا سيما مع الكيان الصهيوني[٣]. فكان قرار مجلس الامن ٦٨٧ لسنة ١٩٩٠، ان يأذن لقوات التحالف باستخدام كافة الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت، بالرغم ان هناك امكانية لحل هذه الازمة حلا دبلوماسيا ووفقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة، و ان استخدام القوة ضد العراق يحدث لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية، وقد تجاوز الهدف الذي صدر من اجله الا وهو اخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت، الى اعلان حرب على العراق ودخول القوات العسكرية المتحالفة داخل اراضيه وليس هدفها اخراج القوات العراقية من الكويت فقط، بل تدمير قوته العسكرية والاقتصادية وارهاب الشعب العراقي من خلال القصف الذي قامت به قوات التحالف على السكان المدنيين في العراق، فضلا عن فرضهم الحصار الاقتصادي، وكان المستفيد الاكبر من هذا الامر هو الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوربية للسيطرة على مصادر الطاقة و اهمها منابع النفط في منطقة الخليج العربي ومنها العراق[٤].

(١) وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٢) أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، ع(١٥٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٩٤.

(٣) وزارة الثقافة والإعلام، مسألة الكويت، مصدر السابق، ص٢٧.

(٤) محمد عبد الله الدوري، قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بأزمة الخليج بحث في كتاب (القانون الدولي وازمة الخليج) ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص٣٠.

وقد اخذت العلاقات العراقية ـ الكويتية منحى متأزما حينما اقدم النظام السابق في العراق على احتلال الكويت في الثامن آب عام ١٩٩٠ مما اضطر مجلس الامن بالتدخل و اصدرا قرار ١٥ يناير ١٩٩١ الذي تضمن فيه دعوة العراق للانسحاب من الكويت، فامتنع العراق عن تطبيق هذا القرار، ومن ناحية اخرى اخذ الصراع المستمر بين العراق وبين الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة وترتب على اثر ذلك تأسيس تحالف دوليا ضد غزو العراق للكويت وتم ذلك التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ونتيجة لذلك تم توجيه ضربة عسكرية واسعة للعراق، مما اضطر العراق للانسحاب من الكويت الامر، الذي أوقع العراق والمنطقة في حرب عالمية وعقوبات دولية، فقد احتاجت الدبلوماسية العراقية إلى جهود مضنية لإخراج العراق من الفصل السابع[١].

ثالثا :ـ العلاقات العراقية – الكويتية (٢٠٠٣ـ ٢٠٢٠):

بعد ان اقدمت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على غزو واحتلال العراق في ٢٠/٣/ ٢٠٠٣، وبهذا اطاحت بالنظام العراقي السابق[٢]. وكانت مبرراتهم لهذا الغزو هو امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وان هذا يشكل خطرا كبيرا يستهدف الامن القومي الامريكي، وكذلك يشكل خطرا لدول جوار العراق، هذا من جهة، ومن جهة اخرى هو اسقاط النظام العراق الدكتاتوري آنذاك واحلال نظام ديموقراطي محله[٣]. ولكن في حقيقة الامر فان هناك هدفا كبيرا تعمل عليه الولايات المتحدة الامريكية وضمن استراتيجيتها، كون العراق يقع من ضمن المكامن النفطية الكبرى في العالم احتياطا وانتاجا لهذ كان العراق هو الهدف الاول لاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية [٤].

شهدت العلاقات العراقية – الكويتية تحسنا نسبيا بعد سقوط النظام العراقي في العام ٢٠٠٣ على الرغم من وجود بعض الملفات العالقة، فيما يتعلق بالخلاف الازلي وهو ترسيم الحدود والتعويضات وغيرها من الملفات الأخرى التي أقرتها الأمم المتحدة، وذلك لبدء مرحله

(٢) سرحان غلام حسين، مصدر سابق، ص٨٨.

(١) رافـد أحمد محمد، الآثار المترتبة على دول الخليج العربي بعد احداث ايلول٢٠٠١ وتداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٣، العدد ١/٤، ٢٠١٩، ص ٦١.

(٢) عبدالستار الجميلي، موقف القانون الدولي من احتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد ١٥، ٢٠١٢، ص ٩- ١٠.

(٣) حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، مجلة السياسية والدولية المجلد، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص ٧-٨.

جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة، وكما هو معروف أن العلاقات انقطعت في كافة المجالات منذ عام ١٩٩٠، لكنها شهدت تحسناً نسبياً بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣[١]. وكان للكويت دورا في سقوط النظام العراقي حيث فتحت اراضيها واجوائها، لقوات التحالف اثناء تحضيرهم لدخول العراق، كما انها قدمت الدعم اللوجستي والعسكرية رغبة منها في التخلص من النظام العراقي السابق [٢]. وقد ابدت الكويت تخوفها من حالة عدم الاستقرار والأمن في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وأن يتطور هذا الأمر وربما ينتقل بآثاره السلبية إلى الأراضي الكويتية، ويهدد الاستقرار والسلم الأهلي فيها، ولاسيما الأحداث الامنية التي وقعت بين عامي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧) في العراق، والتخوف من أن تتدهور، يؤدي التدهور الامني إلى أن يكون العراق تحت سيطرة الإرهابيين، وأن توتر الأحداث الأمنية في العراق يؤدي إلى الخشية من تهديد الأمن الداخلي والتماسك الوطني والاجتماعي في الكويت، وتخوف الكويت من انتقال الصراع المذهبي والطائفي إلى أراضيها عبر العراق، لهذا عمدت الكويت الى تقديم مساعدات اقتصادية للعراق بين (٢٠٠٣-٢٠١٠م) بلغت حوالي (١,٥٧٥) مليار دولار، فضلا عن الافراج عن الأموال العراقية المجمدة في البنوك الكويتية والبالغ قدرها (٧٨) مليون دولار، وتحويلها إلى صندوق التنمية العراقي[٣].

خلاصة القول ان العلاقات العراقية – الكويتية قد تميزت بالتذبذب ما بين التعاون المشروط او الانغلاق والتعقيد والقطيعة بين الدولتين، فقد اوجدت السياسة بابا لبعض الخلافات والتي يعود تاريخها الى الثلاثينيات من القرن العشرين عندما بدا العراق يستعد لنيل استقلاله ويرتب اوراقه الداخلية للدخول في عصبة الامم الذي يتطلب منه ترسيم حدوده وكان من الطبيعي ان تتفاقم المشكلة بسبب تثبيت الحدود بين الطرفين واستمرت المشكلة الحدودية ومازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، وسوف يكون لهذه المشكلة تأثيرات سلبية بالمجمل وعلى مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية .

(٤) منى حسين عبيد، مصدر سابق، ص١٢٥٤.

(٥) سعاد بردي السعيدي، السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي الى التجديد، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٢، مصر، ٢٠٢١، ص٤٤٤.

(١) مفيد كاصد الزيدي، العلاقات العراقية – الكويتية (٢٠١٤- ٢٠١٨م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد٥٢، ٢٠٢١، ص٢٧٨.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لمشكلات الحدود العراقية ـ الكويتية

اثارت قضية ترسيم الحدود بين الدول العديد من الاشكاليات المتعددة ويرجع ذلك لصعوبة الفصل بين الاطراف، اذ تعد الحدود من اهم العناصر المؤثرة في العلاقات الدولية، كما إن ترسيم الحدود وتخطيطها بين الدول قد يؤدي إلى نزاعات وحروب عديدة، كما أن النزاعات الحدودية الدولية تتسم بشموليتها، فيمكن أن تحدث في المجتمعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها وأعرافها، أو في المجتمع الواحد، رغم ترابط القوى الممثلة لهذا المجتمع في تاريخها وعاداتها وأعراقها وأفكارها، إذ بدأت الوحدة الجغرافية في المنطقة العربية تشهد تقسيمات كثيرة مع بدايات السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، إذ سعت الدول المستعمرة إلى تفتيت أقاليمه الجغرافية إلى دويلات صغيرة متناحرة فيما بينها، بهدف استمرارية السيطرة عليها، والتحكم بطرقها التجارية، واستغلال ثرواتها، فهذه الحدود المصطنعة ساعدت في إيجاد نزاعات حدودية بين الدول، اذ لا توجد حدود طبيعية واضحة المعالم بين أجزائه، وقد أثيرت هذه المشكلات مع انتهاء مرحلة السيطرة الأجنبية وحصول تلك الدول على استقلالها السياسي[١].

لهذا تجد كثيرا من النزاعات الحدودية تعود إلى عامل اقتصادي، حيث من مفارقات الحدود وجود دول كثيرة السكان قليلة الثروات، أو وجود دول قليلة السكان ولا تتمتع بثروات تكفي لحاجة سكانها، وقد تكون سبباً لإثارة بعض المشاكل الحدودية بين الدول المتجاورة ولاسيما إذا كانت إحدى الدول المجاورة غنية بالثروات المعدنية كالنفط والثروات الأخرى، كما تكون للعوامل الاقتصادية أثر كبير على الحدود الدولية، لأنها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليل أهمية وظيفة الحدود، وقد لا توجد حدود اقتصادية بين بعض الدول ومنها الدول التي تخضع لنظام التكتلات الاقتصادية، فترفع الحواجز الاقتصادية والكمركية بين تلك الدول الأعضاء في هذا التكتل الاقتصادي، وعليه يمكن اعتبار العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر في الحدود الدولية لاسيما بعد إن أصبح العامل الاقتصادي يحتل المرتبة الأولى في العلاقات الدولية[٢].

---

(١) خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية واثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن، ص ١٣.

(٢) كريم كاظم كريم الركابي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة البصرة، ٢٠١٢ ، ص١١.

بعد دخول الاستعمار الانكليزي إلى منطقة الخليج العربي، عمد على خلق حواجز اصطناعية في منطقة لا يوجد فيها حواجز طبيعية، فالنظام الاجتماعي كان قائما على أساس القبيلة، وبسبب اعتماد هذه القبائل على الرعي والصيد والتنقل جعلها لا تهتم كثيرا بالحدود فيما بينها، لذلك عمدت بريطانيا على ايجاد نوع من التحالفات القبلية ومناطق النفوذ من اجل اذكاء الخلافات بين هذه القبائل تمهيدا لتقسيم المنطقة وإيجاد الحدود فيما بين كياناتها القبلية، وفعلا تمكنت من ذلك خدمة لمصالحها لما تمتلكهُ هذه المنطقة الستراتيجية من اهمية كبرى، كونها طريقا ملاحيا وتجاريا مهما ناهيك عن ظهور النفط في منطقة الخليج العربي الذي أدى فتح شهية الدول الاستعمارية الكبرى إليها، لذلك فأن المشكلة الحدودية بين العراق والكويت هي صناعة بريطانية بامتياز، وقد عملت بريطانيا على جعل هذه القضية محاطة بالغموض والسرية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقية عام ١٨٩٩م، والتي تضمنت بنودا سرية فيما يخص حماية الكويت وإلى أين تمتد هذه الحماية[١]. ثم جاءت اتفاقية عام ١٩١٣م بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي رسمت بموجبها الحدود على أسس متباينة، إذ تم وضع الحدود الشمالية على أساس حركة القبائل وولائها، بينما جزيرة بوبيان فان الشيخ مبارك ادعى بأن الصيادين من العوازم كانوا يتركون شباكهم في الجزيرة وهي تعد قاعدة انطلاق لهم في اشهر الصيف ومن ثمّ فهي تعود للكويت، أما جزيرة وربة وبحكم قربها من جزيرة بوبيان، وحسب المعيار الجغرافي فأنّها تتبع إلى جزيرة بوبيان والتي هي في الاصل تابعة للكويت[٢]. وبعد اضمحلال الدولة العثمانية بدأت بوادر تقسيم المنطقة من خلال وضع ترسيم الحدود السياسية بين الدولتين بشكل مبدئي بناء على طلب حاكم الكويت آنذاك من الحكومة البريطانية [٣] .

وبموجب اتفاقية عام ١٩١٣م فإن الكويت يعد قضاءً عثمانيا وان الحاكم يمارس مهامه كقائمقام ويرفع العلم العثماني على سور الكويت، مقابل ذلك تم توقيع عقد اتفاقية النفط مع حكومة بريطانيا وهذا هو ثمن إلحاق جزيرة وربة وبوبيان بالكويت، والمتفحص لهذه الاتفاقية يجد فيها الكثير من التناقضات التي تتعارض مع مفهوم السيادة، فهو يعترف بالسيادة العثمانية على الكويت ثم يأتي بالمادة الثانية ويعترف بالاتفاقيات التي يعقدها شيخ الكويت مع بريطانيا، ونفس

(١) كريم العاني، الحدود العراقية الكويتية – دراسة تاريخية ووثائقية، دار الوارث للنشر، ط١ ، بيروت، ٢٠١٣ ، ص٧١.

(٢) محمد رشيد الفيل، الحدود وجهة نظر جغرافية واستراتيجية – الحدود العراقية الكويتية. الوجه الاخر لحرب الخليج المستعمرة، مركز الخليج للكتاب، دبي، ١٩٩٩، ص٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧١.

التناقض يحصل بين المادتين الخامسة والثالثة من الاتفاقية، ولكن رغم ذلك فإن الاتفاق ينص صراحة بأن الكويت هي قضاء تابع إلى ولاية البصرة، وان شيخ الكويت لا يمارس سلطاته الادارية إلا على جزء بسيط من الكويت، ولكن من الناحية القانونية فإنّ هذه الاتفاقية لا قيمة لها بسبب عدم تصديقها ودخولها حيز التنفيذ، إذ حددت مدة ثلاثة أشهر للجانبين لمصادقتها من المؤسسات الدستورية في كل دولة، وبسبب قيام الحرب العالمية الاولى ادى إلى عدم تصديقها ومن ثمَّ فلا أثر قانوني لها [١].

ثم جاءت نهاية الحرب العالمية الاولى لتجعل منطقة الخليج العربي خاضعة بالكامل للنفوذ البريطاني، واصبحت بريطانيا تتدخل بشكل مباشر بالأوضاع الداخلية لهذه المحميات ومن اجل وضع حدود بين هذه الكيانات ، بعد أن كانت حدودها تتمثل بحركة القبائل ومراعيها، عمدت إلى عقد مؤتمر العقيد عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود بين نجد والكويت والعراق وفق رؤيتها ومصالحها، وفي هذا المؤتمر أقر مبدأ تخطيط الحدود بين العراق والكويت، إذ ترأس المؤتمر بيرسي كوكس ومثل العراق فيه صبيح نشأت كما مثل الكويت (الميجر مور) ومثل نجد ابن سعود، وقد تم حل مسألة الحدود الكويتية –النجدية آنذاك على حساب الكويت مما جعل بيرسي كوسك يتخذ قرارا بحل مشكلة الحدود العراقية – الكويتية – على حساب العراق – لتعويضها ما ألحق بها من ضرر من جرّاء ترسيم حدودها مع نجد [٢]. وبهذا الترسيم يكون العراق قد حرم من اي اطلالة ذات معنى على البحر دون مراعاة لأي مبدأ قانوني أو طبيعي وهذا ما يبرر رفض العراق لهذا الترسيم بعد استقلاله[٣]. إذ أوجد الترسيم واقعا سياسيا وجغرافيا جديدا بالغ الخطورة على مستقبل العراق، ونتج عنه حالة الخنق البحري له، وقد عملت بريطانيا على اعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة والمتمثلة بخلق كيانات سياسية لم تكن موجودة في السابق (الكويت)، كما عملت على رسم الحدود بين الكيانات القديمة والكيانات الجديدة، مع منح المزيد من الأراضي والمساحات البحرية والجزر للكيانات التي تعتقد انها مهمة لمصالحها حيث كانت تعد جزيرة تابعة لدولة ما ثم ما تلبث ان تعيد تبعيتها لدولة اخرى[٤].

(١) كريم العاني، مصدر سابق، ص٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٩ .

(٣) باسم كريم سويدان، البحر الاقليمي العراقي، دراسة في السياسة الاقليمية العراقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٨٣ .

(٤) محمد سعيد الخطيب، الوضع القانوني للبحر الاقليمي، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة، ١٩٧٥، ص٩٧.

ويلاحظ ان الاهتمام البريطاني بمشكلة الحدود بين العراق والكويت له اسبابه، إذ إنّ منطقة الحدود غنية بالنفط، وانّ مصلحة بريطانيا تقتضي ان تكون هذه الاراضي تابعة لمحميتها، كما أن التضييق على العراق من جهة البحر، واقتسام السيادة على خور عبد الله وحرمان العراق من أي اطلالة جغرافية ذات معنى على البحر هي مصلحة بريطانية مستقبلية، وفعلا بدأت بريطانيا باستغلال امتيازاتها النفطية في الكويت، وعملت على منع أي تقارب عراقي كويتي، أو إقامة أي مشاريع مشتركة، حيث عرقلة مشروع سحب المياه من العراق إلى الكويت وكذلك عرقلة مشروع مد سكة حديد إلى الكويت، وانشاء ميناء عراقي على الخليج العربي، وأن مصالح بريطانيا الوقوف بجانب الكويت، لذلك عملت مع الكويت على خنق العراق بحريا من خلال تجديدها لخط الحدود حسب رؤيتها مما تتسبب بانتشاء وتكريس وضع تاريخي نتج عنه سد منفذ العراق إلى البحر المفتوح وفقدان لساحل طويل على البحر كان يعود إليه في السابق [١].

ان مشكلة الحدود العراقية – الكويتية قد اخذت ابعادا تاريخية وسياسية في ذات الوقت، لاسيما قضية ترسيم الحدود بين الدولتين التي استمرت لفترات تاريخية قديمة، وهذه المشكلة قد بقيت رهينة للأوضاع السياسية التي تعيشها الدولتين، ومع انشغال العراق في حربه مع ايران مما جعله يسعى إلى تطبيع علاقاته مع الكويت، بسبب حاجة العراق إلى المساعدات المالية والقروض التي كانت تمنحه إياها الكويت، وقد انعكس بشكل وبآخر على السياسة الخارجية العراقية التي اتخذت من الحرب مبررا لتأجيل مشكلة ترسيم الحدود التي ترتب عليها آثار كبيرة فيما بعد وتحديدا عند احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠[٢].

لذا فإن عدم التوصل إلى حل لهذه المشاكل الحدودية بالرغم من الاتصالات والمباحثات تعود بصفة رئيسة إلى اسباب تاريخية و سياسية، وقد بقيت مشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين حتى عام ١٩٩١، حيث شكل مجلس الامن الدولي لجنة ترسيم الحدود بين الدولتين ووافق العراق على الالتزام بقراراتها، وفي عام ١٩٩٣م، صدر قراره رقم (٨٣٣) المتضمن ترسيم الحدود بين العراق والكويت واعترفت الكويت فيه من جانبها واعلن العرق اعترافه بالقرار فيما بعد وكان ذلك في عام ١٩٩٤م [٣].

(١) باسم كريم سويدان، مصدر سابق ، ص٩١ .

(٢) فاطمة حسين سلومي، عصام كاظم عبد الرضا، التطور التاريخي والسياسي الازمة العراقية – الكويتية ١٩٨٠ – ١٩٩٠ وآفاق المستقبل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد ٤١، ٢٠١٣، ص٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٧.

أن نشاط مجلس الأمن في موضوع ترسيم الحدود العراقية – الكويتية ، قد يشكل سابقة خطيرة جداً في العلاقات الدولية، ويعد مخالفة صريحة للمهام والصلاحيات الموكولة اليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إذ خلا هذا الميثاق من الإشارة إلى أي اختصاص للمجلس من هذا النوع من المواضيع او الاشكالات التي تخص ترسيم الحدود الدولية، وكل ما يمكن ملاحظته على نشاط المجلس في مثل هذه القضايا والمنازعات، هو الطلب من الدولتين المتنازعتين أو إحداهما بسحب الوجود العسكري لها في المنطقة الحدودية المتنازع عليها، أو ربما اكتفى المجلس بالإشارة في قراراته أو توصياته إلى حل النزاع بإحدى الطرق السلمية المعروفة، فإن تدخل مجلس الأمن في موضوع ترسيم الحدود العراقية – الكويتية لم يسهم أبداً في توطيد السلم والاستقرار بين الدولتين ولم يضع اي خطوة تقدم في مسار العلاقات المتبادلة بينهما، وانما ساهم ذلك في ان تزداد اجواء التوتر والشكوك بين الدولتين لا تزال آثارها ماثلة لحد الآن وبسين الحين والاخر، حتى بعد ان تغيير النظام السياسي في العراق الذي قام بغزو الكويت[١]. بمعنى ان الامم المتحدة اتبعت منهجا مختلفا عن المنهج الذي كانت تنتهجه مع النزاعات الدولية اثناء الحرب الباردة، نتيجة لتغير النظام الدولي المتمثل بانفراد الولايات المتحدة الامريكية وتحكمها بالقرارات الدولية، فقامت الولايات المتحدة الامريكية بضرب العراق مراتٍ متعددة، ثم قامت باحتلاله، ولم ينفذ مجلس الأمن التزاماته بحماية سيادة العراق وأمنه [٢]. مما يعني أن ميثاق الأمم المتحدة قد ينجح في منع الدول الصغرى من الاعتداء على بعضها البعض، لكنه يقف في الوقت عينه عاجزاً عن منع الدول الكبرى من أن تلحق الأذى بالدول الصغرى [٣] .

خلاصة القول ام مشكلة ترسيم الحدود العراقية – الكويتية هي مشكلة بريطانية النشأة خدمة لمصالح بريطانيا في المنطقة، التي لم تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة العراق، ونتيجة لغزو العراق للكويت وتداعيات ذلك ومبرراتها الواهية فقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية على تأزم مشكلة الحدود العراقية – الكويتية بشكل اكبر من خلال تغليب مصلحة الكويت على مصلحة العراق.

(١) قحطان حسين ظاهر، تقييم اداء الامم المتحدة في تسوية النزاع العراقي – الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠ ، ٢٠١٥ ، ص٧٠٣.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة، الانجازات والإخفاقات، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٠ ، ص٢٤٩ .

(٣) ثمباسونو، الحرب والسلام في أنظمة الأمم المتحدة، هل سياسة المعايير المزدوجة حتمية في ظل ميثاق الأمم المتحدة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد السابع، السنة الثالثة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٢.

المبحث الثالث: الوصف الجغرافي للحدود العراقية ـ الكويتية

مرحلة تخطيط الحدود تعني رسم الحدود على الطبيعة، أي نقل ما هو مكتوب على الورق إلى أرض الواقع، وهي عملية فنية كبيرة تلي عملية تعيين الحدود التي يتم الاتفاق عليها في مؤتمرات الصلح أو المواثيق أو المعاهدات[١]. أو بموجب القرار التحكيمي، وهذه المرحلة تعد الأخيرة من مراحل تعيين خط الحدود بين الدول المتجاورة [٢]. ويستعان في هذه المرحلة بنصوص المعاهدات والمعلومات التي جمعها الجغرافيون والفنيون المختصون، في المرحلة السابقة على الخرائط التفصيلية[٣]. وتبرز العديد من المشاكل عند نقل خط الحدود من الورق إلى الطبيعة، نتيجة للضعف الذي قد يرد في المعاهدات، وقد تثور الكثير من المسائل التي لم تؤخذ بالنظر عند وضع نصوص المعاهدة والناتجة عن الجهل في المعلومات الجغرافية للمنطقة التي يراد تخطيطها، أو عدم وجود خرائط مضبوطة، أو مرور مدة طويلة من الزمن بين تحديد الحدود بنصوص الاتفاقية وتخطيطها على الطبيعة[٤].

فإن الأساس الذي اعتمدت عليه اللجنة في تخطيط الحدود بين العراق والكويت هو المحضر المتفق عليه بين الدولتين (اتفاق الرابع من تشرين الأول ١٩٦٣م) وهذا الاتفاق بدوره يعتمد على مراسلات عام ١٩٣٢ التي استندت إلى الاتفاقية الانجلو عثمانية لعام ١٩١٣، وكذلك استعانت اللجنة ببعض الإيضاحات المتعلقة بتلك الاتفاقات منها على سبيل المثال، استعمال اللجنة صورًا جوية يعود تاريخها إلى عام ١٩٤٠ تبين موقع مبنى الكمارك القديمة في صفوان، كما اعتمدت اللجنة على المسح الذي يحدد خطي العرض والطول الذي نفذته وزارة الهند البريطانية عام ١٩٤٢ فضلاً عن شجرة النخيل التي كانت تعتبر علامة حدودية [٥].

وبعيداً عن القيمة القانونية لهذه الاتفاقات فإنها يشوبها اللبس والغموض من الناحية العملية، الأمر الذي يثير الاستغراب إن لجنة تخطيط الحدود اعتمدتها أساساً في عملية تخطيط

(١) عقيل محمد فاتح، مشكلات الحدود السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢، ص١٨٤.

(٢)جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية-الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، بغداد، ١٩٧٠، ص١٨٧.

(٣) محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص٢٤٦.

(٤)جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص١٨٦.

(٥) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، أطلس للنشر والتوزيع الإعلامي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٤٢.

الحدود العراقية الكويتية، ولغرض الإلمام بعملية تخطيط الحدود بين العراق والكويت، تطلب تقسيمه على محورين أو نقطتين، وهي:-

أولا:- تخطيط الحدود البرية.

ثانيا:- تخطيط الحدود البحرية.

أولا: تخطيط الحدود البرية (land border planning):-

انتهت لجنة ترسيم الحدود استنادا لاتفاق الرابع من تشرين الاول عام ١٩٦٣م، من تقريرها الذي عرضته على مجلس الأمن بشأن تخطيط الحدود البرية بين العراق والكويت إلى تقسيم منطقة الحدود البرية إلى ثلاثة أقسام أو أجزاء، الأول يعرف بالحدود الغربية الجزء الغربي من الحدود، الذي يمتد من تقاطع وادي العوجة ووادي الباطن شمالاً على طول وادي الباطن حتى نقطة جنوب عرض صفوان مباشرةً، أما الجزء الشمالي من الحدود فانه يمتد من وادي الباطن إلى النقطة الواقعة جنوب صفوان، أما بالنسبة للجزء الأخير فانه يتمثل بالمنطقة الممتدة من صفوان إلى تقاطع الخورين خور عبد الله وخور الزبير [١].

أما بالنسبة لقرارات اللجنة بشأن تحديد الاحداثيات الجغرافية التي يستند اليها بتوضيح خط الحدود ومن ثم تعيينه وهي على النحو الاتي[٢] :-

١- منطقة وادي الباطن: يمتد خط الحدود في هذا القطاع على طول وادي الباطن مع الخط الذي يمر بأعمق منسوب في القاع أو ما يعرف بمحور الوادي. حيث يمتد من نقطة تقاطع محور وادي الباطن مع خط عرض جنوب صفوان .

٢- منطقة جنوب صفوان: يمتد من وادي الباطن إلى النقطة الواقعة جنوب صفوان، وأصبح موقع جنوب صفوان البديل على مسافة (١٤٣٠) متراً جنوب غرب مركز الجمارك.

(١) جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية –الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧، ص١٣١- ١٣٢.

(٢) نصيف جاسم اسود، غادة غانم مدين، تحليل جغرافي سياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية لمجلد ٢٩، العدد (١) الجزء(٣)، ٢٠٢٢، ص ١٥٢.

٣ـ منطقة أم قصر: هو ذلك الجزء من الحدود الذي يمتد من نقطة جنوب صفوان إلى نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبدا الله وقد اعتمدت اللجنة في تعيين هذا القطاع اعتمادا كبيراً على الايضاحات البريطانية التي وردت في أكتوبر عام ١٩٤٠م.

بعد ذلك أضافت اللجنة إلى قراراتها السابقة قرارات تنفيذية لغرض تسهيل وضع ورسم الحدود الطبيعية على وفق نتائج المسوحات الميدانية التي أسست عليها اللجنة قراراتها، وكانت القرارات التي أضافتها اللجنة إلى قراراتها السابقة هي[١] :-

أ- أن يكون الخط الحدودي في وادي الباطن ممثلاً في أجزاء خطوط مستقيمة طول كل منها حوالي (٢) كيلو متر على الأكثر تقترب إلى أدنى نقطة في الوادي .

ب- أن يكون الخط الحدودي من النقطة الموجودة في أقصى الطرف الشمالي من وادي الباطن إلى النقطة جنوب صفوان هو الخط الذي يمتد بطول خط العرض المشترك للنقطتين .

جـ- أن يكون الخط الحدودي من النقطة الواقعة جنوب صفوان إلى النقطة الواقعة جنوب أم قصر، هو أقصر خط بين النقطتين.

د- أن يكون الخط الحدودي من النقطة الواقعة جنوب أم قصر على الساحل ثابتاً ، وان يتبع خط ينابيع المياه المنخفضة حتى النقطة المقابلة مباشرةً والأقرب إلى ملتقى خور الزبير وخور عبد الله.

وبعد إن انتهت اللجنة من عملها المتمثل بتخطيط الحدود البرية، رفعت بذلك تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الأمن قراره (٧٧٣) في جلسته ٣١٠٨ المنعقدة في ٢٦/ آب / ١٩٩٢ والذي رحب فيه بتقرير اللجنة المتعلق بتخطيط الحدود البرية ، كما أوعز المجلس إلى اللجنة تخطيط الحدود البحرية[٢].

ثانيا: تخطيط الحدود البحرية (Maritime boundary planning):-

(١) ميمونة خليفة الصباح، الحدود الكويتية العراقية حقيقة قائمة، مجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨، الكويت، ١٩٩٨، ص١٣٥.

(٢) جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي، مصدر سابق، ص١٣٢.

انتهت لجنة ترسيم الحدود وفقا لاتفاقية عام ١٩٦٤ إلى نقاط عدة تضمنها التقرير بشأن الحدود البحرية بين العراق والكويت، وعليه قررت اللجنة الآتي[١]:-

١- قررت اللجنة اعتماد الرسم البياني رقم (١٢٣٥) للأدميرالية البريطانية تحديد خط الوسط في خور عبد الله والمواقع المبينة في هذا الرسم البياني المستندة إلى مرجع إسناد النظام الجيوديسي العالمي (٨٤) ولجميع الأغراض العملية إن مرجع الإسناد هذا مطابق لمرجع إسناد الحدود العراقية الكويتية.

٢- انتهت لجنة ترسيم الحدود إلى أن مدخل خور عبد الله من عرض البحر يقع في مكان يحدث فيه تغيير هام في اتجاه الخطوط الساحلية للدولتين وعينت نقطة محددة على خط الوسط عند المدخل.

٣- اتصال الحدود من خط الوسط المعمم إلى نقطة التقاء الخورين هو أقصر خط بينهما، واستنادا إلى ذلك يحدد خط الوسط الذي اعتمدته اللجنة بمجموعة من الإحداثيات التي تحسب من نقاط خط الأساس المحددة على خطوط المياه المنخفضة على النحو المبين في طبعة عام ١٩٩١ من الرسم البياني رقم ١٢٣٥ للأدميرالية البريطانية، أما في الجانب الشرقي لجزيرة وربة فقد جرى رسم مخاضة آخذة بالجفاف يطلق عليها (لسان وربة) يمكن أن تكون عرضة لتغيير رئيس على مدار السنين.

٤- يعد خور عبدالله المنفذ الملاحي للدولتين وبالإمكان انصاف الطرفين وتعزيز الاستقرار والسلم والأمن على طول الحدود، وفي هذا الشأن ترى اللجنة إن هذا المنفذ الملاحي مكن الدولتين عبر خور الزبير، وخور شتيانة، وخور عبد الله، الوصول إلى المياه والأقاليم كافة المتاخمة لحدودهما والخروج منها، وتلاحظ اللجنة إنّ هذا الحق في الملاحة والوصول منصوص عليه بموجب قواعد القانون الدولي التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي صادق عليها كلاً من العراق والكويت، ومع الأخذ بنظر الاهتمام الظروف الخاصة بتلك المنطقة ترى اللجنة كذلك إن هذا الحق يعني بصورة ضمنية تمتع الدولتين بحق ملاحي غير قابل للتعليق.

ومن جانب اخر فقد قامت اللجنة بتمييز الحدود البرية ماديا بعدد(١٠٦)علامة حدود رئيسية، واضافة اللجنة ٢٨علامة متوسطة في بعض المواقع التي تتعذر فيها الرؤية المتبادلة بين

(١) كريم كاظم كريم الركابي، مصدر سابق، ص٩٧- ٩٩.

العراق والسعودية والكويت وهي النقطة رقم(١) في الحد البري وينتهي بالعلامة (١٠٦) على ساحل خور الزبير، كما انها قامت بباء عمود عند كل علامة من علامات الحدود، وهذا العمود مصنوع من خرسانة حبيبات السيليكا المسلحة بالحديد الصلب بارتفاع (٣) أمتار وبمساحة (٩٠ سم٢)عند القاعدة و(٤٥سم٢) عند القمة وأعمدة الحدود هذه غائرة في الارض بعمق (١,٥) متر تقريباً [١]. ومن الجدير بالملاحظة إن ترسيم الحدود في خور عبد الله بهذه الطريقة جعل الحدود الكويتية محاذية لساحل الفاو، الأمر الذي جعل الكويت تستأثر بالشريان الملاحي الوحيد الذي يغذي ميناء أم قصر، ونتيجًة لعدم الأخذ بنظر الاهتمام مسارات خط التالوك في خور عبد الله، أصبحت الممرات العميقة الصالحة للملاحة جميعها من حصة الكويت وحدها، وللتأكد من ذلك يمكن الرجوع إلى الخرائط الأدميرالية الملاحية [٢]. وبعد أن انتهت اللجنة من أعمالها رفعت تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٩٣/٥/٢٠م، وجه الأمين العام في اليوم نفسه خطاب إلى رئيس مجلس الأمن رفــع فيه التقرير النهائي للجنة إلى مجلس الأمن مرفقاً به قائمة الإحداثيات الجغرافية التي تخطط الحدود وخارطة المنطقة المعتمدة بعد عملية التخطيط والتي تعتبر ملحق التقرير، فضلاً عن رسالة إحالة موجهة من رئيس اللجنة إلى الأمين العام لغرض رفع تقريرها إلى مجلس الأمن [٣]. وبعد ذلك انعقد مجلس الأمن في ١٩٩٣/٥/٢٧م واصدر في جلسته (٣٢٢٤) قراره ذا الرقم (٨٣٣) الذي نص فيه على الترحيب بقرارات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت ، وطالب فيه كلا من الدولتين احترام حرمة الحدود الدولية التي أتمت اللجنة تخطيطها....)[٤].

ويتبين من ما ذكر اعلاه ان الكويت كانت جزء من ولاية البصرة في القرن الثامن عشر وفي بدايات القرن التاسع عشر حصل شيخ الكويت على حكم ذاتي، وبعد عقد مؤتمر العقير ١٩٢٢ وهو من المؤتمرات اليت اختصت بمشاكل الحدود في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى وترز اهمية هذا المؤتمر كونه وضع اسس الحدود بين العراق والكويت والسعودية وعلى هذا تم استقطاع اجزاء من الكويت لصالح السعودية ومن العراق لصالح الكويت حيث قسمت هذه الخريطة بقلم الاستعمار البريطاني بقيادة بيرسي كوكس، وفي مراسلات العام ١٩٢٣م والعام ١٩٣٢م اصبحت منطقة الاستقلال الذاتي والمناطق التابعة للقبائل الموالية لشيخ الكويت جميعها

(١) نصيف جاسم اسود، غادة غانم مدين، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(٢) كريم كاظم كريم الركابي، مصدر سابق، ص٩٢.

(٣) سيد إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق،ص١٠٩.

(٤) ميمونة خليفة الصباح، مصدر سابق، ص١٣٧.

تحت سيادة الكويت اذ اصبح استقلال العراق ودخوله في الامم المتحدة مرهون باستقلال الكويت بحدودها البرية من تقاطع وادي العوجة والباطن ومع وادي الباطن الى جنوب صفوان وحتى خور الزبير بما فيها الجزر المائية، وفي العام ١٩٦٣حصلت الكويت على استقلالها ورغم طلب العراق مراراً وتكراراً بتنازل الكويت عن جزيرة بوبيان او منح العراق شريط حدودي على طول ساحل الكويت مقابل مده للكويت بأنابيب من المياه العذبة، الا ان الكويت رفضت الفكرة، وبعد دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠م وبدعم من القوى الكبرى للكويت زحفت الحدود باتجاه الشمال على حساب الدولة الام العراق واستقطعت جزء من اراضيه الزراعية وحقوله نفط الرميلة واجزاء من ام قصر لصالح الكويت دون ارادة العراق حيث عبر العراق عن رفضه لقرارات مجلس الامم المتعلقة برسم الحدود البرية والبحرية بين الدولتين ووصفها بانها قرارات عبرت عن تصفيات سياسية بالرغم من ان اللجنة التي ارسلت لترسيم الحدود مهمتها تقنية بالدرجة الاساس، كما انها لم تترك منفذا للعراق منفذا بحريا على الخليج العربي الا منفذا بسيطا من الصعب استخدامه وتطويره، فضلان عن بريطانيا كانت تحاول ايجاد عمق مساحي ولو قليلا للكويت كون وزن الدولة السياسي مرتبطا بعلاقة مباشرة ووثيقة مع عمقها المساحي، ويتضح مما تقدم إن الآلية التي جرى من خلالها ترسيم الحدود العراقية الكويتية قد ألحقت ضرراً كبيراً بالنسبة للعراق، على مستوى تخطيط الحدود البرية والبحرية على حدٍ سواء ، وعليه يمكن القول ان ترسيم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت سوف يكون اهم المعوقات التي تقف عائقا وتحيل دون تطوير وتقدم في مستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين.

الفصل الثالث عوامل التقارب والتباعد المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

المبحث الأول: عوامل التقارب المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

المبحث الثاني: عوامل التباعد المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

هناك عدة عوامل تقارب تعمل ايجابا على العلاقات العراقية – الكويتية، وبنفس الوقت هناك عوامل تباعد اثرت وتؤثر سلبا في مسار تطور العلاقات بين الدولتين، وسوف نوضح في هذا الفصل اهم عوامل التقارب والتباعد التي تؤثر على طبيعة ومستقبل العلاقات العراقية – الكويتية وعلى النحو الاتي:-

المبحث الأول: عوامل التقارب المؤثرة على العلاقات العراقية ـ الكويتية

هناك عدة عوامل يمكن من خلالها ان تؤثر ايجابا بشكل كبير على تطوير العلاقات العراقية – الكويتية، وسوف نوضح تلك العوامل على النحو الاتي:-

اولا :- التبادل التجاري بين العراق والكويت:

تسعى التجارة الخارجية إلى تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصلت الية التقنيات الحديثة اذ تسعى في إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها[1]. كما ان للتجارةِ الخارجية تؤدي دورا مهما في الحياة الاقتصادية للدول على اختلافها، وتتضح أهميتها فيما تؤديه من دور رئيس في التنمية الاقتصادية، فضلا عن أهميتها في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية باعتبارها النشاط الاقتصادي الأوسع نطاقا والأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية[2]. ويعتمد الرخاء الاقتصادي لاي دولة بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها العراق الذي في الغالب لا يستطيع تصنيع كثير من المنتجات التي يحتاجها ولذلك تقوم باستيرادها في الوقت نفسه وقد اخذ العراق على اقامة علاقات تجارية مع مختلف دول العالم[3].

وتجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٩١ تم غلق الحدود بشكل تام بين العراق والكويت ولم تشهد أي تبادل تجاري بينهما، فضلا عن فرض الحصار الاقتصادي على العراق، واستمر هذا التوقف حتى سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣، وتم استئناف التبادل التجاري الدولي بشكل تدريجي، عبر منفذ سفوان وقد شهدت المنافذ الحدودية البرية الجنوبية (منفذ سفوان خصوصا) انتعاشا اقتصاديا

([1]) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج١، دار الرضا للنشر، سوريا، ٢٠٠٠، ص٥٧.

([2]) عبد الرؤوف رهبان، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، جامعة دمشق، المجلد ٢٩، العدد٣، ٢٠١٣، ص٥٣١.

([3]) اسعد عباس هندي الاسدي، دور النقل البحري في تجارة العراق الخارجية خلال المدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦، مجلة آداب البصرة، العدد ٦٠ ، ٢٠١٢،ص ٢١١.

بين الدولتين، وشهدت العلاقات التجارية العراقية الكويتية تطوراً سريعاً نتيجة لاستقرار اوضاع البلاد السياسية والاقتصادية في مطلع العام ٢٠٠٦ وما بعده، سواء من ناحية حجم الاستيرادات او من ناحية هيكلية هذه الاستيرادات وقد تأثرت كثيرا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، والتي انعكست بدورها على التبادل التجاري الحاصل بين الدولتين[١].

كما تؤدي الصادرات دورا هما في تحريك النمو والتنمية خاصة في الدول النامية، فان تنمية الصادرات وتعظيم وارداتها يعتبر من القضايا الاستراتيجية للدولة [٢]. ففي العراق يواجه مشاكل متعددة في قطاع التصدير بوصفه يعتمد على تصدير سلعة واحدة ناضبة وهي النفط، وان استمرار العراق على هذه السياسة سوف يعرض الدولة الى كثيرا من المشاكل منها مشكلة العجز في الميزان التجاري العراقي[٣]. واعتماده على الاسواق الخارجية، فضلا عن المديونية الخارجية بسب اقتراض الدولة من الخارج لتمويل عمليات الاستيراد [٤].

فالتبادل التجاري بين العراق والكويت يكون من منفذ سفوان الذي يمثل المنفذ البري الوحيد بين الدولتين ، يقع منفذ سفوان على خط الحدود بين العراق والكويت ويتبع جغرافيا لمحافظة البصرة ويقع ضمن ناحية سفوان التي جاءت تسمية المنفذ منها وفي الجانب الكويتي يسمى بمنفذ العبدلي، ويعد كما انه يعد من اقدم المنافذ التجارية البرية العراقية[٥]. ويعد هذا المنفذ مركزا تجاريا مهمها ورافدا من روافد دعم ميزانية الدولة من خلال العوائد المالية التي تتحصل عليها، فضلا عن دعمها للاقتصاد الوطني[٦].

---

(١) سهيلة صبيح ناصر المياحي، دور المنافذ البرية في الجزء الجنوبي وأهميتها في تجارة العراق الخارجية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦م)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص ١١٦.

(٢) ناجي ساري فارس، واقع وآفاق تجارة العراق الخارجية مع الكويت للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد٧، العدد ٢٥، ٢٠١٨، ص٣١٦-٣١٧.

(٣) هيام خزعل ناشور، واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) وآفاقها المستقبلية الاقتصادي الخليجي، لمجلد ٣٦، العدد ٤٣، ٢٠٢٠، ص٢٤٤

(٤) وليد عبد المنعم عباس الدركزلي، رافد قيس فرحان، العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد ٩٥، ٢٠١٧، ص ٣٣٧- ٣٣٨.

(٥) أماني حسين عبد الرزاق البراك، حركة النقل البري والتجاري في المنافذ الحدودية العراقية منفذا(الشلامجة وسفوان) انموذجا، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٧، العدد ٣-٤، ٢٠١٩، ص٣١٨.

(٦) اسعد عباس هندي الاسدي، سهيلة صبيح ناصر، دور المنافذ الجنوبية البرية في التنمية الاقتصادية العراقية، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣-أ، ٢٠١٨، ص ٢٤٦.

فقد بلغ حجم الاستيرادات السلعية من (٧٦,٧٩١,٠٥٢,٩٥٠) عام ٢٠٠٩، الى (٥٣,٦٦٢,٥٠٧,٢٥٠) عام ٢٠١٢، من مجموع قيم الايرادات نتيجة لتأثر ذلك المنفذ بالظروف السياسية والاقتصادية السائدة في العراق، كما ارتفع بعدها حجم الاستيرادات ليصل الى (٩١,١٢٩,٥٠٤,٧٥٠) عام ٢٠١٤، وبنسبة بلغت (١١,٤%) صاحبه ارتفاع في أعداد الشاحنات حتى وصلت الى (١٦١,٢٢٠) شاحنة، وبنسبة بلغت (١٠%)، اما في عام ٢٠١٦، شهد المنفذ تطورا ملحوظا عندما وصلت ايرادات المنفذ الى (٩٧,٥٦٢,٠٤٩,٠٠٠) من اجمالي الاستيرادات السلعية وبنسبة (١٢،٢%) وهذا مؤشر على زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة الحركة التجارية لهذا المنفذ وبين الدولتين، كما بلغت اعداد الشاحنات فيه (١٠٨,١٨٠) شاحنة وبنسبة (٧,٢%) [١].

انَّ ايرادات المنافذ البرية للعام ٢٠١٧ بلغت (٣٠٣,٠٩٩,٣٧١,٣١٣) دينار بلغت نسبة ايرادات منفذ سفوان منها(٥٢%)، اما النسبة المتبقية المتمثلة(٤٨%) هي لبقية المنافذ البرية الأخرى مع إيران المتمثلة بمنفذ المنذرية و مندلي و زرباطية و الشيب والشلامجة، في حين بلغ حجم ايراد المنافذ البرية للعام ٢٠١٧بالدولار(١٣,٨٤٩,٥٦٣) دولار شكلت نسبة منفذ سفوان منها(٦٥%) اما النسبة المتبقية المتمثلة(٣٥%) هي لبقية المنافذ البرية الاخرى مع ايران، وتعكس هذه الارقام الوزن الجيوبولتيكي لمنفذ سفوان والتي تتجاوز نسبة ٥٠% من ايرادات المنافذ البرية المفتوحة للعام ٢٠١٧وهذا راجع للموقع الجيوسياسي لهذا المنفذ[٢]. لكن انخفض التبادل التجاري بين الدولتين بشكل واضح حيث انخفضت الاستيرادات العراقية من الكويت بنحو أكثر من(٥٠%) منذ بداية جائحة فيروس كورونا لتسجل قيمة الاستيرادات العراقية من الكويت(٤٢,٩١٩,٤٦٠) دولار[٣]. كما يلاحظ انه بلغت قيمة الاستيرادات (١١٨,٧٩١,٨٤٣) من دولة الكويت لعام ٢٠١٩، بينما انخفضت قيمة الاستيرادات الى (٤٢,٩١٩,٤٦٠) لعام ٢٠٢٠، بينما شكلت قيمة الصادرات العراقية للكويت (٣٨٥,٠٠٠) لعام ٢٠١٩، وتمثلت بصادرات سلعية، (كما من خضر طازجة او مبردة) وكذلك غلايين ورؤوس غلايين للتدخين)[٤].

---

(١) سهيلة صبيح ناصر المياحي، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢) مصطفى شلال ندا العجيلي، مصدر سابق، ص٢٦.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة٢٠٢٠، جدول(٦)، ص١٤.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة٢٠١٩، جدول(٧)، ص١٦.

قد شغلت دولة الكويت المرتبة الاولى في قيمة التبادل التجاري في قيمة الواردات التجارية للعراق بنسبة(١٨,٧%) [١]. ويعد منفذ سفوان نقطة على الحدود البرية تمتاز بأهمية جيوسياسية وجيواقتصادية اذ بلغت قيم السلع المستوردة عبر منفذ سفوان للعام ٢٠١٧ بلغت (٤٥٢٨٠٤٠٠٥) دولار تصدرتها قيم السيارات بنسبة (٦٤,٤%)، وفي المرتبة الثانية حلت المواد الغذائية بنسبة (١٠,٦%)، اما بقية السلع لم تتجاوز نسبتها(٥%)، وهذا المنفذ لهم اهمية سياسية واقتصادية واجتماعية وتقارب نسب، فضلا عن مدى اهمية ما يشكله من ظهير استراتيجي في توفير السلع والبضائع الضرورية للسكان والاقتصاد على حد سواء، اذ ان العراق يعتمد على هذا المنفذ لسد اغلب احتياجاته من سلعهُ الاستهلاكية وهذه تعبر ضعف الانتاج الوطني وزيادة الاعتماد على الخارج وهذا يعبر نقطة ضعف جيوبولتيكية للواقع الزراعي والصناعي العراقي[٢].

وفي ظل التحديات التي تواجهها المنافذ البرية الشرقية العراقية مع ايران المتمثلة بحزمة العقوبات الامريكية على ايران والتي من الممكن ان تؤدي الى توقف عمل هذه المنافذ وتوجيه جزء كبير من التجارة العراقية عبر منفذ سفوان وهي تعتبر نقطة ايجابية لهذا المنفذ بمنظور الجغرافية السياسية المعاصرة.[٣] و يعد العراق من الدول المستهلكة لمختلف السلع التي يتم استيراداها من مختلف دول العالم ومن ضمنها الكويت، كما إن تفعيل التبادل التجاري بين العراق والكويت في المستقبل يتطلب تنشيط التجارة الخارجية، من خلال تنويع الاستيرادات والصادرات فالتبادل التجاري يعد المحرك الرئيس للتجارة الخارجية ، ويؤدي إلى تنشيط التجارة وتنويعها و إن التوجهات نحو التعاون التجاري المشترك بين الدولتين سوف يعمل على توسيع التجارة الخارجية [٤].

وبالنسبة للاقتصادِ الوطني العراقي فالتجارة الخارجية تمثل أهم النشاطات الاقتصادية المؤثرة فيه، نظرا لكون العراق حاليا دولة ذات اقتصاد مفتوح، تمارس حرية التجارة في ظل اقتصاد يواجه العديد من المشاكل والأزمات، وان العراق ذا اقتصاد أحادي الجانب يعتمد النفط بالدرجة الأساس ويعتمد في تلبية احتياجات سكانه على الاستيرادات وبنسب عالية جدا فلابد من تحليلِ المؤشرات

---

[١] أسعد عباس هندي الأسدي، سهيلة صبيح ناصر، دور الموانئ البرية في التنمية الاقتصادية للعراق، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣-أ ، ٢٠١٨، ص٢٤٠.

[٢] عبد الرحمن علي عبد الرحمن، سعد محسن بدر، منفذ سفوان الحدودي: دراسة جيواقتصادية، مجلة دراسات البصرة ، العدد ٣٩، ٢٠٢١، ص١٣٧.

[٣] نظير احمد هلال مسمار العبيدي، الوزن الجيوبولتيكي للمنافذ البرية الشرقية العراقية واثارها الاقتصادية المحتملة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت ٢٠١٨، ص٩٦.

[٤] ناجي ساري فارس، مصدر سابق، ص٣١٩.

الكمية للتجارة الخارجية العراقية للوقوف على مدى تأثيرها في قوة الدولة وتحديد وزنها الاستراتيجي و الجيوبوليتيكي [1] .

يمكن القول ان حجم التبادل التجاري بين العراق والكويت انه لم يكن على مستوى ثابت، بل كان يتباين من سنة الى اخرى، فضلا عن ان العراق لديه مشاكل كبيرة في قطاع التصدير وانه يعتمد بشكل رئيس على تصدير النفط وايراداته في تلبية احتياجاته من السلع والبضائع، التي يستوردها من الاسواق الخارجية بضمنها دولة الكويت، وتجدر الإشارة الى انه ان حجم الصادرات العراقية هو دون المستوى المطلوب مقارنة بحجم الاستيرادات، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق قبل وبعد سنة١٩٩١، اما فيما يخص دولة فان اقتصاداها يعد واحدا من ضمن الاقتصاديات المهمة في المنقطة، لهذا تبين من خلال ما تم ذكره عن الاستيرادات من دولة الكويت من خلال مدد زمنية فأنها تأخذ بالارتفاع التدريجي بين الدولتين لاسيما بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣.

وخلاصة القول بالرغم من انخفاض قيمة التبادل التجاري بين العراق والكويت دون المستوى المطلوب الا انه يمكن ان يعد التبادل التجاري بين الدولتين احد عومل التقارب بينهما، اذ يمتلك العراق مقومات كبيرة لتطوير النشاط الزراعي والصناعي اذ ما استخدمت الاستخدام الامثل ويمكن في حالة تطوير حالة تطوير النشاط الزراعي والصناعي في العراق ان تساهم بشكل كبير في زيادة صادرات العراق غير النفطية للكويت وفي حالة انخفاض ذلك سيؤثر سلبا على تطوير التبادل التجاري بينهما، وتأثير ذلك على تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

ثانيا الاستثمار(investment):-

شهدت العلاقات العراقية – الخليجية تطورا ملحوظا بعد عام ٢٠٠٣، وتمثل ذلك بدخول العديد من الشركات الخليجية بما فيها القطاع الخليجي الخاص إلى الاسواق العراقية، ولا سيما في المحافظات الجنوبية، وكانت الشركات الكويتية في مقدمة الشركات الخليجية، بعد قطيعة استمرت لأكثر من ثلاثة عشر عاما، وكانت مجموعة شركات (اكسل) التجارية الكويتية في طليعة هذه الشركات حيث فازت بعقود استثمارية في العراق في مجالات الصحة والبيئة والاعمار [2].

([1]) فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٧، ٢٠١١، ص٣٤ .

([2]) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الخليجية في المجال الاقتصادي، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، المجلد ٧، العدد١٢، الموصل، ٢٠١٠، ص٣٤٠.

وبهدف تشجيع التجارة بين الجانبين، اجرى العراق محادثات تتعلق بالتجارة الحرة مع دول الخليج العربية منذ عام ٢٠٠٤، بعد ان وقع على اتفاقيات لإزالة العوائق التجارية مع كل من تركيا وايران في العام ذاته، ولتفعيل دور الشركات الخليجية في اعادة اعمار العراق، اقامت شركة (معرض الكويت الدولي) وبالتعاون مع (شركة الرياض) ويدعم من غرفة تجارة وصناعة الكويت، معرض (إعادة اعمار العراق) في الكويت، والذي عد اكبر حدث اقتصادي تشهده العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وقد اكتسب هذا المعرض اهمية خاصة من حيث عدد الشركات المشاركة فيه التي بلغ عددها (٣٥) شركة كويتية، كما تمكنت شركة المخازن العمومية الكويتية من الحصول على عقد لنقل الوقود من خزانات البترول الوطنية إلى المستودعات الجنوبية لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) وبقيمة (٢,٧٦٠) مليون دولار امريكي وكانت مدة العقد ثلاثة أشهر، وقد خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطة مهمة في طريق تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق، من خلال اعلان وزراء خارجية دول المجلس وفي اجتماعهم في مدينة جدة السعودية يوم ٧/ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ [١].

وكان هذا التطور في العلاقات كفيلا بتبني اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية تقوم على تشجيع ودعم الشركات الخليجية للاستثمار في العراق والاسهام في مشاريع اعادة اعماره وتضمنت هذه الاستراتيجية[٢] :

١- تعزيز اسهام الشركات الخليجية في عقود مشاريع اعمار العراق.

٢- تشجيع ودعم اقامة علاقات اقتصادية متينة وقابلة للتوسع والتطور وخاصة مع القطاع العراقي الخاص والتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية العراقية، ورغم تردد بعض الشركات الخليجية في دخول الساحة العراقية نتيجة الاوضاع الامنية، ألا أن ذلك لم يمنع شركات اخرى من دخول الاسواق العراقية مستثمرة الفرص المتاحة لها، ومستغلة القرب الجغرافي والمهارة التي تمتلكها هذه الشركات، ومن هذا المنطلق وقعت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية عقدا لتغطية الشبكة الهاتفية من الحدود الكويتية إلى بغداد، وكما وقعت الشركة العامة للنقل البري العراقية عقدا مع شركتي (الفضيلة والثقة) الكويتيين، تضمن قيام الشركتين بنقل البضائع المستوردة والمصدرة بين الدولتين بما فيها المواد الغذائية والانشائية ومواد اخرى.

([١]) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سابق، ص٣٤١- ٣٤٣.

([٢]) وليد محمود احمد، العلاقات العراقية – الخليجية بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، بحث في كتاب علاقات العراق الاقتصادية ومكانية تطويرها، مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل ، ٢٠٠٨، ص١٧٥.

وتجدر الاشارة إلى ان العراق والكويت قد بحثا مسبقا ومن خلال زيارة وزير التجارة والصناعة الكويتي للعراق، بحث مع المسؤولين العراقيين لاسيما وزيري التخطيط والتجارة متطلبات تحقيق تكامل اقتصادي بين الدولتين وتوقيع اتفاقات التعاون التجاري والفني والاقتصادي بين الدولتين وذلك في عام ٢٠١٧، وقد أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي سعي بلاده بكل جهد باستثمار الموقع الجغرافي للعراق من أجل فتح ابواب التبادل التجاري عبره إلى ايران وتركيا وسوريا والاردن ومن ثم عبر هذه الدول إلى الاسواق العالمية بآسيا واوروبا [١].

وتقدر حجم الفرص الاستثمارية التي يمكن للعراق ان يوفرها للمستثمرين الخليجيين والاجانب بأكثر من (١٠٠) مليار دولار، فضلا عن مشاريع اعادة اعمار العراق الذي تعاني بنيته التحتية من التخلف والدمار منذ عام ١٩٩٠، ولقد دفع حجم الاستثمارات ومشاريع اعادة اعمار العراق الكبيرة والكثيرة، والرغبة، في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الخليج العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص، الجهات الحكومية ذات الصلة في كلا الجانبين إلى تنشيط الفعاليات واللقاءات الاقتصادية بينهما في محاولة لتشجيع وجذب الاستثمارات الخليجية إلى العراق، ومن هذا المنطلق شهدت السنوات الخمس الماضية العديد من الزيارات الرسمية المتبادلة لكبار المسؤولين العراقيين والكويتيين وبرفقة رجال اعمال ووفود تجارية كبيرة ، كان هدفها دعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والبحث في كيفية الاستثمار في العراق وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين والعودة بالعلاقات إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٠[٢].

ثالثا:- التعاون الامني:-

قد مرت العلاقات العراقية – الكويتية متباينة ومعقدة قبل و بعد سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣، واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية، والتغيرات التي اصابت النظام العراقي، بوصول من يُعدون اصدقاء لدولة الكويت للسلطة في العراق، إلا ان الاوضاع الامنية وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق، فرضت نفسها على الكويت، وتمثل ذلك بمشاكل التسلل والتهريب عبر الحدود بين الدولتين، ومشاكل الصيادين العراقيين، والملاحقات الكويتية لهم بسبب دخولهم المياه الاقليمية الكويتية، فضلا عن لمشاكل تقاسم الحقول النفطية الحدودية وعدم السماح

---

(١) العراق والكويت يبحثان اليات تحقيق تكاملهما الاقتصادي ، جريدة ايلاف ، العدد ٧٢٢٥ ، ١٣ / ابريل / ٢٠٢٠ على الرابط:

./https://elaph.com/web/ecnonics/2017/4/114312/0.htn

(٢) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سابق، ص٣٤٤.

للشركات العالمية لتطويرها بسبب التعقيدات الامنية والسياسية في العراق كما ان للكويت مصلحة مباشرة في استقرار العراق لأن انهيار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي ومن ثم ان تقسيم العراق لن يكون بلا تداعيات قوية عليها وربما ينتج عنه اثارا غير متوقعة تمتد الى الداخل الكويتي الذي لم يكن بمنأى عن رياح التغيير التي تعصف الدول العربية ومنها العراق[١].

لهذا عمدت الكويت عقد مؤتمر في اذار ٢٠١٨، لإعادة اعمار المناطق المتضررة بسبب تنظيم داعش الارهابي، وتعد هذه نقلة نوعية في العلاقات العراقية - الكويتية و يبدو إن هذا الاندفاع الكويتي لاحتضان مؤتمر إعمار العراق لم يأت من فراغ، لأن الكويت تدرك أنه لولا صمود العراق بوجه تنظيم الدولة الإرهابي الذي كان يطمع في ضم الكويت، والسعودية في خريطته الافتراضية التي أعلنها بعد احتلال الموصل في حزيران ٢٠١٤، ومن ثم العمل على ابتلاع نصف دول الخليج لاحقا ليس عبر الاحتلال العسكري، لكن عبر قيام ذلك التنظيم الإرهابي بعدة عمليات إرهابية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم الإجهاز على مرتكزات الأمن الخليجي، لتغيرت موازين القوى الجيوسياسية، والجيوستراتيجية لصالح ذلك التنظيم الإرهابي[٢]. وعليه يمكن القول ان التعاون الامني بين الدولتين يعد احد الركائز المهمة والمؤثرة على تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية .

رابعا:- العلاقات الاجتماعية والسياحة الدينية:-

تعمق السياحة العلاقات بين السائحين والسكان المحليين مما يساعد على اكتشاف ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب الأخرى مما يؤدي إلى إزالة الحواجز الاجتماعية، وتحقيق التعاون، وتساهم السياحة في تحقيق التوازن النفسي لدى أفراد المجتمع من خلال استغلال أوقات الفراغ والعطل بالشكل الذي يحقق رفع مستوى الصحة النفسية، كما تساعد السياحة الدينية على التقليل من الفوارق الاجتماعية، وزيادة فرص التعليم والتدريب، ورفع مستوى الخدمات وبالتالي رفع مستوى الحياة وقد تحصل مصاهرات بين الزوار، والسكان المحليين[٣].

كما انها تعزز فرص السلام والتفاهم بين الشعوب بسبب فتح المجال أمام الشعوب للتعارف والتفاهم وتعميق أواصر التبادل الثقافي والتفاعل الحضاري، وتعمل السياحة الدينية على التقارب بين

---

(١) سعدون شلال، حميدة عبد الحسين، تحل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية، مجلة اوروك، المجلد (١٠)، العدد١، ٢٠١٧، ١٢٦.

(٢) حسين عبد الحسن مويح اللامي، اثر المتغير الامني على مستقبل العلاقات العراقية- الخليجية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٤، ٢٠١٨، ص٨١.

(٣) حسين قاسم محمد الياسري، زيارة الأربعين وأثرها في تنمية السياحة الدينية في العراق، مجلة السبط، المجلد ٢، العدد ٩، ٢٠١٩، ص ٦٤.

العراق والدول الاخرى، لكن تظهر آثارها السلبية عندما تحصل ظروف استثنائية تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول المصدرة للزوار أو حدوث حالات عدم استقرار سياسي داخلي الأمر الذي ينتج عنه اهتزاز في القطاع السياحي الديني[١]. هناك روابط وعلاقات اجتماعية بين الشعبين العراقي والكويتي اذ يرتبطان بالعديد من حالات النسب والمصاهرة، وتجدر الاشارة ان العراق والكويت يربطهما تاريخا وجغرافية مشتركة وعلاقات نسب ومصاهرة لا يمكن باي حال من الاحوال نسيانها او الغائها [٢].

وفي مجال السياحة الدينية ونتيجة لاحتضان العراق الكثير من المراقد المقدسة، فقد تطورت فيه السياحة الدينية بشكل كبير وبهذا الخصوص فقد بلغ عدد الوافدين المسلمين للزيارة الأربعينية (١٥,٣٨٥,٠٠٠) زائرا وبلغ عدد الزائرين من دولة الكويت الى العراق (١٩٢٥٨) زائرا حتى عام ٢٠١٨ ينظر جدول (١٨). من خلال الجدول يلاحظ قلة عدد الزائرين الكويتيين للعراق ويعود ذلك الى قلة عدد سكان دولة الكويت الاصليين الذي لا يتعدى المليونين نسمة مقارنة بأعداد سكان الدول الاخرى، فعلى الرغم من اعداد الزائرين من دولة الكويت قليلة الا ان هذا يمكن ان يعد مؤشرا لتعزيز الثقة بين الدولتين في سبيل تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، لاسيما بعد مدة الانقطاع والانسداد في مجال العلاقات بين الدولتين.

(١) حسين قاسم محمد الياسري، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٢) مستقبل العلاقات العراقية - الكويتية، مجلة اراء حول الخليج موقع انترنت على الرابط :

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=523:2014-06-21-16-56-42&catid=160&Itemid=322

جدول(١٨) اعداد الزائرين الوافدين للزيارة الاربعينية من العراقيين والعرب والاجانب لعام ٢٠١٨م

ت	الدولة	العدد	النسبة (%)
١	العراق	١٢٨٠٤٨٤٠	٨٣,٣٥
٢	ايران	٢٣٨٤٥١٤	١٥,٤٩
٣	باكستان	٦٩٣٣٠	٠,٤٥
٤	البحرين	٣٧٢٤٥	٠,٢٤
٥	لبنان	٣٤٠٩٤	٠,٢٢
٦	الكويت	١٩٢٥٨	٠,١٢٥
٧	الهند	١١٠٦٤	٠,٠٧١
٨	اذربيجان	١٠٣٠٠	٠,٠٦٦
٩	بريطانيا	٣٥٤١	٠,٠٢٣
١٠	الويات المتحدة الامريكية	٢٠٦٠	٠,٠١٣٣
١١	تركيا	١٥٠٢	٠,٠٠٩٧
١٢	كينيا	١٣٧١	٠,٠٠٨٩
١٣	المانيا	١١١٦	٠,٠٠٧٢
١٤	استراليا	٩٤٩	٠,٠٠٦١
١٥	كندا	٧٨٠	٠,٠٠٥
١٦	قطر	٣٨١	٠,٠٠٢٤
١٧	روسيا	٣٣٥	٠,٠٠٢١
١٨	جورجيا	٢٩٨	٠,٠٠١٩
١٩	السويد	٢٩٧	٠,٠٠١٩٣
٢٠	فرنسا	٢٨٩	٠,٠٠١٨٧
٢١	اندونيسيا	٢٦٦	٠,٠٠١٧٢
٢٢	ماليزيا	٢٤٦	٠,٠٠١٥٩
٢٣	بلجيكا	٢٤١	٠,٠٠١٥٦
٢٤	النرويج	١٩٦	٠,٠٠١٢٧
٢٥	نيجيريا	١٩٤	٠,٠٠١٢٦
٢٦	الدنمارك	١٨٣	٠,٠٠١١٨
٢٧	جنوب افريقيا	٧٣	٠,٠٠٠٤٧
٢٨	اليونان	١٧	٠,٠٠٠١١
٢٩	فلندا	١١	٠,٠٠٠٠٠٧٢
٣٠	المجموع	١٥,٣٨٥,٠٠٠	

المصدر احمد ابراهيم حسين العبيدي، ياسمين علي هادي، الابعاد الاقتصادية لزيارة الاربعين بمنظور التنمية المستدامة في العراق، مجلة السبط، المجلد٧، العدد٢، ٢٠٢١، ص٢٨٤.

خامسا:- الدوافع الاقتصادية (الأسواق):-

لا يمكن عزل الاقتصاد عن السياسة فيجب ان يكون القرار السياسي متماشيا مع القرار الاقتصادي ، لذا فلا بد لنا ن نقدم القرار الاقتصادي ويؤخذ بنظر الاهتمام ضمن القرار السياسي ليكون اكثر صوابا ودقة من القرارات المنعزلة، من الدوافع التجارية لتعزيز العلاقات العراقية الكويتية التنافس الشديد على السوق العراق، على اساس انّ السوق العراقية بحاجة إلى السلع الرئيسة الضرورية والاجهزة والتقنيات، وهو ما يمكن تلبيته من السوق الكويتية، لذلك أدت الكويت دورا كبيرا في مجال التجارة وإعادة اعمار العراق، حيث ان للكويت مخزونا كبيرا في شتى القطاعات التجارية مما جعلها تحقق استفادة كبيرة من اعمار العراق [١].

وقد وقعت العديد من الشركات من القطاع الخاص الكويتي، عقود اعمار في العراق وقد انطلق التعاون الاقتصادي بين الدولتين من منظور اقتصادي وامني مشترك، يستند على المصالح المشتركة بين الدولتين التي تعد الضمانة الاهم لعلاقات سياسية طبيعية بينهما والنظر إلى اسهام الكويت وقطاعها الخاص في اعمار العراق كمدخل إلى تعاون دائم ومتطور بين شريكين في التنمية، وتعاون يقوم على أسس متينة وعادلة تضمن مصالح الدولتين على حد سواء وتزيد من شأنهما وتلاحمهما لتدعم الاستقرار والتقدم في المنطقة ككل [٢]. وتجدر الاشارة إلى انّه قد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين العراق والكويت خلال المدة(٢٠٠٦- ٢٠١٤)، شملت الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية والبيئية والدبلوماسية والنقل، التي من شأنها تقوية وتطوير العلاقات الثنائية ودفعها نحو أفق رحب لمزيد من التواصل والتنسيق على المستويات كافة، بشكل عكس مستوى التطور في العلاقات الثنائية بين الدوليتين الشقيقين [٣]. ويأتي ذلك الدعم الاقتصادي المقدم من قبل الكويت إلى العراق، ادراكا من الكويت بأهمية العامل الاقتصادي، ودوره في اعادة الامن والاستقرار إلى العراق، والذي بدوره سينعكس على حماية الامن والاستقرار في المنطقة [٤].

([١]) قناة الجزيرة، اشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت، ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٨م www.aljazeera.net

([٢]) أحلام احمد عيسى، ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية– الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد (٤٧) ،٢٠١٤، ص٦٢.

([٣]) المالكي والصباح يدشنان مرحلة جديدة في العلاقات العراقية الكويتية ، موقع على شبكة الانترنت :

. http://www.alsabadh.iq/articleshow.aspx?ID=A82A1

([٤]) خالد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥٢.

وعلى الرغم من مساعي الكويت لدعم العراق من الناحية الاقتصادية، إلاّ انّ البعض يرى بأنها كانت من جانب اخر غير متعاونة مع العراق في بعض القضايا العالقة بينهما، خاصة قضية الحدود والديون والاسرى الكويتيين، إنّ التوجه الكويتي تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، يعد جزءا مهما من الاستراتيجية التي تبنتها الكويت تجاه العراق بعد سقوط النظام السياسي السابق من اجل تعزيز امنها السياسي وكيانها ضد التهديدات التي ممكن انْ تتسرب إليها من العراق بحكم الجوار الجغرافي.

خلاصة القول يعد التبادل التجاري بين الدولتين والاستثمار لاسيما فيما يتعلق باستثمار الشركات الكويتية في العراق فضلا عن ضرورة التعاون الامني والعلاقات الاجتماعية وزيارة العتبات المقدسة والتنسيق بين الدولتين لحفظ الامن والاستقرار، كل هذه العوامل يمكن استثمارها في تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية في حال استخدام واستثمار هذه العوامل بالشكل الصحيح.

المبحث الثاني : عوامل التباعد المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

هناك عوامل عدة تؤثر سلبا، وتعد محددات امام تطوير العلاقات العراقية – الكويتية، وسوف نوضح هذه العوامل بالنحو الاتي:-

اولا:- قضية تسوية الحدود البرية والبحرية بين الدولتين:-

تعد قضية تسوية الحدود بين دولة الكويت والعراق من المشاكل المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات بين الدولتين، إذ كانت هذه القضية السبب الرئيس المعلن في الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م واحتلاله، وقد مر ذكره مسبقا في حديثنا عن محور الأزمة بين الدولتين عام ١٩٦١، عندما حاول الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم آنذاك احتلال دولة الكويت، إلا أن الموقف الإقليمي والدولي، والمعارضة الشديدة التي واجهته أدت إلى انتهاء الأزمة بسلام [١].

ومنذ الإعلان عن استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ بالحدود المعروفة لها، شعر العراق بأنه فقد حدوده على البحر باستثناء إطلالة صغيرة جدا، ورغم مساعي الدولتين في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لحل معضلة الحدود، إلا أنها لم تتوصل لحل نهائي [٢]. ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) في عام ١٩٩٣،

([١]) أسيري عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، (ط٣) جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣، ص٤٠.

([٢]) عطوان خضر، العراق والكويت: رؤى في المشكلات والمصالح والتسوية المتبادلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد.٨٥ ، ٢٠١١، ص ٥٤.

والبالغ طولها (٢١٦) كيلو مترا، ورغم استعداد العراق للاعتراف بحدود دولة الكويت البرية، فإنّه يعد ترسيم الحدود البحرية يعطل منفذه على الخليج والذي يعد مجالا حيويا للاقتصاد العراقي [١].

وبعد أن ساد التوقع بأن تهدأ قضية الحدود بين الدولتين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلا أنها عادت لتبرز من جديد في يوليو عام ٢٠٠٥ في الوقت الذي لم تشق فيه العلاقات بين الدولتين طريقها الجديد بعد، وجاء تصعيد القضية نتيجة لقيام دولة الكويت بإنشاء (حاجز حديدي) على الحدود مع العراق، بحجة تامين أراضيها من الهجمات والأحداث التي تشهدها الساحة العراقية، وأقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الأمتار داخل الأراضي العراقية، متجاوزة حتى الترسيم الذي أقرته الأمم المتحدة بين الدولتين عام ١٩٩٣ [٢]. وعليه يمكن القول ان مشكلة الحدود بين العراق والكويت كانت وما زالت وستبقى اهم العوائق التي تقف امام تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية .

ثانيا:- الحقول النفطية المشتركة:-

((بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية تبين للعراق بأن الكويت قامت باستخراج كميات كبيرة من نفط حقل الرميلة خلال سنوات الحرب الثمانية وعلى حساب الاحتياط النفطي العراقي من ذلك الحقل، والذي تقدر قيمته بنحو ٢٤٠٠ مليون دولار ولم تنفي الكويت تصريحات الحكومة العراقية بل ردت بقولها" كيف يطالب العراق باستعادة قيمة هذا النفط وفي الوقت نفسة يحرم الكويت من استعادة ما قدمه الى العراق في صورة ديون" وبهذا تحولت الحقول النفطية المشتركة الى مؤثرات جيوبولتيكية تثير المشاكل والنزاعات بين الدولتين. وتعد المعادن من الثروات التي تثير المشكلات الجيوسياسية في حالة وقوعها في منطقة حدودية، ان جميع المعادن في منطقة الدراسة من النوع اللافلزي وذلك لأن التكوينات الجيولوجية لأرضها تتألف من صخور رسوبية كانت مغطاة بالمياه لذا يوجد فيها النفط والغاز الطبيعي فضلاً عن المياه الجوفية التي تعود إلى مختلف العصور الجيولوجية، وقد كان للتكوينات الجيولوجية اثر كبير في تعويض سكان المنطقة عن الفقر الذي كانوا يعانون منه، والناتج عن المناخ الصحراوي والمياه القليلة والتربة التي اغلبها رملية ملحية))[٣].

([١]) محمد عز العرب، ملفات تاريخية لم تحسم: القضايا العالقة في العلاقات الكويتية- العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، ٢٠١١، ص١٢٦.

([٢]) محمد العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات إقليمية، المجلد الخامس، العدد ١٢، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٢١-٢٢.

([٣]) مصطفى شلال ندا، مصدر سابق، ص٢٣.

إلا أنَّها اثارت نزاع جيوسياسي بشأنها حيث تعد منطقة الدراسة المتمثلة بالحدود العراقية - الكويتية من اهم مناطق انتاج النفط حيث تتواجد على خط الحدود حقول نفط عملاقة وهي الاتي:

أ- حقل الزبير: يعد من الحقول الكبيرة وهو من اهم الاستكشافات الرئيسية في المحافظة في عام ١٩٤٨ يبعد ٢٠ كم غرب مدينة البصرة بالقرب من حقل الرميلة المجاور له ويبلغ عدد المكامن النفطية في الحقل ٤مكامن هي (العطاء الثالث، المشرف، العطاء الرابع، السجيل الاعلى)، وتم حفر ١٧٨بئراً فيه منها ١٠٦ بئراً منتجة للنفط الخام، اما الابار المتبقية فهي لحقن الماء وللمراقبة والتقييم، وبلغ معدل انتاجه الاولي ٤٢٠الف برميل يومياً في عام ٢٠١٧ ومن المتوقع ان يصل انتاجه بعد عام ٢٠١٨ الى ١،٢ مليون برميل يومياً حيث يحتوي على احتياطي نفطي مؤكد يصل الى ٨ مليار برميل، ولقد تم ابرام عقد فني للحقل تقوده شركة ايني(Eni) وشركة اوكسيدينتال الامريكية (Occidental)، وشركة كوغاز الكورية الجنوبية(Kogas) ضمن جولة التراخيص الاولى عام ٢٠٠٩ .[١]

ب- حقل الرميلة: يعد من الحقول المهمة فهو يمتد في أراضي الدولتين من الشمال إلى الجنوب ويقع إلى الغرب من منفذ صفوان - العبدلي يسمى من قبل الكويت الرتقه فيما يطلق عليه العراق اسم الرميلة[٢]. كما يعد من اكبر الحقول الانتاجية في العراق والعالم ويحتوي على مجموعة من الابار النفطية، ويقع في جنوب العراق ويتكون من تركيب قببي ويمتد لمسافة ٥٠كم غرب البصرة و٣٢كم غرب حقل الزبير اذ يبلغ طولة ٨٠ كم وبعرض ١٢،٥ كم وينقسم الى قسمين الرميلة الشمالي والذي بدا الانتاج عام ١٩٧٢، والقسم الثاني الرميلة الجنوبي والذي بدا الانتاج ١٩٥٤.' وبلغ معدل الانتاج الاولي لحقلي الرميلة(الرميلة الشمالي والجنوبي) (١,٤٦٧,٢٠٥) مليون برميل يومياً بعام ٢٠١٧، ومن المتوقع ان يصل انتاجه بعد عام ٢٠١٨ الى ٢،٨٥٠ مليون برميل يومياً بسبب احالته ضمن جولة التراخيص الاولي عام ٢٠٠٩ الى الشركة البريطانية بريتش بتروليم وشركة النفط الصينية للاستثمار مع شركات النفط الوطنية، ويحتوي على احتياطي نفطي مؤكد يصل الى ١٠ مليار برميل .[٣]

ويثير هذا الحقل النزاع بين الدولتين الذي يبلغ عمقه ١٠ الاف ومائتي قدم ويقع اكثر من ٩٠% من الحقل البالغ طوله خمسين ميلاً في العراق ومع ذلك فان معظم نفطه المستخرج في العقود الماضية ضخه الكويتيون علماً ان النفط في هذا الحقل يتدفق بسهولة ومن الناحية النظرية تستطيع

---

[١] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، عبد الامير كاسب مزعل، علي جار الله سعدون، الموارد الاقتصادية في محافظة البصرة واثرها في قوة العراق(النفط نموذجا)، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد(٤٣)، العدد٣(أ)، ٢٠١٨، ص٢٢٦-٢٢٧.

[٢] مالك دحام الجميلي ، لمياء محسن الكناني، مصدر سابق، ص ٩.

[٣] مصطفى شلال ندا، مصدر سابق، ص٢٣.

المضخات الموجودة في الاراضي الكويتية سحب نفط الحقل كله ويعتبر هذا الحقل اكبر الحقول النفطية في العالم وتقدر احتياطاته ب٣٠ مليار برميل، ويعد موضوع استغلال النفط في منطقة الدراسة من اكثر المؤثرات الجيوبولتيكية المستقبلية بمنظور الجغرافية السياسية المعاصرة[١]. ان هذه الحقول النفطية المشتركة ذات اهمية جيواقتصادية تثير النزاع بين الدولتين وعلى حدودهم البرية وعلى وجه الخصوص حقل الرميلة حيث يتهم العراق الكويت بسرقة نفطه من هذا الحقل عن طريق استغلال هه الحقول بطريقة افقية [٢]. مستغلةً انشغال العراق بالحرب مع ايران، وبعد ترسيم الحدود العراقية – الكويتية ووفقاً لقرار الامم المتحدة ٨٣٣عام ١٩٩٣ قد زحفت الحدود البرية بين الدولتين نحو الشمال الامر الذي ادى الى وقوع خمسة ابار من حقل الرميلة في الاراضي الكويتية [٣].

ثالثا:- الغزو العراقي للكويت:-

بعد لقاء بين سفراء العراق والولايات المتحدة الأمريكية حول الصعوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق ابان حربه مع ايران واتهام الكويت والأمارات بشنهم حرب اقتصادية عليه، فقد كان رد السفيرة الامريكية غلاسبي "نحن لا رأي لنا في النزاعات بين العرب كخلافكم الحدودي مع الكويت" الامر الذي أعتبره العراق ضوء اخضرا لاجتياح دولة الكويت وبأن الولايات المتحدة الامريكية ستكون بعيدة عن التدخل في حالة اجتياحه للكويت مما أوقع العراق في مأزق كبير فيما بعد [٤]. ففي الثاني من آب ١٩٩٠، واجهت المنطقة اخطر ازمة في تاريخها المعاصر، حينما اقدم العراق على احتلال الكويت، وتحركت فيها القوات العراقية باتجاه دولة الكويت صبيحة يوم٢ آب١٩٩٠، قد تزامنت بالكامل مع المتغيرات الكبرى في هيكل بناء النظام الدولي، الذي منح الولايات المتحدة الامريكية، الانفراد في حكم العالم، من خلال نظام احادي القطبية، كما ان تلك الساعة، قد بدت وكأنها جزء من سيناريو معد لإبراز الدور الامريكي في ادارة الازمة التي نشأت وهو دور القوة الرئيسة التي تحدد نمط واتجاه التفاعلات الدولية، وقد تجمعت اسباب اخرى، دفعت العراق الى ما اقدم عليه، غير مشاكله الحدودية مع الكويت، فقد خرج العراق من حربه مع ايران بعد ثمان سنوات عصيبة، استنفد خلالها كل ارصدته وثرواته، بل واستدان الكثير لتمويلها، ووجد ان دول الخليج العربي، وفي مقدمتها

---

[١] مصطفى شلال ندا، مصدر سابق، ص ٢٤.

[٢] سعدون شلال ظاهر وحميدة عبدالحسين، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية، مجلة اورك، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٧، ص١٢٩.

[٣] حسين مجيد عبد علي الحسناوي، مصدر سابق، ص١٠٣.

[٤] حسن احمد ابراهيم، نوره علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت (١٩٩١)، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٧، العدد ٢، بابل، ٢٠٢٠، ص٥.

الكويت، قد توقفت عن دعمه، بعد ان كانت اول واشد محرضيه على التصدي لإيران[١]. كما ان انعكاسات وتداعيات دخول العراق للكويت قد فاقمت مشكلات العراق بشكل كبير مما أثر سلباً في الأوضاع العامة في العراق، فخلال مدة التواجد العراقي في الكويت صدرت أوامر كثيرة بشأن العراق من الامم المتحدة حملت في طياتها العقاب والمقاطعة وفرض حصار اقتصادي قاس على العراق سواء في صادراته أو وارداته، وتحركت الدول الكبرى لإخراج العراق من الكويت بما فيها دول عربية[٢]. فحشدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واطراف اخرى تحالف عسكريا ضد العراق، ثم ان الكويت اغلقت حدودها الشمالية مع العراق برا وبحرا عام ٢٠٠٣، وبعد وصول الحشود العسكري الى اراضيها [٣].

ويمكن القول ان غزو النظام السابق للكويت قد عقد كثيرا من المشاكل التي هي موجودة اصلا في السابق فهذا ولد قطيعة على مستوى العلاقات العراقية – الكويتية واحدث تداعيات كبيرة على مستوى الدولتين قد اثرت سلبا على الشعبين العراقي والكويتي من التدخل العسكري والغزو من جهة اخرى.

رابعا: ـ مشكلة المفقودين:ـ

تمثل قضية المفقودين الكويتيين خلال الاجتياح العراقي لدولة لكويت، عقبة كبيرة أمام العلاقات الكويتية، وتشغل هذه القضية حيزا كبيرا من اهتمام الدولتين، إذ بلغ عددهم (٤٢٠) شخص من رعاياها فقدوا أثناء الاجتياح العراقي لها، وأنها تحمل القوات العراقية مسؤولية ذلك، وأنها واثقة بأن العراق يحتجز هؤلاء الأشخاص منذ عام ١٩٩١، ومنذ ذلك التاريخ تطالب دولة الكويت العراق بإطلاق سراح هؤلاء الأسرى والكشف عن أماكن تواجدهم أو بيان مصيرهم، بينما يرفض العراق هذه الاتهامات، وينفي احتجازه لأي أسير كويتي، وبقى موقف الدولتين على ما هو عليه حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ [٤].

---

(١) حميد حمد السعدون، ازمة العلاقات العراقية- الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، المجلد٩، العدد٣٣، ٢٠٠٧، ص٨ .

(٢) نبيل العلوي، الاجتياح العراقي للكويت١٩٩٠ دراسة تاريخية من خلال صحيفة لواء الصدر، مجلة الآداب، العدد ١٣١، ٢٠١٩، ص٢٥٠.

(٣) سرحان غلام حسين، مصدر سابق، ص٩٠.

(٤) محمد عز العرب، مصدر سابق، ص ١٢٦.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، تشكلت لجنة لمتابعة ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين، وضمت اللجنة ثلاثة أطراف، مثل الطرف الأول الكويت والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، بينما مثل الطرف الثاني العراق، فيما مثل الطرف الثالث اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد ذلك قام فريق كويتي متخصص بهذا الجانب بعمليات بحث في العراق وبمساعدة الحكومة العراقية المؤقتة والقوات الأمريكية ، إلا أن اللجنة لم تتمكن من مواصلة عمليات البحث لسوء الأوضاع في العراق وتدهور الحالة الأمنية، وأوضح الجانب الكويتي بأنه تم العثور على رفات ٢٢٧ شخصا من مجموع المفقودين، ولا يزال مصير الكثير منهم مجهولا[١].

خامسا:- التعويضات العراقية للكويت :-

أصدر مجلس الامن عددا من القرارات المتلاحقة والتي أشار فيها إلى مسؤولية العراق عن الخسائر والاضرار التي لحقت بالكويت من جراء احتلال العراق لها، وهذه القرارات هي (٦٦٦) في ١٣/ أيلول ١٩٩٠، وقرار (٦٧٠) في٢٥/ أيلول/١٩٩٠، وقرار (٦٧٤) في ٢٩/ تشرين الأول/١٩٩٠وكذلك قرار (٦٨٦) في١/ اذار/١٩٩١، سائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالحكومات الاجنبية ورعاية هذه الدول وشركاتها والتي تأثرت بالاحتلال العراقي للكويت[٢]. ولم يكتف المجلس بتحميل العراق مسؤولية تعويض الاضرار التي لحقت بالكويت بل تعدى إلى دول اخرى إذ بموجب هذا القرار تم انشاء صندوق للتعويضات ، وتم وضع آلية لإدارة هذا الصندوق من خلال تنفيذ الفقرات (١٦، ١٧، ١٨)، منه على اساس نسبة مئوية من قيمة الصادرات النفطية العراقية[٣].

ولكن عملية انشاء هذا الصندوق وآلية التعويض تعرضت للنقد والاعتراض من قبل العراق كونها اللجنة المسؤولة عن الصندوق وآلية التعويض لم تكن لجنة قضائية، بل كانت ذات طابع سياسي والمعروف ان موضوع التعويض هو موضوع قانوني وفني وليس سياسي، كما ان العراق وهو الطرف المهم في المعادلة لم يكن ممثلا في هذه اللجنة، ومن ثمَّ فإنّ مخرجات هذه اللجنة وعملها كان لإعادة تنشيط الاقتصاد الكويتي على حساب العراق والاهتمام بمصالح الشركات الغربية التي اسهمت

---

(١) محمد العبيدي، مصدر سابق، ص٢١-٢٢.

(٢) معن علي مروح الخالدي، دور مجلس الامن في النزاعات الدولية (دراسة حالة العراق) ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراه، جامعة ال البيت، الاردن،٢٠٠٦ ، ص٧٩.

(٣) باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الامن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣- دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للطباعة، ط١، عمان، ٢٠٠٨ ، ص٧٠.

في اعادة اعمار الكويت ، وقد تم إقرار نسبة(٣٠%) والقيمة السنوية لصادرات النفط العراقية بموجب القرار (٦٩٢) الصادر في٢٠ / ايار/١٩٩١م وبموجب نفس القرار تم تشكيل لجنة برئاسة صدر الدين أغا خان المندوب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة من اجل معرفة الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي وقدرة العراق على الايفاء بالتزاماته من وارداته النفطية، وفي ٢٧/ حزيران ١٩٩١م زارت اللجنة المذكورة العراق وأكدت أنهُ يحتاج إلى أموال كبيرة من اجل توفير الحد الادنى من الاحتياجات الانسانية للشعب العراقي، بسبب الحجم الكبير من الاضرار التي لحقت بالعراق من جراء العمليات العسكرية، وقد اقترحت اللجنة معالجة هذا الموضوع بإحدى الطريقتين، اما الافراج عن الارصدة العراقية المجمدة أو بيع نفط العراق بالأسواق العالمية وفقا لأحكام المادة ٢٣ من القرار (٦٨٧) لعام١٩٩١م مع اعطاء بعض الاستثناءات لشراء الادوية والامدادات الطبية والاغذية[١].

وقد وافق مجلس الامن على مقترحات اللجنة، وتم تحديد نسبة اسهام الفرق في صندوق التعويضات والبالغة ٣٠% من القيمة السنوية لصادرات النفط العراقية، وفعلا تم السماح للعراق بتصدير نفطه بموجب القرار (٧٠٦) في ١٥/ آب /١٩٩١م ولمدة ستة اشهر مع فرض شروط اضافية في هذا القرار. عدت من قبل العراق انها غير ضرورية وتدخلا في الشأن الداخلي، ثم صدر القرار (٩٨٦) في ١٤ نيسان ١٩٩٥[٢]. الذي تضمنت شروطا أكثر قسوة وضررا على العراق بالوقت الذي كان يعمل العراق مع دول اخرى اعضاء في مجلس الامن الدولي على تطبيق الفقرة (١٢) من القرار (٦٨٧)، والتي تسمح برفع الحصار الشامل عن العراق كونه قد اوفى بالتزاماته، وقد استمر رفض العراق للقرار (٩٨٦) لحين توقيع مذكرة تفاهم في ٣٠/آيار/١٩٩٦م والتي وضعت آلية معينة لتنفيذ هذا القرار مع استمرار لجنة التعويضات بعملها من خلال تحويل عائدات النفط العراقي، وعند مراجعة هذه الالية و طريقة الدفع تبين ان العراق سيستمر بدفع التعويضات إلى الشركات والمقاولين الامريكان والكويتيين وإلى الحكومة الكويتية من ضرر [٣]. وبهذا الخصوص اكمل العراق في نهاية ٢٠٢١ من دفع كافة التزاماته المادية من تعويضاته للكويت البالغة (٥٢,٤) مليار دولار، ويمكن ان يكون عامل يساهم في تطوير مستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين.

---

(١) ضاري رشيد السامرائي، مدى شرعية قرارات مجلس الامن، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٩٢- ٩٦.

(٢) باسم كريم سويدان، الخلاف الحدودي العراقي الكويتي واثره في منطقة الخليج العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٢، العدد٢٠، ٢٠٢٠، ص ١٣٧.

(٣) جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٣٥ – ٣٣٦ .

سادسا:- دور الكويت في احتلال العراق عام ٢٠٠٣:-

انَّ موقف الكويت من احتلال العراق عام ٢٠٠٣، كان مؤيدا ومساندا لقوات الاحتلال منذ التحضير له اذ انها كانت تتحفظ على أي مشروع بيان أو موقف يصدر من الجامعة العربية يدعو إلى عدم تقديم تسهيلات للقوات الأجنبية من قبل الدول العربية[١]. وفعلا قد فتحت الكويت حدودها وأراضيها ومياهها إلى القوات الامريكية– البريطانية، واصبحت الاراضي الكويتية هي المنطلق لدخول العراق واحتلاله، وقد استمرت الكويت في مواقفها المؤيدة والمساندة لقوات الاحتلال منذ التحضر له حيث كانت تتحفظ على أي مشروع أو بيان او موقف يصدر من الجامعة العربية يدعوا إلى عدم تقديم تسهيلات القوات الاجنبية من قبل الدول العربي وكلنا نتذكر الاتهامات الكويتية لرئاسة القمة العربية آنذاك (لبنان) عندما اتهمت الرئاسة اللبنانية بتجاوزها الأصول المعتمدة في الجامعة العربية بسبب اصدارها بيان تعاطف مع العراق ودعوة الدولة العربية لعدم تقديم تسهيلات للقوات الاجنبية على اراضيها، واستمر هذا الموقف الكويتي حتى بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حيث تحفظت الكويت على البيان العربي الوزاري الذي عدّ الغزو عدوانا مسلحا وخروجا على الشرعية الدولية و طالب بانسحاب القوات المعتدية [٢]. كما نذكر بالهجمة التي شنتها الكويت على الامين العام عمرو موسى على أقر قيامه بإقناع العراق بقبول عودة المفتشين الدوليين، التي كانت من الممكن ان تؤدي إلى تلافي نشوب الحرب لولا الاصرار الامريكي، واتهامه من قبل دول الخليج بالتقاعس عن عرض مبادرة (الشيخ زايد) رئيس دولة الامرات العربية خلال مؤتمر شرم الشيخ الداعية إلى تنحية (صدام حسين) عن الحكم، علما ان هذا ليس من واجبات الامين العام بل من المهمات لرئيس القمة آنذاك ملك البحرين [٣].

ومن المعروف ان القوات الامريكية بدأت بالتدفق على منطقة الخليج العربي منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ إلى قواعدها في قطر والبحرين والسعودية وقد استكملت حشدها العسكري في بداية شهر آذار من عام ٢٠٠٣، حيث وصلت القوات الامريكية في الخليج إلى ٢٨٠ ألف جندي، وقد وصل اجمالي القوات المتحالفة المحتشدة في المنطقة إلى ٣٣٣ ألف جندي بكافة صنوفها وكان نصيب الكويت وحدها من هذه القوات ٩٨ ألف جندي احتشد قرب الحدود العراقية، مزود بـ ٥٢ دبابة و٢٤

([١]) باسم كريم سويدان، مصدر سابق، ص١٣٤.

([٢]) باسم كريم سويدان الجنابي، مصدر سابق، ص٩٨.

([٣]) المصدر نفسه، ص٩٩.

مروحية اباتشي[١]. وبهذا الخصوص نتيجة الزمة الكويتية واستغلال الولايات المتحدة الامريكية هذه القضية في احتلال العراق سيكون لهذا تداعيات سلبية تؤثر على مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

سابعا:- ميناء مبارك (Mubarak Kuwaiti port):-

ادى قيام دولة الكويت بإنشاء ميناء مبارك إلى بروز مشكلة سياسية مع العراق ، وقد حازت اهتماما خاصا من قبل الدولتين، لما لها من ابعاد اقتصادية وتجارية وكونها تحمل في طياتها تنافسا استراتيجيا حول دور كل منهما في المستقبل كممر للنقل البحري والبري، ليس فقط في الخليج العربي ، بل في التجارة الاقليمية والدولية، واظهرت ادراك صانع القرار العراق بمخاطر كون العراق دولة شبه حبيسة، إذ تبلغ مساحتها (٤٣٥٠٥٢كم٢) ألف كم٢ ولا يزيد طول ساحلها البحري عن (٥٦ كم) بينما تبلغ مساحة الكويت ما يقارب (١٧٨١٨ كم٢) ولديها ساحل بحري طوله (٥٠٠ كم)[٢].

وعلى العكس مما في الكويت، يرى البعض في العراق ان المشروع يحمل تأثيرا سلبيا على الموانئ العراقية التي تعد احد المنافذ البحرية الهامة، وانه سيشل عمل ثلاثة موانئ عراقية هي (ميناء ام قصر الشمالي والجنوبي وخور الزبير) فضلا عن التأثيرات البحرية وفي عملية المد والجزر وكمية المياه المتحركة داخل قناة خور عبدالله التي تستخدمها السفن التجارية من وإلى الموانئ العراقية، والتي يمر من خلالها نحو (٧٥%) من تجار النفط[٣]. وكان اختيار موقع الميناء في الساحل الشرقي لجزيرة بوبيان الكويتية اي الجانب الملاصق للممر المائي لـ (خور عبدالله) الذي يمثل منتصفه الحد الفاصل للحدود البحرية الاقليمية بين العراق والكويت[٤]. وتعد جزيرة بوبيان البوابة الشرقية لدولة الكويت، إذ تقع في اقصى شمال غرب الخليج العربي وشمال شرق الكويت، يحد الجزيرة من الغرب خور عبدالله ومن الشرق خور الصبية ومن الشمال جزيرة وربة وتعد الجزيرة أكبر الجزر الكويتية وثاني اكبر جزيرة في الخليج العربي بعد جزيرة قشم الايرانية، وتشغل جزيرة بوبيان ٥% من مساحة اليابس

---

(١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الامريكي ١٩١٤ – ٢٠٠٣، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٥٢٤ .

(٢) حاكم هيال جاسم التوبي، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته على العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص٤٩.

(٣) عادل عبد الصادق، ميناء مبارك والتنافس الاستراتيجي بين العراق والكويت، قضايا استراتيجية، مؤسسة الاهرام متاح على الرابط : http://www.alabram.com

(٤) انفال النفسي، جزر الكويت فيلكا اعرقها وبوبيان اكبرها، مجلة حماة الوطن ، العدد (٣٠٥) ، ١١ نيسان ٢٠١٢ ، متاح على الرابط : http://www.homat-alwatan.gov,kw .

الكويتي، ويعد خور عبدالله المنطقة المستهدفة من انشاء ميناء مبارك، إذ يقع في شمال الخليج العربي ما بين جزيرتي بوبيان ووربة الكويتية وشبه جزيرة الفاو العراقية، ينظر خريطة(٤).

خريطة (٤) الموقع الجغرافي لميناء مبارك الكويتي والفاو الكبير

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العالم، دار المشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة ، سوريا ، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

ويمتد خور عبدالله إلى داخل الاراضي العراقية مشكلا خور الزبير الذي يقع به ميناء ام قصر العراقي، وقد قامت الحكومة العراقية عام ٢٠١٠ بوضع حجر الاساس لبناء ميناء الفاو الكبير على الجانب العراقي من الخور، فيما بدأت الحكومة الكويتية ببناء ميناء مبارك الكبير على الجانب الكويتي في الضفة الغربية لخور عبدالله، ويأتي العمل بميناء مبارك الكويتي كجزء من منظومة متكاملة لإنشاء المدن في شمال الكويت وتطوير الموانئ الكويتية، بهدف تحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي شبيه بسنغافورة وسيكون في حدود احتياجات الكويت اولا وإقليميا ثانيا، كما يأتي انشاء الميناء لتزايد

حجم تجارة الواردات من (٣ ملايين طن) لعام ١٩٩٣ إلى (٣٠ مليون) طن لعام ٢٠٠٩م، مع معدل زيادة سنوية قدرها (٥ – ٧%) في ظل الاقتصادي العادي. وحسب الخطط الهندسية الكويتية ان ميناء مبارك سوف يضم (٦٠) رصيفا كما انه سيكون اكبر انشاء بحري في تاريخ الكويت [١].

وجغرافيا تبعد حافة رصيف ميناء مبارك عن اقرب نقطة لحافة القناة الملاحية في خور عبدالله (١٢٠٠ كم) ، كما تبعد حافة الميناء عن اقرب نقطة للحدود الدولية (٤ كم) بمعنى ان الميناء يقع جغرافيا بالكامل فوق جزيرة بوبيان الكويتية ، أي انه يقع فوق أرض سيادية كويتية نشاطاته تنحصر فوق المياه الداخلية لدولة الكويت ولا يتداخل مع النصف الثاني من مياه خور عبدالله الذي يقع ضمن السيادة العراقية [٢]. ولأجل هذا تعاقدت الكويت مع شركة هونداي الكورية، والتي جلبت سفينة جسرية عملاقة تقطرها ثلاث ساحبات كبيرة، وهي عبارة عن ورش عمل بحرية متكاملة ، لاستكمال المنشآت المرتبطة بالمشروع [٣].

أن موقع ميناء مبارك سيؤثر في حركة الملاحة البحرية من والى العراق وتحديدا في ميناء أم قصر وميناء الزبير، ليكون عقبة بوجه الملاحة العراقية إذا تتجاوز منشآته وأرصفته حدود خط الثالوك، وتقطع الشريان الملاحي الوحيد الذي تتغذى منه الموانئ العراقية، وتمتد هذه التأثيرات لتتجاوز حتى على محرمات خط الثالوك، وتعترض مسارات السفن التجارية المتوجهة إلى موانئنا المحصورة في أطراف الزاوية الشمالية الغربية البعيدة، الواقعة خلف جزيرة (بوبيان)، وخلف جزيرة (وربة) وفي هذا مخالفة واضحة لقرار مجلس الآمن الدولي ذي الرقم (٨٣٣) الفقرة (٥) التي تلزم كلا الدولتين باحترام الحق بالمرور الملاحي[٤] .

ويمر انشاء الميناء بأربع مراحل انجزت المرحلة الاولى في عام ٢٠١٥ بـ أربعة أرصفة مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل إلى ستين رصيفا، ليكون واحد من اكبر الموانئ في الخليج العربي ويرتبط مع البر الرئيس في الصبية ومدينة الحرير بثلاثة جسور وطرق سريعة ومن المقدر ان يرتبط مع سكة القطار الخليجي التي تخدم الميناء وهناك خطط وأفكار لمد سكك الحديد إلى العراق وايران وتركيا، يمكن لأرصفة الميناء الأربعة من استقبال (٨٠٠) ألف حاوية سنويا، وتتضمن المرحلة الثانية

---

(١) محمد بسيوني، ازمات الخليج ، مطبعة بدبولي، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٤٠.

(٢) طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة دراسات دولية ، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٥٣) ٢٠١٢، ص١٨٠.

(٣) احلام احمد عيسى، مصدر سابق، ص٥٣.

(٤) عبد العزيز رمضان علي الخطابي، ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد١٤، العدد ٥١، ٢٠١١، ص ٢٠٢.

من المشروع انشاء (١٢) مرسى لتبلغ سعة الميناء الاجمالية (١٦) مرسى، والمرحلة الثالثة تتضمن انشاء (٣٦) مرسى ليصبح العدد الكلي للمراسي (٦٠) مرسى، يتضمن الميناء انشاء ساحة تصل مساحتها إلى (١٩٠٠ كم٢)[١].

تبلغ مساحة الميناء الكلية (٢) مليون م٢ وبكلفة (٣٢٨) مليون و (١٣) ألف دينار كويتي وقد صممت المنشآت الميناءية بالكامل على المسطحات المائية وليس على اليابسة ويرتبط بينهما طريق يمتد لمسافة (١٨٠٠) متر مما يزيد من ضيق المسافة العرضية للقناة، وتبعد الواجهة الامامية لميناء مبارك عن عوامة (١٧) (١,٢٠٠) كم من ضمنها عرض القناة البالغ (٢٥٠) مترا وعرض السفينة الراسية على الرصيف، وان قطر دوران الباخرة عند المناورة قد يصل إلى أربعة أضعاف طولها في الظروف الاعتيادية[٢].

كونها تتحرك على مانع مائي وليس يابسة لضمان امن وسلامة الباخرة وطاقمها وحمولتها، وبذلك ستكون المسافة المتبقية بحدود (١٠٠) متر، وعليه فإن هذه المسافة ستسبب تزاحما في الممر الملاحي لحركة السفن مما يزيد من احتمالية وقوع حوادث الاصطدام او الاعاقة البحرية وقد تؤدي عند حدوثها إلى غلق القناة الملاحية بشكل تام وتوقف عمل الموانئ العراقية، علما بأن العوامة (١٧) يتم تغيير المسلك الملاحي من قبل البواخر إلى (١٨) درجة، وان وجود هيكل الميناء وامتداده عرضيا باتجاه القناة يؤدي إلى تحرك الرمال في القاع، ويفعل حركة الامواج تترسب مرة اخرى في القاع وفي موقع جديد غير الذي كانت عليه [٣]. ومن ثمَّ سيكون من الصعوبة استيعاب البواخر الداخلة والخارجة من وإلى الموانئ العراقية في آن واحد، نتيجة لضيق القناة الملاحية فهو يقطع كمية كبيرة من المياه عن ام قصر مما سيؤدي إلى انخفاض منسوبه بشكل حاد[٤]. وتجدر الاشارة الى انه الحكومة الكويتية علقت مشروع ميناء مبارك الكبير لحين اجراء مزيد من دراسات الجدوى، وعليه يمكن القول في حالة اكمال انشاء ميناء مبارك سيكون لهذا المشروع تأثيرا سلبيا على الملاحة في خور عبد الله، وتأثير ذلك

(١) قاسم علي قاسم، المعلومات التي قدمها الجانب الكويتي للعراق عن ميناء مبارك، الشركة العامة للموانئ العراقية، ٢٠١١، ص٥٠.

(٢) فيان احمد محمد، الابعاد الجيوبوليتكية لميناء مبارك على العراق (تحليل جغرافي سياسي)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠١٥، ص١٦٨ .

(٣) قاسم علي قاسم، مصدر سابق، ص٥١.

(٤) قاسم محمد عبيد، جواد كاظم البكري، ازمة ميناء مبارك وآثارها على العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١ ، ص٣٣.

سلبا على عمل الموانئ العراقية وبالتأكيد سيكون لهذا تداعيات كثيرة على العراق وسيؤثر ذلك سلبيا في تطوير العلاقات العراقية – الكويتية.

ثامنا:- خور عبد الله (Khor Abdullah):-

يمثل خور عبدالله منطقة حدود دولية بين العراق والكويت، وقد شكلت خلافا بين الدولتين لفترة طويلة من الزمن، كما يعد خور عبد الله ممر ضيق مساحته ومحدودية قناته الملاحية، مسطحا مائيا مهما بالنسبة للعراق، إذ يشكل الاطلالة البحرية المهمة له على الخليج العربي، والمنفذ الملاحي الوحيد لموانئه التجارية الواقعة في خور الزبير، كما يشكل منطقة حدود دولية تفصله بحريا عن الساحل الكويتي، وفي الوقت الذي كانت استخداماته مقتصرة على العراق لمدة ليست بالقصيرة، تدخل الكويت اليوم اثر انشاء ميناء مبارك كشريك في النشاط الملاحي لها حق الملاحة والادارة، مما حدا بكلا الدولتين إلى عقد اتفاقية للإدارة المشتركة للقناة الملاحية في خور عبدالله [١].

وقد وقعت اتفاقية خور عبدالله بين الحكومة العراقية والحكومة الكويتية في تاريخ ٢٩/نيسان من العام ٢٠١٢ بين الدولتين، ووافق عليها مجلس النواب ورئاسة الجمهورية، وصدر القانون الخاص بالمصادقة عليها بالرقم (٤٢) السنة ٢٠١٣، ونشر في جريدة الوقائع العراقية، لكن بدون ان تطرح هذه الاتفاقية على الشعب العراقي للاستفتاء عليها فهي تخص مصالح الشعب العراقي وليست الطبقة السياسية الحاكمة[٢].

كما تضمنت هذه الاتفاقية (١٦) مادة، وقد أوضحت مادتها الاولى أهم الاهداف التي من اجلها عقدت الاتفاقية، وهو التعاون في تنظيم الملاحة البحرية في الممر الملاحي في خور عبدالله بما يحقق مصلحة كلا الدولتين، فضلا عن المحافظة على البيئة البحرية، وأشارت الاتفاقية إلى ان لكل طرف ممارسة سيادته على الجزء الخاص بها من الممر الملاحي الذي يقع ضمن بحره الاقليمي وبمعنى اخر ان خور عبد الله يعد ممرا مشتركا بين العراق والكويت[٣].

([١]) سوسن صبيح حمدان، الملاحة في خور عبدالله واتفاقية الادارة المشتركة العراقية– الكويتية، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد١٤، العدد٥٧،٢٠١٧، ص١٠٢.

([٢]) فائز ذنون جاسم، نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ١٧، ٢٠١٥، ص ٢١٨.

([٣]) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

وعند الاطلاع على مواد هذه الاتفاقية يمكن ملاحظة ما يأتي[1]:-

١- اعطت هذه الاتفاقية حق المشاركة في ادارة خور عبدالله لدولة الكويت بعد ان كانت هذه الادارة من حق العراق فقط.

٢- وجود العديد من المواد والفقرات التي تحقق مصلحة لكلا الطرفين والمتمثلة في المادة (٨) والمادة(٩) لاسيما الفقرات (٣،٥) المتعلقة بمنع التلوث، والقيام بأعمال الصيانة والتوسعة والتعميق للممر الملاحي وانتشال القوارب على ان تكون الصيانة والتوسعة والتعميق للممر الملاحي وانتشال القوارب يتم الاتفاق بشأنها مناصفة، والمادة (١١) بخصوص التعاون في مجال المحافظة على البيئة البحرية ومكافحة اي تلوث بحري قد يحدث.

٣- هناك العديد من المواد والفقرات التي تتعارض مع مصلحة العراق وسيادته منها المادة (٣) التي جاء فيها ان السفن الاجنبية الداخلة إلى الخور تقوم برفع علم جنسيتها فقط دون رفع للعلم العراقي او الكويتي، علما ان هذا الممر الملاحي تمر خلاله معظم البواخر الداخلة إلى العراق بعده الممر الملاحي الوحيد الذي يصل إلى موانئه التجارية المهمة، بحكم محدودية اطلالته البحرية، فلن تقوم السفن المتجهة إلى مينائي ام قصر وخور الزبير برفع العلم العراقي، بينما هي في العادة ترفعه عند مرورها فيه، مع ملاحظة ان السفن القادمة إلى الموانئ الكويتية لن تحتاج إلى هذا الممر (حاليا)؛ لأن لديها عمقا بحريا وغاطسا عميقا يساعد البواخر على المرور من جهات وأماكن اخرى دون المرور بهذا الممر، ومن ثمَّ فإنها سترفع علم الكويت، وتعد هذه المادة مخالفة لقرار مجلس الامن (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣، الذي اعطى حق الملاحة البحرية والتي عرفتها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢م في المواد (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢).

وعليه لا يحق لأي مرشد كويتي وفق الضوابط الدولية التدخل بشؤون السفن القادمة إلى العراق، ولا يحق للكويت انزال العلم العراقي، أو اخذ الاجور، والمادة (١٠) من هذه الاتفاقية ستجعل الكويت حق المشاركة مع العراق في الارشاد الملاحي والمطالبة بأجور المشاركة بالإرشاد او أي خدمات اخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى المادة (٧) التي تشير إلى ان كل طرف يجب ان يعمل على منع الصيادين من التواجد في الجزء من الممر الملاحي الواقع في البحر الاقليمي التابع له، علما ان الصيادين العراقيين دائمي التواجد في هذا الممر، إذ إن خور عبد الله يمثل منطقة صيد عراقية ١٠٠%، لاسيما وان الجانب العراقي من القناة غير عميق ولا تتواجد فيه الاسماك مما يضطر الصيادين العراقيين للاقتراب من الجانب العميق، في حين لا يوجد صيادون كويتيون في هذا المكان،

(1) سوسن صبيح حمدان، مصدر سابق، ص١١٤- ١١٥.

وذلك لوجود إطلالة بحرية كويتية واسعة على الخليج العربي، لذا فهم ليسوا بحاجة للتواجد فيه، وهذه المادة ستعطي الحق للجانب الكويتي بإلقاء القبض على الصيادين العراقيين واخضاعهم للقانون الكويتي، كما تعد هذه المادة مخالفة لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢، لا سيما المادة المتعلقة بحفظ الموارد الحية، والمادة المتعلقة بحق الدول المتضررة جغرافيا [١].

٤- ومن مراجعة بنود هذه الاتفاقية يتبين ان جميعها تصب في مصلحة الكويت على حساب العراق، إذ اعطت الحق للكويت بالتمدد باتجاه السواحل العراقية، وان الاطراف الحكومية والبرلمانية التي ايدت ووقعت الاتفاقية قد اقنعت نفسها ان خور عبدالله هو ممر ملاحي كويتي خلافا للحقائق والوقائع التي ذكرت سابقا وبالتالي على العراق تقديم التنازلات لصالح الكويت من اجل السماح لسفنه بالدخول والخروج إلى الموانئ العراقية، كما ان الاتفاقية غير دستورية كونها لم تحصل على النصاب القانوني في مجلس النواب، فمن المفروض ان تحصل على اغلبية الثلثين المطلوبة لتمرير مثل هذه الاتفاقية السيادية.

ان توقيع الاتفاقية عام ٢٠١٢، هي اتفاقية سياسية بامتياز، وهي تؤثر سلبا على الملاحة البحرية في قناة خور عبدالله، كون العراق كان يملك ١٠٠% من قناة خور عبدالله، وأن البواخر الداخلة له والخارجة منه ترفع العلم العراقي فقط، أما اليوم وبعد ان تم توقيع هذه الاتفاقية والتصويت عليها ستصبح قناة خور عبدالله مشتركة بين العراق والكويت وسيزداد التأثير السلبي اكثر عندما يتم تشغيل ميناء مبارك، كما كتب الخبير البحري كاظم فنجان الحمامي معقبا على مقالة وزير النقل السابق عامر عبد الجبار اسماعيل في محضر رده على تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي ادعى فيه بوجود مكاسب للعراق في اتفاقية خور عبدالله الموقعة مع الكويت والتي تم بموجبها تنظيم الملاحة بين الطرفين، حيث قال ان السفن العراقية منذ القدم وحتى يومنا هذا تمارس وحدها حق الملاحة والصيد في المسطحات المائية لخور عبدالله، ولم يكن للكويت اي تواجد بحري في المنطقة وأن سفن الحفر العراقية هي من تحملت تنفيذ عمليات الحفر والتعميق والتوسيع واعطى شواهد لتدعيم كلامه وهي [٢]:-

---

([١]) سوسن صبيح حمدان، الحدود العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٦٩ ، ٢٠١٣، ص ٢٢.

([٢]) كاظم فنجان الحمامي، مقال بعنوان النداء الاخير قبل ضياع حقوقنا البحرية. انظر الموقع الالكتروني :
http://us-mgs-mal.yahoo.com/neo/launch?rand=amr7nst991f6

١- ان شركة IHC الهولندية هي التي تكفلت ببناء اكبر سفن الحفر والتعميق منذ عام ١٩٧٥ لحساب شركة الموانئ العراقية وكانت سفينة الحفر (الحلة) هي الاولى في هذا المجال، واستطاعت ان تزيد من اعماق خور عبدالله إلى المستويات العالمية، مما ساعد السفن التجارية ذات الغاطس العالي بالدخول من وإلى خور عبدالله بسهولة ويسر دون اي عوائق ملاحية ، كما تم التعاقد مع نفس الشركة لبناء سفن الحفر (الصمود، القادسية، المربد، الزبير، فلسطين، التحرير، غزة ، سينا، النصر) وكذلك تعاقدت مع الشركة الالمانية (O & K) لبناء سفينة الحفر (الخليج العربي والنجف)، وكذلك مع شركة أوريسة لبناء سفينة التنوير (النسر) وكل هذه السفن والخدمات الملاحية الاخرى كلفت خزينة العراق ملايين الدولارات من اجل توطيد حقوقه الملاحية في هذا الممر الملاحي دون ان يكون للكويت اي اسهام يذكر في هذا المجال.

٢- كانت الكويت تسمح للسفن العراقية الخدمية والحربية باستعمال ممراتها الملاحية في خور الصبية، كما كانت تسمح للزوارق الصاروخية العراقية بالمرور عبر المياه الاقليمية الكويتية لضرب القوات الايرانية خلال الحرب العراقية الايرانية، ولكن بعد احتلال ايران لشبه جزيرة الفاو، اصبحت مياه خور عبدالله برمتها تحت مرمى المدفعية الايرانية، وبسبب ذلك فإن الكويت جعلت نفسها خارج دائرة الصراع ولم تتدخل، لحين قيام القوات العراقية بتحرير الفاو وكذلك منطقة خور عبدالله من قبضة القوات الايرانية.

٣- كانت السفن العراقية التجارية والحربية وكذلك السفن التجارية الاجنبية وناقلات النفط والغاز المتوجهة إلى الموانئ العراقية والمغادرة منه ترفع العلم العراقي منذ تأسيس ميناء ام قصر في خمسينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا.

٤- كانت زوارق المسح العراقية هي من تقوم بمهام المسح الهيدروغرافي والهيدروليكي لمسطحات وأعماق هذه المنطقة منذ تأسيس ميناء ام قصر، فضلا عن ان إنارة الفنارات والعوامات الملاحية وصيانتها وضبط مواقعها من مهمة سفن التنوير العراقية، كما ان الفنارات الملاحية المثبتة حاليا فوق جزيرة (وربة) هي لا زالت في مكانها منذ اكثر من خمسين سنة وهذا دليل لا يقبل الشك حول عراقية خور عبدالله، ويختم الاستاذ كاظم الحمامي بقوله انه عمل في خور عبدالله منذ تأسيس ميناء ام قصر ولحد الان لم يشاهد سفينة تجارية كويتية او تواجد لحرس الحدود الكويتي سوى مخفر بسيط في قلب جزيرة (وربة) وآخر على السواحل الجنوبية لجزيرة (بوبيان) والتي لم يكن لها اي دور على الصعيد الملاحي او الحدودي او التجاري.

لذلك فأنّ هذه الاتفاقية لم تنظم الملاحة في خور عبدالله كما تم الترويج لها بل تم ترسيم حدود بحرية جديدة بين الدولتين خلافا لقرار مجلس الامن المرقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣، كما انها تمكن الجانب الكويتي من رصد تحركات خفر السواحل العراقي وحركة السفن الحربية العراقية وما ينطوي على ذلك من مخاطر امنية استراتيجية كبيرة، ناهيك عن الاثار الاقتصادية السلبية حيث سيخسر العراق مصدرا كبيرا من الثروة السمكية بسبب عدم استطاعة الصيادين العراقيين من الدخول إلى قناة خور عبدالله والتي تعد المنفذ البحري الوحيد للعراق[١]. وعليه يمكن القول ان توضيح اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله بعد عام ٢٠١٣ والتي وقعها عن الجانب العراقي سياسيين لم يراعوا مصلحة العراق بل يعود وراء ذلك مصالحهم الشخصية ، من خلال شراء ذممهم بأموال كويتية ، وعليه ان توقيع هذه الاتفاقية ستؤثر سلبا على الملاحة في العراق وسيكون لذلك تداعيات سلبية على مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

تاسعا:- ميناء الفاو الكبير (Great Port of Faw):-

ميناء الفاو الكبير هو ميناء عراقي جديد تحت الانشاء في شبه جزيرة الفاو جنوب محافظة البصرة، يقع الميناء في منطقة تعرف ب رأس البيشة على نهاية الجرف القاري للعراق، ويعد نقلة نوعية في الأهمية الجيوسياسية لربط العراق بالعالم من خلال إعادته الى الموقع الرابط بين الشرق والغرب، وإن إنشاؤه موف يغير خريطة النقل البحرية العالمية، والمشروع عند اكتماله من المحتمل أن يصبح أحد أكبر موانئ الخليج العربي حيث تتراوح طاقته الإنتاجية الابتدائية بين(٢٠-٤٥) مليون طن سنويا، ويعد مشروعاً استراتيجيا يربط الشرق بأوربا عبر العراق وتركيا وسوريا بما يسمى بالقناة الجافة، وسيصبح من أكبر الموانئ في العالم، وأكبر ميناء في الشرق الأوسط وسيحول مدينة الفاو إلى مدينة عالمية تجارية اقتصادية ضخمة مع العلم ان هذا المشروع الهائل محارب من قبل الدول التي سوف لن تستفيد من اقامة مثل هذا المشروع مثل الكويت والإمارات وإيران ومصر وحتى جنوب أفريقيا[٢].

---

(١) كاظم فنجان الحمامي، مصدر سابق، انظر الموقع الالكتروني :

http://us-mgs-mal.yahoo.com/neo/launch?rand=amr7nst991f6

(٢) ماجد صدام سالم، التحديات الجيوسياسية لبناء ميناء الفاو الكبير، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد٢٠، العدد مؤتمر الاتجاهات الحديثة والمجالات التطبيقية لعلم الجغرافيا- ملحق٤٠، كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان،٢٠٢١، ص ١٠٨.

كما انه يفتح الطريق واسعاً أمام اندماج العراق بالأسواق العالمية، والمشاركة الفاعلة في التجارة الدولية، ويسرع من انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية والتحالفات الاقتصادية المهمة، وهو أمر له معطيات سياسية واقتصادية مهمة تنعكس على الأمن والاستقرار، يعيد بناء علاقات العراق الخارجية، ومكانة العراق فيها على أساس واقع جديد من المصالح المتبادلة، وتتغير طريقة النظرة للتعامل معه، حتى يصبح الطرف المهم في لعبة المصالح[١]. يهدف مشروع الفاو الكبير الذي تم انشاؤه في جنوب شبه جزيرة الفاو إلى زيادة الطاقة التخزينية ، وعملية الترانزيت ، ويمنح العراق اطلالة جديدة على مياه الخليج العربي ، ومنه إلى الموانئ العالمية، ويسهم عند انجازه في تخليص العراق من همومه الجيوبولتيكية، وذلك بإخراج الموانئ العراقية من عنق الزجاجة، والتخلص من عقدة ضحالة الغاطس الماني الذي يعيق دخول البواخر الذي يزيد غاطسها عن ١١م وهو افضل غاطس متاح حاليا، فضلا عن الانتهاء من مشاكل خط التالوك والاتفاقيات المتعلقة به [٢]. ينظر شكل (١٧)

شكل(١٧) يوضح مخطط ميناء الفاو الكبير

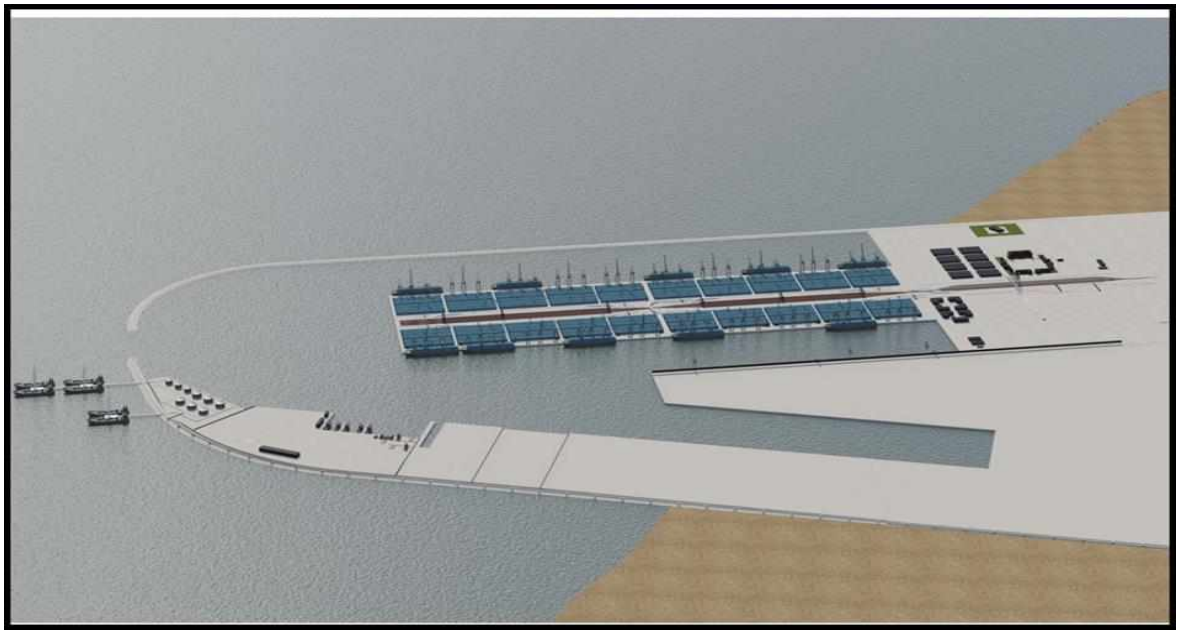

المصدر: مصطفى شلال ندا، مصدر سابق، ص٨٤.

(١) نعمه محمد حبيب العبادي، دور ميناء الفاو الكبير في الأمن المحلي والإقليمي، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤١، العدد ٣-٤، ٢٠١٣، ص ١٦٣.

(٢) خلود موسى عمران، مريم خير الله، واقع الموانئ العراقية الحالية والافاق المستقبلية، الندوة العلمية (ميناء الفاو الكبير) اهميته الاستراتيجية وافاق المستقبل ،٢٠١١، ص١٦.

يكتسب مشروع ميناء الفاو الكبير اهمية استراتيجية كبيرة نسبيا على الصعد المختلفة : المحلية والاقليمية والدولية يمكن ان نوجزها بالاتي:

١- الاهمية المحلية للمشروع (The local importance of the project):-

تزداد الرغبة في تنفيذ هذا المشروع من خلال الواقع الجديد الذي يتمتع به العراق، بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه، وبعد انفتاحه على العالم سياسيا واقتصاديا فضلا عن امتلاكه لثالث احتياطي نفطي على الصعيد العالمي، مع زيادة في عدد سكانه الذي يربو على ٤٠ مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٢٠ مع بلد خرج من ثلاثة حروب مدمرة استمرت من عام ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣ فقد فيها الكثير من البنى التحتية وتأخر كثيرا عن اللحاق بركب الحضارة الحديثة في كافة مجالاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لذلك يحتاج إلى منفذ إلى العالم الخارجي يستطيع ان يلبي متطلبات المرحلة القادمة، وحاجتها إلى الاستيراد والتصدير، ويعد هذا المشروع مشروعا لا مناص منه لخدمة العراق اولا، واستثمار موقعه، لجعلة منطقة عبور بين قارتي اسيا واوروبا، وعبر تركيا الراغبة والساعية والمشجعة لمثل هذا المشروع بوصفها تمثل واجهة الاتحاد الاوربي، وحلف شمال الاطلسي مع الدول الاسلامية والعربية المجاورة للعراق الذي يستطيع ان يكون الجسر الارضي الذي يمر من خلاله تجارة الشرق إلى الغرب، وبما ان الموانئ الحالية لا تفي بالغرض فيجب عليه السير قدما في بناء هذا المشروع.[١]

للمشروع ابعاد جيوبولتكية مهمة فعلى المستوى المحلي سوف يقدم المشروع خدمة لقطاع النقل في العراق عبر عملية نقل البضائع داخليا وحصول العراق على الفوائد المترتبة على ذلك، ويساعد كذلك على تطوير البنى التحتية في قضاء الفاو والبصرة، وربطهما بشبكة من الطرق البرية وسكك الحديد، ويطور ظهير الميناء من خلال تطوير الصناعات الاستراتيجية الحالية وبناء قاعدة صناعية قريبة من الاسواق خاصة انه يمتلك من المواد الاولية والطاقة تفعل حركة النقل البحري مثل لاسيما صناعة تكرير النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن القضاء على البطالة ليس في البصرة وحدها بل في جنوب العراق، إذ انّ هذا المشروع سيوفر فرص عمل لأكثر من خمسة الآف عامل في مختلف الاختصاصات [٢].

([١]) محمد زيادي مؤنس، الاهمية الجيوبولتكية لميناء الفاو الكبير، مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة، العدد١٨، ٢٠١٤ ، ص٦٨.

([٢]) ماجد صدام سالم ، مصدر سابق، ص ١١١.

كما انه سوف يخلق منطقة مزدهرة سياحيا من خلال بناء الفنادق والمرافق الترفيهية الاخرى التي تتوفر بالبيئة الجنوبية، وسوف يساعد العراق على الاستغناء تدريجيا عن موانئ دول الجوار، ويعطي ميزة تنافسية لصالح الموانئ العراقية ويضيف خبرات متطورة وخاصة في المجال الفني والالكتروني والاداري، كما يساعد في فتح الطريق واسعا امام اندماج العراق بالأسواق العالمية والاهم من كل ذلك يمثل ورقة ضغط كبيرة لصالح صانع القرار السياسي العراقي، وهنا تكمن الاهمية الجيوبولتكية للمشروع فبإنجازه تتحقق المطالب المكانية للعراق.[١]

٢- الاهمية الاقليمية للمشروع (The regional importance of the project):-

يشكل ميناء الفاو الكبير نافذة تجارية منافسة لارتباطه الاستراتيجي مع منافذ اقتصادية وتجارية مهمة في منطقة الخليج العربي بشكل عام، وتكمن اهميته على المستوى الإقليمي بوصفه نافذة تجارية منافسة تلبي المتطلبات الاقتصادية للمرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، لارتباطه الاستراتيجي مع منافذ اقتصادية مهمة مع دول الجوار الإقليمية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، إذ لم يظهر أي إطار للتعاون الإقليمي فيما بين دول المنطقة على قرار التعاون الاقتصادي التجاري في منطقة (Asian)، أو على وفق التكتل الاقتصادي فيما بين دول أفريقيا (الكوميسا)، على الرغم من التعاون التجاري فيما بين العراق وتركيا وايران وعدد من الدول العربية من ناحية السلع والبضائع التي يستوردها العراق، ولكون هذه المنطقة تعد منطقة توترات سياسية مستمرة لذلك فأن إنشاء ميناء الفاو الكبير شأنه أن يضيف العمق اللازم لإدارة مجموعة من المصالح والعلاقات التجارية المشتركة وضرورة توفير الحماية والرعاية الدولية لتلك المصالح [٢].

كذلك فأن المشروع لاقى اهتماما من قبل تركيا لما يعود عليها بمكاسب اقتصادية، والتي تسعى لربط البصرة بتركيا ومنها إلى اوروبا، كما ان المشروع سوف يساعد على بناء نظام امني لمنطقة الخليج العربي والشرق الادنى لتلاحق المصالح، ويخلق نوعا من الطمأنينة والاستقرار في المنطقة، وتكون المصالح الدولية في قارات العالم القديم والحديث مجتمعه في هذه المنطقة التي سيرتفع شأنها أكثر مما كنات عليه ويزيد من امنها واستقرارها [٣] .

([١]) نعمة العبادي، دور ميناء الفاو الكبير في الامن المحلي والاقليمي، الندوة العلمية "ميناء الفاو الكبير" ، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ٢٠١١، ص ٧٩.

([٢]) عدنان حبيب عروج، دور الاقتصاد الصيني في تطوير الاقتصاد العراقي (مبادرة الحزام والطريق)، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد ١٦، العدد ٦١، ٢٠٢١، ص ١٦٤.

[١] محمد زباري مؤنس، الاهمية الجيوبولتيكية لميناء الفاو الكبير مصدر سابق، ص ٧٠.

٣- الاهمية الدولية للمشروع (The international importance of the project):-

إنَّ لخصائص الموقع التي يتمتع بها العراق اثارًا مكانية على اتجاهات النقل والتجارة في العراق نحو محيطة الاقليمي والعالمي البعيد، ولذلك فأنّ زيادة السكان والتنمية المستدامة عالميا سوف يعطي زخما كبيرا لحركة التجارة العالمية، ومن ثم تجعل من العراقَ كما كانَ جسراً ارضيا على مدى المستقبل المنظور والبعيد و ممراً للتجارة الدولية [١].

وتتضح أهميته على المستوى الدولي اذ أن إنشاء ميناء الفاو الكبير والمنطقة التجارية الحرة في هذا الجزء من العالم له تأثير مباشر في اقتصاد النقل الدولي من ناحية الكلف والوقت المقطوع في أثناء الرحلة البحرية التجارية الي تقطعها السفن التجارية، أي بمعنى اختصار الوقت لشحن البضائع محليا ودوليا[٢].

إذ أن عملية النقل متعدد الوسائط عبر ميناء الفاو الكبير يوفر وقتاً يتراوح فيما بين (٢٠- ٢٥) يوماً عن الوقت الذي تقطعه السفن في الرحلة البحرية للمسافة البحرية فيما بين شمال أوروبا وصولا إلى دول شرق آسيا عبر قناة السويس وهذا يعني توفير ملايين الدولارات على شركات النقل والشحن البحري والناقلين الدوليين، فضلاً عن تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين المقدرة ب(١٥) من قيمة البضائع المنقولة نتيجة تقليل المسافة البحرية الي تقطعها السفن التجارية وتأثير ذلك على تخفيض كلف التشغيل، وبدوره سيعمل على خفض اسعار السلع والبضائع المنقولة لانخفاض تكاليفها الإجمالية من ضمنها تكاليف النقل[٣] .

عاشرا: ملف الأرشيف الوطني الكويتي:-

تعد قضية الأرشيف الوطني الكويتي من القضايا المعقدة والشائكة التي تؤثر في العلاقات بين دولة الكويت والعراق، إذ إن هذا الأرشيف اختفى بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت، ولم يعرف مصيره، وظلت دولة الكويت تطالب العراق بإعادة هذا الأرشيف واعدّت هذا المطلب فضلا عن

---

[١] خطاب صكار العاني، مصدر سابق، ص٩.

[٢] ماجد صدام سالم، مصدر سابق، ص ١١١.

[٣] عدنان حبيب عروج، مصدر سابق ١٦٤

المطالب المتعلقة بالمفقودين والتعويضات والديون وتعد هذه قضايا مهمة لا يمكن قبول التعامل مع العراق دون انهائها [١].

وقد تسلمت دولة الكويت جزءا من هذا الأرشيف عام ٢٠٠٩ بوساطة من الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتضمن أرشيف ووثائق أمن الدولة، ووزارات الداخلية، والخارجية، والإعلام، والنفط، والمواصلات، ودائرة الآثار والمتاحف، ودائرة الجنسية، وملفات تابعة للديوان الأميري ومجلس الوزراء، ووثائق أخرى تتعلق بالحدود الكويتية– العراقية، ووفقا لما ذكرته وزارة الإعلام الكويتية، فإن الوثائق التي سلمها العراق دون مستوى تطلعات دولة الكويت، ولا تمثل الأرشيف الحقيقي، وقد نشرت الخارجية العراقية إعلانات في وسائل الإعلام تحث المواطنين على الإدلاء بمعلومات تتعلق بالممتلكات الكويتية، وأن من يستحوذ على أي منها عليه أن يبادر بتسليمها إلا أن الاحتلال الذي تعرض له العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية قضت على بقايا الأرشيف الكويتي المتوافر لديه [٢].

خلاصة القول هناك عوامل ومقومات يمكن أنْ تسهم في تطوير العلاقات العراقية – الكويتية، تشمل هذه المقومات بالتبادل التجاري والاستثمار، والتعاون الامني ويقابل هذه المقومات وجود محددات عديدة تقف عائقا امام أي تطوير في مستقبل العلاقات بين الدولتين، تشمل هذه المحددات بدور الكويت في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ومشكلة التعويضات العراقية للكويت، ومشكلة انشاء ميناء مبارك، ومشكلة خور عبد الله، ومشكلة ميناء الفاو الكبير، ومشكلة الاسرى والمفقودين الكويتيين في العراق، وقضية تسوية الحدود البرية والبحرية بين الدولتين، علما انّ لهذه المحددات تأثير سلبيا كبيرا و تعد عقبات تحيل دون تطوير في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

([١]) مفيد الزيدي، العراق ودول مجلس التعاون: علاقات ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٨٩، ٢٠١٢، ص٢٢.

([٢]) محمد عز العرب، مصدر سابق ، ص ١٢٦.

الفصل الرابع المحددات الاقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

المبحث الأول: المحددات الاقليمية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

المبحث الثاني: المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

المبحث الثالث: الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية

عند دراسة طبيعة العلاقات الدولية بين أي دولتين من الضروري أن تتأثر تلك العلاقة بمحددات اقليمية ودولية، وفيما يتعلق بالدراسة هناك محددات اقليمية ودولية أثرت وتؤثر على طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية، وسوف نوضح طبيعة تلك المحددات على النحو الآتي:

المبحث الأول: المحددات الاقليمية المؤثرة على العلاقات العراقية – الكويتية

هناك محددات اقليمية كان لها تأثير كبير في رسم مسار طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية، وتعد ايران واسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي اهم الدول في المنطقة لهما امكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية، وكان لتوفر هذه الامكانيات لهذه الدول ، قد دفعها من اداء دور سياسي اقليمي كبير في المنطقة، وسوف نوضح تأثير الدول على العلاقات العراقية – الكويتية وعلى النحو الاتي:-

أولا: جمهورية ايران الاسلامية (Iran):-

تعد ايران من القوى المؤثرة والفاعلة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، فهذه الدولة تستمد قوتها وفعاليتها من تراكم عناصر القوة التقليدية لديها، وعناصر القوة هذه بنيت نتيجة عاملين اساسيين الأول: طموحات ايران الدولية وسعيها إلى أضفاء صفة التفوق الاقليمية على نفسها، أما العامل الثاني: فهو التهديدات الخارجية لمشروع ايران الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، كما تستند ايران في سعيها نحو التأثير الاقليمي على قوتها العسكرية التقليدية، والتي يمكنها إذا ما سعت في تطويرها وتحديثها ان تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في منطقة الخليج العربي، وهو ما يؤكد رغبتها في ان تصبح قوة استراتيجية تفرض مصالحها الخاصة وسطوتها العسكرية في اطارها الاقليمي[1]. فلديها قوات يصل تعدادها ما بين المتفرغ للعمل في الجيش و الاحتياط إلى اكثر من (١,٤) مليون فرد مع قوات التعبئة الشعبية، كما لديها قوات برية تتكون من أربعة فيالق، ولديها قوات جوية تقليدية، وصواريخ متنوعة يصل مداها إلى اكثر من (٣٠٠٠) كم فضلا عن قوات بحرية يصل عدد افرادها ما بين (١٦ و ١٧) ألف جندي[2].

([1]) جاسم محمد طه، تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوة الدولة ومستقبل ادائها الجيوستراتيجي (ايران انموذجا) ، مركز الدراسات الاقليمية، ١٣، العدد ٤٠، ٢٠١٩، ص ٢٥١.

([2]) خضير محمد ياسر، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، دراسات دولية، العدد ٥٣ ، ٢٠١٢ ، ص١٤٥ – ١٤٦ .

فضلا عن ذلك سعت ايران إلى تطوير برنامجها النووي الذي تصرح عنهُ في العلن على انه سلمي، إلا أن الكثير من التقارير تؤكد إلى انّ ايران تطمح إلى امتلاك السلاح النووي الذي من شأنه ان يزيد قوتها ونفوذها كقوة اقليمية مهيمنة ومؤثرة في منطقة الخليج العربي، وقد ظهرت القوة الايرانية بعد انتهاء حالة توازن القوى في منطقة الخليج العربي باحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق وتدمير قواته العسكرية عام ٢٠٠٣[١]. وبالمقابل فأنّ دول مجلس التعاون الخليجي الستة لا تستطيع مجاراة قوة ايران والتصدي لها بمفردها، ولا سيما ان ايران قامت سياستها في منطقة الخليج العربي على مجموعة من الوسائل ولعل اهمها[٢]:

١- تقوية القدرات العسكرية الايرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد افراد القوات المسلحة الايرانية لمواجهة اي تهديد محتمل.

٢- ما زالت ايران تحتل الجزر الامارتية الثلاث، (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى) في الوقت نفسه تعمل على انتشار عسكري مكثف في هذه الجزر.

مرت العلاقات الكويتية الايرانية بمراحل مختلفة، كانت مميزة في بعض المدد ومتوترة في مدد اخرى، وقد تأثرت هذه العلاقات ببنية النظام في الشرق الاوسط واستقطابات القوى الاقليمية وتدخلات القوى الدولية،ولم تكن للكويت القدرة على التأثير في النظام الاقليمي، على عكس ايران التي ما زالت واحدة من اللاعبين الفاعلين والمؤثرين في تغيير مساره، فأوضاعها الداخلية وعلاقاتها بالقوى الاقليمية الاخرى، كالعراق والمملكة العربية السعودية، تؤثران في بنية النظام الاقليمي، وتحاول الكويت إلى انْ توازن علاقاتها بالدول الكبرى في المنطقة، فكانت العلاقات الكويتية- الإيرانية تتأثر بتطور علاقة الأخيرة بمجلس التعاون الخليجي، وبالإطار الحاكم لتلك العلاقات التي شهدت عديدًا من التوترات والأزمات، وعلى الرغم من تحسن العَلاقات الكويتية- الإيرانيّة في مراحل مختلفة، لكن الكويت لم تكن خارج إطار الموقف الخليجيّ العام من إيران [٣].

---

(١) جمال سند السويدي، النظام الامني في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ط١، الامارات، ٢٠٠٨، ص ٥٨.

(٢) خضير محمد ياسر، مصدر سابق، ص ١٤٦ .

(٣) مركز الدراسات والبحوث، العلاقات الإيرانية- الكويتية بين الاستمرارية والتغيير، مصدر انترنت:

https://rasanah-iiis.org/?p=8588

وبعد ان أدركت الحكومة الكويتية ان النفوذ الإيراني الواسع في العراق يشكل عنصر تهديد في استقرار المنطقة، اتبع الساسة الكويتيون سياسة جديدة هي بناء علاقات جيدة مع العراق وذلك يصب في مصلحتها بالدرجة الأساس من خلال تحقيق الاستقرار في العراق من أجل خلق توازن مع النفوذ الإيراني في العراق إذ لا يمكن لدولة الكويت مواجهة هذه القضية الكبرى وحدها لذا وجب عليها تصحيح المسارات السياسية نحو التهدئة وبناء علاقات متوازنة مع العراق كما دعت الكويت أيضاً الالتزام بالحفاظ على العراق وعدم تجزئته والوقوع تحت النفوذ الإيراني[١]. وأدركت الكويت ان خليجاً بدون العراق سيظل يهتز أمام ما يفرزه الواقع من اخطار بعد تنامي قوة إيران النووية ولقد أدركت الكويت حقيقة مفادها ان عدم الاستقرار الداخلي في العراق وتنامي دعوات اقامة أقاليم جنوبية بالعراق ان أي إقليم من هذه لو أقيم عند حدودها وخضع للتأثيرات الإيرانية معناه ان إيران أصبحت على حدودها الشمالية ولهذا كان الاحساس بالخطر الداهم الآخر، هو ما يدفعها اليوم من اكثر وقت أخر لتجاوز عقد الماضي وان العراق القوي اليوم هو عنصر قوة للكويت كما ورد في تصريحات منقولة عن وزير الأعلام الكويتي مؤخراً فهذا جانب مضاف لدعم الكويت السياسي للعراق على الصعيد الدبلوماسي على أقل تقدير[٢].

ويقابل تأرجح العلاقات السياسية بين الدولتين تأرجحا مماثلا في العلاقات الاقتصادية، حيث لا تملك الكويت علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع ايران، وقد تطورت هذه العلاقات أبان حكم محمد خاتمي في المدة ما بين(١٩٩٧– ٢٠٠٥)، ففي السنة الاولى من رئاسته كان التبادل التجاري في حدود الـ (٧٥) مليون دولار، في حين وصل سنة ٢٠٠٥ إلى أكثر من (٤٥٠) مليون دولار[٣]. هذه القيمة المرتفعة لحجم التبادل التجاري تراجعت في السنوات التي تلت سنة ٢٠٠٥، حيث اعلن السفير الايراني لدى الكويت عام ٢٠١٥، ان حجم التبادل التجاري بين

(١)حيدر صبخي عفات الجوراني، مصدر سابق ص٨٥.

(٢) شيماء معروف فرحان، تطورات العلاقات العراقية- العربية خلال عام ٢٠٠٨، مركز المستنصرية، للدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٨، ص٨ .

(٣) اسيري عبد الرضا، العلاقات الكويتية – الايرانية: طموح وعقبات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد٣٤، العدد١٢٩، ٢٠٠٨، ص١٠٠.

الدولتين بلغ (٤٠٠) مليون دولار وقد يعود هذا التراجع إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ايران بسبب برنامجها النووي وليس بسبب تأزم العلاقات السياسية بين الجانبين [١].

وقد كان للعوامل الثقافية والدينية دورا في تحديد شكل العلاقات الثنائية بين الكويت وايران خصوصا ما يتعلق بالسياحة الدينية، فقد قدر عدد الزائرين الكويتيين لأداء مراسيم الزيارة للعتبات المقدسة في مدينتي مشهد وقم بنحو (٢٠٠) ألف زائر سنويا [٢]. فأن نظرة كل من الكويتيين والايرانيين احدهما إلى الاخر قد تغيرت وتأثرت بالمتغيرات الداخلية والاقليمية، فقد اسهمت الحرب العراقية – الايرانية والموقف الكويتي الداعم للنظام العراقي في التأثير على العلاقات بين الدولتين، وقد تكيفت السياسة الخارجية الايرانية حيال التطورات الحاصلة في العراق على الرغم من التركة الثقيلة التي اورثها النظام السابق مع ايران، لكن تكاد تكون الرؤية الايرانية اكثر نضجا من باقي الدول الاخرى حيال العراق، وبدأت تنحى منحى قائما على أساس التعاون وتبادل المنفعة التجارية والاقتصادية، فعززت عدد المنافذ الحدودية البرية إلى ستة منافذ حدودية، وهي تشكل نصف المنافذ الحدودية الكلية للعراق البالغة اثني عشر منفذا مع دول الجوار ووصل حجم التبادل التجاري بين العراق وايران إلى (١٨) مليار في عام ٢٠١٥[٣].

وتجدر الاشارة الى كلا الدولتين الكويت وايران يسعيان لربط سككي عبر العراق ليكونا ممرا رئيسا لنقل البضائع من الصين نحو الغرب مرورا بالعراق عبر شبكة من سكك الحديد، وان هذا الربط سيؤثر تأثيرا سلبيا على الموانئ العراقية وحركتها ونشاطها [٤]. وهناك بوادر واضحة للتنسيق الكويتي الايراني في مجال ترسيم الحدود البحرية مقابل استبعاد

([١]) نواف المطيري، العلاقات الايرانية – الكويتية المعاصر ١٩٧٩ – ٢٠٠١، الكويت، الشركة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص٢٥.

([٢]) المصدر نفسه، ص٢٦.

([٣]) نقلا عن الملحق التجاري الايراني في العراق محمد رضا زادة خلال مؤتمر صحفي في بعداد ، موقع وزارة التجارة العراقية ٢٠١٥/٥/٢٢ . www.mot.gov

([٤]) عماد الشيخ داود، هاشم عبد الكريم، مشروع الربط السككي بين دول مجلس التعاون الخليجي، التنفيذ، المنافع، والعقبات، والأثر على العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص١١- ١٢.

العراق من هذه التفاهمات، و ابقاء القرار العراقي تابع والوضع الداخلي هش لتسهيل ادارة الشأن العراقي الداخلي من قبل الدولتين[١].

يمكن القول ان ما يثير القلق حول تحديات التحسن المستمر للعلاقات العراقية – الكويتية، هو احتمال حدوث صراعات اقليمية جديدة في المنطقة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران بصفة خاصة، والتي تؤثر بشكل او بآخر على مسار التقارب العراقي – الكويتي، إلاّ أن في مثل هذه الهواجس تسعى قيادات الدولتين إلى استباقها من خلال التوافق على الحياد والنأي بالنفس عن الدخول في صراعات اقليمية.

ثانيا:- اسرائيل (الكيان الصهيوني) (Israel):-

تنتهج اسرائيل (الكيان الصهيوني) سياسة عنصرية عدائية استيطانية واستراتيجية امنية توسعية تشكل تهديدا لجميع الدول العربية مجتمعة ومنفردة، ومن ثمَّ فإن هذا التهديد ينعكس على دول مجلس التعاون الخليج، والتي تعد جزءا من منظومة الامن القومي العربي الشامل، ومما يزيد من خطورة هذا التهديد انفراد اسرائيل بامتلاك اسلحة نووية غير تقليدية تتفوق فيها على كل دول المنطقة بما فيها السلاح النووي والصواريخ وغيرها من الاسلحة التي يمكن ان تصل إلى عواصم دول الخليج [٢]. وقد أخذت اسرائيل منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام١٩٩١م، بطرح أفكار ومشروعات مختلفة تدعي من خلالها رغبتها في الاندماج والتطبيع مع الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي؛ وذلك بالاشتراك مع الولايات المتحدة ، لكنها تستهدف اختراق المنطقة العربية ودول الخليج العربي بصفة خاصة للوصول إلى منابع النفط، بوصف المنطقة تعد من أكبر مصادر الثروة والطاقة في العالم، وترى اسرائيل ان مصلحتها الحيوية تقتضي ان يكون لها حضور فاعل في هذه المنطقة، وتشارك اسرائيل في المؤتمرات و الندوات الاقليمية التي تعقد في بعض دول الخليج بحجة انها من دول اقليم الشرق الاوسط، ومن دون شك فإن اسرائيل تستغل الدعم الامريكي والهيمنة الامريكية للوصول إلى تلك المنطقة، فإسرائيل تستورد (٩٨%) من احتياجاتها النفطية منها، وفضلا عن ضمان وتلبية هذه الاحتياجات تسعى إلى تصدير النفط عبر الموانئ أو تصدير منتجاته المصنعة، كما تحاول اسرائيل بشكل حثيث تحقيق

---

(١) سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية (ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذجا)، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦١، ٢٠٢١، ص ٩٦.

(٢) احمد سلمان محمد، العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص٤.

التفوق العسكري على جميع الدول العربية بما فيها دول الخليج العربي، وهي تعمل للحيلولة دون تمكين الدول العربية من الحصول على الاسلحة المتطورة، وتمارس الضغط على جميع الدول من خلال الولايات المتحدة لضمان عدم استخدام هذه الاسلحة في تهديد امن اسرائيل وفرض القيود المختلفة على استخدامها[١].

وما يتيح لإسرائيل ان تؤثر تأثيرا مباشرا في أمن بعض دول الخليج العربي الاستراتيجية والخطط الامنية التي وضعتها تجاه المنطقة التي تجعل من اهدافها المباشرة تأمين البحر الاحمر، والتغلغل والتواجد المباشر في شرق افريقيا، ولا سيما في منطقة القرن الافريقي، إنّ مثل هذه الخطوط التي تتخذها اسرائيل وتعمل على تنفيذها تسهل لها سبل التأثير في أمن دول الخليج العربي والتدخل في شؤونها، وبسبب تعثر، لابل فشل عملية السلام بين العرب واسرائيل، وامكانية حدوث توترات وازمات في ضوء العنف الاسرائيلي، وعدم الالتزام باستحقاقات السلام والشرعية الدولية، فإنّ اسرائيل تعد دول الخليج عنصرا مساندا للدول العربية المحيطة بإسرائيل وترى ان تسليح دول الخليج او حصولها على اسلحة وقدرات عسكرية متطورة، يشكل خطرا على أمنها، ويبدو التهديد الاسرائيلي لأمن الخليج واضحا من خلال الوجود الاسرائيلي المكثف في منطقة البحر الاحمر، ومما يضاعف من الخطورة ارتباط أمن الخليج بأمن البحر الاحمر والتعاون بين اسرائيل واثيوبيا واريتريا جنوب البحر الاحمر[٢]. ومما يزيد من مخاطر اسرائيل وتهديدها لدول الخليج في الوقت الراهن احتمال قيامها بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الايرانية في ظل التوترات السائدة بين اسرائيل وايران، وفي هذه الحالة فإن حجم الخطر يتضاعف، ويشكل تداعيات خطيرة على أمن الخليج ، وتكمن الخطورة كذلك في احتمال الرد الايراني على الهجوم الايراني، الذي سيكون موجها ضد القواعد الامريكية والغربية في الخليج، وكذلك ضد المنشآت الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية[٣].

رغم التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١، إلا انه لم يعترف بوجود دولة اسرائيل، لا بل انّ العراق اشترك بشكل مباشر في حربي (١٩٦٧–١٩٧٣)

---

(١) محمد طه الزيود، مستقبل امن الخليج والمتغيرات في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص٤٧.

(٢) محمد رجب العاني، تطبيع دول المجلس مع الكيان الاسرائيلي، مجلة شؤون خليجية العدد ١١٣، تموز ، ٢٠١١، ص٢٠.

(٣) سليمان عواد الهاجري، سيناريوهات الهجوم على ايران ، مجلة شؤون خليجية، العدد ١١٣ ، يوليو / تموز ٢٠١١، ص٦٥.

ضد ذلك الكيان، بوصفه غاصبا لأرض عربية محتلة وبناءً على هذا الموقف عمل الكيان الصهيوني على عدم استقرار الدولة العراقية، ولم يكتف بإثارة الفوضى السياسية في الدولة بل حرص على عدم امتلاك العراق لإمكانات القوة، ففي عام ١٩٧٥ عقد العراق اتفاقا مع فرنسا لبناء مفاعل نووي، بيد ان جهاز المخابرات الصهيوني حصل على معلومات سرية حول نقل ذلك المفاعل إلى العراق، وتمكن من نسفه في ميناء مرسيليا الفرنسي عام ١٩٧٩، كما قام توجيهه ضربة جوية إلى مفاعل تموز عام ١٩٨٢، عندما كان العراق منشغلا في حرب الخليج الاولى[١].

بعد ان بدا هاجس الخوف والقلق يتعاظم لدى حكومة إسرائيل كون أمنها القومي معرض لتهديد حقيقي نتيجة تعاظم قدرات العراق العسكرية وامتلاكه لأسلحة كيمياوية، لذا استغلت إسرائيل دخول العراق للكويت في ١٩٩٠ لتحقق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية لهذا الدخول، فعملت على إزالة التهديد العراقي بتدمير القدرات العسكرية المادية للدولة العراقية، كما معت إسرائيل لتحريض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لشن عدوانها، وهذا ما حصل فعلاً بغية تحقيق الأهداف المرجوة على صعيد تعزيز الأمن الإسرائيلي واستمرار التفوق الاستراتيجي[٢]. كانت هناك عدة اسباب لجعل العراق في خط الاستهداف الاسرائيلي ولعل ابرزها الدور العراقي الرافض خلال عام ١٩٤٩ للهدنة، والاستمرار على عدائه الى اسرائيل، جنباالى وتقدم الدعم الى الاردن في عام ١٩٦٧والى سوريا ومصر عام ١٩٧٣، اذ ادت الدبابات العراقية دورا حاسما في عدم التقدم نحو دمشق، فضلا عن اطلاق صواريخ سكود العراقية لتل ابيب في عام ١٩٩١، كما قدم جهاز الاستخبارات الاسرائيلي مخطط لإذابة المنطقة وتعزيز تفوقها في منطقة الشرق الأوسط ولم يكن المخطط الاسرائيلي لإذابة المنطقة وليد اليوم فقد جاء مخطط الاستخبارات بجملة من الاهداف عقب حرب الخليج الثانية عام١٩٩١، تلخص الغاية الاسرائيلية في المنطقة، ولعل ابرز تلك الاهداف هي[٣]:

---

(١) انمار علي ابراهيم الزهيري، اثر المتغير الجيواستخباري في تحقيق التوازن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط "اسرائيل انموذجاً"، مجلة دراسات دولية ، العدد ٨٣، ٢٠٢٠، ص ٣٦٣.

(٢) صلاح مهدي هادي، العراق والتطبيع مع "إسرائيل" بعد عام ٢٠٢٠: الممكنات والمستحيلات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٤، ٢٠٢١، ص ١٥٢.

(٣) انمار علي ابراهيم الزهيري، مصدر سابق ٢٠٢٠، ص ٣٦٢.

١- إن العراق الغني بالبترول والصراعات الداخلية فهو في خط التسديد "الاسرائيلي" فتفكيكه واذابته بالنسبة الينا اعظم اهمية من تفكيك سوريا اذ هو يمثل على المدى القصير أخطر تهديد لإسرائيل.

٢- أن كل شكل من أشكال المواجهة بين العرب بعضهم وبعض هو مفيد الينا.

٣- أن تهجير العرب الى الشرق في ظروف سلام أو على اثر حرب وتجميد نموهم الاقتصادي والسكاني، هما ضمأنتا التغيرات المقبلة ويجب أن نعمل كل ما في وسعنا للتعجيل بهذا ذلك ما يشير إلى إن الاستخبارات "الإسرائيلية" عملت على اذابة الدور العراقي في عملية التوازن في منطقة الشرق الأوسط.

ان الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة نحو الالفية، عدت العراق عقبة حقيقية، لذا اوصت بضرورة التخلص من عراق قوي يضر بالاستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة، وخصوصا بعد ان وصفت العراق بانه من اكثر دول العالم تسلحا بعد الدول العظمى وان امريكا وحدها التي تملك القوة العسكرية لتحجيمه[١]. وقد أفادت اسرائيل من العدوان الامريكي على العراق واحتلاله، كونهُ يحقق مكاسب امنية غالية لإسرائيل، تتمثل بخروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي المرهقة لها، فكانت اسرائيل من اكثر الاطراف حماسا للحرب الامريكية عليه، وقد ادت دورا محوريا في التضليل الاعلامي ضد العراق عبر تقديمها لوثائق مزورة تخص اسلحة دمار شامل عراقية، كما ان اسرائيل زجت باسم العراق محاولة الربط بينه وبين اعتداءات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ بأي طريقة [٢].

اذ مارس اسرائيل (الكيان الصهيوني) دورا عسكريا في الحرب من خلال تقديم كل ما يتطلبه الجهد الحربي الامريكي عند الضرورة، فالدولة الاسرائيلية كانت راغبة في اشعال الحرب، إذ وضعت خطة محكمة لإيقاد الحرب وحددت (٢٩) هدفا عراقيا وارسلت فرقا من الموساد ووحدات من القوات الخاصة (الكوماندوز) إلى العراق، تمركزت في الجزء الشمالي منه (اقليم كردستان)، كما ارسلت غواصتين اسرائيليتين تحملان صواريخ امريكية إلى شمال جزيرة فيلكا في الكويت للمشاركة في الحرب، فضلا عن الجنود الاسرائيليين التي ارسلتهم

(١) خلود محمد خميس، اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص١٩٤- ١٩٥.

(٢) صادق جابر علي، العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، ٢٠٠٨، ص٣٢

للمحاربة مع القوات الامريكية ' على ان غزو الولايات المتحدة واحتلالها للعراق زاد من نشاط الدور الصهيوني في العراق الرامي إلى تفتيت النسيج الاجتماعي للعراق واضعاف هيبته ومكانته الدولية[١].

تبعا لنشاط اسرائيل بات العراق مسرحا للفوضى السياسية التي انعكست سلبا على الواقع الاجتماعي العراقي، وهذا ما يرغب به الكيان الصهيوني الذي اتجه ليصوغ رؤياه واحلامه إلى أرض الواقع من حيث تحقيق السلام الصهيوني في الداخل والخارج، وهذا يعني ان الاستراتيجية الاسرائيلية قد ارتبطت إلى درجة كبيرة مع الاستراتيجية الامريكية؛ إذا جاء السلوك الامريكي تجاه العراق متناغما ومتناسقا مع المعطيات الصهيونية، في الحفاظ على امنها الاقليمي وتوسيع كيانها على حساب جوارها الجغرافي[٢].

وكانت إسرائيل ترى في ضربها للعراق مصلحة إستراتيجية لها، إذ عمل الكيان الصهيوني ومنذ البداية على اضعافه وفق إستراتيجية (المراحل الثلاث) الهدف منها هو خلق واثارة مشاكل (داخلية، وخارجية) وصولاً للقضاء عليه وتفتيته وهي كما يلي [٣]:

١- المرحلة الأولى (مرحلة الاضعاف المحدود١٩٨٠– ١٩٨٨): استغلت إسرائيل الحرب (العراقية- الإيرانية) لإضعاف العراق وإنهاء قدرته وقوته الإقليمية فعملت على ضمان استمرار الحرب لأطول مدة زمنية ممكنة، كما قامت بقصف المفاعل النووي العراقي في (التويثة) بتاريخ ٧/٦/٨١ ١٩م زاعمه بانه يمثل تهديدا لأمنها القومي.

٢- المرحلة الثانية (الإضعاف الكلى للعراق١٩٩٠– ٢٠٠٣): بدا هاجس الخوف والقلق يتعاظم لدى حكومة إسرائيل كون أمنها القومي معرض لتهديد حقيقي نتيجة تعاظم قدرات العراق العسكرية وامتلاكه لأسلحة كيمياوية، أصبحت فكرة (مبدأ الحدود الآمنة، والعمق الإسرائيلي) هدفا للصواريخ العراقية، لذا استغلت إسرائيل" دخول العراق للكويت في ٨/٢/ ١٩٩٠م لتحقق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية لهذا الدخول، فعملت على إزالة التهديد العراقي بتدمير القدرات العسكرية المادية للدولة العراقية، فضلا عن إسرائيل لتحريض الولايات المتحدة

(١) مثنى فائق مرعي العبيدي، دور اسرائيل في حرب احتلال العراق الواقع وآفاق المستقبل، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد ١٤ ، العدد ٩ ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٧ ص ٣٢١ – ٣٢٢.

(٢) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق ، ص١٧٨ .

(٣) صلاح مهدي هادي، مصدر سابق، ص ١٥٢- ١٥٣.

الأمريكية والدول الغربية لشن عدوانها، وهذا ما حصل فعلاً بغية تحقيق الأهداف المرجوة على صعيد تعزيز الأمن "الإسرائيلي واستمرار التفوق الاستراتيجي، وما ان جاءت أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١م حتى بدأت "إسرائيل" تحرض على غزو العراق واحتلاله لتحقيق ما عجزت عنه في الأعوام (١٩٤٨- ٢٠٠٣)، فالحرب على العراق تشكل إستراتيجية إسرائيل لما بعد مفاوضات أوسلو عام ١٩٩٣م ، والهدف منها حل النزاع (العربي الإسرائيلي فضلا عن مسعاها للسيطرة على النفط والتحكم بأسعاره ، وكذلك التأثير في إيران، وكذلك محاولة إرهاب سوريا.

٣- المرحلة الثالثة (الانهيار الكلي للعراق٢٠٠٣) : وهي تبدء مع الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في ٩/٤/ ٢٠٠٣م والتغلغل (المباشر، وغير المباشر) عبر الوجود الأمريكي في العراق وبأشكاله المختلفة، إذ وجدت إسرائيل مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١م الفرصة في إكمال استراتيجيتها في تفتيت العراق واضعافه، كما حرصت "إسرائيل" منذ بداية الاحتلال على قيام (عراق محسوب لهم وليس عليهم) ، فضلاً عن خلق بيئة غير مستقرة تعاني من أزمات سياسية داخلية أثرت على سيامته الخارجية ومقسم عرقياً وطائفياً ، كل ذلك للوصول إلى "الانهيار الكلي" المطلوب.

ومن اهم آثار الانتصار الامريكي من وجهة النظر الاسرائيلية تلك التي عبر عنها (موشيه يعلون – mosheya'alon) رئيس الاركان الاسرائيلي، والتي تتلخص في أمرين الأول: انه سوف يُسر بالشعور بالعجز والهزيمة لدى الشعوب العربية عامة والفلسطينيين خاصة، مما يجعل من العام (٢٠٠٣) عام الحسم ضد الانتفاضة الفلسطينية، أما الثاني: اورده الرئيس الاسبق للموساد (شفتاي شفيط) والذي توقع ان يسود العالم العربي مناخ شفاف مغاير يعطي للجناح الداعي إلى التطبيع مع اسرائيل قوة دفع جديدة تمكنها من الدعوة إلى مراعاة متغيرات الموقف والواقعية في التعامل مع الاوضاع المستجدة ، فترى إسرائيل ان هذا الانتصار سيجلب العديد من الفوائد الاقتصادية واهما حصول ها على النفط العراقي[١].

ولا تتوقف نتائج العدوان على مكاسب سياسية أو استراتيجية وحسب، بل تتعداها، حسب التصورات الاسرائيلية إلى تحقيق فوائد اقتصادية كبرى، ووفقا (لداني جيرمان danny

(١)علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، المتغيرات الجديدة للشَّرق الأوسط وأثرها على جيوبوليتيك الدولة العراقية (ما بعد ٢٠٠٣ منطلقا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٣، ٢٠١٩، ص ٤٦.

German's) رئيس اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل، فان النصر سيجلب العديد من الفوائد الاقتصادية لإسرائيل، اهمها هي حصول اسرائيل على النفط العراقي الذي سيكون تحت اشراف امريكي بأسعار منخفضة، تقليص النفقات الامنية وانعاش الاقتصاد الاسرائيلي ثم فتح السوق العراقية للبضائع الاسرائيلية [١] .

ويضيف اخرون انّ سقوط النظام العراقي السابق عام (٢٠٠٣م) وقيام نظام حليف للولايات المتحدة الامريكية في العراق، فضلا عن الاردن سوف يشكل مثلثا جغرافيا مثاليا لطرح وتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية مثل تجديد مد انبوب نفطي من كركوك إلى حيفا في فلسطين المحتلة الذي انشأ عام (١٩٤٨م)، من أجل تصديره من هناك إلى الولايات المتحدة الامريكية، ناهيك عن اعادة تشغيل خط الانابيب قد تنخفض كلفة الوقود في اسرائيل بنسبة ٢٥%، ويتطرق البعض إلى ما يسمونه المطالبة بتعويضات مالية ضخمة عن املاك اليهود العراقيين الذين غادروا العراق منذ مدة طويلة والذين يقدرون ب (١٠٠) ألف يهودي، وجاء الموقف الاسرائيلي بخطوطه العريضة حينما دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق نتنياهو الاسرة الدولية إلى دعم استقلال كردستان العراق، وقال في كلمة له امام معهد الدراسات حول الامن القومي، يجب ان تدعم جهود الاسرة الدولية من اجل دعم تطلعات الاكراد بالاستقلال[٢].

اذ يعد الدعم الإسرائيلي للأكراد، أحد وسائل تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية التي تطمح إلى تحقيقها عبر دعم الأقليات غير العربية والأقليات الدينية في منطقة الشرق الأوسط، والعمل على إثارة النعرات الطائفية والأثنية في بلدان محيطها الإقليمي، والدول الأخر التي تتقاطع مع مشروعها السياسي- القومي، لتفتيت المنطقة، لذلك سعت إسرائيل وبشكل علني إلى دعم انفصال إقليم كردستان من خلال التصريحات الرسمية وغير الرسمية وعبر وسائل الإعلام الإسرائيلية الرسمية[٣]. اذ شهد العام (٢٠١٧) في الخامس والعشرين من أيلول اجراء استفتاء لانفصال إقليم كردستان عن العراق بإصرار كبير من رئيس إقليم كردستان السابق (مسعود البرزاني)، وسط معارضة شديدة وطنية واقليمية وعالمية، باستثناء إسرائيل التي كانت داعمة وبقوة لمشروع الانفصال، وشهد الإقليم في أثناء التحشيد لاستفتاء الانفصال رفع العلم الإسرائيلي مع علم الإقليم

([١]) علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، مصدر سابق، ص٤٦.

([٢]) مثنى فائق العبيدي، مصدر سابق، ص ٣٢٥- ٣٢٧.

([٣]) ايمن احمد محمد، الدور الاسرائيلي في محاولات انفصال أقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٨١، ٢٠٢٠، ص ٩١.

في ظاهرة عبرت عن عمق العلاقة بين إسرائيل والأكراد، وكشفت عن الطبيعة الجديدة لحدود العلاقة بين الجانبين التي كانت تتسم بالسرية التامة قبل العام (٢٠٠٣)[١] .

وبذلك تصبح اسرائيل أول (دولة) وربما الوحيدة على مستوى العالم التي دعمت الاستفتاء للأكراد، وانها اصطادت بهذا الاعلان الرسمي عصفورين بحجر واحد، اولهما الاعراب عن تأييدها ودعمها للزعيم الكردي صديقها القديم البارزاني، والثاني توجيه ضربة قوية إلى رئيس تركيا اردغاون ، الذي يعد من اشد المعارضين للتوجه التركي بإعلان الانفصال خشية ان يطلب اكراد بلاده المطلب ذاته، وقد نشرت صحيفة فانيشل تايم الامريكية تقريرا بأنَ (٧٥%) من النفط الذي يصل اسرائيل في الفترة الاخيرة مصدره العراق، إذ يقوم الاكراد ببيعه لإسرائيل عبر تركيا، وقد قدرت هذه الكمية بـ (٢٤٠) ألف برميل يوميا، ووفق تحليل اسعار النفط في العالم فأن كلفة هذه الكميات الكبيرة من النفط تصل إلى مليار دولار من اسرائيل إلى حكومة اقليم كردستان [٢]. ومن الامور التي ساهمت في تعزيز امن اسرائيل هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وذللك لان العراق كان يشكل الثقل الاقتصادي والعسكري والتاريخي الذي يهدد المشروع الصهيوني التوسعي في المنطقة، مثلما هو إحدى القوتين الإقليميتين(العراق، إيران) اللتان تهددان أمن إسرائيل[٣] .

فالمنهجية التي تدير دفة الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق هي بالحقيقة ليست لها بعد ديني فحسب، وإنما بعداً استراتيجياً مهماً وخطراً، يعمل على تفكيك العراق، وإفراغه من الهوية الوطنية، وكذلك يتجسد البعد الاستراتيجي في إعادة صياغة العراق كأنموذج ممكن ن يعمم على باقي دول المنطقة ضمن مشروع (القرن الأمريكي)، و(الشرق الأوسط الكبير) [٤]. ومن جهة تعد حكومة الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تعترف قط بوجود دولة إسرائيل، ويحظر القانون الكويتي على الكويتيين التعامل مع الإسرائيليين أفراداً وشركات، وغالباً ما تكرر مقاطعة الوفود الكويتية لإسرائيل في المحافل الدولية، من ذلك انسحابها من مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة

---

(١) ايمن احمد محمد، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٢) الأبعاد الاستراتيجية في علاقة إسرائيل بكردستان العراق موقع انترنت :

/https://www.aljazeera.net/opinions/2015/8/26

(٣) مثنى فائق العبيدي، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

(٤) هشام عز الدين مجيد، الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ٢٠٠٩، ص ١١٥.

المتجددة (IRENA) الذي انعقد بالأمارات في سنة ٢٠١٤ معتبرة أن وجود وفد إسرائيلي رفيع المستوى في عاصمة عربية يُعد (تطبيعاً) [١].

وقد جاء رفض الكويت بعد إعلان إسرائيل ودول خليجية عن اتفاقهما على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة في عام٢٠٢٠ [٢]. ويذكر (أحمد الديين) الأمين العام للحركة التقدمية الكويتية انه يجب الأخذ بالاعتبار أن الوضع الجغرافي السياسي للكويت يشكل عنصراً مساعداً لثبات موقف الكويت الرافض للتطبيع، لناحية الجوار لاسيما العراق وجمهورية إيران و المملكة العربية السعودية، وان العراق عملياً قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ضد إسرائيل[٣].

ويتضح مما سبق ان اسرائيل (الكيان الصهيوني) من أكثر المحددات الاقليمية تأثيرا في ساحة العراق السياسية لعدم قبول الاخير بذلك الكيان الغاصب، وعليه عملت اسرائيل وبالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية على انهاك العراق واضعافه عبر زجه في حروب متكررة، فضلا عن غزوها واحتلاله في عام ٢٠٠٣، لتنتقل من دائرة التأثير الاقليمي إلى دائرة التأثير المباشر في الشأن الداخلي العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما اضعف الدولة وجعلها اكثر وهنا امام التحديات التي واجهتها في عملية بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣.

خلاصة القول ان سياسية اسرائيل وهدفها للتطبيع مع الدول الخليجية لتعزيز وجودها ونفوذها في منطقة الشرق الاوسط وان هذه السياسة قد جوبهت بمعارضة كبيرة لاسيما من قبل الشعبين العراقي والكويتي وهذا ما جعل حكومة الدولتين في توضيح رفضهما ومقاطعتهما لإسرائيلفضلا عن انّ اسرائيل تتبع سياسة (فرق تسد) من خلال الاستراتيجية الاسرائيلية التي تهدف إلى الحيلولة دون قيام علاقات ايجابية متطورة بين الدول العربية، وهذا ينطبق بالتأكيد على سعي اسرائيل من خلال استخدام نفوذها الاقليمي وعلاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية للحيلولة دون تطوير وتقدم في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

---

(١) البيت الخليجي للدراسات والنشر موقع انترنت :

/https://gulfhouse.org/posts/1873

(٢) مجتمع تايمز في إسرائيل موقع انترنت :

https://www.timesofisrael.com/kuwaiti-officials-reject-israel-normalization-reaffirm-/support-for-palestinians

(٣) الكويت رفض قاطع للتطبيع مع إسرائيل موقع انترنت :

https://orientxxi.info/magazine/article4208

ثالثا: دول مجلس التعاون الخليجي :

تميزت العلاقات العراقية الخليجية بعدم الاستقرار والثبات بل غالباً ما يمكن وصفها بأنها علاقات غير جيدة، وتتسم بالريبة والحذر لاسيما بعد تسلم حزب البعث المنحل السلطة في العراق سنة ١٩٦٨، ولم تشهد العلاقات العراقية - الخليجية تحسنا إلا في فترة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) حيث وقفت ودعمت دول الخليج العربية العراق في هذه الحرب، إلا أنه في الوقت نفسه سرعان ما انتكست العلاقات العراقية - الخليجية بعد وقف هذه الحرب [١].

وبعد ان حمل العراق مسؤولية تدهور أسعار النفط بشكل مباشر لدولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، ومع أن السعودية كانت مسؤولة هي الأخرى عن هذا التدهور، إلا أن العراق لم يحملها مسؤولية ذلك لأسباب سياسية واستراتيجية، وكانت التهم التي وجهها العراق لكل من الكويت والإمارات في مجال تدهور أسعار النفط ما يلي[٢]:

١- الخروج عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، وزيادة الإنتاج إلى الضعف.

٢- تجاوز الكويت على حقل الرميلة العراقي (سرقة النفط العراقي)، الأمر الذي عدّه العراق استفزازاً من جانب الكويت.

٣- اتخاذ الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط في اليوم الثاني لوقف الحرب العراقية الإيرانية، أي في يوم ١٩٨٨/٨/٩م. وقد عزز وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح هذا الموقف، إذْ أدلى بتصريح لصحيفة دول ستريت جورنال في ١٩٨٩/٩/١٢م قال فيه: "إن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة وهي ١,٠٣٧,٠٠٠ برميل يومياً، وستصر على ١,٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، في وقت كانت تنتج فعلياً ١,٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً.

٤- قيام الكويت باستفزاز العراق ضمن خطة مرسومه لضربه، ولاسيما أن تحالف الكويت عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية صار أمراً تقليدياً بهدف تحطيم صدّام والعراق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دول الخليج العربي عقدت صفقات كبيرة لشراء الأسلحة لحسابها، وقد بلغت قيمة هذه الصفقات خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م ألف مليار دولار، وقد شكا

([١]) حميد شهاب احمد، العراق ومنطقة الخليج، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٧، ٢٠٠٨، ص١٨١.

([٢]) خليل الحجاج، دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، مجلة جامعة ال البيت، المجلد١٣، العدد ٧،الاردن، ٢٠٠٧، ص٢٩١- ٢٩٢.

العراق كثيراً من أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبياً على دخله، مما يزيد الصعوبات التي يواجهها، لاسيما أنه لا يملك ما تملكه دول الخليج الأخرى مثل الكويت من استثمارات كبيرة في الخارج تستفيد من هذا الانخفاض، شأنها شأن المؤسسات الغربية، وعبَّر العراق عن تكبده خسائر مالية فادحة خلال الفترة ١٩٨١م- ١٩٩٠م في مذكرة بعثها إلى جامعة الدول العربية في ١٩٩٠/٧/١٥م، وقد ورد فيها أن خسائره بلغت ٨٩ مليار دولار، يضاف إليها ملياران وأربعمائة مليون دولار ثمن النفط المستغل من حقل الرميلة[١]. و بعد ان تمركزت القوات العراقية في الكويت، بدأ القلق السعودي من تطلعات العراق في المنطقة، وبذلك سارعت السعودية بقوة ودون تردد بالموافقة على استقدام قوات امريكية وهذا يعد تحول مهم في السياسة السعودية وانه مسألة بديهية، اذ ان أمن المنطقة بكاملها ومنها المملكة العربية السعودية يتعرض الى خطر كبير، ومن هنا بدا التوافق بين الموقف الامريكي والموقف السعودي في هذا الاطار، وبذلك نجحت الولايات المتحدة بتحقيق اشراك السعودية في هذه اللعبة الدولية الكبيرة، كما جرتها لأن تصبح تحت السيطرة الامريكية وتنفذ مآربها حتى في الاحداث اللاحقة[٢]. و ان ضم العراق للكويت رسخ فى اذهان الحكومة السعودية أن الخطوة الثانية للعراق هي احتلال السعودية وتغيير نظام الحكم فيها اسوة بالكويت لهذا كانت المواقف متشددة من الجانب السعودي، كما ان الولايات المتحدة قامت بتضخيم وفبركة الاحداث واظهرت العراق أنه سيواصل تقدمه حتى يلتهم دول الخليج العربية الواحدة بعد الاخرى[٣] .ومن ثم تلقت الولايات المتحدة الامريكية طلباً من المملكة العربية السعودية لتدخل امريكي مباشر للدفاع عن الاراضي السعودية وسارعت واشنطن عن استعدادها لخوض حرب ضد النظام العراقي وكانت الحجة الامريكية تتمثل فيما يلي[٤] :

١- ان العراق ضرب كل المواثيق العربية والدولية بما في ذلك الميثاق القومي الذي طرحه العراق نفسه عام ١٩٨٠، عرض الحائط.

(١) خليل الحجاج، مصدر سابق، ص٢٩١- ٢٩٢.

(٢) رافد احمد محمد امين، التوازنات الاستراتيجية في الخليج العربي في عقد التسعينات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١، ٢٠١٤، ص٤٩.

(٣) عبد الرسول شهيد عجمي، زهراء حسين خضير، التوجه الامني للمملكة العربية السعودية اثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١١، العدد١، ٢٠٢١، ص١٩٢.

(٤) رافد احمد محمد امين، مصدر سابق، ص٤٩.

٢- ان العراق ضرب كل المواثيق العربية والدولية التي تنص على عدم استخدام القوة لحل الخلافات الدولية.

٣- عدم امتثال العراق للقرارات الدولية بانسحابه من الكويت وقيامه بضمها للعراق وازالتها من الخارطة السياسية.

٤- الطلب الرسمي الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية الى الادارة الامريكية لحمايتها من النظام العراقي لأنه قد يجتاح المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، بدأت السياسة الامريكية تجني ثمارها لان المملكة العربية السعودية تعاملت مع العراق على انه مصدر خطر يهدد أمن منطقة الخليج.

وفيما يتعلق بالموضوع وبما ان الكويت احد اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي وهناك علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية بين اعضاء هذا المجلس، فعليه يمكن القول ان أمن واستقرار الكويت يرتبط بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وفي حالة تعرض احد اعضاء دول الخليج العربي لتهديد خارجي فهو تهديد لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى هذا الاساس يلاحظ ان موقف دول مجلس التعاون الخليجي من موضوع غزو العراق للكويت كان موقف رفض واستنكار، وكان لهم دور فاعل واساسي في دعم قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من الكويت، وعليه فان دول مجلس التعاون الخليجي لها دورا وتأثيرا كبيرا على مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ونتيجة لما يمتلكه العراق من مقومات جغرافية وسياسي واقتصادية، له تأثير فاعل في ضمان امن واستقرار منطقة الخليج العربي ، فانه من الممكن أن يكون لهذا تأثيرا كبيرا في تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية بشكل عام وعلى مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بشكل خاص.

المبحث الثاني: المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات العراقية- الكويتية

تتغير العلاقات بين الدول بتغير التفاعلات والمصالح المشتركة بينهما، وهي تتفاوت بحسب الاستراتيجيات والاهداف القريبة المدى لهذه الدول، وقد توصف بالتعاون وبمختلف درجاته ومجالاته او بالنزاع المتمثل بالمواجهات الدبلوماسية في أوطأ درجاته، أو قد يصل إلى المواجهة العسكرية في بعض الاحيان، وهذا ما يفسر طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية التي طالما اختلفت توصيفاتها في التاريخ المعاصر.

وقد تأثرت العلاقات العراقية – الكويتية بمؤثرات دولية، وبهذا الخصوص سنتناول في هذا المبحث اهم الدول المحددة التي كان لها التأثير الاكبر في العلاقات بين الدولتين، ألا وهي الولايات المتحدة الامريكية والصين ودول الاتحاد الاوربي، وسوف نتناول تأثير كل منهم على طبيعة العلاقات العراقية - الكويتية وعلى النحو الاتي :

أولا: الولايات المتحدة الامريكية (United States of America):-

يؤدي بعض الفاعلين الخارجيين دورا مؤثرا وكبيرا في توجيه مسار تلك العلاقات، ويعد الفاعل الامريكي واحدا من اهم الفاعلين وابرزهم، ومن أشدهم تأثيرا على مستوى العلاقات العراقية – الكويتية، ولا يمكن مقاربة تأثير الولايات المتحدة الامريكية مع تأثير دول الجوار الاخرى، فقد امتازت العلاقات العراقية – الكويتية، ولمدة ليست بالقصيرة من تاريخها بعدم الاستقرار، ولعل السبب في ذلك يعود إلى المشاكل التي واجهت هذه العلاقات، وفي مقدمتها قضية الحدود والتي تعد السبب الاساس في تأزم العلاقات بين الدولتين إلى جانب قضايا اخرى خلفها الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، الذي أدى إلى قطع العلاقات بين العراق والكويت، فضلا عن انه اضاف المزيد من المشاكل بينهما، وكرس التباعد والخلاف بين الطرفين، واسهم بشكل مباشر في تصعيد التوتر والعداء بين الدولتين، وبعد الاحتلال الامريكي عام (٢٠٠٣)[١].

شهدت الساحة العراقية العديد من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بشكل خاص، وعلى دول المنطقة بشكل عام، وفي ظل هذه المتغيرات السياسية الجديدة التي شهدها العراق، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العراقية – الكويتية، اذ أكد من خلالها الجانبان على اهمية بناء علاقات جديدة مبنية على اسس الاحترام المتبادل وحسن الجوار بينهما، وكذلك

(١) عقيل محمد عبد، الاستراتيجية الامريكية في العراق وأثرها على العلاقات العراقية – الكويتية خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١١ ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، العدد٥، المجلد ٤٢، ٢٠١٧، ص١٦٤.

التأكيد على قضية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الدولتين، بما ينسجم ومبادئ القانون الدولي، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، ويوفر المناخ المناسب لإقامة أفضل العلاقات بينهما، ورغم حرص وتأكيد الجانبين العراقي والكويتي على إقامة وتطوير العلاقات بينهما، إلاّ أنّ هناك الكثير من التحديات التي تؤثر على مسير تلك العلاقات، وتعد الولايات المتحدة الامريكية واحدا من اهم اللاعبين الدوليين الفاعلين الذين لهم تأثير كبير وواضح على مسير العلاقات العراقية – الكويتية في اغلب الاحيان، خصوصا في المدة الممتدة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، التي خضع فيها العراق إلى الاحتلال الامريكي.[١] تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى عالميا من حيث القدرة العسكرية والانتشار العالمي في قواعد عسكرية تسهل وصول القوات الأمريكية الية موقع جغرافي بسرعة قياسية، كما ان اساطيل الولايات المتحدة الأمريكية تنتشر في جميع المحيطات وقرب المضائق البحرية ولديها ايضا القدرة للسيطرة الجوية المطلقة[٢].

ولهذا تسعى الولايات المتحدة الى تنفيذ استراتيجياتها وسياساتها بوسائل عديدة منها وسائلها العسكرية ويمكن ان نلخص هذه الوسائل بالآتي[٣] :

١- عقد التحالفات العسكرية بينها وبين الدول التي تدور في فلك سياستها والمنفذة لسياساتها و استراتيجياتها.

٢- تقديم مزيدا من المساعدات العسكرية الى الانظمة الموالية لها والمتحالفة معها .

٣- تشن الحرب على الدول المعادية لأفكار نظامها السياسي او التي تهدد مصالحها في المناطق المختلفة من العالم حماية لها ولحلفائها وهذا ما تمثل بقيام الولايات المتحدة بإقناع حلف الناتو على اخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، ومن ثم اسقاط الدولة العراقية في عام ٢٠٠٣ .

---

(١) عقيل محمد عبد، مصدر سابق، ص١٦٥.

(٢) صباح نعاس شنافة، عبدالجبار اسماعيل ابراهيم، صراع الاستراتيجيات في الشرق الاوسط بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية، مجلة السياسية والدولية، العدد٤٥، ٢٠٢٠، ص ٤٦٠.

(٣) عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، المجلة الدولية، العدد (١٣١)، القاهرة ١٩٩٨، ص١٣.

وتجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بعرقلة جميع المبادرات العربية والإقليمية والدولية السلمية من أجل حل الأزمة التي حصلت بين العراق والكويت اثر غزو العراق للكويت، بالطرق السلمية، وبهذا تكون الإدارة الأمريكية قد اقتربت كثيرا من هدفها الأساس جراء إدارتها للأزمة، وهو توجيه ضربة عسكرية للعراق مستهدفة بنيته الاقتصادية والصناعية والعسكرية، ومن هنا يتضح أن حقيقة موقف الولايات المتحدة من الأزمة قد تأسس على الآتي [1] :

١- رفض أي حل سلمي للأزمة؛ لأنه سيفقدها المسوغ الذي تتذرع به لتحضير عدوانها المبيت على العراق وتحقيق هدفها من ذلك، وهو تدمير القوة العراقية الناهضة وتعطيل فاعليتها الإقليمية كنواة للفعل المقتدر .

٢- لأنه يفقدها الذريعة لإبقاء احتلالها لمنابع النفط في منطقة الخليج العربي ، ومن خلال حل الأزمة سلميا يعني انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة.

وعلية فان الولايات المتحدة قد وظفت الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية لحماية وتوسيع مصالحها في المنطقة من خلال اعتبار هذه الدول ذات اهمية خاصة للأمن القومي الامريكي، وتأسيسا على ذلك فان الولايات المتحدة قد توفرت لها الفرصة لأقامه قواعد عسكرية ثابتة لها، إنّ الادارة الامريكية لديها قناعة راسخة في تفكيرها هي ان تحول العراق إلى دولة قوية – ربما بقوة ايران مثلا– سيشكل تهديدا كبيرا على أمن الخليج العربي، وسيجعل منه شرطيا على شعوبه وربما منافسا لها في التحكم بأنظمة الحكم فيه، وهذا لا يصب في مصلحتها، التي تكمن في شيء مهم واحد وهو استمرار حالة عدم الاستقرار المتحكم فيه؛ لأنه لو تحقق السلام بين شعوب المنطقة لن تكون هناك حاجة للسلاح الامريكي، ولن يكون هناك مبرر لطلب الحماية الامريكية او ضرورة لطلب العون والوساطة منها [2].

إنّ الادارة الامريكية واستراتيجيتها بغزوها للعراق لم تضمن فقط السيطرة على العراق، ولكنها وضعت الاقتصاد الايراني في مأزق كبير، بتحكمها بأسعار النفط نظرا لاعتماد الاخيرة على صناعته، كما ان السيطرة على العراق مكنتها من تقييد تعاملات ايران مع دول منافسة

([1]) حيدر صبخي عفات الجوراني ، مصدر سابق ص٩٦.

([2]) تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٣ ، ص٢٢٧.

لسياسة واشنطن مثل الصين، واعاقة محاولات روسيا لتوسيع خططها في التنمية النفطية[١].

فتأمين احتياجات النفط والغاز ليس الهدف النهائي للولايات المتحدة الامريكية وإنما السيطرة على مصادر الطاقة اللازمة لمنافسيها في أوربا واليابان والصين، وبقية الدول التي تطمح في مزيد من الاستقلالية، وعليه فأن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكنه ان يلاحظ دخول هذه المنطقة في صلب المصالح الامريكية، لذلك صاغت سياساتها واستراتيجياتها حيال المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تطبيقها بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ تعد هذه المرحلة من اهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الامريكية مداخل كثيرة، من اجل تأمين مركزيتها في المنطقة[٢]. يقوم التخطيط الامريكي على تحويل العراق إلى قاعدة اقليمية محورية لوجودها في المنطقة، إذ تركز على ربط العراق باستراتيجيتها العسكرية في الشرق الاوسط، من اجل التقرب أكثر من منطقتي اسيا الوسطى والقفقاس عبر النفوذ العسكري، وهذا ما يساعد على خلق جو ووجود كبير يشتمل على الخليج العربي وآسيا والشرق العربي والقفقاس، الامر الذي سيربط هذا الوجود بحلف شمال الاطلسي [٣].

وتنظر الولايات المتحدة الامريكية إلى امن الخليج والشرق الاوسط من منظور شامل يمتد إلى أمن الطرق البحرية المؤدية للخليج والمحيطة بالشرق الاوسط والخليج العربي، إذ يخطط الحلف لربط مسؤولية أمن الخليج بأمن الطاقة والمعسكر "الاور اطلسي" ولا تخفي الولايات المتحدة اهتمامها بدور الحلف في العراق عبر عمليات التدريب وتجهيز الاسلحة [٤].

في الوقت ذاته تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لعدم بروز اية قوة اقليمية في المنطقة، لكي تبقى اسرائيل القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الشرق الاوسط [٥]. وإنّ الوجود الامريكي المباشر في منطقة الخليج ولاسيما العراق حاليا، سيغير من معادلة توازن القوى الاقليمي في

---

(١) سامان سيبيهري، الجغرافيا السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر ، ٢٠٠١، ص١٥.

(٢) سليم كاطع علي، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي " الدوافع الرئيسية " مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٠ ، ص١٣٥.

(٣) احمد حامد علي واخرون، الملامح المستقبلية لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدولي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٨، للعدد ٢٥، ٢٠١٦ ، ص١٨٦.

(٤) كوثر عباس الربيعي، العراق في المنظور الامني الامريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجي والدولية، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص٣٣.

(٥) سليم كاطع علي، مصدر سابق ، ص١٤٠.

المنطقة جملة وتفصيلا، وان اي محاولة لإعادة صياغة اطر البنى الامنية تأخذ بعين الاهتمام الوجود الامريكي المهيمن على دول المنطقة، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، فأنّ الولايات المتحدة الامريكية لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب، وانما ستكون الطرف الاول والأوحد الذي يحدد شكل ونوع ونظام هذا التوازن، كونها الطرف الاقوى في معادلة التوازن الاقليمي الذي يحدد مسارات القوى الاقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي [١].

وقد أدت استراتيجيتها الكونية إلى استغلال كل التطورات وتوظيف الاحداث لصالحها، بما في ذلك قضية الكويت، ومن ثم احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، رغم الاختلاف الكبير في علاقة العراق بالحدثين، واختلاف ظرفي الزمان والمكان، فمستقبل الاستراتيجية الامنية الامريكية في العراق تنطلق من واقع انّ احتلال العراق لم يكن مقصودا لذاته وانما، هو خطوة ضمن الاستراتيجية الامنية الامريكية الهادفة للسيطرة على المنطقة ككل واعادة رسم الخريطة الدولية، فقد استخدم العراق لتخويف دول المنطقة بعد احداث الكويت، ولاستنزاف مواردها، فأصبح الوجود الامريكي في المنطقة واقعا وطرفا اقليميا في المنطقة [٢].

فيما يخص علاقة الولايات المتحدة الامريكية بالكويت ففي ٤ ايلول عام ١٩٩١ وقعت الكويت والولايات المتحدة الامريكية التعاون الدفاعي مدتها عشر سنوات وأقر مجلس الوزراء الكويتي الاتفاقية في العام ذاته، على أن تمدد الاتفاقية تلقائياً كل عام بعد مرور السنوات العشر، وبالرغم من أن تفاصيل الاتفاق ظلت غير معلنة، فقد عرف منها أنه يشمل على إجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، تدريب القوات المسلحة الكويتية، وعلى مشتريات دفاعية، أي شراء الكويت أسلحة ومعدات أمريكية، وعلى تمركز معدات عسكرية وعسكريين امريكيين في الكويت لاستخدامها في اوقات الطوارئ، واستخدام الولايات المتحدة الامريكية قواعد جوية وبحرية كويتية، ولاتزال قوات أمريكية ترابط في الكويت وفقاً لهذه الاتفاقية[٣].

([١]) حيدر علي حسين، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، الاطار القانوني والبعد السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٦، ٢٠١٣ ، ص٥.

([٢]) كوثر عباس الربيعي، مصدر سابق، ص٣٩.

([٣]) نكتل عبد الهادي عبد الكريم، سوسن جبار عبد الرحمن، التعاون الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩١– ٢٠٠١، مجلة مداد الآداب، ، كلية الآداب، جامعة الموصل، المجلد١، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص٣٣٦.

وقد نشرت في الكويت (٤٦٠٠) عسكري، فضلاً عن (ثماني) طائرات مقاتلة من طراز الشبح و (٢٠٠٠) من قوات جوية مؤلفة من مفارز طائرات قتالية، وطائرات هليكوبتر يتغير تشكيلها، ومن رماة البحرية، و عناصر من البحرية، لتعزيز تواجدها فقد اتجهت الولايات المتحدة الامريكية إلى وجود عسكري لقواتها في الكويت منشآت تضم معدات متمركزة مسبقاً للجيش الأمريكي تكفي لتسليح قوة بحجم لواء، لاستخدامها عند الحاجة، وتنتشر الوحدات العسكرية الأمريكية في قاعدة أحمد الجابر الجوية والتي تضم منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ، وفي جزيرة فيلكا ومطار الكويت الجوي وميناء الأحمدي، وأهم القواعد قاعدة علي سالم ومعسكر أريفجان، ويبلغ عدد القوات الأمريكية في الكويت (١٠) الاف عسكري مع حوالي (١٢٠٠) عسكري في ميناء العقبة تقدم فيه خدمات مختلفة للقوات البحرية الأمريكية، كما تستضيف دولة الكويت ايضاً بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية – الكويتية وهي بعثة مكلفة بضمان الحدود التي تم ترسيمها بين الدولتين، وتعد الحدود بينهما اول حدود في التاريخ تضمنها منظمة دولية [١].

تأسيسا لما تقدم فأنّ الولايات المتحدة الامريكية وفق استراتيجيتها العالمية، لابد ان تحتفظ بوجود مؤثر في العراق، فضلا عن الوجود العسكري الكثيف والمتعدد الاشكال في منطقة الخليج، من موظفين مدنيين، وشركات امنية، ومدربين، وتواجد قوات قرب الحدود وطيران، وتحالفات سياسية مع قوى محلية وشركات نفط واستثمارات ووجود استخباراتي، فقد تختلف اشكال هذا الوجود، لكن وظائفه تبقى واحدة لا تخرج عن اطار خدمة الوجود الامريكي طويل الامد في المنطقة، مع العلم بأن هذا الوجود يواجه تحديات مختلفة تتعلق بالداخل العراقي والاقليمي، وبالوضع الداخلي الامريكي، وفي اطار التعديل المستمر للمعطيات الاستراتيجية كانت الادارة الامريكية قد انتهت في اواخر عام٢٠٠٦، من وضع المبادئ الاساسية لاستراتيجيتها الجديدة في العراق والتي يطلق عليها وصف (إعادة النظر) في الاهداف الامريكية، ومن اهم مبادئ تلك الاستراتيجية وضع اصطفاف استراتيجي جديد في الشرق الاوسط، واعادة النظر في الاهداف الامريكية نتيجة لبروز خطر جديد متمثل في ايران [٢]. اذ تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى محاصرتها في المستقبل القريب ووضعها تحت رحمة القواعد الامريكية من جانب، ومن جانب اخر تخويف كل من الصين وكوريا الشمالية من التفكير

(١) نكتل عبد الهادي عبد الكريم، سوسن جبار عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٣٣٧.

(٢) كوثر عباس الربيعي، مصدر سابق ، ص٣٣ .

بزحف جيوبولتيكيتهما نحو منطقة الخليج العربي، كونهما غدتا في الآونة الاخيرة من ركائز الصناعة المهمة في الشرق الاوسط، واكثر دول العالم ارتفاعا بمعدلات النمو [١].

تهدف الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى السيطرة على النفط، وتحويل العراق الى قاعدة دائمة للتواجد العسكري الأمريكي. والى إعادة تشكيل العراق وفق المصالح التي تناسب الولايات المتحدة، والذي يتضمن برنامجاً (سياسيا، اقتصاديا، عسكريا) وهو كالآتي[٢] :

١- سياسيا: إن الهدف الأمريكي هو دعم الهوية الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية، وبناء نظام سياسي في العراق مبني على أساس الطوائف، وتكون المشاركة وتوزيع المناصب الحكومية فيه على أساس عرقي وطائفي، وأن الاستراتيجية السياسية الأمريكية في العراق تهدف الى تقسيم العراق الى عدة كيانات قائمة على أساس طائفي وعرقي وهذا يتم عبر بناء مؤسسات سياسية وقانونية وصولاً الى نظام سياسي موال للولايات المتحدة الأمريكية

٢- اقتصاديا: ان الاقتصاد العراقي قد تعرض الى تدمير شامل لبناه الاساسية ،لاسيما قطاعي الصناعة والخدمات ولم يستثني الا قطاع النفط لأهميته في استمرار تدفق النفط العرقي للخارج وان الاستراتيجية الامريكية في العراق تهدف الى التحكم بالنفط ودمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي عبر سياسات الخصخصة، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية إذ أن الولايات المتحدة الامريكية لم تقم بمبادرة اقتصادية داعمة للعراق، بل انها استمرت في ما أقدمت عليه منذ احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ في إيقاف عجلة الصناعة العراقية ماعدا النفطية، وكذلك عرقلتها لعدد من المحاولات العراقية للاقتراض الخارجي، وتهديداتها المتكررة بفرض عقوبات اقتصادية على العراق في حال عدم خضوعه للإملاءات الامريكية.

٣- عسكريا: إن التواجد العسكري الأمريكي في العراق يحقق أهدافاً منها التحكم بالموقع الاستراتيجي للعراق، والذي يسهم في امتلاك قدرة أكبر لاحتواء الدول المعادية لها ومواجهتها، فضلاً عن دعم أمن إسرائيل انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق، اذ يبدو أن موضوع انسحاب القوات الأمريكية الأكثر إثارة جدلاً في موضوعة الحوار الاستراتيجي بين البلدين، فبعد

---

(١) فاضل حسن كطافة الياسري، الاستراتيجية الامريكية في العراق "دراسة في الجيوبولتيك " مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٧، ص٢٣٩.

(٢) محمد مجيد حسين، الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٦، ٢٠٢٠، ص٣٢- ٣٣.

سلسلة من الاعتداءات الأمريكية على أهداف عسكرية ومدنية، اتخذ مجلس النواب العراقي في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠ قراراً داعماً للحكومة العراقية يقضي بإخراج قوات التحالف الدولي، وفي مقدمتها القوات الأمريكية من العراق، إذ أن الاستراتيجية الأمريكية تهدف الى وجود عسكري دائم في العراق، وذلك لغاية الوصول الى تمزيق وحدة العراق وتقسميه الى دويلات صغيرة.

وعلى الرغم من محاولة الادارة الامريكية تصحيح مسارات استراتيجيتها في العراق، إلا انها جاءت متأخرة، إذ ادركت ان الفوضى وأعمال العنف لا تخدم اهدافها، بل كان سببا في تعرضها إلى المزيد من الخسائر، فضلا عن الانتقاد بوصفها دولة محتلة وتتحمل بالدرجة الاولى مسؤولية استتاب الامن والاستقرار في العراق، ومنذ بداية الحرب الامريكية على العراق في العشرين من مارس عام ٢٠٠٣ ، والوضع الامني في تدهور مستمر، حيث ظلت وتيرة العنف تتصاعد بشكل تدريجي لتبلغ اعلى معدلاتها في الفترة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١١، وهي فترة الاحتلال الامريكي على العراق، فقد سجل المشهد الامني في العراق خروقات كبيرة لم تتوقف طيلة مدة الاحتلال، وقد خلفت حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣ تداعيات وانعكاسات سلبية كبيرة تمثلت في تدهور الوضع الامني، بدأت بالهجمات التي نفذتها القوات الامريكية على مؤسسات الدولة، ومن ثم الحرب مع المسلحين، لتدفع بالوضع الامني إلى حافة الهاوية وتحصد حياة الالاف من العراقيين وتخلف الكثير من الضحايا ، وصولا إلى عام ٢٠٠٨، إذ بدأ الوضع الامني بالتحسن بشكل طفيف، ومنذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، تغيرت اعمال العنف التي كانت موجهة ضد القوات الامريكية لتبدأ باستهداف المؤسسات الحكومية ومراكز الشرطة والسفارات ومقرات الامم المتحدة الموجودة في العراق [١].

إنّ الخلل في بنية الدولة العراقية واجهزة الامن والدفاع الذي تسببت له الولايات المتحدة الامريكية كان ومن دون شك احد الاسباب الرئيسة خلف تدهور الامن في العراق[٢]. وانّ ازدياد الفراغ الامني وزيادة مستويات العنف في العراق إلى مستويات خطيرة غير مسبوقة، ادت إلى زيادة المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي، من انتقال اعمال العنف إلى تلك الدول ومنها

([١]) سعد معن ، العراق = استمرار التدهور الامني منذ عام ٢٠٠٣ ، موقع على شبكة الانترنت :

http://arabic.cntv.cn/porgram/news ar/201303321/104050.shatml

([٢]) جاسم محمد، اسباب فشل الامن في العراق ، موقع على شبكة الانترنت :

http://www.iraq2020.org/printart,php?idart=78p=article8pdrm=idart

الكويت ، مما يدخل منطقة الخليج العربي في دوامة العنف، وهذا سيفرض مزيدا من التحديات ويمثل خطرا كبيرا على أمن دولة الكويت[1].

وكان من الطبيعي ان يلقي التدهور الامني في العراق بظلاله على العلاقات العراقية – الكويتية، وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى عدم الاستقرار في العراق، وكان هذا المطلب جزءًا مهماً من الاستراتيجية الامريكية التي تبنتها الاخيرة ضمن تعاملها مع العلاقات العراقية – الكويتية، وذلك من اجل أنْ تبقى الكويت قلقة من خطر العراق، ومن اجل ضمان استمرار ارتباط الكويت بالولايات المتحدة الامريكية واعتمادها عليها في حماية أمنها واستقرارها، فليس من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية أنْ تشعر الكويت بأمان تجاه العراق في أي وقت من الاوقات، لذلك فأنّ عدم الاستقرار الامني في العراق، الذي من المحتمل ان ينتج عنه تحول العراق إلى دولة ممزقة، هو من مخاوف الكويت الرئيسة وهذا الامر سينعكس سلبا على العلاقات العراقية – الكويتية، الامر الذي يبرر قيام دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بالتسابق فيما بينها من اجل بناء علاقة استراتيجية اقوى في ظل الظروف الامنية التي يمر فيها العراق مع الولايات المتحدة الامريكية[2].

ان المشروع الذ تقوده الولايات المتحدة الأمريكية السياسي والديني والاقتصادي والأمني والعسكري في العراق يقوم على أساس القوة، وهذا المشروع يتطابق مع المشروع الصهيو- صليبي في العراق، لذا فقد كان موقف إسرائيل واضحاً وداعماً ومحرضاً للحرب على العراق ، و من أجل تحطيم قوته العسكرية، التي كانت تشكل تهديداً مستقبليا لأمن اسرائيل، وبالتالي فرض صلح او "تطبيع" بين العرب وإسرائيل، يمكن الأخيرة من هيمنة على مقدرات المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافياً وبالتالي يعني ذلك ضمانا لإسرائيل استقرارها وبقائها، وهذا ما يعني تدشين ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد بديلاً للروابط الدينية والقومية، وفي هذا الصدد كشف ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي خلال زيارته لمنطقة الشرق الأوسط في آذار ٢٠٠٢ م عن مصلحة إسرائيل في تغيير النظام العراقي قائلاً: أن الهجوم الأمريكي على العراق هو أولاً واخيراً من أجل إسرائيل"، وبلور استنتاجه بالقول:" ان من يسيطر على العراق يتحكم استراتيجياً في الهلال الخصيب، وبالتالي في الجزيرة العربية" وينسجم هذا مع مشروع الولايات

(1) خالد سعد السهلي، حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣) وانعكاساتها على دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسي ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ ، ص١ .

(2) المصدر نفسه ، ص٣ .

المتحدة الأمريكية في العراق، الذي يقوم على أساس تحول العراق إلى حليف جديد، يكون مركزاً لنفوذها، ولنفوذ إسرائيل في المنطقة، وتستخدمه جسراً لاستراتيجيتها التطوعية الجديدة، وقاعدة لتهديد الخصوم الواضحين، والحلفاء المتمردين واخضاعهم بشكل مباشر أو غير مباشر للسياسة الأمريكية، في القرن الأمريكي الجديد[١]. ويرتبط عامل الامن والاستقرار في المنطقة من منظور الاستراتيجية الامريكية بإقامة اكبر عدد ممكن من القواعد العسكرية، وهكذا ستكون مكانة العراق ومن ثم دوره الجديد بمثابة البديل المحتمل للقواعد الامريكية المنتشرة في منطقة الخليج، إذ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عزمها على تبني سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج تقوم على اعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع دول المنطقة، وتغيير مناطق الوجود العسكري عبر اعطاء ثقل اكبر للوجود العسكري في العراق، وهو ما قد يعني التقليل وإلى حد كبير من وجود القوات الامريكية في السعودية والكويت وعمان وقطر، لذا من المتوقع ان يكون العراق مركز ثقل استراتيجي للقوات الامريكية في الخليج العربي، وعلى الرغم من تأكيدات الرئيس الامريكي (باراك اوباما) حول جدولة الانسحاب من العراق، إلا انّ العديد من المحللين، يرون انّ العراق حتى بعد انسحاب القوات الامريكية منه سيصبح واحدا من اهم الدول في العالم الذي تنتشر فيه القواعد العسكرية الامريكية، لاسيما بعد توقيع العراق للاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية[٢]. لقد أريد من الحرب على العراق أن تكون بداية لأحداث تغيير جيوبوليتيكي كبير في المنطقة وبما يخدم المصالح الاستراتيجية الامريكية بالدرجة الاولى، انطلاقا من العراق، اذ تعتزم الادارة الامريكية الابقاء على قدر من النفوذ الحيوي لها في العراق يتمثل في قواعد عسكرية كبرى ونفوذ سياسي ودبلوماسي فاعل، في مقابل تخفيض الانتشار العسكري في المناطق المأهولة، مما يقلل من حجم الخسائر التي تمنى بها قواتها ويحد من التكاليف العالية التي تضطر لإنفاقها لتأمين المدد اللوجستي للوحدات العسكرية المنتشرة في اسهام واسع من أرض العراق [٣].

([١]) نور عوني عبد الرحمن السبعاوي، حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ العوامل الدينية والأمنية – العسكرية والاقتصادية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٠، العدد ٣٤، ٢٠١٨، ص ٢٥٤.

([٢]) سامر مؤيد، الابعاد الاستراتيجي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، مركز الفرات للتنمية مع الدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٠، ص٢١ .

([٣]) محمد وائل القيسي، مستقبل التواجد العسكري الامريكي في العراق، موقع انترنت:

https://www.araa.sa/index.php?view=article&id=972:2014-06-30-14-43-03&Itemid=172&option=com_content

وتجدر الاشارة إلى انه وبالرغم من خروج العراق من معادلة التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي وانهاء التهديد الرئيس لتلك الدول على أثر دخول القوات العسكرية وحلفائها إلى العراق وحل المؤسسة العسكرية العراقية، إلا ان التنافس لا يزال قائما بين الدولتين الكبيرتين بالمنطقة وهما السعودية وايران، ومع سعي الدول الخليجية الاخرى لتحقيق توازن في علاقتها مع بقية الاطراف من خلال استمرار التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة الامريكية أم مع الدول الغربية [١]. ولعل الاجتماع الاستثنائي المشترك الذي عقد مطلع شهر تموز ٢٠٠٧، وجمع وزراء الدفاع والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي يعد من اهم الاجتماعات التي تناولت هذا الموضوع، إذ ركّز المؤتمر على ثلاث قضايا رئيسة متداخلة ومتفاعلة تتعلق بأمن هذه الدول واستقرارها هي: الاوضاع الامنية في العراق، وازمة الملف النووي الايراني، واخيرا التعاون الامني الجماعي، وقد استمد هذا الاجتماع اهمية من جوانب عدّة [٢]:-

أولا: إنّه الاجتماع الثاني من نوعه على هذا المستوي الذي يضم وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء اجهزة الاستخبارات، بعد عقد الاجتماع الأول في ايار (٢٠٠٣) لمواجهة التداعيات المحتملة على العزو الامريكي للعراق، لقد جاء ذلك الاجتماع اولا لمواجهة تداعيات فشل المشروع الامريكي في العراق.

ثانيا: ترجمة لقرار القمة التشاورية الذي عقد بالرياض في ايار ٢٠٠٧، للبحث في كيفية التعامل مع افرازات وتداعيات الاوضاع الخطيرة التي يمر بها العراق، وذلك بغية التوصل إلى رؤية مشتركة تجنب دول المجلس الاثار والتداعيات المترتبة على هذه الحالة.

ثالثا: إنّ الاجتماع ركّز على السبل الكفيلة بتعزيز الحماية الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعليه يمكن القول انّ المرحلة المقبلة هي مرحلة خطيرة وعلى بلدان مجلس التعاون الخليجي اتخاذ مواقف جدية واتباع سياسات فعالة ترمي إلى الحفاظ على امن الخليج العربي، وان ذلك لن يتحقق ما دامت مسألة الامن الخليجي رهينة البعد العسكري فقط ورهينة الهيمنة الامريكية والوجود الاجنبي في المنطقة[٣].

([١]) عبد الخالق عبد الله ، الولايات المتحدة الامريكية ومعضلة امن الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٤، ص٢٣ – ٢٤.

([٢]) عقيل محمد عبد، مصدر سابق، ص١٧٧.

([٣]) محمد كريم كاظم، مصدر سابق ، ص٧١.

انّ الاختلال الحاصل في ميزان القوى العسكرية ونمو الامكانات العسكرية لدولة الجوار الجغرافي وامتلاك اسرائيل لأسلحة الدمار الشامل والتطور الكبير في برنامج ايران النووي واندفاع تركيا وتطور قدراتها العسكرية وآفاق تعاونها مع اسرائيل لكي تعمل على ادخال نفسها في الترتيبات الامنية الاقليمية لمنطقة الخليج العربي، كل ذلك قد جعل أمن الخليج العربي اكثر تعرضا للتهديدات العسكرية، تحديدا من قبل دول الجوار الجغرافي، لا سيما بعد تنامي قوة ودور القوى الاقليمية المحيطة بالمنطقة العربية كليا، لذلك كان من الطبيعي ان تشجع الكويت اقامة اكبر عدد ممكن من القواعد العسكرية في العراق، حرصا منها على عدم انتقال عدم الاستقرار الامني في العراق إلى اراضيها، مما ينعكس سلبا على العلاقات العراقية – الكويتية[١].

ويمكن القول فيما يخص الاستراتيجية الامريكية تجاه العلاقات العراقية – الكويتية بأنها كانت تدفع باتجاهين[٢]:-

١- الاتجاه الأول: يتمثل بدعم الكويت ودفعها من اجل بدء صفحة جديدة في علاقاتها مع العراق بعد سقوط النظام السياسي في نيسان عام ٢٠٠٣، وتعزيز وتطوير علاقاتها معه، بالشكل الذي يخدم المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وبما يضمن نجاح المشروع الامريكي في العراق.

٢- الاتجاه الثاني: يتمثل في ابقاء الكويت قلقة مما يجري من احداث في العراق، لاسيما فيما يتعلق بظاهرة عدم الاستقرار الامني، وذلك لكي تبقى الكويت محتاجة للولايات المتحدة الامريكية لأطول فترة ممكنة، مما يجعلها تتقرب أكثر للولايات المتحدة الامريكية، وتتسابق مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي من اجل بناء علاقة استراتيجية مع واشنطن، لكي تعمل الاخيرة على حماية امنها واستقرارها، لاسيما وان الكويت عانت ما عانت من جرّاء جوارها للعراق ابان مدة النظام السابق.

لقد كان من الطبيعي ان تؤثر الاستراتيجية الامريكية في العراق فيما يخص النفط العراقي على العلاقات بين العراق والكويت، فكما اشرنا انّ احد اهم أركان استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في العراق تقوم على السيطرة على النفط العراقي وضمان تدفقه، والمحافظة

(١) عقيل محمد عبد، مصدر سابق ، ص١٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٣.

على آبار النفط العراقية وزيادة الانتاج، وهذه الاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في الكويت، فالهدف هو واحد وهو السيطرة على النفط في كلتا الدولتين العراق والكويت وفي الدول النفطية الاخرى في المنطقة، فقد باتت الكويت تدرك جيدا أنّ اهم اهداف الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ هو السيطرة على النفط العراقي، وبالنظر لأهمية النفط والغاز كمحرك أساسي ورئيسي للطاقة في القرن الحادي والعشرين واحتمالات نضوب العديد من المكامن النفطية العاملة الآن، ولطول عمر الاحتياطيات العراقية المؤكدة، نجد أن كل ذلك سيجعل من العراق هدفا مغريا للولايات المتحدة الأمريكية للتحكم كليا في مصادره الطاقوية سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا [١]. ناهيك عن أن مخزون النفط الأمريكي مازال يعاني من نقص كبير و ملحوظ [٢]. كما ان الهيمنة علـى امـدادات الـنفط في المنطقة سـتجنب الولايـات المتحدة الامريكية العديد من الازمات والمشاكل الاقتصادية في المستقبل [٣]. فالولايات المتحدة الامريكية لم تأتِ إلى العراق من اجل اسقاط النظام السياسي والقضاء على اسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية ومفاهيم اخرى كالإصلاح السياسي وحقوق الانسان، بقدر ما أن للولايات المتحدة الامريكية مصالحا استراتيجية في العراق يأتي في مقدمتها النفط العراقي؛ ولكن ان تأمين احتياجات النفط والغاز ليس الهدف النهائي والوحيد للولايات المتحدة الامريكية، وإنما السيطرة على مصادر الطاقة اللازمة لمنافسيها في أوربا واليابان والصين، وبقية الدول التي تطمح في مزيد من الاستقلالية، وعليه فأن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكنه ان يلاحظ دخول هذه المنطقة في صلب المصالح الامريكية، لذلك صاغت سياساتها واستراتيجياتها حيال المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تطبيقها بشكل واضح في بداية التسعينات من القرن الماضي، إذ تعد هذه المرحلة من اهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الامريكية مداخل كثيرة، من اجل تأمين مركزيتها في المنطقة [٤].

(١) خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١، ٢٠٠٣، ص٤٩.

(٢) جعفر بهلول جابر الحسيناوي، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠١٣، ص ٤٤.

(٣) حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص١١.

(٤) سليم كاطع علي، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي " الدوافع الرئيسية " مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٠ ، ص١٣٥.

ان الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى تمتلك من الادوات والوسائل والإمكانات والقدرات ما تفتقر إليه باقي دول العالم الأخرى، تسخرها المؤسسات الر سمية وغير الرسمية في أطار رؤية وفكر وتفكير وتخطيط استراتيجي، يتيح لها كدولة قوية الاستغلال الافضل لتلك الامكانات والقدرات، والتوظيف الأمثل لتلك الوسائل والأدوات، وبما يضمن لها تحقيق الاهداف والمصالح التي ترنو إلى تحقيقها، سواء العالمية منها أو الاقليمية. ومن تلك الادوات والآليات لتحقيق اهدافها هو عبر الفواعل خارج نطاق الدولة مثل تنظيم داعش الإرهابي في منطقة الشرق الاوسط لإعادة ترتيبه من جديد، وبما يضمن تحقيق مصالحها فيه وإحكام سيطرتها عليه. فقد بتوظيف هذه الفواعل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق اهدافها ومصالحها، فاعتماد على القوة العسكرية الأميركية المباشرة أو الاحتلال العسكري المباشر للدول أو الاقاليم لتحقيق تلك الاهداف ، قد كلفها خسائر هائلة في الاموال والأرواح، ،وهذا ما كان واضحاً في احتلالها العراق عام ٢٠٠٣، مما جعل الادراك الأميركي يتحول في استثمار الادوات وعكس الاتجاه عن طريق استغلال الفواعل خارج نطاق الدولة في تحقيق اهدافه في منطقة الشرق الاوسط، اذ مثل تنظيم داعش، وان أغلب عناصرها جاءوا بالأصل من تنظيم القاعدة، التي سبق أن مولتها ودربتها وسخرتها الولايات المتحدة الأميركية ، وبهذا فإن داعش قد فتح المنطقة بإزاء تحالفات جديدة، وخصومات جديدة، وان منطقة الشرق الاوسط ستدخل حقبة جديدة من الصراع والتناحر الطائفي والعرقي، الذي يؤدي بالنتيجة في حال استمراره إلى تغير الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة، ومن خلال الحروب التي يشهدها العراق [1]. ولأن الكويت هي الحليف الاستراتيجي الاول للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، فهي حريصة كل الحرص من اجل تحقيق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، فقد وجدت الكويت نفسها في دائرة التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة الامريكية، بسبب الدور الذي ادته الاخيرة في تحرير اراضيها، لاسيما بعد ظهور النظام الدولي الجديد ذي الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد تبلور هذا التحالف بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية على شكل تبادل المعلومات بين الدولتين في القضايا الامنية، ومساعدة الولايات المتحدة الامريكية في حربهم على الارهاب، فضلا عن التسهيلات المالية واللوجستية اللامحدودة التي قدمتها الكويت إلى الولايات المتحدة الامريكية أبان حربها واحتلالها للعراق عام ٢٠٠٣، وهو ما دعا الولايات المتحدة الامريكية إلى تصنيف الكويت في نيسان/ ابريل عام

(1) عادل عبد الحمزة البديوي، سرمد زكي الجادر، اللاتماثل في الاستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية توظيف داعش، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد ، العدد ١٠، ٢٠١٤ ، ص٧٦- ٨١.

٢٠٠٤ في خانة الحليف الاستراتيجي لها خارج حلف الناتو[١]. وهكذا تتضح لنا معالم الأهمية الجيو- استراتيجية للعراق في المخططات الأمريكية، والتي تدفعنا بدورها للنظر إليه على انه منطقة مصالح استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وليس مجرد منطقة جغرافية، فالاستراتيجية الأمريكية أصبحت تركز وتسعى من اجل الانفراد بهذه المنطقة، وتحويلها إلى مرتكز لتحركها في القرن الحادي والعشرين لما تمثله هذه المنطقة من مراهنات استراتيجية واقتصادية عدة[٢]. فان الكويت حريصة كل الحرص على تنفيذ الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، بما فيها العراق، وبما انّ الكويت وكما أشرنا باتت تدرك اهمية المصالح الامريكية في العراق، فأنّها اصبحت حريصة تماما على تأمين تلك المصالح وحمايتها، التي يأتي النفط العراقي في مقدمتها، الامر الذي اسهم في تعزيز علاقات الكويت مع العراق، لاسيما وانّ الدولتين يمتلكان العديد من القواسم المشتركة، ويأتي في مقدمة تلك القواسم ان الدولتين نفطيان، وهما عضوان في منظمة الاوبك، وقد اسهم ذلك التقريب في العلاقات بين العراق والكويت في اتباع الكويت سياسات نفطية متوازنة، لاسيما فيما يتعلق بأسعار النفط وكمية الانتاج[٣]. كما ان الكويت قد دخلت في عدد من الاتفاقيات الثنائية مع العراق فيما يتعلق بالحقول النفطية المشتركة بين الدولتين، والتي كانت تثار حولها العديد من المشاكل بين الدولتين، اذ وقعوا في عام ٢٠١٩عقدا مشتركا مع شركة (ERC Equipoise Pte.Ltd.UK)، "الاستشاري العالمي" حول أعداد الدراسات الخاصة بالاستثمار الامثل للحقول النفطية الحدودية المشتركة بين العراق والكويت[٤].

ويمكن ان تكون هذه خطوة مهمة لتعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين الدولتين، فضلا عن هذه الاتفاقيات قد تسهم وبشكل و اخر في تطوير مستقبل العلاقة بين الدولتين، فهي يمكن ان

(١) طلال زايد العامري، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراقي بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٩٧.

(٢) جعفر بهلول جابر الحسيناوي، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣، ص ٤٠.

(٣) وليد محمود عبد الناصر، حرب العراق: دراسة في الاسباب والنتائج، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٤) العين الاخبارية موقع على شبكة الانترنت :

https://al-ain.com/article/joint-oil-fields-iraq-kuwait-development-british

تكون من الرسائل التي تهدف لتعزيز مسيرة العلاقات العراقية – الكويتية ودفعها الى الامام في تهدئة واستيعاب واحتواء كل منهما، ولتعكس رغبة الدولتين في التمهيد لعلاقات حسن جوار طيبة، وتجدر الاشارة إلى أن الحقول النفطية تمتد على جانبي الحدود العراقية – الكويتية[١]. التي رسمت بقرار اصدرته لجنة مشكّلة من الامم المتحدة عام ١٩٩٣، اذ وافق عليه العراق والكويت، ويضم شمال الكويت مجموعة من الحقول النفطية اهمها الروضتين وبحرة والصابرية، وفي جنوب العراق حقول الزبير والقرنة وجزيرة مجنون، وهناك حقل مهم يمتد في اراضي الدولتين من الشمال إلى الجنوب، ويقع بالقرب من منفذ سفوان – العبدلي الحدودي، وتطلق الكويت على الجزء الداخل في أراضيها اسم الرتقة، ويطلق عليه العراق اسم الرميلة[٢].

يتضح مما سبق ان للولايات المتحدة الامريكية دور مهما، فهي تعد اهم اللاعبين الدوليين المؤثرين على العلاقات العراقية – الكويتية، وكانت الاستراتيجية الامريكية في العراق محركا اساسيا وجوهريا انعكس على طبيعة تلك العلاقات، فقد كان لتلك الاستراتيجية دور كبير في توجيه مسارات تلك العلاقات، سلبا وايجابا وقد عكست الاستراتيجية الامريكية الرغبة الملحة في السيطرة على النفط العراقي، لاسيما ان حاجة الولايات المتحدة الامريكية للنفط لا تنبع من حجم اسهامه في الاحتياجات الامريكية، بقدر ما هو السبيل لجعل الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بمفاتيح الطاقة العالمية في يدها، وما يعنيه ذلك من التحكم في حركة منافسيها العالميين، وفي بسط الهيمنة على واحد من اهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الامبراطورية الامريكية المزمع بناؤها.

ثانيا:- جمهورية الصين الشعبية(People's China):-

يمكن توضيح تأثير جمهورية الصين الشعبية على العلاقات العراقية – الكويتية على النحو الاتي:-

١- اهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الصينية:

تتمتع منطقة الخليج العربي بعدد من الخصائص الجيوبولتكية المهمة التي جعلها تكتسب اهمية فائقة في تخطيط واستراتيجيات القوى العالمية الكبرى والقوى الصاعدة، فهي بموقعها

(١) سعدون شلال ظاهر وحميدة عبدالحسين ، مصدر سابق، ١٢٩.

(٢) العراق والكويت يقتربان من وضع اسس واضحة للحقول النفطية المشتركة ، موقع على شبكة الانترنت : http://www.dananernews.com/newsprint.php21D=2602.

الاستراتيجي وامتدادها الجغرافي تمتلك مساحات تختزن في باطنها ثروات وموارد طبيعية بكميات هائلة لاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي الذي يعد العصب الرئيس للتطور الصناعي على البحار، اكسبتها بعدا جوهريا جعلها تشكل محورا رئيسا من محاور الاستراتيجية الدولية في جوانبها السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، يضاف إلى ذلك نظامها السياسي والقانوني القائم على أساس نظام حكم وراثي لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، مما ادى دورا بارزا في استقرار النظام الاقتصادي الدولي وتأسيسا "على ما تقدم، تكتسب منطقة الخليج العربي اهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية الجديدة، لتامين حاجتها النفطية[١]. ففي عام ٢٠١٣ طرح الرئيس الصيني (شي جين بينك) في كازاخستان، استراتيجية (الحزام والطريق)، أو (حزام واحد، طريق واحد) " One Belt One Road "، كاستراتيجية عالمية جديدة للصين خلال زيارته دول آسيا الوسطى، التي تركز على احياء التحالفات الاقتصادية والاستراتيجية مع دول (طريق الحرير) [٢]. والاندماج مع الاراضي الاوروبية الاسيوية من خلال شبكة واسعة من ممرات النقل وخطوط انابيب الطاقة والاتصالات والبنى التحتية، نطاقها الجغرافي كبير جدا، تغطي حوالي (٦٥) دولة، (٤,٤) مليار شخص أو (٦٢%) من سكان العالم، و (٣٠%) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي[٣]. يتكون من طريق برية يسمى "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" ربط الصين ووسط آسيا ومنطقة الخليج والشرق الاوسط وروسيا وأوروبا وطريق بحري يعرف باسم "طريق الحرير البحري" التي تبدأ من الموانئ الصينية وصولا " إلى جنوب شرق اسيا وجنوب اسيا وشرق افريقيا، وبعد ذلك يستمر إلى الخليج والشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط[٤]. وتكتسب منطقة الخليج العربي مكانة بارزة في استراتيجية (الحزام والطريق) الصينية، بحكم ان الطاقة تشكل الحجر الاساس في هذه الاستراتيجية، والتي تم طرحها بمعادلة تعاون سميت بمعادلة (١+٢+٣)، بسبب ان الطاقة هي المحور الرئيس للتعاون،

([١]) عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٤، ص ٣٨٧.

([٢]) وفاء كاظم عباس الشمري، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٤٤، العدد ٢، ٢٠١٩، ص٣٠٤.

([٣]) عدنان حبيب عروج الحميدي، مصدر سابق، ص ١٦٠.

([٤]) عدنان خلف حميد، هند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص١٧٠.

بالاعتماد على جناحي الاستثمارات والبنية التحتية، والتعاون في ثلاثة مجالات ذات تكنولوجيا متطورة وهي [١]:-

١- الطاقة النووية.

٢- الفضاء والاقمار الصناعية.

٣- مجال الطاقة المتجددة، وهو المدخل لمشروع الصين الاكبر الذي يمثل السيطرة على اليابسة والممرات المائية الذي يمتد من الصين حتى قلب أوروبا.

وعليه تعد الصين منطقة الخليج العربي شريكا حاسما في استراتيجية (الحزام والطريق) OBOR، ففي حفل افتتاح منتدى التعاون الصيني العربي السادس في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، أعرب الرئيس (شي جين بينك) عن أن الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تتمتعان بالتفاهم والصداقة المتبادلين منذ طريق الحرير القديم، وهما شريكان طبيعيان في بناء وتجسيد استراتيجية (حزام واحد، طريق واحد) " One Belt One Road " بشكل مشترك، وفي خطابه، اقترح الرئيس (شي) ان يلتزم الجانبان بمبدأ المناقشة، والبناء المشترك، والتعاون لبناء تجمع يقوم على المصالح المشتركة والمصير المشترك[٢]. فتعد منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف النفط الخام الشريان الاكبر لتدفقه، انتاجا وتسويقا واحتياطيا، وتزداد تلك الاهمية عندما نستحضر الحقيقة القائلة ان النفط لم يعد سلعة تجارية تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب، بل اصبح قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالا مباشرا ووثيقا بعجلة الصراع الدولي، كما يؤثر بدرجة عالية من الخطورة بمصير العالم، فمنطقة الخليج هي مركز الثقل النفطي العالمي انتاجا واحتياطيا وثروة، فقد بلغ انتاجها عام ٢٠١٦حوالي (٢٦٤٧٣,٥) ألف برميل يوميا، يشكل نسبة (٣٣,٥%) من اجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام ، اسهمت دول مجلس التعاون الخليجي بالنصيب الاكبر منه، إذ بلغ انتاجها خلال العام نفسه (١٨٢٥١,٥) ألف برميل يوميا، مشكلا نسبة (٦٨,٩%) من اجمال انتاج منطقة الخليج العربي، ونسبة (٢٣,١%) من اجمالي الانتاج

([١]) مثنى مشعان المزروعي، المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، المجلد ٢، العدد ٣٨، ٢٠٢٠، ص ٧١٠.

([٢]) غازي فيصل غدير، العلاقات العربية - الصينية مبادرة احياء طريق الحرير دراسة تاريخية، مجلة كلية المأمون، العدد ٣٥ ،٢٠٢٠، ص ٢٠.

العالمي[١]. وبلغ الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج حوالي (٧٩٧,٩٩) مليار برميل عام ٢٠١٦ أي ما يعادل (٦٢,٤%) من مجمل الاحتياطي العالمي للنفط الخام البالغ (١٢٧٨,٢) مليار برميل، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الاكبر منه، وبما يعادل (٦٢,٢%) من اجمالي احتياطي منطقة الخليج العربي، ونسبة (٣٨,٨%) من اجمالي الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٦، وتبلغ عوائده المالية (١٧,٦٥) تريليون دولار إذا احتسبنا اسعار عام ٢٠١٥ الثابتة، وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ اجمالي حجم الناتج المحلي السنوي لعام ٢٠١٥ في المملكة المتحدة (٢,٩) تريليون دولار سنويا، وفي اليابان (٤) تريليون دولار، وفي الصين (١١) تريليون دولار، وفي الولايات المتحدة (١٨) تريليون دولار سنويا [٢]. ليس هذا فحسب، بل تمتلك منطقة الخليج العربي ايضا كميات ضخمة من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكد تقدر بحوالي (٧٨٧٥٢) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦، تشكل نسبة (٤٠,٢%) من اجمالي الاحتياطي العالمي[٣]. وقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الاكبر منه، إذ بلغ احتياطيها المؤكد (٤١٥٥٩) مليار متر مكعب، او ما يعادل (٥٢,٨%) من اجمالي احتياطي منطقة الخليج، ونسبة (٢١,٢%) من اجمالي الاحتياطي العالمي، في حين بلغ انتاج منطقة الخليج من الغاز الطبيعي المسوق (٦٦٤٥١٦) مليون متر مكعب سنويا عام ٢٠١٦، شكل نسبة (١٨,١%) من اجمالي الانتاج العالمي، كان نصيب دول مجلس التعاون الخليجي منه (٦٤,٣%)، أو ما يعادل (١١,٦%) من إجمالي الانتاج العالمي، أما فيما يخص الكويت فأنها بادرت بإقامة مشروع أطلقه أمير دولة الكويت في عام ٢٠٠٦ لتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي، يقوم على إعادة هيكلة المدن والجزر الكويتية وخصوصاً جزيرة بوبيان ذات الموقع الاستراتيجي المهم والمحاذي لإيران من جهة وبوابه للعراق من جهة أخرى، فضلا عن مشروع مدينة الحرير التي تقع شمال الكويت ومساحتها نحو ٢٥٠ كم٢ وتقدر كلفة إنشائها ب ٨٦ مليار [٤].

٢- مستويات العلاقات الصينية – الكويتية:-

(١) سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤٢، ٢٠٢١، ص ١٥٧.

(٢) عمر الشهابي، احمد العوفي، خليل بوهزاع ، الثابت والمتحول ٢٠١٧، الخليج والاصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، الكويت ، ٢٠١٧ ، ص٩٩.

(٣) عمر الشهابي، احمد العوفي، خليل بوهزاع ، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٤) مثنى مشعان المزروعي، مصدر سابق، ص ٧١١.

يمكن تقسيم نمط العلاقات بين الكويت والصين على ثلاثة مستويات هي :

أ- مستوى التبادل الثقافي والاعلامي والاكاديمي.

ب- مستوى التبادل الاقتصادي ويشمل النفط والطاقة.

ج- مستوى التبادل السياسي ويشمل الزيارات الرسمية والتعاون الامني والعسكري.

يعود تاريخ العلاقات بين الدولتين إلى عام ١٩٦٥، عندما قام وزير المالية آنذاك الشيخ جابر الاحمد الصباح بأول زيارة لمسؤول رفيع إلى الصين وذلك من اجل فهم واستطلاع الموقف الصيني من وحدة الاراضي الصينية، وشرح موقف الكويت المتوازن آنذاك مع جمهورية الصين الوطنية (تايوان)، خلال المدة من عام ١٩٦٥ وحتى ١٩٦٨، زار الدولتين عدد كبير من المسؤولين وكانت هناك رغبة صينية في تدشين العلاقات الدبلوماسية مع الكويت نظرا لأهمية الكويت السياسية، وفي عام ١٩٧١ دشنت الكويت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية لتدعم سياسة الصين الموحدة مما فتح آفاقا واسعة للتعاون بين الدولتين في كافة المجالات خصوصا الاقتصادية والتجارية والثقافية والعسكرية، منذ ذلك التاريخ وقعا عددا كبيرا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات متعددة ومنها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني اللتين وقعتا عام ١٩٦٦ وعام ١٩٨٩، وفي المقابل وقفت الصين مساندة للحق الكويتي أبان أزمة الغزو العراقي عام ١٩٩٠ ووافقت على جميع قرارات مجلس الامن لتحرير الكويت او امتنعت عن التصويت [١].

(أ) مستوى التبادل الثقافي والاعلامي والاكاديمي:

انتهجت الدولتين مجموعة من الخطط والبرامج والاتفاقيات لتعزيز سياسة "الناس للناس"(People to people) التي تمثل بناء جسور الثقة والتعاون على المستويين الاوسط والاعلى في ادبيات النظرية الوظيفية، ومن ضمن صور هذا التبادل جملة من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون على نطاق واسع شمل (قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والطاقة المتجددة والثقافة والاعلام والفن والرياضة) ، وتدعم جمهورية الصين الشعبية من خلال معاهدة وقعتها مع عدة دول خليجية وعربية (الكويت والسعودية وعمان والاردن ومصر)، إلى ضرورة

(١) حامد حافظ العبد الله، واخرون، تأثير الدبلوماسية الناعمة في تعزيز العلاقات الكويتية – الصينية = دراسة ميدانية لتوجهات عينة من المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد٣، ٢٠١٨، ص٩.

تعزيز التبادل الثقافي والاكاديمي والاعلامي بينها وبين الدول العربية، إذ سوف تقوم الصين بمنح (١٠،٠٠٠) منحة حكومية سنويا لطلاب هذه الدول للدراسة في الجامعات الصينية [١]. وذكر السفير الكويتي لدى الصين ان التعاون مع الصين في اطار مبادرة الحزام والطريق يساعد الكويت على انجاز رؤيتها ٢٠٣٥[٢].

(ب) المستوى الاقتصادي والطاقة:

حقق الاقتصاد الصيني اكبر معدلات النمو الاقتصادي طوال العقود الثلاثة الماضية، وبمعدل سنوي تراوح بين ٨-٩%، كما تحتفظ الصين بثاني اكبر احتياطي عالمي من العملات الاجنبية، واصبحت البضائع الصينية مصدر قلق للدول الصناعية الكبرى بسبب اسعارها التنافسية، الامر الذي مهد لقيام شبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية شملت الاستثمار المشترك في قطاع الطاقة والمصافي النفطية والصناعات البتروكيمياوية، وقعت اول اتفاقية اقتصادية وتجارية بين الدولتين في عام ١٩٦٩ لتشمل استيراد الصين بقيمة تقارب ١٤ مليون دينار كويتي، بينما بلغ اجمالي القروض التي قدمت للصين حتى عام ٢٠١٤ قرابة ٢٨٠ مليون دينار كويتي [٣]. منذ انطلاقة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في بداية السبعينيات من القرن الماضي في نمو مضطرد فضلا عن انهما قد وقعوا العديد من الاتفاقيات ذات الصفة التجارية والاقتصادية منها اتفاقية للتعاون في مجال النفط ٢٠٠٤، وكذلك مذكرة تفاهم لمشروع مشترك لإنشاء مصفاة ومجمع بتروكيمياويات في مقاطعة غوانغ دونغ عام ٢٠١٠، و مذكرة تفاهم بشأن الاستثمار في البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية٢٠١٤، اتفاقية بين وزارة النفط في دولة الكويت وهيئة الطاقة الوطنية في الصين للتعاون في مجال النفط ٢٠١٤، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون في الاستثمار في أفريقيا بين الهيئة العامة للاستثمار في افريقيا وصندوق التنمية الصيني الافريقي ٢٠١٤، أما الكويت فلديها استثمارات في الصين تجاوزت قيمتها (٣) مليار دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الكويت (٧٥٠) مليون دولار في عام ٢٠١٧، وتركز

---

(١) مثنى مشعان المزروعي، المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساتها الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠، ص٧١٠.

(٢) Jonathan david Fulton: The G.C.C Cauntries and china's Belt and Road Initiative (BRT) Carbing Their Enthusiasm, Middle East In Stitutl, 2017, P3-4.

(٣) عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وافاقها المستقبلية، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٤، ص٣٧٩.

معظمها في الشركات النفطية[١]. كما تعد الصين احد الشركاء الرئيسيين لتجارة الكويت الخارجية، اذ زاد حجم التجارة الثنائية بين الدولتين بشكل متواتر، حيث بلغ حجم التجارة بين الجانبين في عام ٢٠١٨، ما يقارب (٦,٧٨) مليار دولار، وتجدر الاشارة انه الكويت هي اول دولة عربية تستثمر بشكل مباشر في الصين[٢]. وقد بلغت قيمة الاستيرادات الكويتية من الصين (١,٥٧٤,٢٧٠) دينار كويتيا اي ما يعادل (٥,١٩٧,١٥٤,٢٧٠٢) دولار في حين بلغت الصادرات الكويتية الى الصين (١٧٥,٣٠٩) دينارا كويتيا اي ما يعادل (٥٧٨,٧٤٩٥) دولار لعام ٢٠٢٠ [٣]. وجدير بالذكر ان نحو (٤٠) شركة ومؤسسة صينية موجودة في الكويت تشرف على ما يقرب من (٨٠) مشروعا في مجالات النفط والبنية التحتية والاتصالات والمال وغيرها، وبلغ اجمالي عقود المقاولات المتراكمة التي حصلت عليها الصين في الكويت بـ (٢٠) مليار دولار حتى عام ٢٠١٨[٤].

(ج) المستوى الامني والعسكري والسياسي:

يعد هذا الجانب هو الاعلى في نطاق العلاقات بين الدول بحسب النظرية الوظيفية، وقد يأتي هذا المستوى متوازيا مع المستويين السابقين، او نتيجة لجهود المستويين الشعبي والاقتصادي، ويشمل التعاون العسكري والامني وتنسيق المواقف السياسية، فضلا عن تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، وفي هذا الاطار انطلقت مسيرة الزيارات الرسمية بين الصين والكويت بزيارة الامير (الشيخ جابر الاحمد الصباح) لجمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٦٥، أي قبل انطلاق العلاقات الدبلوماسية، اذ كانت الكوت تدعم وحدة الاراضي الصينية وسيادتها في المحافل الدولية، كما زارها الشيخ (صباح الاحمد الجابر الصباح) في عام ٢٠٠٩، ان الصين أدانت الصين الغزو العراقي للكويت في عام١٩٩٠، فضلا عن تأييدها للقرارات الدولية المؤيدة للحكومة الكويتية، كما انها قد اسهمت في جهود إطفاء حرائق آبار النفط وإعادة الاعمار

---

(١) الكويت والصين ... شراكة على طريق "مدينة الحرير"، صحيفة القدس العربي، ١٧ يوليو / تموز ٢٠١٨، على الرابط التالي : https://www.alquds.com.uk/!P=976067 .

(٢) سعود عواد سعود السعدي، اثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي(٢٠٠٦-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩، ص٧٤.

(٣) دولة الكويت، الادارة المركزية للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية ٢٠٢٠، ص ١-٢.

(٤) عامر سليمان، النفوذ الصيني في المنطقة العربية، والاستراتيجيات، منتدى السياسات العربية، ٢٠٢٠، ص٩.

بعد ان تم تحرير الكويت في عام ١٩٩١، اما في فيما يخص التعاون العسكري بين الدولتين فانهما وقعوا مجموعة من التفاهمات والاتفاقيات العسكرية التي تنص على تنظيم زيارات دورية متبادلة للعسكريين في الدولتين، فضلا عن امكانية تزويد الكويت بما تحتاجه من الأسلحة الصينية المتطورة، كما قامت مجموعة من السفن الحربية الصينية بزيارة الكويت في عام ٢٠١١ بهدف تعزيز التعاون العسكري بين الدولتين ، كما تم التوقيع على (١٠) اتفاقيات بعضها ذات جانب (عسكري امني) أثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠١٤، فضلا عن ان الدولتين يشتركان في عضوية مجموعة من التنظيمات والمنتديات الاسيوية والدولية مثل رابطة دول جنوب شرقي اسيا ومنتدى الاسيان الاقليمي ومنتدى الاسيان– مجلس التعاون الخليجي، وحوار التعاون الاسيوي، والحوار الآسيوي الشرق أوسطي، ومنطقة شنغهاي للتعاون، حيث ترتبط الدول الاعضاء في هذه المنظمات بعلاقات وترتيبات اقتصادية وسياسية ودفاعية وأمنية وثيقة[١].

يمكن القول ان العلاقات الكويتية الصينية لاسيما جوانب التبادل الثقافي والاعلامي والاكاديمي وكذلك المستوى الاقتصادي والطاقة تبدو واضحة وهذا من خلال ما يبينه الميزان التجاري بين الدولتين ، فضلا عن استيراد الصين للطاقة من الكويت لاسيما النفطية منها، ناهيك عن تعاونهما العسكري وزيارات العديد من المسؤولين لكلا الدولتين بهدف تعزيز هذه العلاقات بين الدولتين.

٣- العلاقات العراقية - الصينية:-

تتمتع الصين بعلاقات جيدة مع العراق تعود لعام ١٩٥٨، وقد تطورت العلاقات بين الدولتين اثناء الحرب العراقية الايرانية، إذ كانت الصين احد الدول الرئيسة التي كان يستورد منها العراق المعدات الحربية، وقد تطورت العلاقات بين الدولتين بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وكانت مواقف الصين بخصوص العراق ايجابية حيث اكدت على ضرورة ضمان احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه [٢]. وقد استثمرت الشركات الصينية ١٠ مليار دولار في قطاع الصناعة النفطية في العراق، حتى اصبح العراق ثاني اكبر منتج للنفط في منطقة اوبك وقد تجاوز بذلك ايران بسبب العقوبات التي فرضت عليها، وقد ازدادت الواردات

(١) حامد حافظ العبد الله، واخرون، مصدر سابق، ص١٠.

(٢) كرار انور البديري، علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع، العراق نموذجا، كراس النهرين، العدد١٥، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٩، ص٧.

النفطية بوتيرة متصاعدة منذ عام ٢٠١١ واليوم يعد العراق ثاني اكبر مورد نفطي للصين ورابع اكبر شريك تجاري للصين في الشرق الاوسط ويمكن الاستدلال على التطور بين العراق والصين على مستوى التبادل التجاري بين الدولتين وإلى مستوى الاستثمارات الصينية في العراق، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين خلال عام ٢٠١٩ (٣٠) مليار دولار، فضلا عن وجود العشرات من الشركات الصينية الكبرى التي تعمل في مجال النفط والطاقة والكهرباء والاتصالات، وبذلك تصبح الصين اكبر شريك تجاري للعراق، وقد جاء ادراك الصين لهذه الاهمية في رغباتها ببناء علاقات ذات اواصر قوية مع العراق [١]. علما ان الصين لا تولي اهمية كبرى لمن يتولى الحكم في العراق، ذلك لأن الصين تتعامل مع العراق في جميع الاحوال، المهم لديهم وجود العراق كدولة ذات اهمية جيوسياسية كبيرة ووفق المصالح المتبادلة، وقد بلغت قيمة استيرادات العراق من جمهورية الصين الشعبية (٢,١٨٧,٩) مليون دولار وبنسبة مئوية بلغت (١٥,٨)، اما فيما يخص صادرات العراق الى الصين فقد بلغت قيمتها (١٥٧,٥٠٠) دولارا لعام ٢٠٢٠[٢].

٤- تأثير الصين على العلاقات العراقية – الكويتية:-

تحكم علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي مصالح مشتركة وعديدة، يأتي في مقدمتها الاقتصاد، فالعلاقات الاقتصادية الخليجية – الصينية علاقات تبادلية وثيقة، وتعد منطقة الخليج العربي مصدر الشريان الحيوي للعالم لتصدير الطاقة (النفط والغاز)، كما تعد الصين ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، ويتوقع ان تكون اكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام ٢٠٣٠، وتعد السوق الصينية اكبر سوق استهلاكي في العالم وما يوفره ذلك من فرص ضخمة امام الصادرات الخليجية من النفط والبتروكيماويات والاسمدة والالمنيوم لذلك يدرك كل طرف حاجته إلى الطرف الاخر، كما ان هناك عاملا مهما يجمع الطرفين وهو الميراث الايجابي للعلاقات الصينية – الخليجية والعربية عامة، فليست هناك (عقدة مُستعمِر ومستعمَر)، بمعنى انه لم يكن للصين اي مطامع استعمارية في منطقة الخليج العربي ولم يبرز اي خلاف مباشر او غير مباشر بين الطرفين حول القضايا المشتركة، فضلا عن موقف الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الاخر، فالدول الخليجية تدعم قضية الوحدة

(١) كرار انور البديري، مصدر سابق، ص٨.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة٢٠٢٠، بيانات الجدول(٥)، ص١٢.

الصينية، وعلى الجانب الصيني يبرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج ومنها دعم القضية الفلسطينية، يضاف إلى ذلك السياسة الصينية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وسياسة الانفتاح الاقتصادي المتزن [١]. أظهرت الصين منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية تفهما واضحا للتدابير الدفاعية التي أقدمت عليها المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة ذات سيادة، على الرغم من كراهيتها من حيث المبدأ لأي تدخل عسكري من جانب الدول الكبرى، وهكذا فقد قامت الصين بتأييد قرارات مجلس الأمن الإحدى عشرة الأولى المتعلقة باحتلال العراق للكويت ومن ضمنها القرار رقم ٦٦١ [٢]. فيما تغيبت عن التصويت على القرار رقم ٦٧٨ الذي سمح لقوات التحالف باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت، ومعنى هذا إن الصين قد أقرت بالتواجد العسكري في المنطقة، كون الامتناع عن التصويت لم يكن مساويا لاستخدام حق النقض، إلا إن هذا الامتناع لا يعد برهانا على انقطاع التضامن مع بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لكنه يفصح عن رفضها المشاركة في العمليات العسكرية، وقد أفصحت الصين عن موقفها الرسمي من حرب الخليج الثانية مع بدء العمليات العسكرية لقوات التحالف ضد العراق يوم١٧ كانون الثاني١٩٩١، من خلال الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت غارات جوية على القوات العسكرية العراقية المتواجدة في كل من العراق والكويت، وهكذا اندلعت الحرب التي حاول المجتمع الدولي تحاشيها، كما عبرت الصين عن قلقها العميق واهتمامها البالغ بهذا الأمر [٣].

ولم يكن الموقف الصيني مرضيا على الإطلاق بالنسبة لدول للخليج العربي، إلا أن هذا الموقف مبني على تصورات براغماتية سياسية بدرجة كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية النامية في المنطقة، حيث مثلت حرب الخليج الثانية بدرجة غير مسبوقة بالنسبة للصين فرصة لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية وإن كانت بطريقة لا ترضي جميع الأطراف وبنسب مختلفة، الأمر الذي اعتبر احد ملامح السياسة الخارجية الصينية في المنطقة، فهي لا تريد أن تغضب أحداً بشكل مطلق، كونها ترتبط بعلاقات اقتصادية متميزة مع جميع

([١]) نايف علي عبيد، العلاقات الخليجية – الصينية = مجالات واليات التعاون، مجلة اراء حول الخليج، النسخة الالكترونية، ٢٠١٤/٦/٢٨، ص٤-٥.

([٢]) كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠-١٩٩١)، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٦،ص١٠٤.

([٣]) صالح خلف صالح، اثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الامريكية (١٩٨٨- ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، الاردن،٢٠١٠، ص٨٤.

أطراف الأزمة سواء اكانت محلية كالكويت والعراق أم دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان غضب بعض الإطراف يسمح باستمرار العلاقات وإعادتها بشكل قوي وفعال[١].

وتأسيسا "على ما تقدم من معطيات، شهدت العلاقات العراقية – الصينية – الكويتية، بعد مطلع التسعينيات من القرن الماضي نموا متزايدا، لاسيما بعد الموقف الصيني من قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق فيما يتعلق بالحملة العسكرية لإسقاط النظام السياسي في العراق في٢٠ أذار ٢٠٠٣، إذ خالف الموقف الصيني كل التوقعات وعوضا" عن دعم النظام السياسي في العراق تبنت الصين سياسة توافقية، من خلال دعواتها إلى تسوية الازمة العراقية الكويتية بالطرق السلمية وان يستجيب العراق لوساطة الجامعة العربية والوساطة الدولية وان تخرج قواته من دولة الكويت، كذلك خالفت السياسية الصينية مرة أخرى التوقعات عام ٢٠٠٣ عندما اعلنت تأييدها لمبدأ (شعب العراق يحكم العراق)، وتجنبت في تصريحاتها الرسمية اظهار اي دعم للنظام السابق وانما اكتفت بدعوة الادارة الامريكية لوقف اطلاق النار[٢].

يتضح مما سبق ان الموقف الصيني من الازمات التي قد حدثت منطقة الخليج العربي نجده قد اتسم بالحكمة والتعقل وتغليب المصلحة الاقتصادية، وقد انتهجت الصين سياسة بين مسارين هما مجاراة السياسة الامريكية للحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع الغرب عموما " والولايات المتحدة خصوصا"، وضمان ديمومة مصالحها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي وبضمنها الكويت، والأمر الثاني هو محاولة الصين التأكيد على استقلالية السياسة الخارجية الصينية من خلال امتناعها عن التصويت على بعض القرارات في مجلس الامن الدولي، ان القوة الناعمة التي تتبناها الصين وضمن فلسفتها هو الصعود الاقتصادي مع سياسية متوافقة ومتزنة، بالمقابل هناك دول عربية تمثل للصين مجالا اقتصاديا واسعا للاستثمار وللصادرات الصينية، فضلا عن كونها مخزن للطاقة في ادارة وادامة عجلة التطور الاقتصادي الصيني [٣].

([١]) صالح خلف صالح، مصدر سابق، ص٨٥.

([٢]) نايف علي عبيد، مصدر سابق، ص٧.

([٣]) وداد حماد مخلف، حسين علي عبد الراوي، اعياد عبد الرضا، القوة الناعمة الصينية وآثارها على الدول العربية (الخليج العربي نموذجا)،مجلة الآداب، العدد ١٣٦، ٢٠٢١،ص٤٠٧.

ثالثا: جمهورية روسيا الاتحادية :-

خلال المراحل الأولى لازمة الخليج الثانية١٩٩٠م، تريث الاتحاد السوفيتي في دعم المبادرات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية وما صاحبها من بناء لقوات التحالف، وارسلت الحكومة السوفيتية في مناسبات عديدة مسؤولاً رفيع المستوى الى العراق على امل ان تستطيع كسب سمعة دولية لمحاولتها ايجاد تسوية للازمة عن طريق المفاوضات ولكن الاتحاد السوفيتي في النهاية لم يستطع مواجهة الاهداف السياسية للولايات المتحدة الامريكية، لهذا فأنه قد أدان دخول العراق للكويت وعلق الامدادات العسكرية للعراق، فضلا عن مطالبته بالانسحاب غير المشروط، وقد سوغ السوفيت تخليهم عن العراق بأسباب اخلاقية وامنية، وأشاروا الى أنهم يقومون بحماية علاقاتهم المركزية مع الولايات المتحدة الأمريكية [١].

وقد تأثرت السياسة الروسية تجاه العراق كثيراً بالتحولات التي طرأت على الاتحاد السوفيتي ثم على روسيا الاتحادية، فهذه التحولات تركت اثاراً بارزة للغاية على موقف روسيا الاتحادية من العراق والازمات التي مر بها، اذ سارت سياسة روسيا الاتحادية مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي استمرارا للسياسة السوفيتية التي اتبعت من قبل الرئيس غوربتشاوف ازاء العراق المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، وهكذا جاءت خطوة الحكومة الروسية في عام ١٩٩٢ القاضية بأرسال قطعتين من اسطولها الحربي الى الخليج العربي للمشاركة في أية مواجهة ضد العراق، وقد استمرت روسيا الاتحادية على هذا الوضع لغاية عام ١٩٩٣وهو العام الذي سجل حدوث بعض لتغير لجزئي ولذلك فان رفض روسيا الاتحادية لاستخدام القوة ضد العراق واعطاء الاولوية للحلول السلمية لم يقتصر على هذه الازمة فحسب، وانما كان هذا الموقف متكررا مع كل الازمات التي حدثت ما بين العراق من ناحية، واللجنة الخاصة والولايات المتحدة من ناحية اخرى، ففي الازمة التي نشبت بين شهري اكتوبر/ تشرين الاول ونوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٩٧ بين العراق والامم المتحدة بشأن اللجنة الخاصة المعنية بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية[٢].

نجحت روسيا الاتحادية في التوصل الى تسوية سلمية ما بين الطرفين وتم تفادي هجوم امريكي على العراق، اذ اتاحت الوساطة الروسية للمفتشين الأمريكيين في اللجنة العودة الى

---

(١) مثنى علي حسين المهداوي، اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسي – العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، ٢٠٠٩، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢- ٤.

العراق بعد خروجهم منها، في مقابل تعهدها بالعمل على تعديل تركيبة اللجنة التي رأت فيها الحكومة العراقية السابقة انها تخضع للهيمنة الامريكية وتسريع رفع الحضر المفروض على العراق وخلال الازمة مع فرق التفتيش التي اندلعت في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨م جاء الموقف الروسي مناهضاً للخيار العسكري مؤكداً ان السبيل الوحيد لحلها هو من خلال الحوار وليس القوة، ولم تكتف روسيا الاتحادية بالتهديد والتحذير بل نشطت الدبلوماسية الروسية في محاولة لحل الازمة سلمياً من خلال استقطاب عدد من الدول الاوربية والاسيوية الى الموقف المناهض للحل العسكري منها فرنسا وايطاليا والصين مروراً بالمنطقة العربية، وكانت هذه الجهود عاملاً مساعداً للتوصل ل الى تسوية سلمية للازمة، وذلك بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والعراق في ٢٣فبراير/ شباط١٩٩٨م والتي تضمنت فتح المواقع الرئاسية الثمانية امام فريق التفتيش الدولي، كما قامت روسيا الاتحادية بالتنديد الفوري والسريع على الهجوم الامريكي والبريطاني في ١٧ديسمبر/ كانون الاول١٩٩٨على العراق عبر تصريحات اغلب مسؤوليها وعلى رأسهم الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن، وبعد تولي الرئيس السابق فلاديمير بوتين، وعندما بدأت شرارة الحرب الامريكية الاخيرة على العراق بالظهور بدا كبار المسؤولين س بالتحدث علناً عن رفضهم للخيار العسكري في حل الازمة العراقية، ومع ان العلاقات السياسية المتميزة بين العراق وروسيا الاتحادية تعد احد اسباب هذا الموقف الذي اتخذته روسيا حادية الا ان المصالح الاقتصادية الروسية في العراق كانت احدى دوافع هذا الموقف ايضاً، في حقل النفط او في مجال التسلح [١].

وتجدر الاشرة الى انه إلى بالرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م الا انه لم يؤدي للتنوع في خيارات السياسة الخارجية لروسيا تجاه دول الخليج العربية فظلت علاقات روسيا مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الاولى من تسعينات القرن الماضي على مستواها المتدني، وهو ما ادى إلى إضعاف وضع روسيا في منطقه الشرق الاوسط وخاصه في منطقه الخليج لعربي، ولم تجد علاقات روسيا مع الوطن العربي دفعه فويه نحو التطور حتى حلول عام ١٩٩٦، توسعت علاقات روسيا مع دول الخليج ومن ثم عام ٢٠٠٠ اولى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اهتماما خاصا لمساله إقامة علاقات وروابط وثيقة مع الدول الخليجية،

(١) مثنى علي حسين المهداوي، مصدر سابق، ص٢- ٤.

فكانت مظاهر تعاون روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي توضحت في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية وكان مجال الطاقة من ابرز مظاهر التعاون بين الطرفين[١] .

وقد شكلت التهديدات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣م، قلقا للحكومة الروسية فقد خشيت على مصالحها الاقتصادية المتمثلة بصفقات الأسلحة التي أبرمتا مع العراق وعقود استثمارات النفط عام ١٩٩٧، وأبرزها عقود التنقيب في حقل القرنة الغربي التي حصلت علبا شركة لوك أويل الروسية وتقدر قيمتها ب(١٣) مليار دولار، و نسبة الشركة فيها(٦٨%) ، لذلك عارضت روسيا بشدة الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، وهددت بداية استخدام حق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن إذا ما لجأت الإدارة الأمريكية الى الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق، وكان لروسيا الدور الأكبر في عدم حصول الولايات المتحدة الأمريكية على الشرعية الدولية لضرب العراق، غير إن موقفها تراجع أمام السياسة الانفرادية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق[٢]. وعندما يتم الحديث عن الموقف الروسي تجاه الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق فيجب ان أخذ بنظر الاعتبار المكاسب التي ستحققها روسيا من هذا الموقف فالعراق بثقله السياسي والاستراتيجي في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتأثيره على دول الجوار، فضلا عن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به والإمكانات الاقتصادية التي يمتلكها، هذا إلى جانب المكاسب الاقتصادية التي سيجنيها الروس من العراق إذ ما رفع الحظر الاقتصادي المفروض عليه، وان روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مجلس الأمن الدولي حاولتا تحقيق مآربهما فالولايات المتحدة الأمريكية تريد ضرب العراق ومن ثم الإطاحة بالنظام السياسي القائم فيه وروسيا تريد الوقوف بوجه هذا التوجه من اجل تحقيق مكاسب سياسية في مقدمتها إعادة زمن القطبية الثنائية [٣].

فأن المساعي الروسية بدت الواضحة لاستعادة دور القوة الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الاميركية، إذ بدأت روسيا تفكر بتعزيز مكانتها في الشرق الاوسط، ما دفعها لإعادة تقييم اولويات سياستها الخارجية واعادة توجيه دفتها نحو الشرق الاوسط لإدراكها للتأثير

---

(١) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة، مجلة دراسات اقليمية، المجلد٥، العدد٩، ٢٠٠٨، ص٢٥٢.

(٢) فاطمة حسن فاضل المفرجي، تطور العلاقات الروسية- العراقية للمدة (٢٠١١- ٢٠١٩)، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٢، ٢٠٢١، ص٢٣٤.

(٣) بشار فتحي جاسم العكيدي، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق ١٩١- ٢٠٠٣، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ٥، العدد ١١، ٢٠٠٨، ص٦- ٧.

الجيوبولتيكي المباشر لمنطقة الشرق الاوسط في السياسة الدولية، ومما عزز هذه القناعة لدى روسيا هو التواجد الامريكي المكثف في الخليج منذ عام١٩٩١، ومن ثم العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ومن ثم بدأت روسيا في تكثيف المساعي لتطوير العلاقات مع دول اخرى بعيداً عن الولايات المتحدة الاميركية، تمثلت بتشكيل جبهة معارضة لنفوذ الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، تضم كلاً من الصين وايران وسوريا والهند وبرازيل، لإعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية لإنهاء سياسة القطب الواحد[١].

والسؤال الذي يمكن طرحه ماهو تأثير روسيا على مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية؟ من المعروف ان لروسيا مصالح مهمة في العراق تتمثل بوجود شركات روسية تعمل في مجالات عديدة اهمها مجال الطاقة، لذا فهي حريصة على امن واستقرار العراق اذ يؤثر استقرار العراق وامنه على امن المنطقة بأكملها، كما ان استقرار العراق يعني توفر بيئة مناسبة لاستثمار الشركات الاجنبية بشكل عام والشركات الروسية بشكل خاص، فتعمل روسيا على استقرار المنطقة ولضمان مصالحها لهذا فهي تسعى الى تعزيز وتطوير علاقاتها المستقبلية مع كل من العراق والكويت كما انها تدفع باتجاه تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

رابعا: بريطانيا و دول الاتحاد الاوربي:-

كان من الصعوبة على الاتحاد الاوربي ان يتخذ موقف يرضي جميع الدول العربية ودول لخليج الا انه ادان الغزو العراقي للكويت، وبهذا أدان الاتحاد الاوربي دخول القوات العراقية الى الكويت وطالبت بالانسحاب وأصدرت بيان بهذا الخصوص في الثاني من آب ١٩٩٠م وإعادة الحكم الى الحكومة الكويتية، وكما أصدر الاتحاد الاوربي بيانات اخرى بهذا الشأن واتخذت سلسله من الاجراءات ضد العراق وكانت اولها تعليق علاقاتها مع العراق في شتى المجالات وقامت بفرض الحظر النفطي وإلغاء الامتيازات المالية وتجميد الارصدة العراقية في بنوك دول المجموعة الاوروبية وفرضت حظراً على بيع الاسلحة والمعدات للعراق وألغت المجموعة بعثاتها في الكويت وأدانت حجز الأجانب الذين تم استخدامهم كدروع بشرية في العراق وان هذا القرار كان استجابة للقرارين ٦٦٠ -٦٦١ الصادرين عن مجلس الامن في حين ادان البرلمان الاوروبي دخول القوات العراقية الى الكويت وأيد اجراءات الحظر المتخذ بحق العراق وأدان ضم الكويت للعراق وأكد على ضرورة تعويض الدول المجاورة والمتضررة من

(١) اسراء علاء الدين نوري، ناصر زين العابدين احمد، السياسات والاستراتيجيات الامريكية والروسية في الشرق الاوسط: العراق وسوريا نموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٣، ٢٠١٩، ص٢٣٦.

الحظر وبعد هذا القرار تحركت المفوضية الاقتصادية من اجل عزل العراق اقتصاديا وذلك عبر تجميد اصوله الموجودة في البلدان الاعضاء وأعلنت اتخاذ اجراءات بفرض الحظر على النفط المصدر من العراق والكويت فضلا عن حظر بيع الاسلحة للعراق وتعليق جميع انواع التعاون العسكري والفني والعلمي مع العراق، اذ تعد منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة بالنسبة للاتحاد الاوربي وذلك لأنها تعنى كثيراً للمصالح الاقتصادية الاستراتيجية الاوروبية ومن الضروري المحافظة على المصالح الاوروبية الفردية والجماعية في العالم العربي والشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج العربي[١]. لم تستطع فرنسا الخروج على الموقف الامريكي والاوربي الموحد في ادانة العراق حين قام بغزو الكويت واحتلاله عام١٩٩٠م، واضطرت الى التضحية بمصالحها والمشاركة مع الباقين في تشكيل تحالف عسكري، وجيش مشترك، قام في بداية عام ١٩٩١م بطرد الجيش العراقي من الكويت بعملية عاصفة الصحراء [٢]. فضلا عن ان فرنسا تتمتع بعلاقات ودية مع العراق قبل احتلال الكويت في عام ١٩٩١م ولكن هذه العلاقة ساءت عندما دخل العراق الكويت حيث قطعت فرنسا علاقاتها مع العراق ولكن استأنفت العلاقات العراقية الفرنسية بعد عام ٢٠٠٣م فأصبح العراق لدية سفارة في باريس وفرنسا لديها سفارة في بغداد ، وقد ساهمت فرنسا مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في فرض العقوبات ضد العراق بعد احتلال للكويت ومشاركة فرنسا الفعلية في التحالف الدولي في الحرب ضد العراق عام ١٩٩١م وبعد انتهاء الحرب شاركت فرنسا مع الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة البريطانية في اعلان ثلاثي يفرض حظرا على الطيران العراقي مستثنية المنطقة الشمالية من نطاق سيادة الحكومة العراقية وبعد شهور قليلة غيرت فرنسا رأيها وانسحبت من منطقة شمال العراق تاركة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة البريطانية تديرانها. فالاتحاد الأوروبي يدرك أهمية علاقات التعاون الاقتصادي والنفطي والاستثماري مع دول مجلس التعاون المالكة لثروة نفطية هائلة سواء من حيث الاحتياط العالمي أو من حيث

(١) رسل ابراهيم مردان، ظلال جواد كاظم، علاقة العراق بدول الاتحاد الأوربي، مجلة البحوث الجغرافية المجلد ٢، العدد ٢٩، ٢٠١٩، ص ١٥٤.

(٢) حازم عبد الحميد النعيمي، العراق في الاستراتيجية الاوربية: فرنسا انموذجا، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٥، ٢٠٠٨، ص١٧.

الإنتاج الخام العالمي، والتي تزود دول الاتحاد الأوروبي بما يزيد على خمس احتياجاتها من النفط الخام [١].

اما فيما يخص العلاقات بين العراق والمانيا فأن ازمة آب ١٩٩٠م اصابت العلاقات الثنائية بينهما بنوع من الركود فتلبدت اجواء العلاقات التجارية نتيجة الحصار الاقتصادي ولكن بسبب متانة جذور العلاقات توالت زيارة وفود الدولتين، فقد زار وفد عراقي ألمانيا في حزيران ١٩٩٥ ليلتقي بالسيد (فالو) رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية، مقدماً هذا الوفد العراقي طلبه لألمانيا كونها في ذلك الشهر من تلك السنة رئيس المجلس الأمن ورئيس اللجنة المقاطعة لإتخاذ ما يلزم بتطبيق الفقرة (٢٢) من القرار ٦٨٧ ورفع الحصار، كما قام وفد الشركات الألمانية بزيارة بغداد ١٩٩٨ لتنشيط التعاون التجاري الصناعي وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع العراق، كما شاركت ألمانيا في الدورة الثانية والثلاثين لمعرض بغداد الدولي في تشرين الثاني ١٩٩٩م لتأكيد حرص ألمانيا على عودة العلاقات الاقتصادية ولعودة أعمال اللجنة العراقية الألمانية المشتركة، ولم تقف الزيارات عند حد معين بل تواصلت فتمثلت بزيارة وفد ألماني في عام ٢٠٠٠م من ممثلي وزارة الاقتصاد ورجل الأعمال والشركات الألمانية وهو يعد أكبر وفد منذ عشر سنوات يزور العراق وقد كان يهدف من زيارته توقيع اتفاقية تجارية واقتصادية مع اتحاد الصناعات العراقي وحينها عبر الدكتور (كلود روبرت أيلز) القائم بالأعمال الألماني في العراق عن اهتمام حكومته بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق وكان لألمانيا دور متميز خلال حقبة فرض الحصار على العراق لأنها كانت المسؤولة عن لجنة الحصار الخاصة بالعراق التي من مهامها مراقبة العمليات التجارية مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، وجاء دورها بهذا الشكل لأنها كانت الدولة الوحيدة بين الدول الأوربية التي رفضت العدوان على العراق عام ١٩٩١م [٢].

اما عن موقف بريطانيا من دخول العراق الى الكويت فقد كان ضمن استخدام القوه العسكرية حيال العراق و بوجه اي فرصة لحل ألازمه العراقية منذ البداية الا انها شاركت فعليا

([١]) محمد سالم احمد الكواز، منهل الهام عبدال عقراوي، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية النشأة والتطور دراسة تاريخية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١٢، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ٦٠٤.

([٢]) خلود محمد خميس، العلاقات العراقية الالمانية وآفاق تطورها، مجلة دراسات دولية / تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٣١-٣٢، ٢٠٠٦، ص ٢٠٧.

بالحرب ضد العراق وأرسلت قوات عسكرية للخليج العربي تعدادها(١٣٧) الف جندي لتكون بذلك ثاني اكبر قوة عسكرية في المنطقة بعد الولايات المتحدة الامريكية بهدف ضرب العراق[١].

فقد قامت الحكومة البريطانية بمنع تصدير كافة البضائع للعراق والكويت سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر، علماً بان قرار الحكومة البريطانية لم يستثن المواد الغذائية والطبية، التي استثنت من قرار مجلس الامن الاخير، وكانت بريطانيا واحدة من اكثر الحكومات في العالم رفضاً لاحتلال الكويت، ففضلاً عن كونها احد الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، اعتقدت تاتشر بانه إذا سمح لصدام السيطرة على الكويت فان ذلك سيلحق ضرراً بالغاً بالنفوذ الغربي في الدول الغنية في منطقة الخليج العربي، التي ستشعر بان الغرب قد تخلى عنها، لاسيما ان تلك الدول كانت ضعيفة عسكرياً، الامر الذي سيؤدي بدوره الى تقليل استثمارات وصادرات بريطانيا الى هناك، كما كانت قلقة على رعاياها في منطقة الخليج من تعرضهم لأي مخاطر جراء الاحتلال، اذ ان الجالية البريطانية هناك بلغت قرابة ٤٠٠٠٠ وهي بذلك تعد أكبر جالية اوربية تعيش في الخليج واستمرارا للجهود البريطانية الدافعة باتجاه استخدام القوة العسكرية ضد العراق واخراجه من الكويت، اجرى وزير الخارجية البريطاني هيرد العديد من الاتصالات مع دول الاتحاد الاوربي، لأجل اقناعها بضرورة استخدام القوة ضد العراق وفق المادة ٥١، الا ان كل تلك الدول باستثناء فرنسا[٢].

كما دعمت بريطانيا العراق بعد فرض الحظر الدولي عليه والتخفيف من آثار الحصار اصدر مجلس الأمن القرار رقم (٩٨٦) في نيسان عام ١٩٩٥م بدعم من المملكة المتحدة البريطانية وتمثلت هذه الخطوة باحتواء العراق ومن خلاله اصدر برنامج النفط مقابل الغذاء، وهذا البرنامج من أخطر البرامج السياسية والاقتصادية لأنه يسيطر على الموارد المالية للدولة والنفط العراقي مقابل شراء الدواء والغذاء ويتم هذا بعقود وتوافق عليها لجنة العقوبات التي نشأت وفق لقرار مجلس الامن الدولي القرار الأممي رقم (٦٦١) الذي صدر في ٦ آب وينص على وقف العلاقات التجارية كافة مع العراق باستثناء المواد الغذائية والطبية وذلك لأغراض انسانية وان عائدات النفط تذهب الى صندوق تحت اشراف الامم المتحدة [٣].

---

(١) رسل ابراهيم مردان، ظلال جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٥٦.

(٢) علاء رزاك فاضل، الموقف البريطاني من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٦، العدد ٣-٤، ٢٠١٨، ص٣٣٩.

(٣) رسل ابراهيم مردان، ظلال جواد كاظم، مصدر سابق، ص ١٥٦.

لقد انقسمت المواقف الأوروبية بشأن الحرب الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣م إلى فريقين متعارضين تماماً، فالأول قادته بريطانيا وانضمت إليها كل من اسبانيا وايطاليا والبرتغال، الذين أيدوا التوجهات الأمريكية، وأعلنوا مشاركتهم بقوات عسكرية فضلا عن تقديمهم المساعدات اللوجستية للقوات الحليفة، أما الثاني فقادته فرنسا وانضمت إليها كل من ألمانيا وبلجيكا دعوا إلى ضرورة اتخاذ الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة، واختلفت مواقف ومصالح كل من المعسكرين المؤيد والرافض للمشروع الأمريكي، ففي الجانب المؤيد تكاد تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار التحالف الاستراتيجي بينهما، وبعدها من حيث قوة التأييد هولندا والدانمارك، أما التأييد الاسباني والايطالي فكان أكثر تحفظا، ويمكن فهم موقف البلدين الأخيرين في إطار محاولتهما التأكيد على استقلاليتهما في وجه المحور الفرنسي الألماني في القارة الأوروبية، أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فلها دوافعها الخاصة، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلا عن جمهوريات البلطيق تسعى جميعها في ظل وضعية جيو إستراتيجية شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي، وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للمشروع الأمريكي في العراق والتي ضمت بصورة أساسية فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد الوسائل كافة وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق وغيره من دول المنطقة[١].

وفيما يتعلق بالموضوع فان دول الاتحاد الاوربي لها مصالح مهمة في كل الدولتين (العراق والكويت) تتمثل تلك المصالح بحجم الاستثمارات الكبيرة، كما تعد الدولتين العراق والكويت اسواق مهمة لتصريف البضائع الاوربية من جانب، كما ان معظم دول الاتحاد الاوربي تستورد كميات كبيرة من النفط العراقي والكويتي من جانب أخر، وعليه تعمل دول الاتحاد الاوربي على ضمان امن واستقرار منطقة الخليج العربي لما لهذه المنطقة الحيوية من اهمية كبيرة على الصعيد الإقليمي والدولي، وبهذا الخصوص سيكون لدول الاتحاد الاوربي دور فاعل وكبير من خلال سعيها الى تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية .

([١]) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الاوروبي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق، مجلة دراسات دولية / تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص٤٢.

على ضوء ما تم ذكره مسبقا نلاحظ ان هناك محددات اقليمية ودولية اثرت وتؤثر على طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية، على الصعيد الاقليمي تعد ايران واسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي من اكثر الدول المؤثرة على مسار العلاقات العراقية – الكويتية، لما لها الدولتين من مقومات وخصائص جغرافية (طبيعية وبشرية) كبيرة تؤثر على العلاقات الاقليمية والدولية في منطقة الشرق الاوسط، أما المحددات الدولية فتتمثل بالولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية روسيا الاتحادية، وبريطانيا ودول الاتحاد الاوربي، بوصفهم من أهم القوى الدولية التي تؤثر على العلاقات الدولية بشكل عام وعلى طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية بشكل خاص لما تمتلكه هذه الدول من مقومات جغرافية (طبيعية وبشرية) وسياسية واقتصادية وعسكرية، مكنهما من اداء دور فاعل في العلاقات الدولية بشكل عام وعلى مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بشكل خاص.

المبحث الثالث: الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية

تعد دراسة مستقبل العلاقات الدولية احد اهم الجوانب التي يتم دراستها في الجيوبوليتيك، ويتم ذلك من خلال وضع مشاهد عدة مستقبلية يتم من خلالها تحديد ما ستكون عليه مسار مستقبل العلاقات الدولية بين دولتين او اكثر، يتم وضح مشاهد مستقبلية وفق معطيات جغرافية وسياسية واقتصادية من جانب، ودراسة المحددات والمؤثرات المحلية والاقليمية والدولية التي تؤثر على طبيعة مستقبل العلاقات بين الدول من جانب اخر.

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة هناك مشهدين يمكن من خلالهما استشراف مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، اذا ان استشراف المستقبل يضع ام متخذ القرار البدائل المتاحة لرسم مستقبل العلاقات بصورة تخدم مصلحة الدولة ودرء تهديداتها والتحديات التي تجابهها، وسوف توضح الدراسة المشاهد المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية وعلى النحو الاتي:-

اولا:- مشهد تراجع وتأزم العلاقات العراقية – الكويتية:-

يقوم هذا المشهد على فرضية تراجع وتأزم في العلاقات العراقية – الكويتية، ويقوم هذا المشهد على اساس التوتر والتدهور في العلاقات السياسية بين الدولتين منذ تأسيس الدولة العراقية في عام١٩٢١ لنهاية مدة الدراسة، وقد وصل الامر بقطع العلاقات السياسية بين الدولتين حينما اقدم النظام العراقي السابق بغزو الكويت عام ١٩٩١، ناهيك عن تداعيات هذا الحدث، لاسيما فرض الحصار الاقتصادي على العراق لمدة ١٣عام، وكان لهذا تأثيرات سلبية

على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية على الشعب العراقي، كما ان سياسية الكويت ضد العراق والتي تعمل على سد منافذ الواجهة البحرية العراقية لمطلة على الخليج العربي، وتحجيم دور العراق والغاء دوره الاقليمي بشكل يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل في المنطقة، فضلا عن محاولة الكويت ابعاد ميناء الفاو الكبير والموانئ الاخرى عن المنافسة، وجذب السوق العراقية نحو ميناء مبارك والعمل على الربط السككي مع الكويت عبر العراق والتي تعد الشريان الحيوي لميناء مبارك، وعليه فان ملف ميناء مبارك الكويتي سيزيد من تعقيد المشهد السياسي في المنطقة والتأثير السلبي على مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، كما يعد استثمار الحقول النفطية المشتركة من قبل الجانب الكويتي بصورة تضر بمصلحة العراق كون هذه الحقول نفطية مشتركة تقع بين حدود الدولتين، اذ ان استثمار هذه الحقول سيكون له تداعيات سلبية على مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

كما تعد مشكلة تحديد الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت، لاسيما في اتفاقية الحدود البرية التي اجبرت العراق على الاتفاق عليها عام ١٩٩٣، فضلا عن اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله والتي تم المصادقة عليها بين العرق والكويت في عام ٢٠١٣ اضافت الى عدم حسم موضوع تحديد المياه الاقليمية بين الدولتين وتعد من اهم المحددات التي قد تقف عائقا كبيرا تحيل دون تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، وبهذا الخصوص لا يمكن اغفال سياسية الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل في منطقة الخليج العربي، اذ تسعى هذه الدول الحيلولة دون قيام تقارب وتطوير العلاقات الدولية بين دولها بشكل عام وعلى تطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية بشكل خاص، وبهذا فأن الدراسة ترجح مشهد تراجع وتأزم في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية وذلك لخطورة المشاكل التي تم ذكرها مسبقا وتأثيرها اكبر على مصلحة العراق من جانب والى وجود محددات اقليمية ودولية لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تحيل دون حدوث تقارب وتطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

ثانيا:- مشهد ازدهار وتطور العلاقات العراقية - الكويتية:-

يقوم المشهد على رؤية مفادها استمرارية التحسن وحدوث تطور في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، بهدف تجاوز معوقات ومحددات الماضي في ظل وجود نوايا طيبة من قبل النظام السياسي لدى الدولتين، لاسيما بعد سقوط النظام العراقي السابق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وبهذا الخصوص قد اعربت الكويت عن دعمها وتأييدها للحكومات العراقية

التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، وقيام رؤساء هذه الحكومات بزيارة دولة الكويت بهدف تعزيز العلاقات بين الدولتين، فضلا عن استضافة الكويت للعديد من المؤتمرات والاجتماعات لدول جوار العراق لدعم ومساعدة العراق في محاولة لإعادة الامن والاستقرار اليه، كما شهدت الساحة العراقية نشاط بعض الشركات الكويتية في مجالي الاتصالات و الطاقة بهدف تعزيز تطوير العلاقات بين الدولتين، ولكي يستعيد العراق دوره الاقليمي فانه بحاجة الى الاستمرار في بناء علاقاته الاقليمية وبضمنها علاقته بالكويت والاستفادة من التجارب السابقة، وبهذا الخصوص ازداد التقارب بين الحكومة الكويتية والحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، ترك ذلك التقارب آثاره الإيجابية في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية والتجارية مع الكويت، فضلا عن ان ضمان استقرار منطقة الخليج مرهون بوجود الامن والاستقرار في العراق.

كما ان خروج العراق من طائلة البند السابع يصب في مصلحة تعزيز العلاقات بين الدولتين، وهذا يتطلب منه احترام وتطبيق القرارات الصادرة من مجلس الامن والاتفاقيات التي تم ابراهما بين الطرفين، كما ان وجود علاقات اجتماعية بين الشعبين الشقيقين والمتمثلة بالمصاهرة، فضلاً عن اداء مراسم الزيارة لأعداد كبيرة من ابناء الشعب الكويتي لزيارة المراقد المقدسة في العراق، فضلاً عن احياء لجنة الاخاء الشعبية الكويتية – العراقية، سيكون لهذه العوامل تأثيراً ايجابياً لتطوير مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية، وبهذا الخصوص نتيجة لما يمتاز به العراق من مقومات جغرافية (طبيعية وبشرية) لاسيما امتلاكه لإمكانيات كبيرة في تطوير نشاطه الاقتصادي بشكل عام والزراعة بشكل خاص فضلاً عن الفرص الكبيرة المتوفرة على الصعيد السياحي والثقافي والاجتماعي، ناهيك عن ان السوق العراقية هي سوق واعدة وبحاجة إلى السلع الرئيسة والضرورية وهو ما يمكن تلبيته من السوق الكويتية، وعليه يمكن ان يكون لذلك تأثيراً كبيراً في تطوير التبادل التجاري بين الدولتين عن طريق منفذ صفوان وكل ذلك سيصب في مصلحة تطور مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية.

النتائج

يمكن تحديد اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وعلى النحو الاتي:-

١- ان منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص ما تزال موضع اهتمام واستقطاب القوى الاقليمية والدولية للهيمنة والسيطرة عليها، نظرا لما تكتسبه من اهمية جيوبوليتيكية، وقد ترتب على هذا اثارا عديدة اثرت بشكل كبير على العراق داخليا وخارجيا.

٢- ان ترسيم الحدود العراقية– الكويتية، قد فرض من قبل مجلس الامن دون ارادة العراقيين، كما ان هذا الترسيم قد نال من اقليمه البري والبحري مما جعله احد الدول المتضررة جغرافيا.

٣- مثل غزو العراق للكويت ابعادا جيوبولتيكية و جيوستراتيجية واقتصادية خطيرة اثرت على مستوى العلاقات العراقية– الكويتية، ووصل الامر الى القطيعة بين الدولتين، فضلا عن فرض حصار اقتصادي على العراق لأكثر من عشر سنوات.

٤- ان النزاع الحدودي العراقي– الكويتي مر بمراحل مختلفة، وذلك بحسب موقف انظمة الحكم المتعاقبة في العراق منه، حيث التوتر تارة والميل إلى التهدئة النسبية في بعض الاحيان، لكن في الاغلب كانت قضية الحدود من اكثر القضايا سخونة، ومن الاسباب المهمة في عدم التوصل إلى تخطيط الحدود بين البلدين، اما المعاهدات التي عقدت بين الطرفين كان يشوبها الغموض وتتميز بعدم التحديد الدقيق لخط الحدود، فضلا عن طول المدة الزمنية بين عملية التحديد والمحاولات التي اجريت بشأن التخطيط، وهذا الامر ادى بدوره إلى استمرار النزاع بدلا من تسويته.

٥- ان عملية الترسيم التي تمخض عنها ضم اراضي وآبار نفط عراقية للكويت، جاء ذلك على لسان الامين العام للأمم المتحدة، إذ قال (إن التخطيط الجديد للحدود يضع مزارع وفوهات حقل الرتقة وغيرها من المنشآت وكذلك جزء من قرية – ام قصر العراقية بما في ذلك احدى المدارس تقع داخل الجانب الكويتي من الحدود ...)، هذا فيما يتعلق بتخطيط الحدود البرية، أما بالنسبة إلى تخطيط الحدود في خور عبد الله (الحدود البحرية)، التي لم تكن اصلا من ضمن صلاحيات اللجنة ، فأنّها عملت على جعل المياه العميقة الصالحة للملاحة من حصة الجانب الكويتي، بينما بقي الساحل الطيني الضحل غير صالح للملاحة من حصة العراق، وبهذا اصبح العراق دولة متضررة جغرافيا على وفق المادة (٧٠) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢م، ويجب على الدول احترام حقوقه، وعليه يمكن القول إن القرار المرقم (٨٣٣) الخاص بترسيم

الحدود بين العراق والكويت، يعد اساس المشكلة وليس قرار لحل المشكلة، بقدر ما كان قرارا يعبر عن رغبة وسياسة الولايات المتحدة الامريكية المهيمنة على مقررات المنظمة الدولية.

٦- شهدت العلاقات العراقية – الكويتية، تحسنا ملحوظا بعد عام ٢٠٠٣، وهذا ما تؤكده زيارات الوفود الرسمية والقادة بين الدولتين، فضلا عن عودة التبادل التجاري بينهما، و شهد التبادل التجاري بين العراق والكويت خلال الخمس سنوات الماضية تطورا ملحوظا، ويتضح هذا من خلاله قيمة التبادل التجاري بوصوله الى مليار دولار سنويا.

٧- كانت المحددات الاقليمية المتمثلة (اسرائيل، ايران ودول مجلس التعاون الخليجي) التي تعد من القوة الاقليمية المؤثر لما تمتع به من مزايا استراتيجيه، وقد عمدت هذه الدول للتدخل في شؤون العراق داخليا من حيث تفتيت نسيج المجتمع العراقي واثارت النعرات والانقسام المذهبي والعرقي، فضلا عن لعبهم دورا في تفتيت دور العراقي كلاعب قوي ومؤثر في المنطقة، وقد انعكس هذا الامر بالتالي على علاقاته مع دول جوار ومنها الكويت سلبا وايجابا.

٨- لعبت القوى الدولية المتمثلة (الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية وروسيا ودول الاتحاد الاوربي)، دورا مؤثرا في النظام العالمي ككل، والعراق والكويت تحديدا، اذ كان غزو الكويت وتدويل القضية دوليا، ذريعة للقوى الدولية التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في التأثير على مستوى العلاقات العراقية – الكويتية، وهذا ما حدث فعلا بالتدخل العسكري لإخراج القوات العراقية من الكويت، ومرورا بالتدخل العسكري للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عام ٢٠٠٣، واحتلاله لها وتدمير قوته العسكرية فضلا الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي لحق بالعراق جراء هذا التدخل وما اعقبه من احداث وقضايا كانت تؤثر بشكل واخر على امن واستقرار الشرق الاوسط و منطقة الخليج العربي وبضمنها الكويت بوصفها احدى الدول المجاورة للعراق وهي بتماس مباشر معه، وان هذه الاحداث المتعاقبة كانت تحدد مسار علاقات العراق مع دول جواره وبضمنها الكويت.

التوصيات

على ضوء ما تقدم من استنتاجات لدينا توصيات يمكن من خلالها تحسين العلاقات بين الدولتين تتمثل بالآتي :-

١- ضرورة ان ينطلق التعاون الاقتصادي بين البلدين من منظور اقتصادي وامني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين الدولتين التي تعد الضمانة الاهم لعلاقات سياسية طبيعية بينهما.

٢- النظر إلى اسهام الكويت وقطاعها الخاص في اعمار العراق كمدخل إلى تعاون دائم ومتطور بين شريكين في التنمية، تعاون يقوم على أسس متينة وعادلة، تضمن مصالح الدولتين على حد سواء وتزيد من شأنهما وتلاحمهما، لتدعم الاستقرار والتقدم في المنطقة ككل.

٣- ان يكون للمؤسسات التشريعية في البلدين (مجلس الامة والبرلمان العراقي) الدور الفاعل والأساس لتقريب وجهات النظر ونزع أي فتيل للخلاف من خلال اللجان الفنية المشتركة والوفود والزيارات المتبادلة والتنسيق التشريعي.

٤- ترسيم الحدود البرية والبحرية على أساس معطيات التاريخ والجغرافية ومصالح الدولتين وأمنهما، وأمن دول المنطقة العربية.

٥- اشاعة ثقافة الاخوة بين الشعبين الشقيقين العراق والكويتي ، ونبذ روح الثأر والانتقام.

٦- من الضروري اعتماد اسلوب التفاوض بين الدولتين من اجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن ترسيم الحدود، وهذا الامر لمحناه موفرا عندما تشكلت اللجنة العليا الوزارية المشتركة التي اتفقت على تسوية الامور العالقة بين البلدين، والتي في مقدمتها قضية ترسيم الحدود (حيث عقدت اتفاقا لتنظيم الملاحة في القناة البحرية – خور عبد الله – وانشاء منطقة صيد خليجية .... ووعدت اللجنة اتفاقيات لاحقة)، ونرى من الضروري أن يكون ترسيم الحدود البحرية باعتماد خط التالوك (مجرى النهر) بدلا من اعتماد خط الوسط الذي جعل المياه العميقة الصالحة للملاحة من حصة الكويت.

٧- أما الحدود البرية كذلك يجب الاتفاق عليها بصورة تضمن حقوق الطرفين، وأن تتفق الدولتان على تنظيم استغلال الثروات المشتركة في المناطق الحدودية وذلك وفق التعامل الدولي، وفي مقدمتها الحقول النفطية المشتركة التي كانت حاضرة دائما في النزاع الحدودي بين البلدين، وفي حالة عدم التوصل إلى حل او تسوية بعض المسائل، عند ذلك يجب على العراق ان يطلب من

مجلس الامن تعديل او اعادة النظر بالقرار (٨٣٣)، ذلك القرار الذي لم يحترم الحدود الموروثة وكان بمثابة عقد إذعان بالنسبة للعراق.

٨- يجب ان تعمل اللجنة العليا الوزارية المشتركة على ضمان احترام سكان المناطق الحدودية، وبالذات المزارعين وعدم تجزئة أراضيهم، وهذا الامر يعد مبدأ على اللجان المختصة بعملية تخطيط الحدود التقيد به على وفق التعامل الدولي، ومن الضروري إشراف ممثلين من الامم المتحدة في عملية تخطيط الحدود التي تتم بين الدولتين.

٩- التأكيد على اهمية الاسراع في تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير؛ لأن مسألة الوقت يمكن أن تكون حاسمة في نجاحه، وذلك لوجود العديد من المشاريع المنافسة في المنطقة، لا سيما مشروع ميناء مبارك الكويتي في جزيرة بوبيان، فضلا عن اهميته في توفير فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل لا سيما في محافظة البصرة ، فضلا عن المحافظات الجنوبية بشكل عام، والعمل على ايجاد منافذ تمويل من المؤسسات الدولية، او بعرض المشروع للاستثمار بما يقوم على مصالح العراق.

المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم

أولا: الكتب العربية:

١- أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في الجغرافيا السياسية، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.

٢- احمد، مصطفى، حسام الدين ابراهم عثمان، الموسوعة الجغرافية، الجزء الاول، ط ١، اعداد، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- الادهمي، محمد مظفر، من موهافي الى الكويت الطريق الى حرب الخليج ، ط١، الاهلية للنشر، الاردن ، ١٩٩٧.

٤- الاسدي، صفاء عبد الامير رشم، جغرافية الموارد الطبيعية، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٧.

٥- بركات، محمد، مشكلات الحدود العربية، أطلس للنشر والتوزيع الإعلامي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.

٦- بسيوني، محمد ، ازمات الخليج ، مطبعة بدبولي ، القاهرة ، ٢٠١٦.

٧- تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦.

٨- ثمباسونو، الحرب والسلام في أنظمة الأمم المتحدة، هل سياسة المعايير المزدوجة حتمية في ظل ميثاق الأمم المتحدة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد السابع، السنة الثالثة، بغداد، ٢٠٠١.

٩- الجبوري، خالد يحيى، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، منشورات دار الكلمة للنشر، بغداد، ١٩٩٣.

١٠- الجنابي، باسم كريم سويدان، مجلس الامن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣- دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للطباعة، ط١، عمان، ٢٠٠٨.

١١- الحساني، مصطفى فلاح، مناخ العراق- اسس وتطبيقات، دار مسامير للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، السماوة ، ٢٠٢٠.

١٢- الحسناوي، حسين مجيد عبد علي، ازمة الحدود العراقية الكويتية، ط١، دار ومكتبة البصائر للطباعة، لبنان، ٢٠١٣.

١٣- الحسني، عبد الرزاق ، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، بغداد ، ١٩٨٨م .

١٤- حسين، خليل ابراهيم، عبد الكريم قاسم، موسوعة (١٤ تموز) الجزء الخامس: بغداد، ١٩٨٩.

١٥- حمدان، جمال، شخصية مصر (دراسة في عبقرية المكان)، ج٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

١٦- الخطيب، محمد سعيد، الوضع القانوني للبحر الاقليمي، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة، ١٩٧٥.

١٧- الخلف، جاسم محمد ، جغرافية العراق: الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، ١٩٦٥.

١٨- الدوري، محمد عبد الله، قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بأزمة الخليج بحث في كتاب (القانون الدولي وازمة الخليج) ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢.

١٩- الدويكات، قاسم ، الجغرافية السياسية، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان ، ٢٠١١.

٢٠- الديب، محمد محمود ابراهيم، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ط٦، ٢٠٠٨.

٢١- الديب، محمد محمود، الجغرافية البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٧٨.

٢٢- الراوي، جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية-الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، بغداد، ١٩٧٠.

٢٣- الرحمن، حبيب ، حرب تحرير الكويت: جذورها ومعوقاتها، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط١ ،٢٠٠١.

٢٤- رياض، محمد، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٥- السعدي، عباس فاضل، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد،٢٠٠٩.

٢٦- السعدي، عباس فاضل، جغرافية العراق اطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٩.

٢٧- السماك، محمد ازهر، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١.

٢٨- السويدي، جمال سند، النظام الامني في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ط١، الامارات، ٢٠٠٨.

٢٩- سيبيهري، سامان، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، مصر ، ٢٠٠١.

٣٠- سيمونز، جيف، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.

٣١- الشامي، صلاح الدين، دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، ط٢،الاسكندرية، ١٩٩٩.

٣٢- الشكري، علي يوسف، المركز الدستوري لرئيس الجمهورية دراسة في الدساتير العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ، مصر ، ٢٠١٤.

٣٣- الصافي، عدنان ، الجغرافية السياسية (بين الماضي والحاضر)، مركز الكتاب لأكاديمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٣٤- الصرن، رعد حسن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج١، دار الرضا للنشر، سوريا، ٢٠٠٠.

٣٥- الطائي، تاج الدين جعفر، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٣.

٣٦- ططر، كارين لحود، الاسلام والسياسة في الكويت، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٣٧- طقوش، محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٣٨- العاني، خطاب صكار، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩.

٣٩- العاني، كريم، الحدود العراقية الكويتية – دراسة تاريخية ووثائقية، دار الوارث للنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٣.

٤٠- عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦.

٤١- عبد الرضا، أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، (ط٣) جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣.

٤٢- عبد الناصر، وليد محمود ، حرب العراق: دراسة في الاسباب والنتائج، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤٣- عبد الوهاب، عبد المنعم، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩.

٤٤- عبد الوهاب، عبد المنعم، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢.

٤٥- عزام، عبد الرحمن، النظام الدولي لدول الخليج الفارسي، القاهرة، ١٩٥٩م.

٤٦- عصاصة، سامي، هل انتهت حرب الخليج دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيان، بيروت، ١٩٩٤.

٤٧- عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الامريكي ١٩١٤ – ٢٠٠٣، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٤٨- الغنيم، يعقوب يوسف، دولة الكويت الاماكن والمعالم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤.

٤٩- فاتح، عقيل محمد، مشكلات الحدود السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢.

٥٠- الفتلاوي، سهيل حسين، الأمم المتحدة، الانجازات والإخفاقات، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٠.

٥١- الفيل، محمد رشيد ، الحدود وجهة نظر جغرافية واستراتيجية – الحدود العراقية الكويتية. الوجه الاخر لحرب الخليج المستعمرة، مركز الخليج للكتاب، دبي، ١٩٩٩.

٥٢- القادر، محمد عبد الله خالد العبد، الحدود الكويتية العراقية دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ط١، الكويت، ٢٠٠٠.

٥٣- قاسم، جمال زكريا ، الخليج العربي دراسة لتأريخه المعاصر١٩٤٥ – ١٩٧١، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٢.

٥٤- كليب، عبد الملك علي ، مناخ الكويت، الطبعة الثالثة، الكويت ،١٩٨١.

٥٥- مارثادوكاس، ازمة الكويت: العلاقات العراقية – الكويتية (١٩٦١ – ١٩٦م)، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

٥٦- محمد، حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.

٥٧- محمد، سلمى عدنان، اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية حقائق وارقام، منشورات مركز دراسات الخليج العربي للتوزيع المحدود ١٩٧٨.

٥٨- محمد، صباح محمود، نافع ناصر القصاب، عبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية، مطبعة وزارة التعليم العالي، بدون سنة الطبع.

٥٩- المطيري، نواف، العلاقات الايرانية – الكويتية المعاصر ١٩٧٩ – ٢٠٠١، الكويت، الشركة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

٦٠- معروف، فلاح جمال، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٦.

٦١- الموصلي، منذر، الاسرة الدولية: دور الكويت وآل صباح في الخليج العربي، دار الرياض الريس للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

٦٢- ميساك، رافت فهمي، سعيد عبد الحميد محفوظ، البيئة الصحراوية بدولة الكويت ملامحها – اسباب تدهورها– وسبل اعادة تأهيلها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ٢٠٠٣.

٦٣- النامي، علي سيف، شرعية دولة الكويت وفقا للقانون الدولي، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الاولى، الكويت، ٢٠٠٧.

٦٤- نوفل، سيد، الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، مطبعة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٧.

٦٥- نوفل، سيد، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،١٩٦٩.

٦٦- هارون، علي احمد، أسس الجغرافية السياسية ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٦٧- الهيتي، صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، بيروت، ١٩٩٩.

٦٨- وآخرون، أحمد علي السيد ، ترسيم الحدود الكويتية – العراقية: الحق التاريخي والادارة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٣.

٦٩- الوقيان، خليفة عبد الله، الثقافة في الكويت بواكير اتجاهات ريادات، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٧.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

١- البدري، مجيد حميد شهاب، الدور الإقليمي لتركيا في ترتيبات الأمنية الجديدة وأثرها في الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٢- التوبي، حاكم هيال جاسم، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته على العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

٣- الجادر، عبد الرحمن علي عبد الرحمن، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

٤- جودة، مروة سامي، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨.

٥- الجوراني، حيدر صبخي عفات، العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩٠م – ٢٠١١م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٦- الحسيناوي، جعفر بهلول جابر، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠١٣.

٧- الخالدي، معن علي مروح، دور مجلس الامن في النزاعات الدولية (دراسة حالة العراق) ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراه، جامعة ال البيت، الاردن،٢٠٠٦.

٨- الخويلدي، مسلم مهدي علي، الابعاد الجيوبولتيكية للتنافس الدولي على منطقة الخليج، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

٩- داود، يسرى احسان، التنمية في الكويت: دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.

١٠- الركابي، كريم كاظم كريم ، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة البصرة، ٢٠١٢.

١١- الزبيدي، عمار حامد هادي، العلاقات المكانية للمتغيرات الجغرافية واثرها في عدم الاستقرار السياسي في العراقية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

١٢- الزيادي، سلام مجهول شهد، الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.

١٣- الزيادي، سلام مجهول شهد، الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، رسالة ماجستير ، ٢٠١٤.

١٤- الزيود، محمد طه ، مستقبل امن الخليج والمتغيرات في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان ، ٢٠٠٧.

١٥- السامرائي، ضاري رشيد، مدى شرعية قرارات مجلس الامن، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

١٦- السامرائي، وسن سعدي عبد الجبار، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية - سياسية) ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢.

١٧- السعدي، سعود عواد سعود، اثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي(٢٠٠٦-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة ال البيت، الاردن، ٢٠١٩.

١٨- سليم، رضا محمد السيد، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨.

١٩- السهلي، خالد سعد، حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣) وانعكاساتها على دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسي ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢.

٢٠- سويدان، باسم كريم، البحر الاقليمي العراقي، دراسة في السياسة الاقليمية العراقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٢١- الشيباني، عدنان كاظم جبار، الوزن الجيوبوليتيكي للملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١١.

٢٢- صالح، خلف صالح، اثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الامريكية (١٩٨٨- ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، الاردن،٢٠١٠.

٢٣- العبيدي، نظير احمد هلال مسمار، الوزن الجيوبولتيكي للمنافذ البرية الشرقية العراقية واثارها الاقتصادية المحتملة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت ٢٠١٨.

٢٤- العجمي، خالد عبد الرحمن، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثرها على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

٢٥- عزري، اسماء، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي النزاع العراقي الكويتي (١٩٧٩- ١٩٩١م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر ٢٠١٨.

٢٦- العصيمي، خالد عبد الرحمن، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية واثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.

٢٧- القصاص، كريمة زهدي، الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠-١٩٩١)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٦.

٢٨- المشعلاوي، فالح عبد فرهود، جيوبوليتيك المشروع الامريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢١.

٢٩- المطيري، عبد الله عوض، سلطات مجلس الامة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢.

٣٠- المطيري، محمد بدر، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (٢٠١٠- ٢٠١٣) ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٥.

٣١- مظلوم، زينب علي، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٩.

٣٢- المندلاوي، حيدر حسين عبد الستار، دور العامل السكاني في قوة الدولة الليبية (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

٣٣- الموسوي، محمد كشيش خشان، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية)،رسالة ماجستير، ٢٠١١.

٣٤- المياحي، سهيلة صبيح ناصر، دور المنافذ البرية في الجزء الجنوبي وأهميتها في تجارة العراق الخارجية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦م)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٨.

ثالثا: المجلات والدوريات:

١- ابراهيم، حسن احمد، نوره علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت (١٩٩١)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد٢٧، العدد٢، بابل، ٢٠٢٠.

٢- إبراهيم، صادق جعفر، شكرية عبد الله كريم، التوزيع الجغرافي لسكان دولة قطر للمدة ١٩٨٦-٢٠٠٤، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٩، العدد٢، ٢٠١٤.

٣- ابراهيم، وسناء محمد، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٣-٤٤، ٢٠١٦.

٤- احمد، حميد شهاب، العراق ومنطقة الخليج، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٧، ٢٠٠٨.

٥- احمد، وليد محمود، العلاقات العراقية – الخليجية بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، بحث في كتاب علاقات العراق الاقتصادية ومكانية تطويرها، مركز الدراسات الاقليمية – جامعة الموصل ، ٢٠٠٨.

٦- الاسدي، اسعد عباس هندي، دور النقل البحري في تجارة العراق الخارجية خلال المدة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦، مجلة آداب البصرة، العدد ٦٠ ، ٢٠١٢.

٧- الاسدي، اسعد عباس هندي، سهيلة صبيح ناصر، دور المنافذ الجنوبية البرية في التنمية الاقتصادية العراقية، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣-أ، ٢٠١٨.

٨- اسود، نصيف جاسم، غادة غانم مدين، تحليل جغرافي سياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٩، العدد (١) الجزء(٣)، ٢٠٢٢.

٩- الامين، بن عودة محمد، السلطة التنفيذية والتشريعية بالكويت دراسة لأوجه التعاون والتعارض، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد٦، الجزائر، ٢٠١٤.

١٠- امين، رافد احمد محمد، التوازنات الاستراتيجية في الخليج العربي في عقد التسعينات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١، ٢٠١٤.

١١- البديري، اياد عايد والي، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٣، العدد١، ٢٠١٠.

١٢- البديري، كرار انور، علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع، العراق نموذجا، كراس النهرين، العدد١٥، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٩.

١٣- البديوي، عادل عبد الحمزة ، سرمد زكي الجادر، اللاتماثل في الاستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية توظيف داعش، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد ، العدد ١٠، ٢٠١٤.

١٤- البراك، أماني حسين عبد الرزاق، حركة النقل البري والتجاري في المنافذ الحدودية العراقية منفذا(الشلامجة وسفوان) انموذجا، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٧، العدد ٣-٤، ٢٠١٩.

١٥- بريهي، فارس كريم، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٧، ٢٠١١.

١٦- البقلي، احمد عبد العزيز احمد، التركيبة السكانية وأثرها في التنمية المستدامة– ببلدان مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الكويت)، مجلة بحوث اقتصادية، العدد٧٤، ٢٠١٦ .

١٧- الجابري، ستار جبار، موقف دول الاتحاد الاوروبي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق، مجلة دراسات دولية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.

١٨- جاسم، فائز ذنون، نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ١٧، ٢٠١٥.

١٩- جبار، عدنان كاظم، حميدة عبدالحسين محمد، أسماء خالد جرجيس، التحليل السياسي الجغرافي لمحددات التطور السياسي في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد ،٨١، ٢٠٢٠

٢٠- الجرمان، سرور جرمان سرور، دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٣، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد، مصر، ٢٠١٩.

٢١- الجغيفي، محمود ابراهيم متعب، بشرى احمد عباس، هيدرولوجية المياه الجوفية في قضاء بنجوين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠١٨.

٢٢- جلود، ميثاق خير الله ، التطورات المعاصرة في المجتمع الكويتي: دراسة تاريخية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠١٩.

٢٣- الجميلي، عبدالستار، موقف القانون الدولي من احتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد ١٥، ٢٠١٢.

٢٤- جواد، شيماء محمد، انعكاسات دخول العراق للكويت على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاهه للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد١، العدد ٤، ٢٠١٠.

٢٥- حافظ، طالب حسين، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٥٣) ٢٠١٢.

٢٦- الحجاج، خليل، دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، مجلة جامعة ال البيت، المجلد١٣، العدد٧،الاردن، ٢٠٠٧.

٢٧- حداد، خالد عبيد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠١٠.

٢٨- الحربي، علاء جاسم ، العلاقات العراقية – البريطانية ١٩٤٥ – ١٩٥٨، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٢.

٢٩- حسين، حيدر علي ، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، الاطار القانوني والبعد السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠١٣.

٣٠- حسين، حيدر علي، احتلال العراق وتداعياته الاقليمية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

٣١- حسين، سرحان غلام، وسائل تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٧، ٢٠٠٥.

٣٢- حسين، محمد مجيد، الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي، العدد ٣٦، ٢٠٢٠.

٣٣- حسين، محمد مجيد، الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٦، ٢٠٢٠.

٣٤- حمد، ثامر عزام، موقف دول المغرب العربي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٧، العدد ٢١، ٢٠١٥.

٣٥- حمدان، سوسن صبيح ، الحدود العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٦٩ ، ٢٠١٣.

٣٦- حمدان، سوسن صبيح، الملاحة في خور عبدالله واتفاقية الادارة المشتركة العراقية– الكويتية، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد١٤، العدد٥٧،٢٠١٧.

٣٧- حميد، عدنان خلف، هند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٢٠.

٣٨- حميد، علي حسين، فراس عباس هاشم، المتغيرات الجديدة للشَّرق الأوسط وأثرها على جيوبوليتيك الدولة العراقية (ما بعد ٢٠٠٣ منطلقا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٣، ٢٠١٩.

٣٩- حيدان، احمد محمد، تحليل القوة في الجغرافية السياسية النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية دراسة حالة، مجلة دراسات اقليمية ، ٢٠١٨.

٤٠- خضر، عطوان، العراق والكويت: رؤى في المشكلات والمصالح والتسوية المتبادلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد٨٥ ، ٢٠١١.

٤١- الخطابي، عبد العزيز رمضان علي، ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد١٤، العدد ٥١، ٢٠١١.

٤٢- الخفاجي، جاسب عبد الحسين ، رواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية –الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧.

٤٣- خميس، خلود محمد، اسرائيل والاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.

٤٤- خميس، خلود محمد، العلاقات العراقية الالمانية وآفاق تطورها، مجلة دراسات دولية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٣١-٣٢، ٢٠٠٦.

٤٥- داود، ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٩، ٢٠١٧.

٤٦- داود، عماد الشيخ، هاشم عبد الكريم، مشروع الربط السككي بين دول مجلس التعاون الخليجي، التنفيذ، المنافع، والعقبات، والأثر على العراق)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

٤٧- الدركزلي، وليد عبد المنعم عباس ، رافد قيس فرحان، العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣، العدد ٩٥، ٢٠١٧.

٤٨- دعيج، منى علي، تحليل هيدروجغرافي لخصائص الموارد المائية الكمية في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٢٧، ٢٠١٨.

٤٩- الربيعي، ظاهر عبد الزهرة، عبد الامير كاسب مزعل، علي جار الله سعدون، الموارد الاقتصادية في محافظة البصرة واثرها في قوة العراق(النفط نموذجا)، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد(٤٣)، العدد٣(أ)، ٢٠١٨.

٥٠- الربيعي، كوثر عباس، العراق في المنظور الامني الامريكي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجي والدولية، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨.

٥١- رهبان، عبد الرؤوف، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، جامعة دمشق، المجلد ٢٩، العدد٣، ٢٠١٣.

٥٢- الزهيري، انمار علي ابراهيم، اثر المتغير الجيواستخباري في تحقيق التوازن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط "اسرائيل انموذجاً"، مجلة دراسات دولية ، العدد ٨٣، ٢٠٢٠.

٥٣- الزيدي، مفيد كاصد، العلاقات العراقية – الكويتية (٢٠١٤- ٢٠١٨م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد٥٢، ٢٠٢١.

٥٤- الزيدي، مفيد، العراق ودول مجلس التعاون: علاقات ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٨٩، ٢٠١٢.

٥٩- سالم، ماجد صدام، التحديات الجيوسياسية لبناء ميناء الفاو الكبير، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد٢٠، العدد مؤتمر الاتجاهات الحديثة والمجالات التطبيقية لعلم الجغرافيا- ملحق٤٠، كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان،٢٠٢١.

٦٠- السبعاوي، نور عوني عبد الرحمن، حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ العوامل الدينية والأمنية – العسكرية والاقتصادية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٠، العدد ٣٤، ٢٠١٨.

٦١- السعدون، حميد حمد، ازمة العلاقات العراقية- الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، المجلد٩، العدد٣٣، ٢٠٠٧.

٦٢- السعدون، غالب ناصر، نظرية (بيولوجية الدولة – المجال الحيوي في السوق الصهيوني)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٢٧)، ١٩٩٣.

٦٣- السعيدي، سعاد بردي، السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي الى التجديد، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٢، مصر، ٢٠٢١.

٦٤- السعيدي، سعد عبيد، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية (ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذجا)، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦١، ٢٠٢١.

٦٥- سلومي، فاطمة حسين، عصام كاظم عبد الرضا، التطور التاريخي والسياسي الازمة العراقية – الكويتية ١٩٨٠– ١٩٩٠ وآفاق المستقبل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد ٤١، ٢٠١٣.

٦٦- سليمان، عامر، النفوذ الصيني في المنطقة العربية، والاستراتيجيات، منتدى السياسات العربية، ٢٠٢٠.

٦٧- سويدان، باسم كريم ، الخلاف الحدودي العراقي الكويتي واثره في منطقة الخليج العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٢، العدد٢٠، ٢٠٢٠.

٦٨- شلال، سعدون، حميدة عبد الحسين، تحل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية، مجلة اوروك، المجلد (١٠)، العدد١، ٢٠١٧.

٦٩- الشمري، وفاء كاظم عباس، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٤٤، العدد ٢، ٢٠١٩.

٧٠- شنافة، صباح نعاس، عبدالجبار اسماعيل ابراهيم، صراع الاستراتيجيات في الشرق الاوسط بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية، مجلة السياسية والدولية، العدد٤٥، ٢٠٢٠.

٧١- شهاب، مجيد حميد، الخارطة السياسية الجديدة لجمهوريات آسيا الوسطى، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٤)، ٢٠٠٠.

٧٢- الشهابي، عمر، احمد العوفي، خليل بوهزاع، الثابت والمتحول٢٠١٧، الخليج والاصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٧.

٧٣- الصافي، مهدي فليح ناصر، تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي، مجلة كلية المأمون، العدد٢٣، ٢٠١٤.

٧٤- الصباح، ميمونة خليفة، الحدود الكويتية العراقية حقيقة قائمة، مجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨، الكويت، ١٩٩٨.

٧٥- الصبيحي، احمد شكر حمود، المشكلة السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة جامعة الأنبار للقانون والعلوم السياسية، المجلد٧، العدد٢، ٢٠١٧.

٧٦- الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة، مجلة دراسات اقليمية، المجلد٥، العدد٩، ٢٠٠٨.

٧٧- طلعت، عبد المنعم، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، المجلة الدولية، العدد (١٣١)، القاهرة ١٩٩٨.

٧٨- طلفاح، حبيب راضي، جواد علي فلاح، ناصر والي فريح، الاهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد٤، العدد٧، ٢٠٠٨.

٧٩- طه، جاسم محمد، تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوة الدولة ومستقبل ادائها الجيوستراتيجي (ايران انموذجا)، مركز الدراسات الاقليمية، ١٣، العدد٤٠، ٢٠١٩.

٨٠- ظاهر، سعدون شلال، حميدة عبدالحسين، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية، مجلة اورك، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٧.

٨١- ظاهر، سعدون شلال، علياء معطي حميد، مريم سالم هادي الجبوري، اثر السياسية المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد١٥، ٢٠١١.

٨٢- ظاهر، قحطان حسين، تقييم اداء الامم المتحدة في تسوية النزاع العراقي – الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد٢٠ ، ٢٠١٥.

٨٣- العازمي، طلال زايد، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراقي بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١٤.

٨٤- العاني، محمد رجب ، تطبيع دول المجلس مع الكيان الاسرائيلي، مجلة شؤون خليجية العدد ١١٣، تموز ، ٢٠١١.

٨٥- العبادي، نعمة، دور ميناء الفاو الكبير في الامن المحلي والاقليمي، الندوة العلمية "ميناء الفاو الكبير" ، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ٢٠١١.

٨٦- العبادي، نعمه محمد حبيب، دور ميناء الفاو الكبير في الأمن المحلي والإقليمي، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤١، العدد ٣-٤، ٢٠١٣.

٨٧- عبد الرحمن، علي عبد الرحمن، سعد محسن بدر، منفذ سفوان الحدودي: دراسة جيواقتصادية، مجلة دراسات البصرة ، العدد ٣٩، ٢٠٢١.

٨٨- عبد الرضا، اسيري، العلاقات الكويتية – الايرانية: طموح وعقبات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد٣٤، العدد١٢٩، ٢٠٠٨.

٨٩- عبد العالي، امجد صباح، احمد جخيور ضويع، مستقبل الطاقة في العراق في ظل استراتيجية الطاقة للمدة (٢٠١٢- ٢٠٣٠) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد ٣٣، ٢٠١٧.

٩٠- عبد الكريم، نكتل عبد الهادي، سوسن جبار عبد الرحمن، التعاون الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩١– ٢٠٠١، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، جامعة الموصل، المجلد١، العدد ١٩، ٢٠٢٠.

٩١- عبد الله، حارث قحطان، مثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي واثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد١، العدد١، ٢٠١٤.

٩٢- عبد الله، حبيب فارس، جيوبولتيكية الموقع الجغرافي العراقي السوري وامن الطاقة العالمي، مجلة كلية المأمون، المجلد، العدد ٣٣، ٢٠١٩.

٩٣- عبد الله، عبد الخالق ، أزمة الخليج: خليفة الأزمة ودور الأدراك الخاطئ، مجلة المستقبل العربي، ع (١٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

٩٤- عبد الله، عبد الخالق، الولايات المتحدة الامريكية ومعضلة امن الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٤.

٩٥- عبد، عقيل محمد، الاستراتيجية الامريكية في العراق وأثرها على العلاقات العراقية – الكويتية خلال الفترة من ٢٠٠٣– ٢٠١١، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد٥، المجلد٤٢، ٢٠١٧.

٩٦- عبيد، قاسم محمد ، جواد كاظم البكري، ازمة ميناء مبارك وآثارها على العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١.

٩٧- عبيد، منى حسين، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٤ ، ٢٠١٦.

٩٨- العبيدي، مثنى فائق مرعي ، دور اسرائيل في حرب احتلال العراق الواقع وآفاق المستقبل، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد ١٤، العدد ٩، جامعة تكريت ، ٢٠٠٧.

٩٩- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الخليجية في المجال الاقتصادي، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، المجلد ٧، العدد١٢، الموصل، ٢٠١٠.

١٠٠- العبيدي، محمد، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات إقليمية، المجلد الخامس، العدد ١٢، مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

١٠١- العتابي، عبد الزهرة شلش، الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في إفريقيا، مجلة الاستاذ للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٢، العدد ٢٠٥، ٢٠١٣.

١٠٢- عجمي، عبد الرسول شهيد ، زهراء حسين خضير، التوجه الامني للمملكة العربية السعودية اثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١١، العدد١، ٢٠٢١.

١٠٣- عذيب، قاسم عبد علي، التحديات الجيوبولتيكية للأمن المائي العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد١٨، العدد٣٦، ٢٠١٩.

١٠٤- عروج، عدنان حبيب، دور الاقتصاد الصيني في تطوير الاقتصاد العراقي (مبادرة الحزام والطريق)، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد ١٦، العدد ٦١، ٢٠٢١.

١٠٥- عز العرب، محمد، ملفات تاريخية لم تحسم: القضايا العالقة في العلاقات الكويتية-العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، ٢٠١١.

١٠٦- العقاد، صلاح، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، ع(٣٣)، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، تموز، ١٩٧٣.

١٠٧- العكيدي، بشار فتحي جاسم، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق ١٩١-٢٠٠٣، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ٥، العدد ١١، ٢٠٠٨.

١٠٨- العكيدي، بشار فتحي جاسم، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، المجلد٤، العدد ٨، ٢٠٠٧.

١٠٩- العلوي، نبيل، الاجتياح العراقي للكويت١٩٩٠ دراسة تاريخية من خلال صحيفة لواء الصدر، مجلة الآداب، العدد ١٣١، ٢٠١٩.

١١٠- علي، سليم كاطع ، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي " الدوافع الرئيسية " مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٠.

١١١- علي، سليم كاطع، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤٢، ٢٠٢١.

١١٢- علي، صادق جابر، العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، ٢٠٠٨.

١١٣- عمران، خلود موسى، مريم خير الله، واقع الموانئ العراقية الحالية والافاق المستقبلية، الندوة العلمية (ميناء الفاو الكبير) اهميته الاستراتيجية وافاق المستقبل،٢٠١١.

١١٤- العناني، خليل، دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١، ٢٠٠٣.

١١٥- العنبكي، طه حميد حسن، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، ٢٠٠٩.

١١٦- عيسى، احلام احمد، ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية– الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٧).

١١٧- عيلان، أزهار محمد، قرارات مجلس الأمن في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد، ٣٦، ٢٠٠٨.

١١٨- غدير، غازي فيصل، العلاقات العربية - الصينية مبادرة احياء طريق الحرير دراسة تاريخية، مجلة كلية المأمون، العدد ٣٥،٢٠٢٠.

١١٩- الغريري، قيس جواد علي ، مشاكل الحدود العراقية – الكويتية عام ١٩١٣ – ١٩٦٨ دراسة سياسية تاريخية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، السنة الرابعة، لبنان، ٢٠٠٧.

١٢٠- غزيل، سلام داود، الأهمية الجيوبولتيكية للكبريت في العراق، مجلة بحوث ديالى الانسانية، العدد ٤٣، ٢٠١٠.

١٢١- فارس، ناجي ساري، واقع وآفاق تجارة العراق الخارجية مع الكويت للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد٧، العدد ٢٥، ٢٠١٨.

١٢٣- فاضل، علاء رزاك، الموقف البريطاني من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٦، العدد ٣-٤، ٢٠١٨.

١٢٤- فرحان، شيماء معروف، تطورات العلاقات العراقية- العربية خلال عام ٢٠٠٨، مركز المستنصرية، للدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٨.

١٢٥- الكناني، لمياء محسن، مالك دحام الجميلي، العلاقات العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، ٢٠١٢.

١٢٦- الكواز، محمد سالم احمد، منهل الهام عبدال عقراوي، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية النشأة والتطور دراسة تاريخية، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد ١٢، العدد ٤، ٢٠١٣.

١٢٧- اللامي، حسين عبد الحسن مويح، اثر المتغير الامني على مستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٤، ٢٠١٨.

١٢٨- مجيد، هشام عز الدين، الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ٢٠٠٩.

١٢٩- محسن، زيد عدنان، امير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام ٢٠٠٥ إنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧.

١٣٠- محمد، احمد سلمان، العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩.

١٣١- محمد، ايمن احمد، الدور الاسرائيلي في محاولات انفصال أقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٨١، ٢٠٢٠.

١٣٢- محمد، رافـد أحمد، الآثار المترتبة على دول الخليج العربي بعد احداث ايلول٢٠٠١ وتداعيات احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٣، العدد ١/٤، ٢٠١٩.

١٣٣- محمد، عبد الله حسون، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد٣٣، ٢٠٠٩.

١٣٤- محمد، عبد الله حسون، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة الفتح، المجلد ٥، العدد٣٨، ٢٠٠٩.

١٣٥- محمد، فيان احمد، الابعاد الجيوبوليتكية لميناء مبارك على العراق (تحليل جغرافي سياسي)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠١٥.

١٣٦- المحمد، مثنى عباس عبد الكاظم، آليات الديموقراطية شبه المباشرة في الدستور العراقي النافذ(الاستفتاء انموذجا)، مجلة رسالة الحقوق، العدد ٣، ٢٠٢٠.

١٣٧- مخلف، وداد حماد، الأبعاد الجيوبولوتيكية للعلاقات الدولية(العراق والكويت انموذجا) دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العد ٣، ٢٠١٢.

١٣٨- مخلف، وداد حماد، حسين علي عبد الراوي، اعياد عبد الرضا، القوة الناعمة الصينية وآثارها على الدول العربية (الخليج العربي نموذجا)،مجلة الآداب، العدد ١٣٦، ٢٠٢١.

١٣٩- مردان، رسل ابراهيم ، ظلال جواد كاظم، علاقة العراق بدول الاتحاد الأوربي، مجلة البحوث الجغرافية المجلد ٢، العدد ٢٩، ٢٠١٩.

١٤٠- المزروعي، مثنى مشعان، المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، المجلد ٢، العدد ٣٨، ٢٠٢٠.

١٤١- المشاقبة، عاهد مسلم، البعد السياسي للعلقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٤.

١٤٢- المظفر، صفاء مجيد عبد الصاحب، ظلال جواد كاظم، الإمكانات المتاحة لاستثمار وتنمية المياه الجوفية في- محافظة النجف- الأشرف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٩، ٢٠١٤.

١٤٣- المفرجي، فاطمة حسن فاضل، تطور العلاقات الروسية- العراقية للمدة (٢٠١١- ٢٠١٩) ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٢، ٢٠٢١.

١٤٤- المهداوي، مثنى علي حسين، اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسي – العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، ٢٠٠٩.

١٤٥- مؤنس، محمد زيادي، الاهمية الجيوبولتكية لميناء الفاو الكبير، مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة، العدد١٨، ٢٠١٤.

١٤٦- مؤيد، سامر، الابعاد الاستراتيجي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مركز الفرات للتنمية مع الدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٠.

١٤٧- ناشور، هيام خزعل، واقــع التجارة الخارجية فــي الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٦) وآفاقها المستقبلية الاقتصادي الخليجي، لمجلد ٣٦، العدد ٤٣، ٢٠٢٠.

١٤٨- نصار، عبد العظيم عباس عبد الحسين، ثورة القرن العشرين في العراق عوامل الانطلاق ومظاهر السخط العام، مجلة الكلية الجامعية الإسلامية، العدد ٢٣، ٢٠١٣.

١٤٩- النعيمي، حازم عبد الحميد، العراق في الاستراتيجية الاوربية: فرنسا انموذجا، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٥، ٢٠٠٨.

١٥٠- نوري، اسراء علاء الدين، ناصر زين العابدين احمد، السياسات والاستراتيجيات الامريكية والروسية في الشرق الاوسط: العراق وسوريا نموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد٣، ٢٠١٩.

١٥١- نوفل، أحمد سعيد، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، ع(١٥٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

١٥٢- الهاجري، سليمان عواد، سيناريوهات الهجوم على ايران ، مجلة شؤون خليجية، العدد ١١٣، يوليو /تموز ٢٠١١.

١٥٣- هادي، صلاح مهدي، العراق والتطبيع مع "إسرائيل" بعد ٢٠٢٠: "ممكن ومستحيل"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٤ ، ٢٠٢١.

١٥٤- هادي، صلاح مهدي، العراق والتطبيع مع "إسرائيل" بعد عام ٢٠٢٠: الممكنات والمستحيلات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٤، ٢٠٢١.

١٥٥- هويش، كريم جيجان، السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سورية والعراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد١، العدد ١، ٢٠١١.

١٥٦- واخرون، احمد حامد علي، الملامح المستقبلية لموقع العراق الجيوستراتيجي في خارطة التنافس الدولي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٨، للعدد ٢٥، ٢٠١٦.

١٥٧- واخرون، حامد حافظ العبد الله، تأثير الدبلوماسية الناعمة في تعزيز العلاقات الكويتية – الصينية = دراسة ميدانية لتوجهات عينة من المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد٣، ٢٠١٨.

١٥٨- وهيب، حسين حافظ، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، مجلة السياسية والدولية المجلد، العدد ٢٥، ٢٠١٤.

١٥٩- ياسر، خضير محمد، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، دراسات دولية، العدد ٥٣ ، ٢٠١٢.

١٦٠- الياسري، حسين قاسم محمد، زيارة الأربعين وأثرها في تنمية السياحة الدينية في العراق، مجلة السبط، المجلد ٢، العدد ٩، ٢٠١٩.

١٦١- الياسري، فاضل حسن كطافة، الاستراتيجية الامريكية في العراق "دراسة في الجيوبولتيك " مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد ٤ ، ٢٠٠٧.

رابعا: مصادر الانترنت:

١- الأبعاد الاستراتيجية في علاقة إسرائيل بكردستان العراق موقع انترنت :

/https://www.aljazeera.net/opinions/2015/8/26

٢- نقلا عن الملحق التجاري الايراني في العراق محمد رضا زادة خلال مؤتمر صحفي في بغداد، موقع وزارة التجارة العراقية ٢٠١٥/٥/٢٢ .

www.mot.gov

٣- البيت الخليجي للدراسات والنشر موقع انترنت :

/https://gulfhouse.org/posts/1873

٤- مجتمع تايمز في إسرائيل موقع انترنت :

https://www.timesofisrael.com/kuwaiti-officials-reject-israel-

/normalization-reaffirm-support-for-palestinians

٥- الكويت رفض قاطع للتطبيع مع إسرائيل موقع انترنت :

https://orientxxi.info/magazine/article4208

٦- سعد معن ، العراق = استمرار التدهور الامني منذ عام ٢٠٠٣ ، موقع على شبكة الانترنت :

http://arabic.cntv.cn/porgram/news ar/201303321/104050.shatml

٧- جاسم محمد، اسباب فشل الامن في العراق ، موقع على شبكة الانترنت :

http://www.iraq2020.org/printart,php?idart=78p=article8pdrm=idart

٨- العين الاخبارية موقع على شبكة الانترنت :

https://al-ain.com/article/joint-oil-fields-iraq-kuwait-development-british

٩- العراق والكويت يقتربان من وضع اسس واضحة للحقول النفطية المشتركة، موقع على شبكة الانترنت :

http://www.dananernews.com/newsprint.php21D=2602

١٠- النبأ مصدر انترنت:

https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/909671/24-06-2019

١١- تقرير البنك الدولي لربيع ٢٠٢٠ مراقب الاقتصاد العراقي موقع على شبكة الانترنت:

https://data.albankaldawli.org/country/iraq

١٢- مجلة الدستور موقع على شبكة الانترنت:

https://www.addustour.com/articles/335459-3-4

١٣- موقع المحيط، عدد الجاليات في الكويت ٢٠٢٠، محمود سليمان - ٢٧ يوليو، ٢:١٢، ٢٠٢٠ موقع على شبكة الانترنت:

/https://www.almuheet.net/129727

١٤- البوابة الالكترونية الرسمية، دولة الكويت، موقع على شبكة الانترنت:

https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/CultureAndHeritageReligiousPractices.aspx

١٥- فانك موقع على شبكة الانترنت:

https://fanack.com/ar/kuwait/population-of-kuwait/#ethnic

١٦- العراق والكويت يبحثان اليات تحقيق تكاملهما الاقتصادي، جريدة ايلاف، العدد ٧٢٢٥، ١٣ / ابريل / ٢٠٢٠ على الرابط:

./https://elaph.com/web/ecnonics/2017/4/114312/0.htn

١٧- مستقبل العلاقات العراقية - الكويتية، مجلة اراء حول الخليج موقع انترنت على الرابط :

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=523:2014-06-21-16-56-42&catid=160&Itemid=322

١٨- قناة الجزيرة، اشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت، ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٨م .www.aljazeera.net

١٩- المالكي والصباح يدشنان مرحلة جديدة في العلاقات العراقية الكويتية، موقع على شبكة الانترنت :

. http://www.alsabadh.iq/articleshow.aspx?ID=A82A1

٢٠- عادل عبد الصادق، ميناء مبارك والتنافس الاستراتيجي بين العراق والكويت، قضايا استراتيجية، مؤسسة الاهرام متاح على الرابط:

http://www.alabram.com

٢١- انفال النفسي، جزر الكويت فيلكا اعرقها وبوبيان اكبرها، مجلة حماة الوطن، العدد (٣٠٥)، ١١ نيسان ٢٠١٢ ، متاح على الرابط :

. http://www.homat-alwatan.gov,kw

٢٢- كاظم فنجان الحمامي، مقال بعنوان النداء الاخير قبل ضياع حقوقنا البحرية انظر الموقع الالكتروني :

http://us-mgs-mal.yahoo.com/neo/launch?rand=amr7nst991f6

٢٣- مركز الدراسات والبحوث، العلاقات الإيرانية- الكويتية بين الاستمرارية والتغيير، مصدر انترنت:

https://rasanah-iiis.org/?p=8588

٢٤- الكويت والصين ... شراكة على طريق "مدينة الحرير"، صحيفة القدس العربي، ١٧ يوليو / تموز ٢٠١٨، على الرابط التالي :

.https://www.alquds.com.uk/!P=976067

٢٥- نايف علي عبيد، العلاقات الخليجية – الصينية = مجالات واليات التعاون، مجلة اراء حول الخليج، النسخة الالكترونية، ٢٠١٤/٦/٢٨.

https://araa.sa/index.php?view=article&id=879:2014-06-28-10-56-40&Itemid=172&option=com_content

خامسا: التقارير والمؤسسات الرسمية:

١- الادارة المركزية للاحصاء الكويتي، المجموعة الاحصائية السنوية٢٠١٩-٢٠٢٠، إحصاءات السكان.

٢- الادارة المركزية للإحصاء- وزارة التخطيط، نشرة احصائيات الهجرة للعام٢٠١٧، دولة الكويت.

٣- التقرير الاقتصادي الثامن والاربعون، بنك الكويت الوطني، الكويت، ٢٠١٩.

٤- التقرير السنوي لمنظمة اوبك، بيانات جدول (٣,٦)، ٢٠٢٠.

٥- تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم (الفاو)، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه، روما ،٢٠١٠.

٦- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨.

٧- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٢٠.

٨- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠٢٠، الملاحق الاحصائية بيانات الملحق (٤/٥).

٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٩.

١٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعراق لعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩، الباب الاول الاحوال الطبيعية.

١١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة٢٠٢٠، جدول(٦).

١٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة٢٠١٩، جدول(٧).

١٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة٢٠٢٠، بيانات الجدول(٥).

١٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق ٢٠١٥- ٢٠١٨.

١٥- دستور جمهورية العراق لعام٢٠٠٥، ط٥، ٢٠١١.

١٦- دولة الكويت، الادارة المركزية للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية ٢٠٢٠.

١٧- دولة الكويت، الهيئة العامة للبيئة، التقرير الحولي الاول لكل سنتين لدولة الكويت الخاص باتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ٢٠١٩.

١٨- دولة الكويت، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للإحصاء، تقدير اعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية في ٢٠١٨/١/١، دولة الكويت، مارس ٢٠١٨.

١٩- قاسم علي قاسم، المعلومات التي قدمها الجانب الكويتي للعراق عن ميناء مبارك، الشركة العامة للموانئ العراقية ، ٢٠١١.

٢٠- منظمة الاقطار العربية (اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي٢٠٢٠.

٢١- وزارة الثقافة والإعلام، مسألة الكويت: رسالة وزير الخارجية العراقي الموجهة إلى وزراء خارجية دول العالم المتعلقة بتاريخ الكويت وصلتها التاريخية بالعراق، بغداد، ٤ أيلول ١٩٩٠.

سادسا: المصادر الانكليزية:

1- AL.Shalash, A.H, The climate of Iraq, Amman, Jordan,1966 , p.12.

2- Jonathan david Fulton: The G.C.C Cauntries and china's Belt and Road Initiative (BRT) Carbing Their Enthusiasm, Middle East In Stitutl, 2017, P3-4.

3- London : Man chester University press, 1968. Pp. 112 – 114.

4- Mohamed H.Al-Baharana, The lega l status of the Arabian Gulf States, shahram Chubin and charled Tripp , Iripp , Iran and Iraqat war , London, 1988, pp. 169 – 1972.

Abstract:

The Iraqi-Kuwaiti relations faced many problems that had an impact on the relationship of the two countries, foremost of which was the issue of border demarcation, and the problem of the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, which led to eliminate the relations between them, added more problems between the two countries, reinforced the distance and disagreement between them, and contributed directly in raising the tension and hostility between them.

After 2003, the Iraq witnessed many political changes that were reflected on Iraq in particular, and on the countries of the region in general. And in light of these new political changes that Iraq witnessed, a new stage began in the history of Iraqi-Kuwaiti relations, during which the two sides emphasized the importance of building New relations based on mutual respect, good neighborliness and non-interference in the internal affairs of both countries, in line with the principles of international law, serving the common interests of the two countries, and providing the appropriate atmosphere for establishing the best relations between them.

Following the efforts made by the leaders of the two countries to overcome the differences of the past, whose roots were deepened by the wrong policies of the previous regime, which was actually achieved when Kuwait contributed to removing Iraq from Chapter VII, after Iraq fulfilled all its obligations in this regard. As well as providing support and aid to the Iraqi people. And passed a total of one and a half billion dollars for the reconstruction of the infrastructure in The Madrid Conference of the donor countries, which was held at the end of 2003, in addition to the intensification of the visits of official delegations between them, which had an impact on strengthening the bonds of relations between the two neighboring countries, and restoring the destruction left by the previous era.

The study aims to clarify the nature of the Iraqi-Kuwaiti relations after the year (1991 AD), by determining the impact of geographical factors (natural and human) on the Iraqi-Kuwaiti relations, as well as determining the nature of spatial relations by referring to the nature of the land and sea borders, and states the most important problems. The study also aims to identify and clarify the most important regional and

international determinants that affect Iraqi-Kuwaiti relations, while giving a future vision for the relations of the two countries .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Applied Geography

Iraqi-Kuwaiti Relations after 1991
A study in Geopolotic

By:

Yasser Rahim Kazem Hussein Al Ka'bi

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Human Geography

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Fadhul Hassan Gutafah Al Yasiri

(A.H. – 1443) (A.D. – 2022)